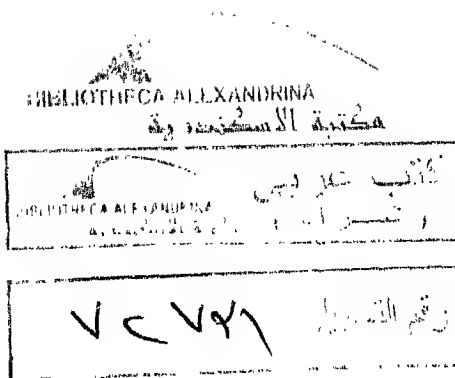


الملف العربي في القرن العشرين

الجزء السابع

د. سليمان المدني



المنازة

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى

١٩٩٨م - ١٤١٩هـ

المنارة

للإنتاج الإعلامي والفني

بيروت : الحمراء - ص.ب ٥٧٢٠/١١٣

دمشق : ص.ب ٧٨٧ - هاتف : ٢٢١٢٩٦٧ -

فاكس : ٢٢٣٤٣٣٦ - ١١ - ٩٦٣

استقلال اليمن الجنوبي

عام ١٩٦٧

في الوقت الذي كان فيه النظام الجمهوري في الشمال يمر بأصعب أزماته الهامة والخطيرة. حيث كان في حالة حرب أهلية أشعلها الملكيون إثر انسحاب القوات المصرية ونقص التموينات الذي أدى إلى إضعاف الجمهوريين.

أعلن استقلال اليمن الجنوبي وخرجت بريطانيا من أراضيها.

وعندها حاولت الجامعة العربية دعوة كافة الأحزاب المتواجدة على الساحة اليمنية مثل حزب الرابطة والحزب الوطني الاتحادي وجبهة التحرير إلى المفاوضات بجانب الجبهة القومية للمشاركة في تسلم السلطة لكن هذه المقترحات قوبلت بالرفض من قبل حركة التحرير اليمنية حيث بدأت القيادة السياسية في الجبهة القومية تواجه مجموعة من المشاكل التي خلفها الإستعمار البريطاني وراءه. مما أدى إلى صراع داخلي حول اتجاهات التطور اللاحقة في كافة الجوانب السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية. لأن صراعها السابق ضد الإستعمار كان قد حدد هوية القوى الثورية وطابعها على أنها ثورة وطنية

ديمقراطية شعبية. حيث شهد التنظيم السياسي للجبهة القومية صراعاً حاداً
وضع قضية الثورة أمام الخيار الصعب.

فإما أن يبقى الإستقلال الوطني فارغاً من أي محتوى إجتماعي تقدمي. أو أن
تمضي به الثورة لتحقيق المهام التاريخية الملقاة على عاتقه.

الوضع السياسي بعد الإستقلال:

كنتيجة لما سبق بدأت المعاناة من مشاكل عديدة على صعيد السياسة
الداخلية والخارجية إضافة للقضية الاقتصادية التي هي محور الخلاف. حيث دعا
التيار الديمقراطي اليساري إلى السير في طريق الثورة الوطنية الديمقراطية عن
طريق:

١ - تثبيت الإستقلال السياسي وتحقيق الإستقلال الإقتصادي بتأميم
الإمتيازات والإحتكارات الأجنبية.

٢ - تخطيط جهاز الدولة القديم.

٣ - تصفية البرجوازية الطفيلية.

٤ - إقامة خطط وبرامج للتنمية الاقتصادية.

٦ - تصفية الأمية وإشاعة التعليم والثقافة.

٧ - تغيير القوانين القديمة بما يتناسب مع المضمون الثوري.

٨ - إطلاق الحريات العامة لقوى الثورة وتثبيت سلطة هذه القوى.

٩ - تشجيع رأس المال الوطني وإخضاع خططه لتوجيهات وخطط الدولة.

والمعروف أن البطالة في تلك الحقبة كانت عالية النسبة حيث بلغت ٥٠ ألف عاطل عن العمل من مجموع القوى العاملة البالغ عددها ٣٥٠ ألف شخص. خاصة بعد إقفال قناة السويس التي تعرضت لعدوان ١٩٥٦. إضافة للجهل والأمية التي خلفها الإستعمار حيث بلغت نسبة الأمية ٩٥٪. إضافة لتدهور الأوضاع التجارية بسبب التهريب المزدوج للبضائع ولأموال إلى شمال الوطن أو دول الخليج والشام. وتوافق ذلك التلاعب بأسعار الصادرات والواردات بغية خلق المزيد من الصعوبات أمام تنفيذ إجراءات الثورة.

ومع ذلك فإن الخطر الحقيقي والأكبر جاء عن طريق ممارسات الشركات الأجنبية لعرقلة بناء الإقتصاد الوطني. فقد كانت شركة البترول الإنكليزية «بي بي» وشركة «البس» وشركة «لوك توماس». وهي أكبر الشركات الأجنبية في عدن. تعتمد أحياناً لزيادة أسعار بضائعها عن طريق احتكار السلع المستوردة وأحياناً بتخفيض ساعات العمل الذي يرافقه تخفيض أجور العاملين حيث تعلن بالنتيجة عن إفلاسها للتهرب من دفع الضرائب للحكومة.

لذا كان يتوجب على الدولة إعداد خطة عامة للتنمية للإسراع بدفع عجلة الإقتصاد عن طريق بناء قاعدة صناعية على حساب المشروعات الخدمائية التي خلفتها بريطانية. لكي تتمكن بالتالي من تشغيل الأعداد الكبيرة من العاطلين عن العمل.

إضافة إلى أن ذلك سيضع أمام الحكومة الجديدة إمكانية خلق اقتصاد زراعي متطور بتطبيق قانون الإصلاح الزراعي الذي يراعي مصالح الفئات الشعبية

ومن أجل تحقيق ذلك كان على الدولة أن تسرع في إنجاز المشروعات الهادفة. كتسهيل الإتصال بين المدينة والريف عن طريق تعبيد الطريق الحديثة. حيث يساعد ذلك على تطور التبادل التجاري وإشاعة الإكتفاء الذاتي الداخلي لمختلف السلع والمنتجات، سواء في الأرياف أو المدينة، مما يمكن الدولة بالتالي من تكوين كادر متخصص في مختلف المجالات.

تطور الصراع الداخلي

في فترة النضال ضد الإستعمار أفسحت الجبهة المجال لأعداد كبيرة من الفئات والطبقات الإجتماعية للانخراط في صفوفها، مما أتاح الفرصة للعديد من ممثلي البرجوازية والبيروقراطية العسكرية والمدينة للانخراط إلى جانب العمال والفلاحين في تلك الجبهة عندما طرحت الجبهة شعار «كل الشعب جبهة قومية».

ولكن بعد خروج الإستعمار، أخذت الجبهة تقوم بعملية فرز لأعضائها بعد ما لاحظت أن التناقض الإجتماعي والطبقي داخل التنظيم احتل مكان الصدارة.

وكان هذا التناقض يشكل مقدمات موضوعية لحركة ٢٠ مارس ١٩٦٨.

حركة مارس

وفي ٢٠ مارس آذار قام قادة الجيش بانقلاب عسكري وسيطروا على الإذاعة، ونزلت قواتهم إلى الشوارع، وقاموا بحملة اعتقالات في أوساط الجبهة القومية وعناصر وطنية أخرى.

وبدأت الإذاعة تنقل بيانات الانقلابين وبث شعارات معادية للشيوعية ومؤيديها.

وعلى الأثر تحركت الفئات الشعبية التي أدركت أن خلف هذه الشعارات أيد الرجعية، فانتشرت المظاهرات ضد الانقلاب في عدة مناطق مطالبة بإطلاق سراح المعتقلين السياسيين، وتقديم قادة الانقلاب للمحاكمة العسكرية. كما أعلنت عدة منظمات نقابية كاتحاد العمال، والطلاب، والنساء، إدانتهم لهذا الانقلاب.

وفي الريف أعلن جيش التحرير الشعبي مقاومته للإنقلاب الذي خططت له كما يقول الإمبريالية العالمية والرجعية العربية.

وكل ذلك وضع الانقلابيين أمام الخطر. فسحبوا القوات العسكرية من الشوارع والإذاعة وأطلقوا سراح المعتقلين السياسيين.

وأعلن رئيس الجمهورية بعد ذلك أنه لم يكن يعلم بالإنقلاب أو يشارك فيه حيث قامت فيه قوى الجيش بدون إعلام رئاسة الدولة والحكومة.

ولذلك فإنه، ولكي يضمن الأمن في المستقبل. لا بد وأن يكون لرئيس الجمهورية سلطة على الجيش. وكان ذلك يتعارض مع مبدأ القيادة الجماعية.

وقد وافق المؤتمر في اجتماع القيادة العامة للجبهة القومية على طلب الرئيس.

وبعد ذلك بدأ رئيس الجمهورية يمارس سلطة مطلقة، ويتدخل في كل المجالات.

ولكي يكسب تأييد الفلاحين في الأرياف، أصدر قانوناً متواضعاً للإصلاح الزراعي.

وأصبح الرئيس خلال هذه المرحلة مصدر السلطات فهو التنظيم، وهو الحكومة، وقائد الجيش، ويملك حق اتخاذ القرارات ابتداءً من إعلان الحرب، حتى تعيين صغار الموظفين.

وأثر ذلك حاول اليساريون إحداث بعض التمردات في مناطق الريف لكنها باءت بالفشل بسبب قمع الجيش لها، ولكونها لم تنطلق من تحليل سليم لطبيعة المرحلة.

وأثناء ذلك قامت قوى أخرى بمحاولة إسقاط حكم الجبهة القومية سواء كان يسارياً أو يمينياً، دخلت بعض القوات العسكرية الممولة من السعودية إلى عدة مناطق وأوجدت عدة حالات تمرد مما دعا إلى خروج الجيش النظامي من

عدن برفقة الحرس الوطني المتواجد في الريف تحت قيادة اليسار لمواجهة هذه التمردات حيث تم القضاء عليها وعادت قوات الحرس الوطني التي يقودها اليسار إلى عدن، مما جعل اليمين يخطط لانقلاب عسكري بتاريخ ٢١ يونيو ١٩٦٩ بهدف التخلص من الحرس الوطني وكل قوى اليسار. ولكن اليسار عرف بالإنقلاب قبل وقوعه فعمل على إفشاله حيث دعا إلى اجتماع للقيادة العامة للجهة القومية أعفى فيه رئيس الجمهورية من منصبه وأجره على الإستقالة بتاريخ ٢٢ يونيو ١٩٦٩ معلناً بذلك قيامه بالحركة التصحيحية التي اعتبرها بداية الإستقلال الحقيقي.

في ظل حركة التصحيح:

ما أن وصل اليسار إلى السلطة في ٢٢ يونيو ١٩٦٩ حتى بدأت تجربة جديدة في كل نواحي الحياة، إقتصادياً واجتماعياً وثقافياً وسياسياً.

حيث ابتدأت الدولة بجهاز الدولة القديم وقامت بتصفية عناصر الجيش الإقطاعية والرجعية وخاصة أولئك الذين ساهموا بانقلاب ٢٠ مارس ١٩٦٨ لأن هذه العناصر ستستغل أقرب فرصة للتأثر إذا لم تتم تصفيتها.

وفي نفس الوقت كان العمل قائماً لتأسيس الميليشيا الشعبية وتطويرها لتكون حامية الثورة الأساسية ومرتبطة مباشرة بتنظيم الجهة القومية.

وعلى الجانب الإقتصادي بدأت عمليات التأميم لكل المؤسسات الأجنبية من بنوك ووكالات تأمين إلى تجارة خارجية.. الخ.

واعتبر ذلك خطوة ضرورية لتعزيز الإستقلال السياسي وبناء الإقتصاد الوطني.

وفي قطاع الزراعة الذي يعمل فيه أكثر من ٨٥٪ من سكان البلاد قامت في شهر أكتوبر عام ١٩٧٠ في بعض مناطق الجمهورية انتفاضات فلاحية ضد الإقطاع وشيوخ الأرض بتحريض من الجبهة حيث قامت الحكومة إثر ذلك بإصدار قانون الإصلاح الزراعي الثاني الذي حدد الملكية بـ ٢٠ فداناً من الأراضي المروية و ٤٠ فداناً من الأراضي البعلية وتمت مصادرة أراضي الأوقاف وحكام العهد الإستعماري. وأنشئت بموجب القانون الجديد المزارع الحكومية والمزارع التعاونية.

بعد ذلك قام الصيادون بانتفاضات مماثلة كونهم يشكلون في الجنوب نسبة لا يستهان بها من القرى المنتجة ويعيشون حالة بؤس واستغلال فاحش من البرجوازيين الذين يملكون أدوات الإنتاج. فقاموا بانتفاضتهم واستولوا على أدوات الإنتاج في ٩ يونيو عام ١٩٧١ حيث عرف ذلك اليوم بعيد الصيادين.

إضافة إلى ذلك فقد أدخل الدستور في حيز التطبيق الفعلي في ٣٠ نوفمبر ١٩٧٠ بعدما طرح للنقاش من قبل الشعب وأصبحت اليمن بموجبه تعرف باسم جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية.

الحزب الطليعي:

في ضوء المعطيات السياسية في تلك الفترة، وانطلاقاً من واقع أن التنظيم السياسي للجهة القومية لم يكن القوة السياسية الوحيدة على الساحة. ونتيجة التطور الفكري الاشتراكي العلمي، وتنامي دور الطليعة العاملة بدأ اليسار يفكر بأهمية قيام الحزب الطليعي، حيث بدأ الحوار بين الجهة القومية واتحاد الشعب الديمقراطي وحزب البعث العربي الاشتراكي، وتم إشراك ممثلين لهذه القوى في الحكومة .

ونتيجة لهذه التحولات أعلن حزب البعث العربي الاشتراكي في مطلع السبعينات إنهاء علاقاته التنظيمية والفكرية بحزب البعث العربي الاشتراكي على المستوى القومي، والتزامه بالفكر الاشتراكي العلمي. وتحولت تسميته إلى «حزب الطليعة الشعبية».

ونتيجة لهذه التحولات والممارسات الديمقراطية والفهم المشترك لدى الفصائل الثلاث، تم توقيع اتفاقية التوحيد التاريخية بينها في ٥ نوفمبر ١٩٧٥. وفي ١٤ أكتوبر ١٩٧٨ عقد المؤتمر العام الأول الذي خرج بتكوين الحزب الاشتراكي اليمني.

بين الوحدة والتجزئة

عرف اليمن خلال مراحل متقطعة من تاريخه وجود دولة أو عدة دول في مناطق معينة من أراضي اليمن السعيد.

ولكن هذه الدول لم تكن تشكل بحد ذاتها وحدة إقتصادية مستقلة عن الدول اليمنية الأخرى. وكان وجودها ثانوياً ومؤقتاً طيلة تاريخ اليمن القديم الذي ظلت فيه الوحدة السياسية والإقتصادية والثقافية والجغرافية هي القاعدة الأساسية.

فبعد ما كانت تظهر دويلات متنازعة وشبه مستقلة كانت تنتهي أخيراً بالانصهار في إطار الدولة القوية المسيطرة على كافة الأراضي اليمنية أو معظمها.

ابتداءً من الممالك اليمنية القديمة التي تعاقبت أو تدخلت في حكم اليمن حيث يجمع المؤرخون أنها كانت مملكة معين التي أقامت دولتها في منطقة الجوف ثم امتدت سيطرتها على أغلبية أجزاء شبه الجزيرة العربية بما فيها حضرموت التي استمرت جزءاً من دولة معين لمدة ثلاثة قرون ٩٨٠-٦٥٠ ق م. حيث توسعت وثبتت سيطرتها وشيدت حضارتها المميزة وازدهر اقتصادها قبل أن تعاني حالة الضعف في نهاية عهدها عندما أعلنت بعض المناطق استقلالها السياسي وكونت دويلات صغيرة ومتناسقة.

أما مملكة قتبان فقد امتدت سيطرتها من باب المندب حتى عدن وأراضي
بيجان. ثم ضعفت كسابقتها حوالي ٥٠ ق م. وتقاسمت أراضيها مملكة سبأ
ومملكة حضرموت المستقلة. وتمكنت مملكة حضرموت التي كانت سابقاً جزءاً
من مملكة معين من أن تقيم سلطة سياسية مستقلة ما بين ٦٥٠ إلى ٥٢٠ ق م .
ثم انصهرت في مملكة قتبان، ومنذ ٢٧٠ ميلادية صارت جزءاً من مملكة سبأ
التي عرفت بمملكة سبأ وذو ريدان وحضرموت واليمن وتهامة.

وتمكنت سبأ في أوج ازدهارها من حكم معظم الأراضي اليمنية خاصة بعدما
أصبحت حضرموت وأوسان وكتبان جزءاً من هذه المملكة العملاقة، التي
استطاعت مد نفوذها حتى نجران.

ثم أتى الحموريون الذين شملت سلطتهم كل أراضي اليمن الطبيعية.

وهكذا نرى أنه على الرغم من وجود دولتين أو عدة دول تسيطر على
السلطة السياسية خلال مراحل متقطعة من التاريخ، فإن التجزئة كانت تشكل
دائماً وضعاً ثانوياً ومؤقتاً. وبقيت فكرة إقامة الدولة اليمنية الواحدة هو
القاعدة الأساسية على مر التاريخ اليمني القديم.

وعندما كانت اليمن تتعرض للغزوات الخارجية كالغزو الروماني ثم الإثيوبي
ثم الفارسي. فإن الغازين كانوا يريدون السيطرة على كل الأراضي اليمنية.
وليس على دويلة أو رقعة معينة من الأرض وفي العهد الإسلامي بقيت اليمن
موحدة تحت سلطة رسول الله (ص) والخلفاء الراشدين من بعده. بالرغم من
أنها قسمت إلى ثلاث ولايات «الجند - صنعاء - حضرموت». لكن هذه

التجزئة كانت إدارية في إطار البلد الواحد والشعب الواحد، كما كان عليه الوضع في كافة البلاد الإسلامية آنذاك.

وأثناء الدولة الأموية والمرحلة الأولى للدولة العباسية استمرت اليمن موحدة و بقيت جزء من دولة الخلافة. وفي نهاية الدولة العباسية تزايد الصراع الإقتصادي في اليمن، وضعفت دولة الخلافة فتجزأ اليمن من جديد، حيث ظهرت دولة آل زياد، ثم دولة يعفر، وبعدها أعلن الإمام الهادي سلطته في بعض المناطق الشمالية.

لكن هذه الدول سرعان ما كانت تختفي أو تكتفي بحصر سيطرتها على مدينة واحدة أو رقعة جغرافية بسيطة. وعلى الأخص أثناء الدولة الفاطمية حيث تمكن علي ابن الفضل من بسط سيطرته على كل الأراضي اليمنية وأعلن استقلاله عن الدولة الفاطمية والعباسية. وأقام سلطة واحدة مستقلة مما جعل الناس تلتف حوله وتدعم سلطته حوالي عشرين عاماً حيث تجزأت اليمن من جديد بعد موته عام ٩٧٧م.

لكن الوحدة سرعان ما عادت أثناء حكم علي محمد الصليحي عام ٩٤٥م، وبعد ذلك، اشتدت الصراعات الإقتصادية والإجتماعية وتجزأت لعدة دويلات وإمارات وهي «بنو الصليحي - آل نجاح - الإمامة الزيدية». و بقيت كذلك حتى جاءت جيوش صلاح الدين الأيوبي التي غزت اليمن وأخضعها لسلطة واحدة.

ثم استطاع بنو رسول من تثبيت الوحدة السياسية. وحاول آل طاهر فيما بعد إقامة سلطة واحدة على كل اليمن. وعلى الأخص أثناء حكم عامر عبد الوهاب الذي مد نفوذ سلطته على حساب تقليص نفوذ الزيدية في المناطق الشمالية.

وعندما غزا المماليك اليمن، سيطروا على معظم المناطق. ثم أتى بعدهم الإحتلال التركي الذي أحكم سيطرته وعاشت البلاد تحت ظله موحدة ما يقرب من مائة عام.

وعندما طرد الأتراك بسطت الدولة الزيدية نفوذها وحكمت كل اليمن قرابة قرن كامل. لكن الصراعات الإقتصادية والإجتماعية والخلافات الدينية بين العوائل الإقطاعية عادت لتجزء البلاد إلى عدة دويلات وإمارات.

ففي عام ١٨٢٨م أعلن سلطان لحج استقلاله عن السلطة المركزية في صنعاء. حيث بدأت بعده الدعوات الانفصالية في عدة مناطق مما أضعف البلاد وجعل منها محل أطماع الكثيرين. حيث تعاقبت عليها موجات الغزو الخارجي وتمكنت بريطانيا من احتلال الجزء الجنوبي عام ١٨٣٩ وعاد الأتراك واحتلوا الجزء الشمالي عام ١٨٧٢ مما أدى إلى تثبيت واقع التجزئة إلى ما بعد خروجهم وقيام أنظمة حكم وطنية.

الطموحات الوحدوية

عندما تولى الإمام يحيى السلطة في الشمال طالب بريطانيا بأراضي الجنوب لكونها جزءاً من مملكته لكن بريطانيا رفضت مطالبه للحجج التالية:

١ - كانت تقول أن استقلال مناطق الجنوب عن حكومة صنعاء قد تم قبل دخول بريطانيا إليها مستشهدة على ذلك بحضر موت والتمرد الذي قام به سلطان لحج باستقلاله عن الحكومة المركزية بصنعاء عام ١٨٢٨م.

٢ - بما أن الزيدية تحكم أقصى الشمال فإن مناطق الشوافع الجنوبية يجب أن تبقى مستقلة وبعيدة عن سلطة الإمامة الزيدية وهذا بدوره يغزز النعرة الطائفية.

٣ - تقول بريطانيا أن هناك اتفاقات حماية بينها وبين سلطنات وإمارات الجنوب.

٤ - الإتفاقية الموقعة بين بريطانيا وتركيا عام ١٩١٤ حيث تم بموجبها تمديد خطوط وهمية بين القوات المحتلة. واعتبرت بريطانيا هذه الإتفاقية ملزمة للإمام باعتباره الوريث الشرعي للإمبراطورية العثمانية في اليمن.

وعلى هذا نرى أن التجزئة الحديثة أوجدها الإستعمار وتحت شتى الشعارات والمسميات. وبقيت كذلك حتى ثورة ٢٦ سبتمبر عام ١٩٦٢.

فقد كانت الثورة وحدوية في أهدافها وآفاقها. وكانت تقدم الدعم والمساعدة لثورة ١٤ أكتوبر ١٩٦٣ في الجنوب من أجل مواصلة النضال المسلح حتى تمكنت من انتزاع الإستقلال في الشطر الجنوبي عام ١٩٦٧.

واعتبر استقلال الجنوب حينها خطوة أساسية وهامة نحو تحقيق الوحدة بين الشطرين. نظراً لكون الجبهة القومية التي تسلمت السلطة بعد استقلال الجنوب منظمة وحدوية منذ تشكيلها إضافة لما أكد عليه ميثاقها من أن المنطقة شمالاً وجنوباً وحدة طبيعية متكاملة تجمع شعبها روابط وعوامل كثيرة منها: وحدة الأرض، واللغة، والمعاينة، والمصلحة المشتركة، ووحدة المصير.

لكن التطورات السياسية التي أعقبت ذلك بعد انقلاب ١٩٦٧ في الشمال وتسلم الجبهة القومية للسلطة في الجنوب عكست آثارها السلبية على الوحدة، حيث اقتصر حكم الشمال على تثبيت سلطته في الأراضي الواقعة تحت قبضته واكتفت السلطة الجنوبية بالحدود التي رسمتها بريطانيا سابقاً.

فأصبح الشعب اليمني يعيش تحت ظل نظامين مختلفين ومتناقضين.

ولكنهما انتهجا سياسة التعايش السلمي فيما بينهما.

التعايش السلمي إلى متى

استمرت سياسة التعايش السلمي بين الشطرين حوالي أربع سنوات ابتداءً من عام ١٩٦٧ وحتى عام ١٩٧٢.

حيث أن التحولات السياسية والاجتماعية التي شهدتها الواقع اليمني خلال هذه الفترة وانعكاس ما يحدث في الشطر الواحد على الشطر الثاني، والتدخلات الدائمة للأعداء التاريخيين وتآمر القوى الرجعية المعادية وظهور النفط بكميات كبيرة مما يسيل له لعاب الطامعين في الداخل والخارج. قد أدى هذا كله إلى نزاع مسلح بين الأشقاء في سبتمبر عام ١٩٧٢.

لكن القوى المحبة لوحدة الشعب اليمني وتقدمه سارعت لتطويق هذه الحرب التي خطط لها من الخارج ونفذت على أرض اليمن وبأيد يمينه. فكان الإحتكام إلى العقل وتم قبول لجنة الوساطة التي بعثتها الجامعة العربية، حيث اتفق الطرفان على وقف العمليات العسكرية ثم أعلن في القاهرة في ٢٨ أكتوبر ١٩٧٢ عن اتفاقية الوحدة الأولى التي وقعها رؤساء الوزراء في كلا الشطرين.

النفط

أجمع خبراء الطاقة في العالم على أن النفط الذي اكتشف آنذاك في الجمهورية العربية اليمنية يفوق بحجمه أي كمية يتم اكتشافها خلال الأعوام القليلة القادمة في أي من الدول غير الأعضاء في الاوبك.

وإذا كان النفط المتدفق من حقول عليف في حوض مأرب لن يسبب أي تغيرات جذرية في سوق النفط العالمية فإن تأثيره على الإقتصاد اليمني سيكون ملموساً. حيث بدأت ملاحمه بالظهور منذ نقل أولى الشحنات إلى السوق.

فقد بدأ الضخ إلى ميناء عليف. ومنه إلى العالم منذ أواخر عام ١٩٧٧ بعدما وصل الإنتاج إلى ١٥٠ ألف برميل يومياً ثم أخذ بالارتفاع حتى ٢٠٠ ألف برميل قبل نهاية ١٩٨٨. وينتظر أن يزداد إلى ٢٥٠ ألف برميل في اليوم في العام المقبل.

وتقدر مصادر شركة «هنت أويل» الأمريكية أن يبلغ النفط ما بين ٥٠٠ مليون إلى مليار برميل. وذلك بعد استكمال جميع أعمال التنقيب المقررة.

هناك ما بين خمسة وعشرة تريليون «مليون مليون» قدم مكعب من الغاز الطبيعي، أي أن عائدات البلاد من هذه الثروة سوف تتراوح ما بين ٥٠٠ و٧٠٠ مليون دولار محسوبة على معدل إنتاج يصل إلى ١٧٥ برميل، يصدر نصفه إلى الخارج.

وتعتبر أوساط «هنت ويل» أن البحث عن النفط في هذه المنطقة كان بمثابة مغامرة ضخمة انتهت بالخير الوفير. حيث توجت باكتشاف حقل عليف الذي يحوي وحده أكثر من ٥٠٠ مليون برميل، مما جعل الشركات التي تمنعت من قبل عن الدخول إلى اليمن تعود للمطالبة بحصتها. ومن هذه الشركات «أرابيان شيلد يفلوومنست» من دالاس، و«دور تشستر ماستر» من هيوستن، وهما اللتان طالبتا بأضرار من (هنت ويل) وعن طريق المحاكم بسبب احتكار الأخيرة لامتياز مأرب - الجوف. حيث فيه حقل عليف ومعظم الحقول الصغيرة الأخرى. وتزعم «أرابيان شيلد» أن «هنت ويل» شوشت عليها مما حرمها من الاستفادة من الرخصة التي كانت قد فازت بها للتنقيب عن المعادن بما فيها النفط وذلك عام ١٩٥٥.

إضافة إلى شركة «انترناشيونال بتروليوم كورب» الكندية التي تعمل في مأرب بموجب عقد مع «هنت أويل» فيما تعمل «هنت أويل» إلى جانب شركة «اكسون» الأمريكية في مناطق أخرى مثل الحديد وظمر وسط البلاد، حيث تم حفر الآبار التجريبية كما ستبدأ شركة «توتال» الفرنسية قريباً في التنقيب جنوب تهامة بالإشتراك مع شركة «تكساسو» الأمريكية. وذلك بعد الحصول على امتياز مساحته «٩٢٦٢» كيلومتر مربع براً وبحراً تقاسمته مع توتال مناصفة.

أما المنطقة البحرية التي تنقب فيها «هنت» فهي مقابل ميناء عليف وتبلغ مساحتها «١٢٩٩٥» كيلومتراً مربعاً.

هناك منطقة جبلية وسط البلاد التزمت بها شركة «اكسون» الأمريكية للتنقيب فيها عن النفط والغاز، وهي منطقة وعرة مساحتها «٢٢» ألف متر مربع وليس فيها أماكن مأهولة.

وسواء اكتشفت هذه الشركات كمية إضافية من النفط والغاز أم لم تكتشف. فإن اليمن بكل الأحوال دخلت عصر النفط. حيث بدأت ملامحه تظهر عليها بشكل مشاريع متنوعة، وزيادة بحجم الواردات. مما نشط حركة العمل في ميناء الحديدة وأعاد إليه حيويته السابقة. حيث قامت سلطات الميناء بتوسيعه وتشغيل الرصيف الجديد الذي بدأ العمل به عام ١٩٨٦ إضافة لاستكمال مستودعات التخزين الكبيرة.

وفي اليمن الجنوبي:

كانت الصناعة النفطية معروفة منذ وقت طويل، بفضل مصفاة عدن التي أمتها الحكومة من شركة «بريتش بتزوليرم» عام ١٩٧٧.

وبعد إغلاق قناة السويس عام ١٩٦٧ زادت أهمية المصفاة وتضاعف إنتاجها. وعندما جاءت الحرب العراقية الإيرانية انعكست بآثارها على إنتاج المزيد من المصفاة بسبب ضرب العديد من مصافي البلدين المتحاربين.

ثم جاءت الأحداث الداخلية عام ١٩٨٦ لتلحق بالمصفاة بعض الأضرار التي أعيد إصلاحها في العام التالي لتتولى تصفية وتكرير الإنتاج الغلبي من حقول اليمن.

وهناك مؤشرات تؤكد بإمكانية مضاعفة حجم الإنتاج النفطي بالتعاون بين المؤسسات الوطنية. وبعض الشركات الشرقية والغربية.

وهناك شبه إجماع على أن منطقة شبوة المجاورة لحدود اليمن الشمالي والتي تبلغ مساحتها «٣٥٤٠٠» كيلو متر مربع تحتزن القسم الأكبر من نفط اليمن الديمقراطية الجنوبية. كما تشير تقارير الجيولوجيون أن نفط شبوة لا ينفصل عن نفط المنطقة، حيث بدأ التنقيب عنه عبر إدارة الاكتشافات النفطية اليمنية وشركة «تكنو اكسبورت» السوفيتية. وتدفق منها ما يعادل ألفي برميل يومياً وذلك بدأ من شهر نيسان عام ١٩٨٧ ثم ارتفع بعد عامين إلى أكثر من خمسة آلاف برميل يومياً.

إضافة إلى أن التنقيب امتد إلى منطقة شرق شبوة، ومنطقة عدن وإيبان. حيث توزعت أعمال التنقيب على عدة شركات شرقية وغربية منها شركة «بريتويل» وشركة «الاسمو» حيث فازتا بـ ٥٠٪ من امتياز التنقيب في منطقتي إيبان وعدن و ٣٠٪ للأولى و ٢٠٪ للثانية من شركة «الف» الفرنسية. وتتميز منطقة إيبان - عدن، بالوعورة بشكل عام. وتمتد أعمال التنقيب لتشمل الساحل والمياه المقابلة في خليج عدن.

وتعتبر شركة «بريتويل» أن المنطقة تبشر بمفاجآت، وذلك بعدما راجعت نتائج التجارب الموجودة بحوزتها.

وهناك مشاريع سوف تتم بالمستقبل، وتشمل عملية مسح جوي كامل للمنطقة من أجل توفير الأداة التخطيطية لإتمام المسح الجيولوجي التفصيلي.

وفي القسم الجنوبي الشرقي للبلاد قرب منطقة بلحاف تتولى مجموعة النفط الكويتية المستقلة عمليات التنقيب براً وبحراً في منطقة تبلغ مساحتها ١٣ ألف كيلومتر مربع. ثلثها في المياه المقابلة لشاطئ طوله ٣٢٠ كيلومتر. حيث تبين أن في المنطقة إمكانات نفطية كبيرة.

لذلك أقرت حكومة اليمن الديمقراطية اتفاقية «تضمن» بموجبها حوالي ٥٠٪ من منطقة بلحاف لشركة «يمن اكسپلوريشن بترولיום» المتفرغة من شركة «هيت اويل» العاملة في الجمهورية اليمنية. حيث يتم بموجب الاتفاقية حفر ثلاثة آبار.

كما اتفقت حكومة اليمن الديمقراطية مع شركة «كتاديان أكسي» على التنقيب في منطقة مسيلا البرية. وسوف تتقاسم هذه الشركة العمل مع شركة «كونسولودا يتد كونتو راس» اليونانية ويكون للأولى ٦٠٪ من مساحة تصل إلى ٣٦ ألف كيلو متر مربع.

أما شرق شبوة المحاذية لمسيلا من الجهة الغربية الشمالية فتولى أعمال التنقيب فيها شركة «توتال» في مساحة تبلغ «١٥٩٧٠» كيلومتر مربع. وتشاركها في عمليات الحفر شركة «يونيكال» وحصلتها ٤٠٪، وشركة «كونبيك» وحصلتها ٢٠٪.

وحسب مصادر توتال سوف يتعين عليها أن تحفر ستة آبار خلال ستة أعوام قادمة.

كما تجري عمليات مسح لمنطقة مساحتها أربعة آلاف كيلو متر مربع.

وستنفق «توتال» في هذه الأعمال حوالي «٨٠» مليون دولار على مدى ستة أعوام.

وعلى الرغم من هذه الحركة الواسعة فإن المعلومات الدقيقة حول كثافة النفط لازالت نادرة، وهناك تقارير غير رسمية ذكرت بأن الإكتشافات النفطية كبيرة، وبعضها كانت مبالغ فيها. حيث تحدثت عن ٣ إلى ٥ مليار برميل موزعة على الحقول في مختلف المناطق. لكن المؤكد حتى الآن أن أكثر المناطق هي شبوة.

على طريق الوحدة

اتفاقية القاهرة

من خلال المشروعين الذين تقدم بها كل طرف حول تصوراتهما للوحدة نلاحظ أنه بالرغم من تأكيدهما على وحدة الشعب والأرض والإيمان بضرورة قيام الدولة اليمنية الواحدة. فإنهما تقدما بنهجين متعارضين.

ففي الوقت الذي اعتبر المشروع المقدم من الجنوب أن تهيئة الظروف المواتية للوحدة هي إجراءات أساسية. وإن الوحدة بدونها هي ضرب من الخيال. تمسك الشمال بالمنظار المثالي للوحدة متجاوزاً كل التركات الثقيلة التي خلفها النظام الإستعماري والحكم الإمامي. ومتجاهلاً التعارض القائم بين النظامين، ورافعاً في الأفق شعار الوحدة الفورية والشاملة. ومطالباً بإمجازها خلال شهرين من الزمن. ورغم هذا التعارض. ورغم إيمان كل منهم بصعوبة تطبيق ما يتفقون عليه إن لم نقل استحالة، فقد تم التوقيع على اتفاقية القاهرة في ٢٨ أكتوبر ١٩٧٢ التي أعلنت إنهاء حالة الحرب بين شطري البلدين.

وقد نصت بنود الاتفاقية على دمج الدولتين في دولة واحدة.

وتكوين حكومة واحدة. وإنشاء مختلف مؤسسات الدولة بشكل موحد.

وأوضحت أن النظام سوف يكون جمهورياً ديمقراطياً. يقوم على مبدأ الانتخاب الحر المباشر من قبل كل اليمنيين.

وكلفت اللجنة الدستورية بمهمة إعداد مشروع دستور دولة الوحدة خلال فترة زمنية لا تتجاوز العام الواحد ليتم طرحه فيما بعد على المؤسسات التشريعية القائمة في كل من الشطرين للموافقة عليه قبل أن يطرح للإستفتاء العام خلال فترة لا تتجاوز الستة اشهر.

وأكدت فقرات الإتفاقية أن الدستور سوف يكفل الحريات الفردية والعامه. وحقوق المواطنين السياسية والنقابية والمهنية.

ويضمن منجزات ثورتي ٢٦ سبتمبر و ١٤ أكتوبر. وتم تشكيل سبع لجان فنية متخصصة لإعداد مشاريع خطط دمج مؤسسات الدولة في كلا الشطرين.

ولا شك بأن هذه الإتفاقية وبالرغم من استحالة تطبيقها على أرض الواقع أعطت بعض الإيجابيات السريعة ومنها:

إيقاف الحرب الأهلية القائمة وتطبيع العلاقات بين الشطرين والإنسحاب من المناطق التي تم الإستيلاء عليها أثناء الحرب. إضافة إلى فتح الحدود. والتخلي عن شعار الوحدة بالقوة. وضمان منجزات الثورتان وحق العمل السياسي والنقابي وإتباع مبدأ الإنتخاب الحر والمباشر لمؤسسات الدولة.

وتنازلات هامة من قبل الطرفين، فالأحزاب السياسية والتقدمية والعمل النقابي من الأشياء المسجلة في قائمة المحرمات والمعاقب عليها في الشمال. ولأن النظام القائم في الجنوب يعتمد على مبدأ الحزب الواحد ويمنع المنظمات الرجعية

من ممارسة أي عمل سياسي أو نقابي لذلك فإن باستطاعة كل نظام أن يتمسك بنصوص الإتفاقية للحصول على بعض التنازلات من قبل الجانب الآخر.

فالجنوب يتمسك بفقراتها لكي تعترف الشمال بالمنظمات النقابية والسياسية المتواجدة في الشطر الشمالي مثل الإتحاد العام لعمال اليمن والحزب الديمقراطي الثوري، ومنظمة المقاومين الثوريين، وإتحاد الشعب الديمقراطي، وحزب الطليعة الشعبية، وحزب العمل.

أما الشمال فيمكنه التمسك بنصوص الاتفاقية للمطالبة بالسماح لممثلي المعارضة بممارسة نشاطهم العلني في الجنوب. مثل أنصار جبهة التحرير وعناصر رابطة الجنوب العربي، والجبهة الوطنية المتحدة. الخ...

ومثل هذه الأفكار كان يعرفها حتى رجل الشارع العادي في كل الشطرين.

وتطبيقاً لبنود اتفاقية القاهرة التي أكدت في مادتها الرابعة على ضرورة اجتماع رؤساء الشطرين بعد شهرين من تاريخ التوقيع عليها فقد اجتمع القاضي الإيراني وسالم ربيع علي بحضور العقيد معمر القذافي في طرابلس بليبيا خلال الفترة من ٢١ إلى ٢٦ نوفمبر ١٩٧٢ لمناقشة الأوضاع اليمنية واتخاذ الإجراءات الضرورية للإسراع في تنفيذ بنود الاتفاقية.

فرفع سالم ربيع علي شعار الوحدة البروليتارية.

ورفع القاضي الإيراني شعار الوحدة الإسلامية.

وتدخل العقيد معمر القذافي وأقنع سالم ربيع علي بالموافقة على شعار الوحدة الإسلامية. حيث ظهر في البيان الختامي وفي المادة الرابعة منه على أن الإسلام دين الدولة. وتؤكد الجمهورية اليمنية على القيم الروحية، وتتخذ الشرعية الإسلامية المصدر الأساسي للتشريع.

كما تضمنت المادة السادسة من البيان على أن:

«تهدف الدولة إلى تحقيق الاشتراكية مستلهمة الطراز الإسلامي العربي وقيمه الإنسانية»

مع العلم بأن النظام الحاكم في الشمال لا يؤمن بأي نوع من أنواع الاشتراكية. إما في الجنوب فلا يؤمن النظام بغير الاشتراكية العلمية.

وجاء في المادة التاسعة العمل على:

«إنشاء تنظيم سياسي موحد يضم جميع فئات الشعب المنتجة صاحبة المصلحة في الثورة للعمل ضد التخلف والاستعمار القديم والجديد والصهيونية. وتشكيل لجنة مشتركة لوضع النظام الأساسي للتنظيم السياسي ولوائحه مستهدية بالنظام الخاص بإقامة الاتحاد الاشتراكي العربي في الجمهورية العربية الليبية».

جاءت هذه العبارات في المادة التاسعة علماً أن المنع القائم في الشمال يشمل كل التنظيمات السياسية بما فيها الناصرية.

أما قضية الأراضي اليمنية الواقعة تحت النفوذ السعودي فقد اتفق الطرفان على إحالتها إلى دستور دولة الوحدة حيث نصت المادة العاشرة على أن يعين دستور الجمهورية حدودها.

وأمام المستحيلات التي يرغب الطرفان بإيهاهم الآخرين بإمكانية تحقيقها فقد أعلن رئيس الوزراء محسن العيني استقالته من منصبه في اليمن الشمالي بعد شهرين من توقيع الإتفاقية وعين بدلاً عنه القاضي الحجري وهو من المتزمتين حيث بدأ عهده بالتضييق على الحركة الوطنية في الشمال والقيام باستفزازات عسكرية ضد النظام في الجنوب مما أدى بمنظمة المقاومين الثوريين وجيش الشعب الثوري إلى إعلان الكفاح المسلح ضد حكومة الحجري الذي يقول أن هدفه الأساسي تصفية الشمال ونظام الإلحاد في الجنوب.

لكن ذلك لم يدم طويلاً إذ وجد نفسه فجأة مرغماً على الاستقالة في شباط ١٩٧٤ ثم تلا ذلك انقلاب قام به المقدم الحمدي بتاريخ ١٣ يونيو ١٩٧٤. حيث ساهم هذا الانقلاب أو الحركة التصحيحية كما سماه قادته في إبعاد أجواء الحرب لصالح دعاة الحل السلمي.

ولكن ذلك لم يدم طويلاً. حيث اغتيل المقدم الحمدي بتاريخ ١١ أكتوبر ١٩٧٧ إثر انقلاب عسكري رجعي. وتم تنصيب المقدم الغشمي في قمة السلطة بدعم من مشايخ القبائل والمؤيدين لهم في الخارج.

لكن الغشمي لم يكن قادراً على إعلان حرب مباشرة مع الجنوب حتى ولو كانت تحت شعار الوحدة الفورية. وكان عليه أن يقوي سلطته أولاً. ويواجه

الاستياء الشعبي ضد حكمه، إضافة للمعارضة الواضحة التي أعلنتها ضده بعض وحدات القوات المسلحة التي كانت مرتبطة بشخص المقدم الحمدي.

لذلك تأجلت المواجهة المسلحة حتى شباط ١٩٧٩ لكنها طوقت بتدخل سوريا والعراق والأردن. وتم الاتفاق على وقف إطلاق النار في الأول من مارس. ثم عقدت الدورة الاستثنائية للجامعة العربية في الكويت واتفق أثناءها على تشكيل لجنة لمراقبة وقف إطلاق النار.

وكذلك الأعداد لاجتماع بين رؤساء الشطرين حيث اجتمع كل من الرئيس علي عبد الله الصالح ممثلاً عن الشمال مع الرئيس عبد الفتاح إسماعيل ممثلاً عن الجنوب. وتم الإتفاق على تنشيط عمل لجان الوحدة وفق اتفاقية القاهرة وبيان طرابلس ووقع الرئيسان على بيان مشترك من خمسة بنود وهي:



الرئيس علي عبد الله صالح

١ - تقوم اللجنة الدستورية بإعداد مشروع دستور دولة الوحدة في فترة لا تتجاوز الأربعة أشهر.

٢ - عند انتهاء اللجنة من أعمالها يعد الرئيسان لقاء لإقرار الصورة النهائية لمشروع الدستور الدائم ودعوة كل منهما لمجلس الشعب في الشطرين للإتفاق خلال

مدة يتفق عليها الرئيسان لإقرار الصياغة النهائية لمشروع دستور دولة الوحدة.

٣ - يقوم رئيسا الشطرين بعد ذلك بتشكيل لجنة وزارية للإشراف على الإستفتاء العام على مشروع الدستور وانتخاب سلطة تشريعية موحدة. على أن تنهي اللجنة أعمالها خلال مدة أقصاها ستة اشهر من تاريخ تشكيلها.

٤ - يقرر الرئيسان التقييد والإلتزام الكامل بالمضمون والأحكام الواردة في اتفاقية القاهرة وبيان طرابلس. وقرارات مجلس الجامعة العربية. وتنفيذ القرارات والتوصيات التي توصلت إليها لجان الوحدة.

٥ - يتولى رئيس الدولة في الشطرين متابعة إنجاز اللجنة الدستورية في الموعد المحدد. ونتائج أعمال اللجان الأخرى من خلال تنظيم لقاءات دورية في اليمن كل شهر.

ولكن وكما يقال. تجري الرياح بما لا تشتهي السفن.

ففي نيسان عام ١٩٨٠ عزل رئيس اليمن الجنوبي عبد الفتاح إسماعيل عن السلطة وتولى مكانه علي ناصر محمد الذي كان يشغل منصب رئاسة الوزراء. حيث اعتبر هذا التحول حينها انتصاراً للخط المعتدل ضد التيار المتشدد والمؤيد للسوفييت بقوة.



حيدر أبو بكر العطاس



الرئيس علي ناصر محمد

ثم، وفي عام ١٩٨٦ طرد علي ناصر محمد من السلطة بعد الأحداث التي قامت بها كتلته مع علي عنتر نائب رئيس الوزراء آنذاك حيث عين بعده حيدر أبو بكر العطاس رئيساً مؤقتاً للدولة بعد استقالة علي ناصر محمد من جميع مناصبه الرسمية والحزبية.

قمة صنعاء

بعد سنوات من الصبر والترقب بسبب التغيرات التي حدثت في الشطر الجنوبي. احتضنت صنعاء لقاء القمة بين الرئيسين العقيد علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية الشمالي والرئيس علي سالم البيض الأمين العام للحزب الاشتراكي في الجنوب. وذلك خلال الفترة ما بين ١٩٨٧/٧/٢١ حتى

١٩٨٧/٧/٢٤ وذلك بعد تمهيدات مسبقة ولقاءات وزيارات متبادلة على مختلف المستويات.

وقد تضمن جدول أعمال القمة تقرير عام عن العمل الوحدوي بين الشطرين أعده مكتب شؤون الوحدة ومشروع دستور الوحدة المقدم من اللجنة الدستورية. وورقة عمل خاصة بالمشروع والإجراءات والخطوات اللاحقة.

ومناقشة الموضوع المتعلق بتطبيق المادة التاسعة من بيان طرابلس بشأن إنشاء التنظيم السياسي الموحد، ومشروع جدول زمني لاستكمال أعمال لجان الوحدة ينتهي في شهر سبتمبر عام ١٩٨٧ في جنوب اليمن.

وقد تركزت المباحثات حول نقطتين أساسيتين:

١ - ما يتعلق بمشروع دستور الوحدة.

٢ - ما يتعلق بأوضاع النازحين إلى الشطر الشمالي نتيجة لأحداث يناير ١٩٨٦ في الجنوب. وطريقة عودتهم إلى ديارهم.

وعلى صعيد الوحدة تقدم الشطر الشمالي بورقة اقترح فيها ضرورة الإسراع في استكمال تنفيذ بيانات القاهرة وطرابلس والكويت وصنعاء وعدن. نصاً وروحاً. وذلك بإحالة مشروع الدستور إلى مجالس الشعب في كلا الشطرين للموافقة عليه طبقاً للدستور ثم تنظيم عملية الإستفتاء وفقاً لما نصت

عليه المادة التاسعة من اتفاقية القاهرة. ثم وبمجرد إعلان نتائج الإستفتاء تتخذ الترتيبات الواردة في دستور دولة الوحدة لقيام الجمهورية اليمنية المتحدة.

إما الرئيس الجنوبي فقد تقدم بمشروع برنامج يستغرق تنفيذه مدة لا تقل عن خمس سنوات إضافة لكونه غير متقيد بنود ونصوص اتفاقيات وبيانات القاهرة وطرابلس والكويت وصنعاء واليمن وعدن المتفق عليها والملتزم بها من كلا الجانبين. مما يعني البداية من جديد.

ومع ذلك فقد انتهى لقاء القمة باتفاق الطرفين على:

- ١ - وقف الحملات الإعلامية المتبادلة بين الجانبين.
- ٢ - وقف المحاكمات والتحقيقات المتعلقة بأحداث يناير والإفراج عن كافة المعتقلين.
- ٣ - عدم طرح شروط مسبقة من الطرفين باستثناء الشرط المطروح من الجنوب والمتعلق بعدم تمثيل النازحين للشرعية.
- ٤ - للنازحين حرية اختيار من يمثلهم في عملية شملهم بقرار العفو العام.
- ٥ - يشمل قرار العفو كل نازح من الشطر الجنوبي منذ أحداث يناير ١٩٨٦ وكل من أسهم في الأحداث.

النفط والمصلحة المشتركة

بعدما أدركت قيادة الشطر الجنوبي أن أكبر كمية من الثروة النفطية تحتزنها منطقة شبوة المجاورة لحدود اليمن الشمالي. إضافة لتقارير الجيولوجيون القائلة أن نفط شبوة لا ينفصل عن نفط المنطقة. رأت أن أفضل وسيلة للحفاظ على هذه الثروة هي السير في طريق الوحدة وقد تجلت طموحات الجنوبيين بوضوح من خلال لقاء صنعاء الثاني عام ١٩٨٨.

حيث التقى الرئيسان العقيد علي عبد الله صالح وعلي سالم البيض يومي ٣-٤ مايو ١٩٨٨ واتفقا على مايلي:

١ - متابعة الخطوات الوجدوية واستكمال تنفيذ ما سبق الإتفاق عليه في كافة المجالات وتنشيط أعمال اللجان الوجدوية بين الشطرين.

٢ - الإسراع في أن تنجز سكرتارية المجلس اليمني الأعلى المهمة التي كلفها بها لقاء تعز الماضي في إعداد البرنامج الزمني المتعلق بمشروع دستور دولة الوحدة، وإحالته إلى مجالس الشعب في الشطرين ومن ثم إنزاله للإستفتاء عليه وفقاً للإتفاقات الوجدوية بين الشطرين.

٣ - إحياء لجنة التنظيم السياسي الموحد المنصوص عليها في المادة التاسعة من بيان طرابلس، تحقيقاً للنوايا الصادقة وترجمة للخطوات الوجدوية.

٤- استكمال جهود القيادتين في احتواء ومعالجة آثار أحداث ١٣ يناير ١٩٨٦ المخزنة، والتعاون على توطيد الأمن والاستقرار في شطري اليمن بكافة الوسائل الممكنة.

«نلاحظ أن كل البنود السابقة مكررة وليست هي الدافع الأساسي للجنوبيين لأنهم في الاجتماع السابق أرادوا تأجيل إنجاز الوحدة الفعلية خمس سنوات أخرى. ولنتابع الآن بقية بنود الاتفاق الأخير لنذكر الحقيقة».

٥ - وبالنسبة للمشروع الإستثماري المشترك بين الشطرين.

فإنه ونظراً لأهمية التكامل الإقتصادي بين شطري اليمن الواحدة وبعد أن استكملت الخطوات الخاصة بالمشروع الإستثماري المشترك للثروات الطبيعية فقد اتفق في هذا على مايلي:

أ - إقامة مشروع استثماري مشترك بين محافظة مأرب وشبوة بمساحة قدرها ٢٢٠٠ كم^٢.

ب - تتولى لجنة طبوغرافية مشتركة القيام بتحديد وتوضيع منطقة المشروع الإستثماري المشترك على الطبيعة وتعليمها.

ج - إخلاء منطقة الإستثمار المشترك من المواقع العسكرية للشطرين، والإلتزام والتنفيذ بما ورد في محضر رئيسي الأركان بتاريخ ١٩/١/١٩٨٥.

د - يقوم وزير النفط في الشطرين باتخاذ كل الإجراءات اللازمة للتنفيذ، بما في ذلك الترتيبات الإستثمارية والفنية والمالية والإدارية وغيرها من الإجراءات اللازمة للإستثمار الإقتصادي.

هـ - يأتي هذا المشروع المشترك ليؤكد حرص قيادتي الشطرين على التمسك الكامل بالوحدة اليمنية ووحدة أراضيها. ورفضها لأي تجزئة أو لأي اعتبارات حدودية كما أن هذا الإتفاق لا يعني في كل الأحوال تحديد الأطراف بين الشطرين أو ترسيم الحدود فيما بينهما.

كما لا يمثل ترسيخاً أو اعترافاً بما خلفه الإستعمار من آثار سلبية هدفها تعميق التجزئة.

تم التوقيع في صنعاء بتاريخ ٤ مايو ١٩٨٨

العقيد علي عبد الله صالح
رئيس الجمهورية، القائد العام
للقوات المسلحة
الأمين العام للمؤتمر الشعبي في
الشطرن الشمالي من الوطن.

علي سالم البيض
الأمين العام للجنة المركزية
للحزب الإشتراكي في الشطر
الجنوبي من الوطن.

الوحدات أمام التحديات

إن التحديات الداخلية لم تقتصر على الميراث الإستعماري وقضايا الحدود، فلاشك أن القبيلة لازالت أهم كايح لكل أنواع التطور سواء في الشمال أو في الجنوب.

فالقبيلة الشمالية لازالت موضع شك لدى الكثيرين من الجهات الرسمية. ولا يزال ينظر إليها كمهددة للوحدة اليمنية إضافة لكونها ساحة خصبة لكل أنواع الطائفية التي تعيق اليمن.

كما أن لغة الدولة لا زالت تستثني القبيلة. ولا زالت القبيلة نقيضاً للحكومة بنظر العامة. ويدرك جميع اليمنيين مدى التعصب القبلي. إنها ترفض حتى الوحدة الوطنية داخل الشطر الشمالي. وترفض فكرة الميثاق الوطني.

ثم تأتي بعدها الأحزاب والتجمعات السياسية.

فهذا مثلاً عبد القوي مكاوي يكون جبهة «التجمع القومي التقدمي لجنوب اليمن» في القاهرة. ويعلن معارضته للنظام في الشطر الجنوبي منطلقاً من أن النظام الماركسي في عدن سخر نفسه لخاربة الشوار العرب ويطالب بالإحاطة بالنظام في الشطر الجنوبي وقيام نظام عربي إسلامي بديل.

وفي الوقت نفسه تعارض «الجهة الوطنية الديمقراطية» بزعامة سلطان أحمد عمر، النظام القائم في الجنوب وتطالبه بحرية العمل السياسي النقابي. والمؤسسات الدستورية المنتخبة انتخاباً حراً ومباشراً من قبل جماهير الشعب.

وهذا علي ناصر محمد بعدما طردته السلطة في عدن يكون جهة أسماها «لجنة الدفاع عن الحريات». مدعياً أن الشرعية السياسية لا زالت تتمثل في شخصه، رغم حروبه بعد أحداث عدن الدامية عام ١٩٨٦ ويطالب بالإفراج عن المعتقلين في تلك الأحداث، ووقف الحملات الإعلامية وعودة المشردين إلى مناطقهم. وإلغاء إجراءات فصله من الحزب. وقد اتخذ لنفسه شعار «العودة بالحوار أو بالقوة». ويتخذ من الشطر الشمالي وإثيوبيا مكاناً لتجمع أعضاء كتلته.

أما في الشطر الشمالي فإن البلاد لم تعرف الإستقرار حتى ١٩٧٨ عندما وصل علي عبد الله الصالح للسلطة. حيث غير مجرى الحياة وبدأت البلاد في عصره تواكب مسيرة التطور الحضاري والتقدم العالمي. وكان للميثاق الوطني دور كبير في استقرار الحياة السياسي والحضاري والتقدم العلمي. وسد فراغاً كبيراً كان يعاني منه الشطر الشمالي من اليمن ووفر أجواء أكثر تلائماً وحساسية مع الشطر الجنوبي في سبيل الدعوة لتحقيق أهداف الشعب اليمني. ألا وهو حلم الوحدة اليمنية.

لكننا ورغم هذا نجد أن الصراع قدر مكتوب على الشعب اليمني.

فقد كانت نهاية أول حاكم لليمن «عبد الله السلال» بالإنقلاب والطرد، وخلفه القاضي عبد الرحمن الإرياني الذي انتهى حكمه بإنقلاب أبيض نتيجة تردي الأوضاع في عصره كما يقول منافسوه. أما المقدم إبراهيم الحمدي ثالث رئيس للجمهورية فقد كانت نهايته بالاغتيال عام ١٩٧٧ قبل توجهه إلى عدن بيوم واحد لبحث مشروع الوحدة.

ومن هنا نلاحظ دأب القوى الإستعمارية على تمزيق اليمن منعاً من قيام الكتلة الخلية التي تستطيع فعلاً السيطرة الكاملة على الساحل الغربي الجنوبي الواقع على البحر العربي والمحيط الهندي.

وبعد مقتل الحمدي تولى الرئاسة أحمد الغشمي الذي لم يستمر سوى ثمانية شهور، حيث قتل بفعل انفجار طرد كان يحمله إليه مبعوث اليمن الديمقراطية سالم ربيع علي، وتولى بعده القيادة العقيد علي عبد الله الصالح كرئيس للجمهورية. أما في الشطر الجنوبي فإن الأوضاع تكاد تتشابه. فبعد استقلال الجنوب عام ١٩٦٧ تولى الرئاسة فيها قحطان الشعبي. لكنه لم يستمر طويلاً حيث تم اعتقاله عام ١٩٦٩ وتولى السلطة بعده سالم ربيع علي وقال إن حركته تصحيحية. ولكنه أعدم بتاريخ ١٩٧٨ بعد صراع على السلطة مع عبد الفتاح إسماعيل الذي اتهمه بتدبير حادث مقتل رئيس اليمن الشمالي «أحمد الغشمي».

وفي يوليو عام ١٩٧٨ انتخب مجلس الشعب الجنوبي عبد الفتاح إسماعيل رئيساً للبلاد، وأعلن بعد ذلك عن تشكيل الحزب الاشتراكي اليمني ليحل محل الجبهة القومية. كما أجريت بنهاية عام ١٩٧٨ أول انتخابات شعبية للبلاد.

ومع ذلك، فإن عبد الفتاح إسماعيل لم يدم طويلاً. حيث جرى عزله عام ١٩٨٠، وتولى الرئاسة من بعده علي ناصر محمد الذي كان يشغل منصب رئاسة الوزراء. واعتبر هذا التحول في حينه انتصاراً للخط المعتدل ضد التيار المتشدد والمؤيد للإتحاد السوفيتي.

وفي يناير ١٩٨٦. طرد الرئيس علي ناصر محمد إثر الأحداث التي قامت بين كتلته مع علي عنتر نائب رئيس الوزراء حيث أعلنت القيادة الجماعية الجديدة عن تعيين حيدر أبو بكر العطاس رئيساً مؤقتاً للدولة.

أما التحديات الخارجية فهي أكثر خطورة من كل ما سبق. فهناك معارضة بعض الدول لهذه الوحدة التي ترغب في أن يبقى الشطر الشمالي بعيداً عن الشطر الجنوبي لكي لا تتأثر بنهجها السياسي.

ولأن الوحدة تؤثر على نفوذها الذي تمارسه على الشطرين كل على حدة. وخوفاً من لعب الدولة اليمنية الموحدة دوراً أكبر في المنطقة يؤثر سلباً على دورها.

إضافة إلى أن الدولتين الكبيرتين تقفان حاجزاً في سبيل تحقيق هذه الأمنية. فالإتحاد السوفيتي مثلاً وهو الذي يدعم الشطر الجنوبي يخشى أن تؤثر الوحدة على نفوذه في المنطقة وتؤدي إلى تخفيف الاعتماد عليه. بحيث يحتمل أن يقلل اليمن الموحد من ارتباطه مع السوفيت كتعبير من الشطر الجنوبي عن حسن النية إزاء البلدان العربية، وكسباً لتأييدها. وبذلك يفقد دوره في الشطر الجنوبي في

اليمن. وهذا التخوف دفع المسؤولين في اليمن الجنوبي لزيارة الاتحاد السوفيتي ودول أوروبا الشرقية لشرح وجهة نظرهم.

أما المملكة العربية السعودية فقد أعلنت تحفظها على الوحدة اليمنية صراحة. ويعود ذلك لأمرين:

١- إن نجاح الوحدة اليمنية من شأنه أن يضع العقبات أمام النفوذ السعودي التقليدي في الشطر الشمالي من اليمن.

٢- إن قيام دولة يمنية موحدة سيؤدي حسب وجهة نظر السعودية إلى انتهاء دور اليمن كعازل بين السعودية وبين اتجاهات العنف التي تجاهد السعودية لوقاية نفسها منها.

والسعودية تخاف من عدم استقرار الحكومة المركزية في صنعاء أمام ضغوط الماركسيين في عدن وإذا ما اتحد النظامان فإنها سوف تواجه على حدودها دولة معادية وعدد سكانها ضعف عدد سكان السعودية. لأن تجربتهم في الستينات أثناء التدخل المصري. علمتهم بأن أمنهم وأمن البحر الأحمر سيكونان في خطر إذا ما تمت الوحدة اليمنية.

كما إنه من المحتمل أن يلعب الشطر الجنوبي دوراً أكبر في التأثير على التوجهات الخارجية لدولة اليمن الواحد. وبذلك تزداد القاعدة الجغرافية للدور السوفيتي في هذا الجزء من الشرق الأوسط، وهو ما يأمله السوفييات.

أما الولايات المتحدة فإنها تخشى من تأثير اليمن الديمقراطي على دولة الوحدة، بحيث لا يعود لها نفوذ على دولة الوحدة.

وهي التي قامت بعد شهر واحد من حرب فبراير عام ١٩٧٩ بين الشطرين بإرسال أسلحة إلى الشماليين بقيمة أربع مائة مليون دولار، بدون انتظار موافقة الكونغرس. حيث توقعت من جراء تقديمها لهذه الصفقة أن تجد لنفسها موطئ قدم في المنطقة لمواجهة النفوذ السوفيتي.

وهذا الأمل لا يتفق مع اتفاقية الوحدة من ناحية، ومن ناحية أخرى للخلافات مع النظام في الجنوب. وهو ما أثار دهشة الأمريكيين، وجعل موقفهم يأخذ طابع الرفض والإستنكار والقلق على مصير الأسلحة التي أرسلت إلى اليمن.

وقد عاجلت الصحافة الأمريكية موضوع الوحدة اليمنية باعتبارها حدثاً ثانوياً وغير جاد، كما بالغت الصحافة الأمريكية بقوة المعارضة في الشمال، وسربت معلومات عن احتمالات سقوط نظام عبد الله صالح. بقصد إشاعة القلاقل، ولكن عبد الله الصالح لا زال الرجل الأقوى في المنطقة بالرغم من كل ما قيل. إضافة إلى أن أهم المشاريع الاقتصادية تمت في عهده ومنها على سبيل المثال سد مأرب الجديد.

سد مأرب

لعله مما يثلج الصدور أن نربط عظمة الماضي بالحاضر. ليبق التراث شامخاً ومتجدداً رغم كل التحديات. ولعل إسم سد مأرب بمجد ذاته يعيد إلى الأذهان عظمة الحضارات التي عاشت على أرض اليمن السعيد، ويعطي ثقة أكبر بالسد الجديد.

وسد مأرب الجديد يقع على بعد (١١) كيلو متر غرب مدينة مأرب، كما يبعد ثلاثة كيلو مترات عن السد القديم حيث لا تزال أطلاله باقية حتى الآن على كتل من الصخر، وبعض الأعمدة.

ويتكون السد الجديد من حائط طوله ٧٦٢ متراً وارتفاعه ٢٩ متراً، ويلحق بالسد الرئيسي أربعة سدود تحويلية موزعة على طول الوادي تتفرع منه قنوات أخرى لتسقي الأراضي الزراعية. حيث يبلغ مجموع أطوال هذه القنوات ٦٠ كم، إضافة لقنوات أخرى تستخدم في أعمال الصيانة، كما تبلغ مساحة تساقط الأمطار التي سيقوم السد بتخزينها نحو تسعة آلاف كيلو متر مربع. وتصل طاقة تصريف المياه إلى الوادي إلى ٤٠٠ مليون متر مكعب. أما مساحة البحيرة التي سيخلفها السد فتبلغ ٤٠٥ كيلو مترات مربعة.

أما مردوده الإقتصادي والإجتماعي فهو كثير ومنه على سبيل المثال:

سيروي السد ما يقرب من سبعة آلاف هكتار رياً منتظماً، وسوف تزيد المساحة إلى عشرة آلاف هكتار أخرى بعد اكتمال المشروع. إضافة إلى أنه سوف يزيد من كمية المياه الجوفية ويغنيها، كما ستنشأ حوله منطقة سياحية رائعة في المنطقة الواقعة عند السد، حيث تضم المطاعم والفنادق والمتحف التاريخي، وحدائق للأطفال تمتد بطول المنطقة حتى تصل إلى مكان السد القديم، حيث يتم إنشاء منطقة سياحية ثانية. مما سيؤدي بدوره إلى اتساع مدينة مأرب حيث ينشأ بها غط جديد من الحياة والعلاقات الإجتماعية والإقتصادية والثقافية. إضافة إلى زراعة الحبوب التي ستحل قضية الأمن الغذائي في اليمن.

تونس في عهد بورقيبة

ذكرنا كيف رجع الحبيب بورقيبة من فرنسا بعد أن ربط نفسه وبلاده باتفاقات ثقافية واقتصادية مع فرنسا، وبناءً عليه تم توقيع وثيقة الإستقلال بشكلٍ سريعٍ، وحصل هو على مركزٍ ممتاز، ودعمٍ لينال مكافأةً مقابل ما بذل.

كما كان الحبيب بورقيبة قد حصل على التأييد السياسي من الولايات المتحدة الأمريكية عندما انتقل إليها من القاهرة عام ١٣٦٥هـ، وفي هذه المرحلة التي تلت الحرب العالمية كانت الولايات المتحدة تعمل لتحلّ محلّ إنكلترا وفرنسا في مناطق نفوذهما، ولذلك دعمت بورقيبة ليكون صنعتها في تقوية النفوذ الأمريكي في تونس، وكانت البلاد قد حصلت على الإستقلال في (٢٠ آذار ١٩٥٦م) وكانت وزارة الطاهر بن عمار الثانية هي التي تحكم البلاد. ومادام قد تغيرَ الوضع فلا بد من أن تقدّم الحكومة استقالتها، وخاصة أن الطاهر بن عمار لم يكن من أعضاء الحزب الدستوري الجديد الذي تمّ الإستقلال بإسمه.

قدّم الطاهر بن عمار استقالة حكومته، ولا بدّ من أن يُعهد إلى زعيم الحزب الدستوري الجديد الحبيب بورقيبة حسب القواعد الدستورية والديمقراطية بتشكيل حكومةٍ تبدأ بالبناء على أساس أن البلاد قد حصلت على الإستقلال،

ويحتاج الأمر إلى عزمٍ وجدٍّ كي يشعر المواطنون بقيمة الإستقلال، ولا يرون تراجعاً في مجال من المجالات بأنواعها المختلفة.

وفي (١٥ نيسان ١٩٥٦م) شكّل الحبيب بورقيبة الوزارة. وكان همّه الأول ترسيخ قواعده، ولن يكون هذا إلا بإزاحة خصومه؛ لذا فقد عمل قبل كل شيء على تصفية أنصار خصمه السياسي صالح بن يوسف، واستمر هذا ما يقرب من سنة، فلما انتهى من خصومه السياسيين المباشرين اتجه إلى إزاحة من فوقه، وقد أمّن المعارضة والذين كان يمكنهم الوقوف في وجهه.

وفي (٢٥ تموز ١٩٥٧م) ألغي منصب الباي (النظام الملكي)، وأعلن الجمهورية، وتسلم هو منصب الرئاسة؛ فليس هناك من ينازعه عليه أو يمكنه المعارضة.

ورغم أن قضية فلسطين كانت شغل العرب الشاغل ومركز اهتمام المسلمين؛ فإن هذا لا يمنع الحبيب بورقيبة من تعيين أحد اليهود وزيراً، وهو «أندري باروش» وزير الإسكان، وإضافة إلى هذا فإن هذا الوزير كان أحد أعضاء الحزب الدستوري الجديد البارزين، وإذا كانت الوزارة السابقة - وزارة الطاهر بن عمار - قد ضمت أحد اليهود «ألبير بيس» بين أعضائها، وقد كان موكلاً إليه وزارة التعمير؛ إلا أنه ربما كان ذلك بضغط فرنسي ما دامت البلاد لم تستقلّ بعد، واليهود هم أحد الأركان الذين يعتمد عليهم الإستعمار، ولكنه في الواقع فإن الحبيب بورقيبة وحزبه الدستوري الجديد وأنصاره كانوا يرضون عن

وزارة الطاهر بن عمار كل الرضا، وما تسلّم اليهودي الوزارة إلا برأيهم. ولم يكن عدد اليهود أيام الإستقلال ليزيد على مائة ألف من أصل ثلاثة ملايين وأربعمائة ألف؛ عدد سكان تونس يومذاك، ومع زوال الإستعمار بدأ العدد يتناقص، فلا يوجد اليوم في البلاد أكثر من ثلاثة آلاف يهودي.

وما دام قد ارتقى الحبيب بورقيبة إلى منصب رئاسة الجمهورية فإن منصب رئاسة الحكومة قد أصبح شاغراً؛ فاختار الباهي الأدغم ليملاؤه، ويشكّل الحكومة من جديد. وعندها يصبح هو الرأس المهيمن على مقدرات البلاد، ويمكنه التصرف كما يريد، يرسم ويخطّط وفق هواه ومصالحه وإرضاء لغروره، وهناك من ينفذ.

وفي (٢٩ تموز ١٩٥٧م) عُيّن الباهي الأدغم وزيراً أول بعد أن تسلّم الحبيب بورقيبة رئاسة الدولة، وقد استمرت حكومة الباهي الأدغم أكثر من ثلاث عشرة سنة.

بعد أن شكّل الباهي الأدغم الحكومة أخذ الرئيس الحبيب بورقيبة يتفحص أعضائها، ويدرس ارتباطهم، فأخذ يبعد منهم كل من يمتُ بصلةٍ مهما كان نوعها إلى صالح بن يوسف، فأبعد مثلاً عزوز الرباعي وزير الشباب والرياضة؛ ولما يُمض في الوزارة شهره الخامس.

النقابات:

تشكلت قبل الاستقلال بعض الاتحادات مثل: الاتحاد العام التونسي للشغل، ومنظمة الصناعة والتجارة، والمنظمات الفلاحية والطلابية والنسائية، فلما نالت البلاد الإستقلال أرادت هذه المنظمات مضاعفة النشاط والإنطلاق نحو أهدافها، غير أنها اصطدمت مع السلطة التنفيذية، وحدثت أزمة بين الطرفين، فأراد الحبيب بورقيبة الإفادة بتعيين عدد من قيادي الاتحاد في الحكم، فدخل الحكومة أحمد بن صالح، ومصطفى الفيلالي، ومحمود الخياري، لعله يتمكن من شراء بعضهم، واحتواء بعضهم الآخر، وتنتهي المشكلة لمصلحة السلطة التنفيذية. غير أن الأزمة قد تجددت مما أدى إلى إقصاء بعض النقابيين من الحكومة مثل: مصطفى الفيلالي، والأمين الشابي، ومحمود الخياري، وتعيين وزراء آخرين مكانهم مثل محمود المسعدي، وأحمد نور الدين.

وحتى يكون تصرف رئيس الجمهورية دستورياً ومبرراً فقد نصّ الدستور في الفصل ٣٧ تاريخ (١ حزيران ١٩٥٩م) على أن رئيس الجمهورية هو الذي يمارس السلطة التنفيذية. فكان هو الذي يعين الوزراء، وهو الذي يعفيهم من مناصبهم أو يطردهم. ولما كان الحبيب بورقيبة وحده في الميدان فقد كثر المتزلفون إليه شخصياً، والمرتبون به فردياً.

معركة ساقية سيدي يوسف:

كانت الثورة الجزائرية قد قويت، وامتدّ لهيبها، وكان بعض المجاهدين إذا اشتد عليهم الضغط دخلوا حدود تونس، وكانت الحكومة التونسية ملزمة أديباً بقبول ذلك أو السكوت عنه، وكانت فرنسا تحتجّ دائماً على هذا السكوت التونسي، وتعدّه مساعدة من تونس إلى الجزائريين، أو أنه عدوان صريح على فرنسا، ولم يكن لفرنسا أي وسيلة لإلزام تونس على إغلاق حدودها في وجه المجاهدين الجزائريين، وأن الاتفاقية الموقعة بين الطرفين لم تنصّ على شيء من هذا، وكذلك وثيقة الإستقلال، وكل ما هنالك أنه توجد اتفاقات ثقافية وإقتصادية. أما من الناحية السياسية فإن الارتباط؛ إنما هو مع الولايات المتحدة الأمريكية، وقد سبق أن ذكرنا أن الولايات المتحدة تريد إضعاف النفوذ الفرنسي في مراكزه المنتشرة فيها، والحلول مكانه، لذا فهي ترغب من تونس إيواء المجاهدين الجزائريين في أراضيها وعدم الرضوخ للضغوط الفرنسية التي تمارسها، ومن هنا كانت السياسة ملزمة لمساعدة الجزائريين أديباً بصفة أن الجزائر دولة مجاورة وأن سكانها من العرب المسلمين، ومجبرة سياسياً تبعاً للسياسة الأمريكية التي تنتهجها في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وخاصة ما بعد عام (١٩٥٠م). ولما وجدت فرنسا هذا الأمر كانت ترى أنه لا بدّ من الضغط العسكري لذا قامت في عام ١٩٥٨م بالاعتداء على ساقية سيدي يوسف حيث توجد بعض المراكز للمجاهدين الجزائريين حسب الزعم الفرنسي، وقصف الطيران الفرنسي تلك المراكز والساقية، ووقع عدد من القتلى،

فاحتجت تونس رسمياً لمنظمة الأمم المتحدة، وقامت الدول العربية تساندها وتشجب العدوان، ثم حلت القضية سلمياً.

مقتل صالح بن يوسف:

وقُتل صالح بن يوسف خارج تونس في ظروف غامضة، وذلك في عام (١٩٦١م)، وكان يعدّ من أبرز المعارضين للحكم التونسي، لذا كانت الاتهامات بالقتل تشير إلى رئيس الحزب الدستوري الجديد، وكان القتل في ألمانيا، وعلى يد بشير زرق العيون، وخفي الأمر يومها.

والسلطة كانت محتكرة بطريقة غير دستورية؛ خارج الحزب بإخماد المعارضة، وداخله باحتواء المنظمات كلها، حيث حلت كل الجمعيات التي كانت قائمة يوم الإستقلال، وأصبح أعضاء اللجنة المركزية للحزب يُعيّنون من قبل رئيس الحزب.

محاولة الإنقلاب:

جرت في عام (١٩٦٢م) محاولة انقلاب عسكري غير أنها فشلت، ويبدو أن الإتهام كان موجّهاً إلى أعضاء الحزب الشيوعي. ولكن بعد القضاء على المحاولة جرى سكوت مؤقت مدّة من الزمن، ثم اتخذت التدابير اللازمة لذلك، وقامت عملية بطش رهيبة كي لا يفكر عسكري في العمل السياسي.

منع النشاط الحزبي:

أعلن عام (١٩٦٣م) عن تعطيل الحزب الشيوعي، وإيقاف صحف المعارضة، والإبقاء على الحزب الواحد إذ لم يُسمح لنشاط أي حزب أو اتجاهٍ سياسيٍّ بعدها.

لقد كان رئيس الجمهورية، رئيس الحزب الحاكم، الحزب الدستوري يُعيّن الوزير الأول، ويتقلّد بموجب ذلك الأمانة العامة للحزب على عكس ما يجب أن يكون، إذ من المعروف أن الأمين العام للحزب يتولّى منصب الوزير الأول؛ لا العكس.

وكان يُقبل في الحكومة أعضاء يحملون اتجاهاتٍ معارضةً للحزب أو مغايرةً له، وكل ما هنالك أنهم يعلنون تخليهم عن أفكارهم السابقة، وقبول آراء الحزب الحاكم، وأنهم سيساهمون في مسيرة الحزب ولصلحة الحكم، فـ «محمد الصياح» يميل إلى الحزب الشيوعي، و«زكريا بن مصطفى» يحمل أفكار حزب البعث، و«المنجي بن حميدة» يميل إلى اليسار التروتسكي، ومع ذلك فقد ساهموا جميعاً في الحكومات التونسية تحت مظلة الحزب الحرّ الدستوري، يتنكّر الواحد منهم لأفكاره ويتزوّف لرئيس الحزب حتى يصبح في الحكم.

معركة بنزرت:

كانت وثيقة الإستقلال، وما جرى من مفاوضات قبلها بين تونس وفرنسا قد تركت (بنزرت) قاعدةً لفرنسا. وقد حان لتونس أن تطالب بها، وتسترجعها من أجل مصلحة البلاد، وما تقتضيه الظروف السياسية في تحجيم النفوذ الفرنسي والإنكليزي في مناطق نفوذهما، وإحلال النفوذ الأمريكي محلها، كي تصبح الولايات المتحدة الدولة القوية وتدور دول حلفائها في فلكها لمصلحة حلف شمال الأطلسي ليكون اتخاذ القرار من مصدر واحد؛ كما هو شأن «حلف وارسو» وليس من عدة مصادر كما هو شأن «حلف شمالي الأطلسي» عندما يكون فيه عدة دولٍ قويةٍ، ولن يفقد الحلف أية قوةٍ بإضعاف النفوذ الفرنسي أو الإنكليزي لحساب الولايات المتحدة الأمريكية، فقوة الحلف هي مجموعة قوى الدول الداخلة فيه. فما ضاع من قوة إنكلترا أو فرنسا ذهب إلى الولايات المتحدة، وبذا لن يخسر الحلف شيئاً من قوته، وإنما يستفيد في التركيز على مصدرٍ واحدٍ يتخذ القرارات.

وكانت الحكومة التونسية بحاجةٍ إلى تقوية مركزها في الداخل بعد التفرد بالسلطة، وسياسة البطش التي اتبعتها ضدّ العسكريين، وإلغاء تراخيص الصحف المعارضة، وحظر الحزب الشيوعي، ومقتل صالح بن يوسف، واختفاء كل المنظمات؛ ماعدا الحزب الحرّ الدستوري، فلا بدّ من عمل شيءٍ يعيد للحكومة مكانتها، وكان موضوع قاعدة (بنزرت) أهم ما يؤدي هذا الغرض.

طالبت تونس الفرنسيين بترك قاعدة (بنزرت) والإسحاب منها، ولكن فرنسا رفضت ذلك، وأصرّت على البقاء فيها؛ لأنها ضرورة بالنسبة لها، وأخذت المقاومة تغير على القاعدة، وتضرب أهدافاً فرنسية، ووقعت أزمة بين الدولتين انتقلت إلى الأوساط الدولية، وإلى أروقة الأمم المتحدة، واضطرت فرنسا إلى الإسحاب من بنزرت عام (١٩٦٣م) بعد عدد من المعارك جرت بين التونسيين والفرنسيين.

التعديل إلى الاشتراكية:

بدأ الإقتصاد التونسي يتدهور وأخذت تلوح في الجو إشارة أزمة حادة، فقدم أحمد التليلي استقالته من الحزب الدستوري، ورفع مذكرة إلى رئيس الحزب يُصوّر فيها الأسباب التي أدّت إلى ذلك، وطريقة الخلاص.

وكانت النتيجة أن اتجهت البلاد نحو الاشتراكية، وغير اسم الحزب من «الحزب الحر الدستوري» إلى «الحزب الاشتراكي الدستوري»، وذلك عام ١٩٦٤م، وكان هذا التغير نتيجة الأسباب التالية:

١- كانت الفكرة الاشتراكية قد عمّت في الثمانينات من القرن الرابع عشر الهجري كثيراً من المجتمعات في العالم، وخاصة المجتمع العربي، فكان ذلك مساهمة للركب.

٢- امتصاص نقمة المنادين بالاشتراكية، والذين خدعوا بها دون معرفة وإنما بسبب شيوعتها والمناداة بها.

٣- البرهان العملي على أن الاشتراكية تزيد في البؤس، وتؤدي إلى التواكل، وهذا ما يدفع إلى محاربتها بعد تطبيقها والممارسة العملية لها.

٤- التلويح بأن تونس غير مرتبطة بالغرب، وإنما هي دولة غير منحازة يمكن أن تأخذ بأي نظام تراه مناسباً لها، أو تتوقع النفع منه. وقد سبق أن ذكرنا أن الولايات المتحدة لا يُهمّها العناوين والشعارات وإنما تعطي الإهتمام كله إلى التوجّه السياسي، فإن الشعارات الفارغة لا تملأ فراغاً، وإنما تدفع إلى ردّ الفعل، فلو وضعت على وعاءٍ ملىء سكرًا ورقةً كُتب عليها ملح؛ فإن ذلك لا يجعل المحتوى ملحاً، ولا يُصير السكر مالحاً.

إن يوغوسلافيا كانت شيوعيةً في مُسمّاها، رأسماليةً في منحائها، أمريكيةً في توجّهها السياسي، عيناً للرأسمالية في قلب الشيوعية.

لم يتغيّر شيءٌ في تونس بعد تغيير العنوان ولبس الشعار الجديد، واستمرت الأزمة، واستقال أحمد المستيري، وإنما الذي تغيّر أن صمت الذين يرغبون في الاشتراكية، وكُمّت أفواههم.

السياسة العامة:

لم تكن هناك أحداث جسام في سياسية تونس الخارجية بعد معركة (بنزرت)، وإنما كانت أحداث داخلية، وكان الشعب منصرفاً إلى قضاياها الخاصة مع تحرقٍ على ما يجري على الساحة التونسية دون إمكانية فعل شيءٍ.

كان الحبيب بورقيبة رئيس الجمهورية، رئيس الحزب الاشتراكي الدستوري أكثر نظرائه استهتاراً بالقيم وبعقيدة الشعب، فكان يمارس ما يخالف عقيدة المسلمين، ويجاهر بذلك، ويصرّح، ويصدر القوانين دون مراعاة لأية قيم، فكان أن استصغر الأمة بعينه بعد أن رفعته، وازدراها بعد أن سلّمته قيادها.

وكانت عنده من الناحية السياسية جرأة أن يقول ويعلن ما لا يجزؤ أحد من أمثاله أن يفعله، وذلك لعدوم اهتمامه بالشعب. كانت في تلك المرحلة قد بلغت القضية الفلسطينية مرحلة دقيقة، فالأمة العربية كلها تكره أن تعترف بدولة اليهود في فلسطين، والشعب العربي كله لا يمكن أن يقبل من أحد أن يبحث في هذا الموضوع، والطريق الدولية المسدودة، وهناك تفاهم ضمني على الاعتراف، ولكن يخشى من الأمة، وثورة الشعب. وفي أواخر عام ١٣٨٤هـ عُقد مؤتمر القمة العربي، وبحث في موضوع فلسطين والإعتراف بالوضع الراهن، وصمت الجميع، وتعهّد الحبيب بورقيبة بإعلان ذلك إذ لا يهاب شعبه على أن لا يُهاجم ولا يُحرّض عليه، وصمت الجميع موافقةً دون الإعلان، وذهب وصرّح بذلك، فانطلقت المظاهرات ضدّه، واضطّرت وسائل إعلام من أقر بالسكوت؛ على الهجوم عليه والتنديد به، وكان نتيجة استهتاره بالقيم والعقيدة، وجرأته السياسية التي تنبع من ازدراؤه للشعب الذي يخالف سياسته العامة أن أصبح الرئيس بورقيبة غير محبوب من قبل أكثر أبناء الشعب العربي وبقيّة الشعوب الإسلامية.

وقبض رئيس الحزب على ناصية الأمر بشكل قويّ، فتقرّب منه أصحاب المصالح والأهواء، وتزوّف إليه الطامعون في المناصب والوظائف، وكان منهم

أصحاب الإتجاهات المتباينة، وسكت الآخرون الذين وجدوا أنهم لا يستطيعون فعل شيء، وخاصةً أن أمثالهم ينكّل بهم في كثير من الأمصار، كما صمت العامة الذين لا يعرفون شيئاً لجهلهم بالعقيدة وعدم اهتمامهم بشيء إذ ينصرفون إلى أعمالهم وشؤونهم الخاصة، وهذا جلّ اهتمامهم.

وبقي العامة في جهة، يمارسون حياتهم اليومية، عقيدتهم سليمة، لا يرغبون بالإنخراط في السياسية لعدم وجود فراغٍ لها عندهم، ولأن الأمور تضيع عندهم فلا يعرفون الحق من غيره، فوسائل الإعلام تزين لهم الأخبار، وما يعرفونه بطبيعتهم السليمة لا يتفق مع ذلك، فيقعون في خضم الأحداث المتناقضة في أذهانهم. والمسلمون الملتزمون في جهة، يعلمون الواقع المرير، ولا يمكنهم تغييره، إذ ليس في أيدهم ما يساعدهم على ذلك، وإذا كانوا يلقون محبةً وعظماً وتأييداً من العامة غير أنه لا يمكنهم قيادتهم لتمنّع العامة نتيجة عدم معرفتهم الحقيقة، ولخوفهم من مغبة الأمر، حيث يسمعون ما يجري في بقية الجهات.

وأما المجموعات الأخرى فيختلط بعضها مع بعض، وكلها تسعى وراء مصالحها، وتعمل لتحقيق أهدافها، وإذا كان لكل منها وجهةً هو مولّيتها إلا أنه يمكنه أن يدخل إلى صفوف التجمعات الثانية، لأنه لا يختلف أحدها عن الآخر؛ إلا في الوجهة التي هو مولّيتها، أما السلوك فهو واحد ينبع من مصدر واحد، والنظرة إلى الحياة المادية واحدة؛ سواء أكانت مادية فردية (رأسمالية)، أم جماعية (شيوعية)، والأخلاق واحدة، لذا فهم جميعاً يُيقنون وجهتهم التي يولّون وجوههم نحوها في نفوسهم إلا على من يعرفون أنهم يتفقون معهم تماماً في الوجهة، ثم يسبّرون معاً يُظهرون الإتفاق فيتقاسمون المصالح، وينهلون من المنهل نفسه.

وفي ٦ تشرين الثاني ١٩٧٠م أُقْصِيَ الباهي الأُدغم من منصبه، وكان غائباً عن تونس، إذ كان في عمان في مهمّةٍ للمصالحة بين الحكومة الأردنية ومنظمة التحرير الفلسطينية، وقد كُلفَ بهذه المهمة من قبل جامعة الدول العربية، وكانت تونس آنذاك تمرّ بأزمةٍ إقتصاديةٍ وسياسيةٍ حادّةٍ، وعُيّن الهادي نويرة وزيراً أول.

عقد الحزب مؤتمره الثامن عام ١٩٧١م فحدثت أزمة في داخله نتيجة إبداء آراء في حرية التعبير عن الرأي، فأبعد عدد من قاداته، وجرى نتيجة ذلك تعديل في الوزارة.

الوحدة مع ليبيا:

جرت اتصالات سريعة بين الحكومتين الليبية والتونسية في أواخر عام ١٩٧٤م، وكان نتيجة الاتصالات إعلان الوحدة بين الدولتين، ولم يطل أمدها، إذ لم تلبث أن انفصمت عراها، وفشلت الوحدة، وأقيل وزير الشؤون الخارجية التونسي محمد المصمودي في (١٤ كانون الثاني ١٩٧٤م).

الخلاف مع الإتحاد العام التونسي للشغل:

حدثت أزمة بين الحكومة وبين الإتحاد العام التونسي للشغل وجرى تعديل وزارتي، وقامت إثر ذلك أحداث في (٢٦ كانون الثاني ١٩٧٨م)، وجرت إثرها محاكمة القيادة النقابية، واضطرت الحكومة لأول مرة إلى أن تلجأ إلى الجيش لإخماد الحركة، وأخذ الاستعداد خوفاً

من المضاعفات، وعُزل الطاهر بلخوجة، وقُدّم ستة وزراء استقالتهم، إذ حدث انقسام داخل الحكومة بعد عزل وزير الداخلية.

أحداث قفصة:

وقعت أحداث دامية في مدينة قفصة في تاريخ ٢ كانون الثاني ١٩٨٠م، وكانت وسائل الإعلام التونسية تشير إلى ليبيا بأنها وراء الأحداث، مما أدّى إلى توتر العلاقات بين الدولتين.

واضطرت الحكومة إلى اللجوء إلى الجيش للمرّة الثانية للتدخل لإخماد الأحداث التي وقعت في قفصة، وهذا ما رفع أيضاً من شأن وزير الدفاع الوطني مزالي محمد رئيس الجمهورية. وهيّاه لاستلام منصب الوزير الأول.

وأصيب الوزير الأول الهادي نويرة بمرض عقب أحداث قفصة، إذ كان لها أثر بالغ في نفسه

وفي ١٠ جمادى الآخرة ٢٥ نيسان ١٩٨٠م، بينما كان الوزير الأول الهادي نويرة مريضاً يلازم بيته منذ أربعة أشهر، وإثر حوادث قفصة أقصي الوزير عن منصبه، وكلّف محمد مزالي برئاسة الوزراء.

غير أنه لم يدخل في الوزارة من جديد سوى فرج الشاذلي، ولم ينته العام حتى أبعد من الحكومة الوزراء الذين عُرفوا بصلتهم القوية مع الهادي نويرة، وأعيد كثير من الوزراء الذين سبق لهم الخدمة في الحكومة، وذلك بما عُرف بسياسة

«الإففتاح» لمسح آثار الأزمة التي حدثت. فمن الوزراء الذي أبعادوا لصلتهم بالهادي نويرة: الوزير الأول السابق محمد الفيتوري، ومصطفى الزعنوني، والضاي حنابلية، والهادي الزغل، وعبد العزيز المطهري، وعثمان كشريد، وصالح الدين مبارك، ومحمد علي السويسي، وعمر رورو، والمنصف زعفران، كما ترك محمد غنيمه مركزه كمحافظ للبنك المركزي. وكان من أبرز الذين أعيدوا: الباجي قائد السبسي، ومنصور معلّ، والطاهر بلوخجة، وإدريس قيققة، والصادق بن جمعة، والمنصف بلحاج عمر، وعبد العزيز الأصرام، والمنجي الكعكي، وهؤلاء كانت قد حدثت خلافات بينهم وبين الهادي نويرة.

إن السياسة التي سار عليها محمد مزالي رئيس الحكومة والتي أطلق عليها سياسة الإففتاح قد شجعت أصحاب الإتجاهات على التحرك والنشاط، ومن ناحية ثانية فإن الحزب الحاكم الإشتراكي الدستوري قد ازدحم عليه مختلف أصحاب المصالح من الإتجاهات كلها، وخاصة الذين لديهم إمكانيات، وهذا ما دفعهم إلى التوجه نحو الحزب؛ لتغطية ضعفهم، وسر عيوبهم، وأرادوا تعويض النقص بالإلحاح في طلب المناصب، فامتألت الدوائر بالرجال غير الأكفاء حتى المراكز العليا ومنها الوزارات، لذا كانت الحكومة تضطر إلى التغيير الدائم في المراكز الإدارية، بل ويضطر الوزير الأول إلى التعديل الوزاري.

جرت الإنتخابات التشريعية عام (١٩٨١م)، وجرت عمليات تزوير في النتائج باعتراف الوزير نفسه في الرسالة التي وجهها إلى رئيس الجمهورية فيما بعد، وكان لهذا التزوير زيادة في فقدان الثقة من قبل الشعب بالسلطة، بل وتعدى ذلك إلى داخل الحكومة ذاتها.

عودة الحزبية: وفي العام نفسه (١٩٨١م) صدر قرار برفع الحظر عن الحزب الشيوعي، فأخذ أفرادُه يتحرّكون، وكان قد انتهى دور زعماء الحزب الحاكم التاريخي، وبرز الذين دخلوا حديثاً في الحزب؛ سواء أكان دخولهم عن قناعة أم عن مصلحة فقد خفّت حماسهم.

وفي عام ١٩٨٣م أعطي ترخيص لحزبين هما: حزب حركة الديمقراطيين الاشتراكيين، وحزب الوحدة الشعبية.

ووجدت تجمعات وأحزاب دون ترخيص رسمي، غير أن نشاط أفرادها واضح، ومنها:

١- تجمع الدراسات والعمل الاشتراكي التونسي.

٢- حزب البعث.

٣- منظمة العمل التونسي.

٤- منظمة الشعلة.

٥- تجمع الاشتراكي التقدمي.

٦- الإتجاه الإسلامي.

ولم يكن لهذه الفئات أي دور في الحكم. ولكن برز الإتجاه الإسلامي بشكل قوي، وإن كانت بقية الفئات قد سبقته بالظهور لأن كثيراً من أفرادها كانوا

ضمن أعضاء الحزب الحاكم، ويمكن اختلاط الأفراد بعضهم مع بعض بالمرج والإنصهار، وذلك أن أفكارهم إنما تنبع من مصدر واحد، ويلتقون في هدف واحد، وكلها تعود إلى أسس مادية، إضافة إلى أن التصرف والسلوك ينطلق من فكرة عدم التقيد بأية قيم أو مبدأ أو عقيدة، كما أن ذلك لا يناقض الفكر الذي يحملونه والمنهج الذي يسرون عليه. أما الاتجاه الإسلامي فله فكره الذي ينبثق من العقيدة، وله منهجه الخاص، ولأفراده السلوك والتصرف الذي ينسجم مع ما يؤمنون به، وهو يختلف تمام الاختلاف عما يتصرفه غيرهم من غير الملتزمين الذين لا ضوابط لسلوكهم. ومع نشاط الاتجاه الإسلامي اتجهت الأنظار نحوه ولقي تأييداً من الشعب، وفي الوقت نفسه أخذت الحكومة تضغط عليه، فبدأت الاعتقالات، وفتحت السجون أبوابها لأفرادها من غير تهمة سوى العمل غير المشروع مع بثّ الشائعات.

الانتفاضة عام ١٩٨٤م:

أصدرت الحكومة قراراً برفع التعويض عن المواد الغذائية الأساسية ومنها الدقيق، ومن قبل كانت تدفع تعويضات عنها، فارتفعت الأسعار مباشرة، وفُقد الخبز من السوق، وقام الشعب (٣ كانون الثاني ١٩٨٤م) بانتفاضة ضدّ الحكومة، يُطالب بالخبز وبال مواد الاستهلاكية التي ارتفعت أسعارها كثيراً، أو فُقدت تماماً نتيجة عدم التعويضات عنها.

وكان لهذه الانتفاضة الدور الإعلامي الواسع الذي هزّ الحكم، ودفع السلطة إلى محاكمة إدريس قيقة.

أوضاع الرئيس:

أخذت أوضاع الرئيس الحبيب بورقيبة تزداد سوءاً سواء أكانت الجسيمة أم النفسية، لذا نراه يقوم بعزل ابنه الحبيب بورقيبة الابن، ثم يطلق زوجته وسيلة بنت عمار، ثم أخذت تراوده الشكوك في رئيس وزرائه، فنراه يعزل المقربين إليه في الحكم، ثم يعزل وزيرة العائلة والنهوض بالمرأة فتحية مزالي زوجة رئيس الوزراء محمد مزالي، وذلك في تاريخ (٢٣ حزيران ١٩٨٦م). وأخذ يتصرف دون مبالاة بأحد؛ سواء من الناحية السياسية أم في الناحية الأخلاقية، وأخذ الناس يسخرون منه؛ وإن كانوا يخشون بأسه خوفاً من إعطاء الأوامر ضدهم لسبب أو دون سبب.

وفي (٨ تموز ١٩٧٦م) تم إقصاء محمد مزالي عن الحكومة بعد إبعاد الوزراء المقربين إليه واحداً بعد واحد، وبعد أسابيع صدر أمر بمنعه من السفر خارج البلاد، ففرّ متخفياً عبر الحدود إلى الجزائر، وصدر حكم بسجنه غيابياً. وكان قد كلف رشيد صفر. وزير الاقتصاد في الوزارة السابقة بالوزارة الأولى وعُهد إليه بتشكيل الحكومة.

وفي (٢ تشرين الأول ١٩٨٧م) كلف الرئيس الحبيب بورقيبة زين العابدين بن علي^(١) - وزير الداخلية في وزارة رشيد صفر السابقة - بالوزارة الأولى ولم

(١) زين العابدين بن علي: وُلد في (٣ أيلول ١٩٣٦م) يعود إلى ولاية سوسة، وهو خريج الكلية العسكرية، تسلّم وزارة الداخلية في (٢٩ تشرين الأول ١٩٨٤م) في وزارة محمد مزالي، ثم في وزارة رشيد صفر.

تدم وزارة رشيد صفر أكثر من سنة وشهرين، وهي مدة حكم قصيرة بالنسبة إلى مدة الحكومات السابقة.

أخذت الأمراض المزمنة عند الرئيس الحبيب بورقيبة تزداد، وتقدّمت به السن حتى فقد الرصانة في تسير الحكم، كما فقد المنطق، وأخذ تأثير الحاشية يظهر على القرارات السياسية، كما كانت محاكمة قيادي حركة الاتجاه الإسلامي ذات مفعول عكسي لدى الشعب. وبشكل عام فقد اهتزأ الوضع، وأصبح يخشى من تغيير مفاجيء. وكان زين العابدين بن علي الشخصية المرشحة لذلك؛ إذ كان وزيراً للداخلية أولاً، ثم وزيراً أول، ومرضياً عنه من قبل الحبيب بورقيبة لما اتصف به من تنفيذ أوامره بدقة.



الرئيس زين العابدين بن علي

وفي (٧ تشرين الثاني ١٩٨٧م) قام الوزير الأول زين العابدين بن علي بتنحية الرئيس الحبيب بورقيبة، وتسلم السلطة، وعين الهادي البكوش وزيراً أول. وأخذ الرئيس الجديد بإزالة آثار العهد الماضي، وما خلف من آثار سيئة

وسلبات في نفوس الشعب، فأزال التماثيل العديدة التي نصبت في أماكن كثيرة للحبيب بورقيبة، وأزاح عن النفوس ما كانت تحسّ به من قهر، وأخرج أكثر قادة الاتجاه الإسلامي من المعتقلات، وفتح باب البلاد لمن شاء أن يؤوب، كما فسح المجال للحوار والتفاهم، ويبدو أن استقبال الوضع الجديد كان يتسم بالغبطة، وقد عبّر عن ذلك قادة التجمعات السياسية في البلاد، ورحبت الصحف بذلك، وبدأ أن الوضع قوي، وأن الشعب متعاون.

وفي (٢٧ أيلول ١٩٨٩م) بينما كان الوزير الأول الهادي البكوش في زيارة لسويسرا صدر مرسوم بإقالته وتعيين وزير العدل حامد القروي رئيساً للحكومة، ولم يحدث أي تغيير في بقية الحقائق الوزارية، وكل الذي تمّ هو تعيين مصطفى بوعزيز رئيس ديوان وزير العدل وزيراً للعدل، وهو رجل قانون، وقد كان ضابطاً في الجيش الوطني برتبة عميد قبل أن يلتحق بديوان وزارة العدل. ومما يمكن الإشارة إليه أيضاً أنه قد صدر مرسوم آخر فصل بين الوزارة وبين محافظ البنك المركزي التي كان يشغلها إسماعيل خليل، وبهذا لم يعد محافظ البنك المركزي ضمن قائمة الوزارة، ولم يعد إسماعيل خليل يحضر بعدها الاجتماعات الوزارية، كما جاء تعيين محمد سعد والي مدينة (الكاف) مديراً لديوان رئيس مجلس الوزراء.

وكان الرئيس زين العابدين بن علي قد زار عدداً من الدول العربية، وتفاهم مع حكوماتها، وأبدى استعداداً لإصلاح ما فسد.

ليبيا في العهد السنوسي

ذكرنا أنه منذ أن استقلت البلاد، تولّى الحكم فيها محمد إدريس السنوسي، وقد نصّ الدستور الذي وُضع على أن ليبيا مملكة وراثية إتحادية ديمقراطية، وقد انصرف الحكم إلى معالجة القضايا الداخلية التي نشأت نتيجة الظروف التي مرّت البلاد بها من استعمار، وحروب، وحكم عسكري أجنبي، هذه بالإضافة إلى النظام الإتحادي الذي قام بعد الإستقلال، والمعاهدات المكبلة للبلاد، والإرتباط الذي يسير عليه المسؤولون والذي أوصلهم إلى السلطة.

١- النظام الإتحادي: كانت كل ولاية تظن أن لها الحرية التامة في التصرف ضمن أراضيها بل إن هذه الولايات قد دخلت في مفاوضات فيما بينها لتحديد الحدود التي تفصل بينها بشكل رسمي، وكان المتنقل بين ولاية وأخرى يضطر إلى الوقوف عند حدود الولاية، ويخضع إلى تفتيش وسؤال، وكأنه يجتاز حدوداً بين دولتين بينهما خلافات دائمة، وكان هذه التفتيش للأشخاص والأمتعة، وتسجيل أسماء المتنقلين في سجلات خاصة يشمل النواب والوزراء سواء أكانوا محليين أم اتحاديين.

٢- حكومة محمد الساقزي: استقالت حكومة محمود المنتصر التي تشكلت مع الاستقلال ، وعُهد إلى رئيس الديوان الملكي محمد الساقزي بتشكيل حكومة جديدة (في ١٨ شباط ١٩٥٤م)، واستمر الوضع الاتحادي القائم على ما هو عليه. وأخذوا يشكون من هذا الوضع القائم الذي لا يشعرون معه أنهم في دولة واحدة، كما أخذ النواب والمسؤولون يحسّون بخطورة الأمر الذي هم فيه فأخذوا يطرحون الموضوع في المجلس النيابي، ويعرضونه على الوزارة، واستقالت وزارة محمد الساقزي في (١١ نيسان ١٩٥٤م).

٣- حكومة مصطفى بن حليم: عُهد إلى مصطفى بن حليم بتشكيل حكومة جديدة. وبدأت مناقشة الموضوع في مجلس النواب، وأخذت تظهر معارضة لهذا النظام القائم، غير أن مجلس النواب لم يستطيع أن يضع حداً لهذا الخلل الواقع، وذلك لأن كل ولاية تعدّ لنفسها الحق في التصرف بما تراه مناسباً، ولو كان يتعارض مع الدستور، أو يخالف أوامر الحكومة الاتحادية، أو يضر بمصلحة الدولة، وهذا بالنسبة إلى الرجال الذين يستطيعون أن يوصلوا أصواتهم إلى أعلى المراجع، وربما كان بعضهم من هذه المراجع غير أنهم عاجزين عن أن يفعلوا شيئاً. أما الأفراد العاديون وهم السكان جميعاً تقريباً فكانوا يحسّون بمرارة وأسى، ولا يشعرون أبداً أنهم ضمن دولة واحدة لذا كانوا يتندّرون بما يصل لأسماعهم من حوادث من هذا القبيل، ويفرحون عندما تقع لبعض النواب والوزراء، ليس شماتة بهم، وإنما لبحث الموضوع على مستوى عالٍ في المجلس النيابي أو في الوزارة الاتحادية، ومع عملهم أنهم لا يستطيعون فعل شيء إلا أن كثرة الحديث، وتكرار الوقائع، وربما يغيّر شيئاً من قبل الشعب لأن ذلك

يتجاوب مع ما في نفوسهم، وكانوا يحصلون في الإنتخابات على أعلى الأصوات رغم كل ما يقع من تلاعب في الإنتخابات.

أما الذين يسكتون أو يؤيدون الوضع القائم فلم يكن لهم من نصيب من النجاح في الإنتخابات لولا السيف المسلط، واللعب في النتائج.

٤- حكومة عبد المجيد كعبار: وانتهى عهد وزارة مصطفى بن حليم في (٢٦ أيار ١٩٥٧م)، وجاءت حكومة عبد المجيد كعبار التي استمرت حتى (١٦ تشرين الأول ١٩٦٠م)

٥- حكومة محمد بن عثمان: بعد ذلك جاءت حكومة محمد بن عثمان. وكانت شركات النفط قد أخذت تعمل داخل البلاد، فوجدت مصاعب كثيرة في الانتقال داخل البلد الواحد، وأخذت تشكو من تعدد الجهات التي تدّعي كل منها حقاً من الحقوق أو اختصاصاً في موضوع وتسلب الجهة الثانية هذا الاختصاص، فاقترحت هذه الشركات توحيد أجزاء المملكة، وفرضت شيئاً من هيمنتها، ووافقت السلطات المسؤولة، وأعدّ القصر ما يجب من بيانات، لتقليص نفوذ المجالس التنفيذية، ثم قُدّم إلى رئيس الوزراء؛ لتنفيذ ما يجب، ثم ألغيت المجالس التنفيذية (الحكومات المحلية).

بقيت وزارة محمد بن عثمان السعيد حتى (١٩ آذار ١٩٦٣م)، وإن كان قد جرت عدة تعديلات، فدخل الوزارة مثلاً عبد الرحمن القلهود، وسليمان بو رييدا، ونوري بن غرسا، وأحمد عون السوف وونيس قذافي، وإبراهيم بن شعبان، وأبو بكر نعمان، وعمر محمود المنتصر، ومحمد أبو نيرة، ومحمود فتال،

وعبد السلام بريش، ومحمد صفات، وجرى تعديل في الحقائب الوزارية، كما خرج عدد منها في أوقات متعددة.

٦- حكومة محي الدين فكيّني: جاءت حكومة محي الدين فكيّني بعد حكومة محمد بن عثمان السعيد، وكان أول الأعمال التي قامت بها إلغاء ما بقي من النظام الإتحادي، وقد رَحّب الملك بهذه الخطوة، وأعطى رئيس الوزراء الجديد الضوء الأخضر لتنفيذ ما ارتآه، واجتمع مجلس الوزراء في مدينة البيضاء في (٧ نيسان ١٩٦٣م)، واقترح تعديل الدستور، وحدّد المواد التي يجب تعديلها. واجتمع مجلس النواب وأقرّ هذا التعديل. كما اجتمع مجلس الشيوخ ووافق على هذا التعديل.

وبقي المجلس النيابي، أما مجلس الشيوخ الذي كان محدّداً على أساس النظام الإتحادي، فقد غُذِل، وأصبح تعيينه من صلاحيات الملك، وبقي عدد أعضائه كما كان سابقاً: أربعة وعشرون عضواً، دون النظر إلى الولايات.

المعاهدات: وقّعت ليبيا معاهدات مع ثلاث دول غربية، وهي: إنكلترا، وفرنسا، والولايات المتحدة.

أ- مع إنكلترا: انتقل محمد إدريس السنوسي من مصر إلى برقة إثر هزيمة دول الحور في الشمال الإفريقي، فقد وصل إلى برقة في شهر (تموز ١٩٤٤م)، وقد أعلنت إنكلترا يومذاك إن برقة لن تعود إلى الحكم الإيطالي أبداً.

ألقى محمد إدريس السنوسي خطبة في بنغازي في (٢٨ تموز ١٩٤٤م) دعا فيها إنكلترا إلى الاعتراف باستقلال برقة، وأنه على استعداد لعقد معاهدة معها. وأرسل كتاباً إلى «إدوارد كريغ» وزير الدولة البريطاني لشؤون الشرق الأوسط (١٨ حزيران ١٩٤٥م) يطلب منه فيه اعتراف إنكلترا باستقلال برقة، وأنه يرحب بكل مساعدة بريطانية، وأنه على استعداد أيضاً للاستعانة بمستشارين من إنكلترا في دوائر الحكومة، ولا مانع عنده من بقاء قوات بريطانية في برقة على اعتبار أنهما دولتين حليفين.

وعندما جاءت لجنة التحقيق في مصير المستعمرات الإيطالية صرح لها السنوسي أنه يفضل الإستقلال والتحالف مع إنكلترا. وكذا كانت دائماً تصرّحاته للمعتمد البريطاني والجريدة برقة الجديدة.

وعندما أعلن استقلال برقة في (الأول من حزيران ١٩٤٩م) اعترفت إنكلترا بذلك الإستقلال الذاتي، وبمحمد إدريس السنوسي أميراً على برقة، ودعته لزيارتها، فلبى الدعوة، وسافر إلى لندن في (١٥ تموز ١٩٤٩م)، ووقع هناك اتفاقاً خاصاً مع السلطات البريطانية جاء فيه: تحتفظ إنكلترا والولايات المتحدة بقواعد عسكرية حسب اتفاقات تُعقد بعد الإستقلال، ويستفيد السنوسي بعدد من المستشارين الإنكليز في أجهزة الدولة، وبعدد آخر من الضباط الإنكليز في الجيش والشرطة.

تمّ التوقيع على اتفاق ماليّ مع إنكلترا في (١٣ كانون الأول ١٩٥١م) وقّعه عن الجانب الليبي رئيس الحكومة محمود المنتصر، وعن الجانب البريطاني المعتمد

البريطاني في طرابلس «بلاكلي»، وهو عبارة عن خمس مواد، ويبقى ساري المفعول حتى (٣١ آذار ١٩٥٣م):

١- تتعهد بريطانيا بتقديم مساعدة مالية مقدارها خمسمائة ألف جنيهه للمؤسسة الليبية العامة للتنمية والاستقرار والشركة المالية الليبية.

٢- تتعهد بريطانيا بتقديم منحة مالية للحكومات أو الإدارات المحلية في طرابلس الغرب وبرقة.

٣- تغطي أي عجز في ميزانيات الحكومات.

٤- توافق الحكومة الليبية على أن يكون موظف بريطاني في المالية والاقتصادية له حق الإتصال المباشر مع رئيس الوزراء ووزير المالية.

٥- توافق الحكومة الليبية على وجود مدقق بريطاني للحسابات.

جاء إلى ليبيا مائة وثلاثة وتسعون موظفاً بريطانياً، وتوزّعوا في مختلف دوائر الحكومة، وتسلموا أعلى المناصب.

ثم مُدَّ أجل هذه الإتفاقية مدة أربعة أشهر تمهيداً لعقد معاهدةٍ جديدةٍ تتحدّد فيها العلاقات المالية والعسكرية بين الدولتين.

وعند البحث في الإتفاق المالي اقترح وزير المالية منصور قدارو الإستفادة من خبرة بعض الخبراء في موضوع هذه الإتفاقية واستشارتهم، فعين سفيراً لبلاده في

لندن، وكان أول سفير لليبيا في لندن، وبذا سهل توقيع الإتفاق المالي دون إشكالات.

وتم توقيع المعاهدة الجديدة في (٢٩ تموز ١٩٥٣م)، وقد وقعها في بنغازي رئيس الحكومة الليبية محمود المنتصر والسفير البريطاني «كيرك برايد» وتشمل المعاهدة سبع مواد واتفاقية عسكرية وأخرى مالية، وتنصّ على التحالف بين الدولتين، ونجدة أحدهما للآخر في حالة الحرب، وتقديم بريطانيا مساعدة مالية لليبيا، وتتعهد ليبيا مقابل ذلك بأن تقدّم أراضيها في برقة وطرابلس والتي حدّدتها الملاحق العسكرية لاستعمال القوات البريطانية، كما تسمح بحرية تنقل هذه القوات في كافة أراضي البلاد وتحليق الطائرات في سماء ليبيا كلها، وإضافة إلى هذا أنه لا تدفع هذه القوات أية رسوم على البضائع التي تستوردها، وتعدّ خارجة عن دائرة القوانين والتشريعات الليبية في الوقت الذي يحقّ لها التدخل في شؤون قوات الأمن والشرطة. ومدة المعاهدة عشرون عاماً.

ويبقى الإتفاق ساري المفعول حتى تتم مصادقة المجلس النيابي الليبي على هذه المعاهدة. وقد أحيلت هذه المعاهدة إلى لجنة الخارجية والدفاع اللتين حاولتا إبراز عيوبها، وكذلك الحال في مجلس الشيوخ، ثم جاء الأمر من الأمير محمد الرضا السنوسي نائب الملك في (٣١ تشرين الأول ١٩٥٣م) بإبرام المعاهدة بعد أن صادق عليها مجلسا الشيوخ والنواب.

وحاول رئيس الحكومة عبد المجيد جعبار الذي جاء إلى الحكم في ٢٧ شوال ١٩٥٦م أن يبدأ مفاوضات جديدة مع إنكلترا بشأن المساعدة التي تقدّمها لليبيا

طبقاً لنصوص المعاهدة الخاصة، بإعادة النظر في هذه المعونة كل خمس سنوات. وبدأت المفاوضات في (٢١ كانون الثاني ١٩٥٨م) في مدينة طرابلس، واقترح المندوب البريطاني تخفيض المعونة من ثلاثة ملايين وسبعمائة وخمسين ألف جنيه إلى مليون جنيه؛ فرفض رئيس الوزارة الليبية هذا الاقتراح. وسافر إلى لندن حيث التقى مع وزير الخارجية البريطاني في (٣ أيار ١٩٥٨م)، واتفق معه على تخفيض المعونة نصف مليون، حيث تدفع إنكلترا ثلاثة ملايين ومائتين وخمسين ألف جنيه، وفي الوقت نفسه تقوم بتدريب الضباط الليبيين، وتزود ليبيا بالمعدات العسكرية.

ب- مع الولايات المتحدة: منذ أن دُحرت دول المحور في الشمال الإفريقي، وتقدم الإنكليز في أرض ليبيا، سمحت إنكلترا للولايات المتحدة الأمريكية بإنشاء مطار الملاح (هويلس)، فلما استقلت ليبيا طلبت الحكومة الأمريكية من الحكومة الليبية المؤقتة الدخول في مفاوضات لتنظيم وضع القوات الأمريكية في ليبيا، وبالمقابل تقدم العون المادي الأمريكي للدولة الناشئة حديثاً، وبدأت المباحثات فعلاً، وقد مثل الجانب الليبي رئيس الحكومة محمود المنتصر، ومثل الجانب الأمريكي «أندروغ لنش» القائم بالأعمال في طرابلس. وقد أعدت الاتفاقية، وكان الملك محمد إدريس السنوسي على اطلاع عليها، وقد أمر رئيس وزرائه بالتوقيع عليها يوم الإستقلال المقرر، وهو (٢٤ كانون الأول ١٩٥١م).

منحت هذه المعاهدة الولايات المتحدة الأمريكية حقّ البقاء في قاعدة (الملاح) مدة عشرين عاماً، وحق السيطرة على السماء الليبية، والمياه البحرية الإقليمية، وحرية تنقل القوات الأمريكية في البلاد كلها. وإعطاء القوات

الأمريكية من كل رسوم على البضائع التي تستوردها أو تدخلها إلى الأراضي الليبية، وتدفع الولايات المتحدة مقابل ذلك مليون دولار سنوياً

وُقعت هذه المعاهدة دون عرضها على المجلس النيابي، أي لم تكتسب الصفة الشرعية، فلما بدأ النواب يتساءلون، ويوجهون الأسئلة إلى الحكومة عند وضع قاعدة (الملاحه)؛ عملت حكومة محمد الساقزلي الجديدة التي خلفت حكومة محمود المنتصر على إجراء مفاوضات جديدة مع حكومة الولايات المتحدة الأمريكية لإخفاء المعاهدة الجديدة عن النواب، وتشكّلت لجنة لهذا الغرض، وبدأت أعمالها في (٩ آذار ١٩٥٤م)، واستمرت أيام حكومة مصطفى بن حليم، وإن كان أعضاؤها قد جرى عليهم التغيير، وفي (٩ أيار ١٩٥٤م) توصل الجانبان إلى عقد اتفاقية جديدة، وإن اختلفا في الحصانة القضائية للقوات الأمريكية، ومبلغ المعونة الأمريكية.

سافر رئيس الوزراء الليبي مصطفى بن حليم إلى الولايات المتحدة الأمريكية لإنجاز المعاهدة، والاتفاق على ما كان فيه خلاف بين الطرفين.

وتم التفاهم، ووقعت المعاهدة، وبقيت القاعدة للولايات المتحدة، والتي سُمح لها أيضاً بالحركة في أراضي ليبيا، وكذلك سُمح لها الاستيراد دون رسوم، وبُنيت القواعد التي تستعملها الولايات المتحدة الأمريكية في ليبيا، وهي: قاعدة الملاحه التي تعدّ أكبر قاعدة لها خارج الولايات المتحدة، في كل من مدن مصرطة، وبنغازي، ودرنة، وطبرق، وأية منطقة أخرى تراها الولايات المتحدة

ضرورية للدفاع. ومدة المعاهدة عشرون سنة تدفع خلالها الولايات المتحدة لليبيا أربعين مليون دولار، بمعدل مليونين كل عام.

وهمّ رئيس الوزراء مصطفى بن حليم عرض الإتفاقية على مجلس النواب والشيوخ، فعُدّل وزارته وأدخل فيها بعض رجال المعارضة، وأعفى رئيس مجلس الشيوخ من منصبه؛ عندما أبدى معارضة للإتفاقية.

عُرضت الإتفاقية على مجلس النواب؛ فأحالها إلى لجنة الشؤون الخارجية، وكان عدد أعضائها سبعة نواب، فعارضتها خمسة منهم، وأيدها إثنان، وقُدّم كل فريق تقريراً خاصاً برأيه، فاستبعدت الحكومة تقرير الفريق المعارض، وطُرحت على المجلس النيابي تقرير المؤيد، وحصلت على التصديق، ثم عرضت ذلك على مجلس الشيوخ وطلبت إمرارها بسرعة؛ فوافق وصدّق عليها الديوان الملكي، وأصبحت سارية المفعول.

وزار «جيمس ريتشاردز» مساعد الرئيس الأمريكي طرابلس يوم (١٧ آذار ١٩٥٧م) واستمرت الزيارة ثلاثة أيام عرض خلالها مشروع ايزنهاور بالنسبة للشرق الأوسط، فوافق رئيس الوزارة الليبية مصطفى بن حليم، وحصلت ليبيا بعدها على مساعدة أمريكية مقدارها سبعة ملايين دولار.

وطلب رئيس وزراء ليبيا مصطفى بن حليم أسلحة أمريكية غير أن حكومته قد سقطت، وجاءت إلى الحكم وزارة جديدة برئاسة عبد المجيد كعبار فتابع المباحثات، وتم توقيع اتفاقية بهذا الخصوص بتاريخ ٣٠ حزيران ١٩٥٧ وقعها عن الجانب الليبي وزير الخارجية «وهبي البوري»، وعن الجانب الأمريكي

السفير في طرابلس «جون تاين»، ولكن حُدد استعمال هذه الأسلحة في الأغراض التي وُقعت من أجلها الاتفاقية.

ثم طلب رئيس وزراء ليبيا عبد المجيد كعبار زيادة مبلغ المعونة الأمريكية، وجرت مباحثات بين الطرفين في السفارة الأمريكية في طرابلس تمخّضت عن وضع أربعة ملايين دولار تحت تصرّف الحكومة الليبية.

وعاد الطلب بالزيادة، وجرت مفاوضات أخرى رفعت بعدها الولايات المتحدة مساعدتها إلى ليبيا إلى عشرة ملايين تُدفع إلى الحكومة الليبية مباشرة.

ج- مع فرنسا: وقّعت الحكومة الليبية يوم الإستقلال (٢٤ كانون الأول ١٩٥١م) اتفاقية عسكرية مؤقتة مع فرنسا، سمحت بموجبها للقوات الفرنسية بالبقاء في ولاية فزان مقابل مساعدة مالية تُقدمها فرنسا إلى المجلس التنفيذي لتلك الولاية، ولم تعرض هذه الاتفاقية على مجلس النواب الليبي، وإنما أبقتها الحكومة سرّاً، غير أن ذلك كشفه خطاب العرش الذي ألقاه رئيس الحكومة محمود منتصر نيابة عن الملك في المجلس النيابي عند اجتماعه يوم (٢٥ آذار ١٩٥٢م).

وعندما عرضت الميزانية الأولى للدولة الليبية على المجلس النيابي عُرفت حقيقة تلك الاتفاقية، وأن فرنسا تدفع مبلغ مائة وثلاثة وستين ألف جنيه، وأن هناك موظفاً فرنسياً مكلفاً بالشؤون المالية والاقتصادية المتعلقة بولاية فزان، وقد حملت المعارضة على هذه الاتفاقية، بل وسخّرت من هذا المبلغ الذي يمكن للولاية أن تقتصده من ميزانيتها لو طلب منها ذلك.

وبعدئذٍ قرر الملك عدم تجديد الإتفاقية مع فرنسا، إذ أعلن ذلك في خطاب العرش الذي قرأه رئيس الوزارة مصطفى بن حليم نيابة عنه يوم (٩ كانون الأول من عام ١٩٥٤م) بمناسبة افتتاح الدورة الرابعة لمجلس الأمة، وأمر بإبلاغ الحكومة الفرنسية ضرورة الجلاء عن فزان.

وجرت مباحثات بين رئيس وزراء ليبيا مصطفى بن حليم في باريس وبين رئيس وزراء فرنسا «منديس فرانس» واتفقا على النقاط الأساسية بين الجانبين على أن تُدرس من قبل لجان من الطرفين في طرابلس بعد الاتفاق المبدئي الذي تم، وبدأت المباحثات فعلاً في طرابلس في تاريخ (١٨ تموز ١٩٥٥م)، وتمخضت عن توقيع معاهدة في تاريخ (١٠ آب ١٩٥٥م)، وهي معاهدة صداقة، واتفاقية تعاون اقتصادي، وتنمية للتبادل التجاري بين الدولتين، ومقدار مساهمة فرنسا المالية في الميزانية الاتحادية للدولة الليبية، واتفاقية حسن جوار تنظم الأمن على الحدود، وتجارة القوافل، وانتقال البدو، واتفاقية ثقافية. ومدة المعاهدة عشرون سنة. وتعهدت فرنسا بالجلاء عن فزان خلال سنة واحدة بدءاً من وضع المعاهدة موضوع التنفيذ، كما تسلمها مطارات (سبها) و(غات) و(غدامس) والمباني والمعدات التابعة لها بشرط استخدام فنيين فرنسيين، وتسهيل المواصلات الجوية الفرنسية. كما تسمح الحكومة الليبية للطائرات الليبية بناءً على إشعار سابق الهبوط في مطار (سبها) والإقلاع منه لمدة خمس سنوات، وفي مطار (غات) و (غدامس) لمدة سنتين. كما سمحت ليبيا للقوات الفرنسية باتخاذ منطقة فزان ممراً لها في ذهابها إلى

تشاد أو إياها منها إلى الجزائر وتونس. وفوق كل هذا استأجرت فرنسا قطعة أرض ليبية بجوار حدود الجزائر؛ لاستخدامها كمهبط للطائرات الفرنسية، وتعادل قيمة هذا الإجار مائة قرش سنوياً ولمدة عشرين سنة.

عُرضت المعاهدة على مجلس النواب؛ فبدت معارضة ضعيفة كان على رأسها عبد العزيز الرقلمي، أما صالح مسعود بويصر الذي اعتاد على معارضة أي ارتباط فقد اضطر إلى مغادرة البلاد. ولما كانت المعارضة ضعيفة؛ نالت المعاهدة على الموافقة، وكذلك صادق عليها مجلس الشيوخ في (٢٠ آذار ١٩٥٦م).

المطالبة بإلغاء المعاهدات: بدأ وعي الشعب في ليبيا نتيجة مطالبة عددٍ من النواب بإنهاء المعاهدات الأجنبية التي تقيّد الحكومة والشعب معاً بأغلال ثقيلة، كما أثر ما كانت تكتبه الصحف العربية في البلدان العربية الأخرى، إضافة إلى الهجوم الذي أخذ يشنه الرئيس المصري جمال عبد الناصر، والذي كان على خلافٍ واسع مع الإستعمار الإنكليزي فقد كان كل هذا دافعاً للشعب الليبي لليقظة القومية والمطالبة بالحقوق الشرعية له.

٧- حكومة محمود المنتصر: سقطت حكومة محي الدين فكيحي في (٢٢ كانون الثاني ١٩٦٤م)، وعُهد إلى محمود المنتصر بتشكيل حكومة جديدة، فشكّلها في اليوم التالي. ونتيجة الوعي الذي انتشر في الأوساط كافة ونتيجة الظروف المواتية تقدّم عدد من النواب بمشروع قانون إلى مجلس النواب:

أحدهما يقضي بإلغاء المعاهدات الليبية مع الدول الأجنبية. والثاني يقضي بتصفية القواعد العسكرية من البلاد. فأحال المجلس النيابي هذين المشروعين إلى لجنة الشؤون الخارجية وذلك في تاريخ (٩ آذار ١٩٦٤م)، وكان رئيس الحكومة محمود المنتصر قد صرّح بعزم الحكومة على عدم تجديد أو تمديد الإتفاقيتين الإنكليزية والأمريكية.

ودرست لجنة الدفاع والخارجية مشروع القانونين، ووافقتا عليهما، ورفعتا تقريرهما إلى مجلس النواب بالموافقة، وأوصتا بتأجيل مناقشة الموضوع لإفساح المجال للحكومة للدخول في مفاوضات تستهدف إلغاء المعاهدات، وتصفية القواعد العسكرية، وجلاء الأجنبي تماماً عن البلاد.

أثناء ذلك انتقل الملك محمد إدريس السنوسي من البيضاء إلى طبرق واستدعى رئيس الوزراء، ورئيس النواب، ورئيس مجلس الشيوخ، وأبلغهم عزمه على التنازل عن الملك، وذلك في تاريخ (١٩ آذار ١٩٦٤م)، وحاولوا ثنيه عن عزمه، غير أنهم فشلوا، ولما انتشر الخبر قامت مظاهرات تطالب الملك بالعدول عن رأيه؛ فاستجاب لرأي الشعب.

طلبت الحكومة الليبية من الحكومتين الإنكليزية والأمريكية الدخول في مباحثات حول جلاء قواتهما عن القواعد التي تحتلها في الأرض الليبية؛ فوافقت الحكومتان المعنيتان بالأمر على هذا الطلب.

٨- حكومة حسين مازق: وبدأت مباحثات من أجل الجلاء في عهد حكومة محمود المنتصر، واستمرت أيام حكومة حسين مازق التي خلفت حكومة

محمود المنتصر في يوم (٢٠ آذار من عام ١٩٦٥م)، وكان من نتائج المباحثات مع الجانب الإنكليزي أن أعلن مقر القوات البريطانية في ليبيا يوم (٢٩ آذار ١٩٦٦م) أن القوات البريطانية سوف تبحر من طرابلس يوم الخميس (الأول من نيسان ١٩٦٦م) أي بعد يومين فقط من الإعلان، وذلك باستثناء حامية جوية وبعثتين إحداهما بحرية والأخرى برية.

وعندما اعتدى اليهود في فلسطين على الأراضي العربية المجاورة في (٥ حزيران ١٩٦٧م)، وظهر تعاون الإنكليز والأمريكان مع اليهود تحرك الشعب في ليبيا، وقامت مظاهرات ضد إنكلترا والولايات المتحدة، وجرت محاولات لإحراق سفارتيهما في بنغازي، وطولبت الحكومة الليبية بإنهاء التحالف مع هاتين الدولتين المعتديتين، وتصفية قواعدهما العسكرية فوراً، هذا رغم أن الحكومة قد أمرت القطعات العسكرية الليبية أن تتحرك نحو مصر لتؤدي واجبها في القتال إلى جانب الأخوة الأشقاء، كما سمحت للقطعات العسكرية الجزائرية بالمرور من الأرض الليبية لتقوم بالدور نفسه.

وتشكل وفد من طرابلس، وأعدّ مذكرة ليقدمها إلى رئيس الوزراء حسين مازق يطالبه فيها بالعمل لإنهاء التحالف مع إنكلترا وأمريكا وتصفية قواعدهما العسكرية في الأرض الليبية تنفيذاً لقرار مجلس الأمة الليبي الذي اتخذ من سنتين. وكذلك فعل أهل برقة؛ تشكل وفد منهم للغرض نفسه. فالتقى الوفدان في بنغازي فساراً معاً، وتم اللقاء مع رئيس الوزراء وفي ١٦ حزيران ١٩٦٧م فطلب وزير الخارجية الليبي من أمريكا وإنكلترا الدخول في مباحثات للإنسحاب من ليبيا، وتصفية قواعدهما منها في أقرب وقت. غير أن وزارة

الخارجية الأمريكية قد أعلنت في (١٧ حزيران ١٩٦٧م) بأن الطلب الليبي يهدّد الوجود العسكري والأمريكي في المنطقة. ثم عادت فأعلنت أنها قد أبلغت سفيرها في طرابلس بالتعليمات اللازمة، وأن يضع نفسه في خدمة الحكومة الليبية فيما يتصل بالمباحثات.

٩- حكومة عبد القادر البدرى: استقالت حكومة حسين مازق وخلفتها حكومة جديدة برئاسة عبد القادر البدرى الذي كان يشغل منصب وزير الإسكان في الوزارة السابقة. وطلبت الحكومة الجديدة من إنكلترا وأمريكا الدخول في مباحثات من أجل قواعدهما في ليبيا.

بدأت المباحثات مع الجانب البريطاني في (الأول من شهر آب ١٩٦٧م)، وخلال يومين انتهت المباحثات في بنغازي وأذاعت وزارة الخارجية الليبية أن الجلاء عن القواعد البريطانية في ليبيا سيتمّ خلال ستة أشهر، غير أن الخارجية الإنكليزية قد أعلنت أن اتفاق بنغازي إنما هو اتفاق جزئي لا يشمل كل الأراضي الليبية، وإنما يشمل منطقة بنغازي فقط ولا يتعدّاها إلى طرق.

وبدأت المباحثات مع الجانب الأمريكي في تاريخ (١٠ آب ١٩٦٧م) ومثّل الجانب الليبي فيها وزير الخارجية أحمد البشتى، ومثّل الجانب الأمريكي السفير الأمريكي في ليبيا، وقد توقّفت المباحثات قليلاً ثم استؤنفت، وأذاعت إثرها ليبيا بياناً أعلنت فيه أن الاتفاق قد تم على تجميد موضوع الإنسحاب من قاعدة الملاحه فيما إذا حدث عدوان على أية دولة من الدول العربية، وتشكيل لجنة مشتركة تقوم بجرد المعدات والطائرات الموجودة في القاعدة.

١٠- حكومة عبد الحميد البكوش: جاءت حكومة عبد الحميد البكوش بعد حكومة عبد القادر البدرى في (٢٦ تشرين الأول من عام ١٩٦٧م)، وقد أذاعت بعد ثلاثة أيام من تسلمها السلطة أن المفاوضات مع الجانبين البريطاني والأمريكي ما زالت مستمرة، وأنها قد أحرزت تقدماً نحو الوصول إلى الهدف. وأذيع في (١٣ كانون الأول من عام ١٩٦٧م) بيان رسمي جاء فيه أن الإتفاق مع الجانب البريطاني قد تم على سحب جميع وحدات الجيش البريطاني من بنغازي بحلول شهر شباط من عام ١٩٦٨م باستثناء البعثة العسكرية البريطانية.

وفي (١ شباط ١٩٦٨م) تسلمت السلطات الليبية المعسكر الإنكليزي في بنغازي، غير أن البريطانيين قد بقوا في (طبرق) والقاعدة الجوية في (العام) كما بقيت لهم وحدات بحرية في طرابلس، وبعثات عسكرية في بنغازي.

وفي شهر (نيسان ١٩٦٨م) أبرمت اتفاقية مع شركة الطيران البريطاني لتوريد نظام دفاع جوي متكامل بمبلغ مائة مليون جنيه، ويشمل صواريخ قصيرة المدى، وأحدث أجهزة الرادار.

وقد قام الملك حسين بن طلال ملك الأردن بزيارة إلى ليبيا وتعهّدت الحكومة الليبية بتقديم أجهزة دفاعية للأردن، وكذلك لمصر.

١١- حكومة ونيس القذافي: في (٤ أيلول ١٩٦٨م) قدّمت حكومة عبد الحميد البكوش استقالتها، وخلفتها وزارة ونيس القذافي الذي كان يشغل وزير الشؤون الخارجية في الوزارة السابقة.

وتَحسّنت أوضاع ليبيا المادية بعد اكتشاف الكثير من أبار النفط، وقَدّمت معونات للدعم العربي تقدّر باثنين وخمسين مليون دولار، وزادت عشرين مليوناً في العام التالي للعدوان الإسرائيلي عام ١٩٦٧م.

ليبيا ما قبل الثورة

بدأ الوضع الاجتماعي والفكري والسياسي يتغيّر في ليبيا نتيجة الظروف التي جَدّت على الساحة، وبسبب الأوضاع التي أعقبت الحرب العالمية الثانية في العالم كله، ولا بدّ من أن تتأثّر بها ليبيا، أو ينالها شيء من أثارها.

الأوضاع المادية الليبية تحسّنت بعد ظهور النفط فيها وزيادة مردوده، وأخذ الناس يتطلّعون إلى خارج منطقتهم، ويعرفون ما يجري فيها، ويحلّلون بعض تلك الأحداث، وإن لم يستطيعوا بعد؛ فقد كانوا يتأثرون بها، ويعملون على التفكير بواقعهم الذي يعيشون فيه، بعد أن كانوا منعزلين على أنفسهم يجتدون لتحصيل لقمة العيش.

أعداد السكان تزايدت؛ بعد أن كان الأهالي قلة موزّعة في تلك الفيا في الواسعة، بين الجماعة والأخرى بيداء قاحلة، وكلّ منصرفٍ لعمله يكابد التعب ويتحمّل لظى الشمس المحرقة، يغالب البيئة ليأخذ منها ماءه وما يقتات به.

وانتشر العلم، وافتتحت الجامعات، وأصبح بالإمكان تلقّي المعرفة؛ فالإنتقال ميسور بسهولة المواصلات، والإنفاق سهل بتحسّن الأوضاع المادية، والقلوب عطشى تسعى جاهدة وراء المناهل التي أخذت يباعها تتدفّق.

وسائل الإعلام أخذت تبتّ ما تريده، ووخزات منبهة أخذت تأتي من المناطق القريبة والتي تربط أبنائها مع سكان ليبيا بروابط العقيدة، فأخذوا يلقون إليه من تلك الوشائح ما ينيهم إلى أوضاعهم، وما يحركهم ليصحوا ويستيقظوا، ويطالبونهم بالتقاء بعضهم مع بعض ليكونوا قوة.

الأوضاع التي تتعاقب على الساحة الداخلية: مجموعة قليلة تتحكم في الناس، تنصرف كما تشاء، تدني، تبعد، تنفق من مال الشعب وتبذخ، تحرم الأهل، وتهب الأعداء، تعطي من تخضع له وترتبط به دون حساب، يحميها وتبذل له. سلطتها على السكان، وتسلط عليها حتى غدت يده التي تضرب، وتأخذ وتتجبر، ثم ترقى في أحضانه. يُقتل أحد أفراد هذه المجموعة المتسلطة، ويدعى إبراهيم الشلحي، فينعى بالإذاعة، وتفرض حالة الطوارئ في البلاد كلها، ويعلن الحداد سبعة أيام في أرجاء ليبيا جميعها، وهذا كله لأنه على صلة وثيقة برئيس الوزراء مصطفى بن حليم أحد رجالات هذه المجموعة الظالمة.

ويأتي أحد أثرياء الطليان الذين كانوا قد استولوا على أراضٍ شاسعة في برقة تعد من أخصب البقاع، واستبد بالناس وسخر من السكان واستعبد البلد وأهله أيام استعمار بني جلدته، ذلك هو «مرزوتو» الكونت الإيطالي، فتهتز البلاد لتلك الزيارة، وتُسخر إمكاناتها لخدمته وخدمة موكبه، وينتقل من برقة إلى طرابلس فينتقل معه العز والشرف، وما ذلك إلا كرام والتبجيل، والحفاوة والتعظيم؛ إلا لصلته برجل يدعى عبد الله عابد الذي يكون بدوره صديقاً لرئيس الحكومة مصطفى بن حليم، فيشور الشعب ويفضّب ويتحرك رجال القبائل، ويسير الناس إلى قصر الملك في مدينة البيضاء على مقربة من تلك

الإحتفالات بالضيف العزيز، ويعلن الجميع استنكارهم لهذه الزيارة، وما تنطوي عليه من ازدراءٍ للشعب الذي قاتل ضدّ الطليان من أمثال هذا القادم، والذي طالما عمل على إذلال الناس.

وكان لقضية فلسطين دورها، فإنه لما عُقد مؤتمر القمة العربي الأول بالقاهرة في (كانون الثاني ١٩٦٤م) حضرته ليبيا، وخرج الطلاب تأييداً للمؤتمر بمظاهرات، ورأى قائد قوة دفاع برقة ومدير الشرطة في الحكومة الاتحادية فرصةً للضغط على الحكومة وجعلها في وضع حرج نتيجة الخلاف معها، فأعطى أوامره بمنع الطلاب من الخروج بمظاهرات، واصطدمت الشرطة معهم، ووقع ثلاثة طلاب صرعى نتيجة الصدام، وجرح عدد آخر، وتأثر الشعب من هذا التصرف وهاجم مراكز الشرطة في بعض المناطق، وتضامن طلاب طرابلس مع إخوانهم في بنغازي وتظاهروا، وحاول مدير الشرطة أن يعزو هذا التصرف إلى الحكومة.

وتشكّلت لجنة للتحقيق، وثبت لديها أن الشرطة هي سبب ما وقع من أحداث، وأن مدير الشرطة هو المسؤول عنها، فطلبت الحكومة إقالة المسؤول، وفصل بعض الضباط، غير أن طلبها قد رفض؛ فقدمت استقالتها، وتظاهر الشعب مؤيداً لها ولكن ذلك لم يُجدِ نفعاً، فأسرّ الناس ذلك في نفوسهم ولم يستطيعوا إبداء شيء.

وكان يوجد في ليبيا بعض اليهود، فلما أعلن عن قيام إسرائيل في فلسطين في (١٥ أيار ١٩٤٨م)؛ ارتبط اليهود في ليبيا بصلاتٍ وثيقةٍ مع ما عُرف باسم

دولة إسرائيل في فلسطين، وكانوا ينتقلون إليها عن طريق إيطاليا، ولا يخفون ذلك، بل أحياناً يفاخرون برحيلهم إلى فلسطين، كما يفخرون بتلك الدولة وقيامها رغم أنوف العرب والمسلمين جميعاً؛ فكان ذلك يزعج الشعب في ليبيا غير أنه مغلوب على أمره.

ورست في ميناء طرابلس باخرة إسرائيلية لتتنقل من يريد الإرتحال من ليبيا إلى فلسطين مع جميع أمتعته وأملاكه، فكان لهذا وقعه السيء على نفوس السكان.

وكان في طرابلس نادٍ لليهود يعرف بـ (المكابي) وكان يرفع علم دولة إسرائيل؛ فتأذى الشعب أشد الإيذاء، وسأل النواب الحكومة عن سبب افتتاح مثل هذا النادي وفيه تحدٍّ للأمة، وطالبوا بإغلاقه، ولكن لم يُجِدْ ذلك شيئاً، إلى أن كثرت التساؤلات واحمرت الأعين؛ حينئذ أمر بإغلاقه.

وفي هذه الأثناء انضمت ليبيا إلى جامعة الدول العربية في (٢٨ آذار ١٩٥٣م) رغم كل هذه التصرفات، وكان النواب الليبيون يطالبون بتطبيق قرارات جامعة الدول العربية، والتي منها مقاطعة إسرائيل. وأن الموقف الحالي من إسرائيل ليعتد خارقاً فاضحاً لإجماع الدول العربية، ولم يطبق قانون مقاطعة إسرائيل إلا بعد هجوم عنيف ومرور عدة سنوات، وتحت ضغط النواب والشعب اتخذ ذلك القرار في (٢ أيار ١٩٥٦م)، وأنشئ مكتب لمقاطعة إسرائيل في طرابلس وله فرعان: أحدهما في بنغازي، والآخر في (سبها).

كل هذا أوجد رغبةً عند السكان في التغيير، وبدأ التحرك في هذا الاتجاه، وتشكّلت بعض المجموعات التي دخلت عليها بعض المؤثرات الخارجية، وكانت عن طريق أحد الضباط ثم الوزراء الشاميين. وقد قبض على مائة وستة أشخاص، وقدموا للمحاكمة، وحكم عليهم بالسجن مدة تتراوح بين سنتين وست سنوات.

ثورة الفاتح من أيلول



العقيد معمر القذافي

وفي الفاتح من أيلول عام ١٩٦٩م تحرك الجيش الليبي بقيادة العقيد معمر القذافي وقضى على الوضع الذي كان قائماً حيث وجده هشاً، وذلك لأن نقمة الشعب كانت عارمة عليه، وتشكل المجلس الوطني لقيادة الثورة من:

- ١ - العقيد معمر القذافي
- ٢ - الرائد عبد السلام جلود.
- ٣ - الرائد بشير الصغير هوادي.
- ٤ - النقيب مختار عبد الله جروي.
- ٥ - النقيب عبد المنعم الهومي.
- ٦ - النقيب خوالدي الحميدي.
- ٧ - النقيب محمد نجم.
- ٨ - النقيب علي عوض حمزة.
- ٩ - النقيب أبو بكر يونس جبر.

- ١٠ - النقيب مصطفى الخروبي.
 - ١١ - النقيب عمر عبد الله المهدي.
 - ١٢ - الملازم الأول محمد أبو بكر الكريف.
- كما تشكلت حكومة جديدة ضمت كل من:

- ١ - العقيد معمر القذافي: رئيس مجلس الوزراء، وزير الدفاع.
- ٢ - الرائد عبد السلام جلود: نائب رئيس مجلس الوزراء، وزير الداخلية والحكم المحلي.
- ٣ - الرائد بشير الصغير هوادي: وزير التعليم والتوجيه الوطني.
- ٤ - النقيب عمر عبد الله المهدي: وزير الإقتصاد والصناعة.
- ٥ - النقيب محمد الكريف: وزير الإسكان.
- ٦ - صالح مسعود بويصير: وزير الوحدة والشؤون الخارجية.
- ٧ - عمر الهادي: وزير المواصلات والعمل.
- ٨ - محمد علي الجدي: وزير العدل.
- ٩ - مفتاح الاسطا عمر: وزير الصحة.
- ١٠ - جمعة شريها: وزير الزراعة والإصلاح الزراعي.
- ١١ - عز الدين مبروك: وزير شؤون النفط والمعادن.
- ١٢ - عهد العاطي العبيدي: وزير العمل والشؤون الإجتماعية.
- ١٣ - محمد هلال الرابل: وزير الخزانة.

وكان لا بدّ للوضع الجديد كي يكون مقبولا لدى السكان من نقطتين: أولا هما اتخاذ موقف سياسي يكون له أثر واضح لدى السكان، وهذا ما قام به الوضع، إذ طلب من الولايات المتحدة الدخول في

مفاوضات للجلاء عن قاعدة الملاحه، فاستجابت لذلك الطلب بسرعة، وبعد مفاوضاتٍ شكليةٍ قصيرة الزمن، سلمت الولايات المتحدة القاعدة، وتسلمتها ليبيا، وأطلق عليها إسم «قاعدة عقبة بن نافع». كما اتفق الوضع مع إنكلترا لإلغاء المعاهدة بين الطرفين، وانسحبت إنكلترا من ليبيا، وبذا لقي الوضع تأييداً كبيراً وحماسةً شديدةً من غالبية السكان. أما النقطة الثانية فهي اتخاذ الطابع الإسلامي، في ليبيا المسلم متمسك بإسلامه، وقد زادت السنوسية من غرس العقيدة في النفوس بغضّ النظر عن الأخطاء التي وقعت فيها، كما أنه شعب مرتبط بأصالته العربية، لقد أصدرت الثورة قانوناً بمنع تعاطي الخمر في الأرض الليبية، وعملت على تطبيق فريضة الزكاة، وأصدرت مجموعة من القوانين لهذا الغرض، وأعلن القائد توجهه الإسلامي، وهاتان النقطتان هما اللتان سار عليهما الرئيس المصري جمال عبد الناصر عندما قام بحركته، فموضوع الجلاء عن قناة السويس، ثم العدوان الثلاثي على مصر، وتأييده للحركة الإسلامية في بداية الأمر؛ هو الذي ثبت له الوضع وسوّاه له.

ومات الرئيس المصري جمال عبد الناصر في (٢٨ أيلول ١٩٧٠م)، وأبدى قائد الثورة الليبية أنه الوريث له في الزعامة العربية، وأخذ يتحرك في مختلف المجالات، وبما يرضي الشعب العربي عامة والليبي خاصة.

وأخذ يهاجم الشيوعية ومبادئها وأفكارها، وعندما انقضّ الشيوعين على الحكم في السودان، وقلبوا ظهر الحنّ للرئيس السوداني محمد جعفر النميري في (١٩ تموز ١٩٧٠م) كان للرئيس الليبي دور في إفشال الحركة الشيوعية وإعادة الرئيس محمد جعفر النميري إلى الحكم.

وعملت الثورة الليبية على إقامة اتحاد الجمهوريات العربية المتحدة الذي يتألف من مصر وسوريا وليبيا، وكانت طرابلس مقرّ المباحثات التي دارت لإقامة هذا الاتحاد، ووُقّع الميثاق في بنغازي في (١٧ نيسان ١٩٧١م)، ووقّعت بعدها الاتفاق على الوحدة الإندماجية مع مصر.

ودعمت الثورة الإسلامية في تشاد ضدّ الأقلية المتسلّطة التي أقامها الإستعمار الفرنسي الذي سلّم السلطة قبل انسحابه إليها. وأعطى الحكم لفرانسوا تومبلباي، وهذا ما جعل الخلاف بين ليبيا وفرنسا يستعر.

وأمدّت المسلمين في جنوب الفلبين بالمساعدات، وكانت عاصمتها طرابلس مقرّ المفاوضات التي دارت بين الحكومة الفلبينية والمسلمين والتي اشتركت فيها أيضاً دول المملكة العربية السعودية والسنغال والصومال وليبيا، وقد وقع اتفاق بمدينة طرابلس في (٢٣ كانون الأول ١٩٧٦م) يقضي بإعطاء ولايات جنوب الفلبين الإستقلال الذاتي.

وساعدت الثورة الليبية المسلمين في أوغندا، ودعمت عيدي أمين، وأيّدت باكستان عندما اعتدت عليها الهند عام ١٣٩١هـ، وأدّى ذلك إلى فصل إقليم البنغال، وهو ما كان يُعرف باسم «باكستان الشرقية»

عن دولة باكستان، وتأسيس دولة حملت اسم بنغلاديش، مع العلم أن بعض الدول العربية قد وقفت يومذاك إلى جانب الهند تاركةً رابطة العقيدة التي تربطها مع باكستان.

ودعمت الثورة الليبية القضية الفلسطينية دعماً قوياً، كما ساعدت بعض الدول العربية؛ فقدّمت لها معونات مادية.

وكل هذه التصرفات حسنة، وقد دعمت الحكم، ورست قواعده، وعمّقت جذوره، وأخذ بعدها ينطلق من خلال رجاله، ومن خلال الدور الذي سيؤدّونه، وربما ظن المراقب المتتبع لتاريخ هذه المرحلة في ليبيا أن الرئيس الليبي ليس له تفكير واضح ثابت وإنما متبدل حسب الظروف، والحقيقة غير ذلك، فالرئيس رجل معتدّ بشخصه وفكره لدرجة تصل إلى أن يستهتر بكل ما سواه، ولا يرى إلا رأيه صالحاً حتى ولو وصل الأمر إلى العقيدة، فما يراه لا يمكن أن يحيد عنه أبداً.

إن رفاقه الذين يؤيدونه في كل شيء هو معهم، فإذا أحسّ بخلافٍ من أحدهم في رأي أو فكر مهما كان صغير الشأن تخلّى عنه، وانتهى أمره، وهذا ما نلاحظه في تعاقب الوزارات التي شكّلها إذ مجرد أن يختفي اسم رجل من وزارة فقد انتهى من العمل الوزاري نهائياً، إلا أن يعود راکعاً تائباً وقلماً يحدث هذا.

وأما عن لباسه الرسمي فهو لا يتقيد به حسب مراسم معينة أو يتخذ لنفسه أية صفة رسمية. بل يغير من الأزياء ما يحلوه دون ضابط أو مراعاة لأية مناسبة.

الكتاب الأخضر:

ومن جهة ثانية فقد أصدر كتيباً: سماه «الكتاب الأخضر» وصفه بأنه النهج السياسي والاجتماعي الذي سيسير عليه، وقد أطنب في مدحه والثناء عليه، وكأنه لم يسبق إليه، ولم تأت به الأوائل ولا تستطيعه الأواخر، ويكاد يصل إلى مستوى الكتب المقدسة.

وتحدث أحداثاً في منطقة ما يرى طرفاً مظلوماً؛ فيدعمه بإمكاناته كافة، تدخل في أحداث مألوفة، وكان له دور فيها، ودعم الجيش الشوري في إيرلندة الشمالية، وأسرف في الدعم، وربما كان هذا نتيجة الخلاف الأصلي مع إنكلترا على الطريقة نفسها التي كانت بين الرئيس المصري جمال عبد الناصر وإنكلترا.

وأخذ يغازل الإتحاد السوفيتي، ويعلن التوجه نحو الشرق كنوع من السياسة الغربية التي تهدف إلى محاربة الاشتراكية باسم الاشتراكية، ومن خلال هذه السياسة كان هناك صراع ظاهري عنيف بين ليبيا والولايات المتحدة الأمريكية؛ وصل إلى الهجوم على ليبيا عسكرياً، ومقاطعتها، ووصل من الطرف الثاني إلى الخطب الحماسية، والطعن الدائم بالسياسة الأمريكية، وإلقاء اللوم عليها في كل قضية، واتهامها بأنها وراء كل حادث يقع، وأظهر الرئيس الليبي جانباً من اعتزازه بلغته، ومعاملة الدول الأجنبية معاملة الندة للندة، فرفض دخول أي أجنبي

إلى ليبيا ما لم يكن يحمل جواز سفره التعريف بصاحبه باللغة العربية، كما أن تلك الدول ترفض دخول أي عربي إلى أراضيها ما لم يكن جواز سفره يحمل كافة المعلومات عن الشخص باللغة الأجنبية.

ومن ناحية العقيدة فإن الرئيس الليبي شديد الحماسة لها، غير أن له قناعات لا يقبل المناقشة فيها لأنها ثابتة عنده ولو خالف بها المسلمين جميعاً، وهو يعلن قبوله للقرآن الكريم بكل ما جاء فيه، أما موقفه من السنة فهو يتردد في قبولها، ويعتقد أنه ما دامت هناك أحاديث ضعيفة وأخرى موضوعة فإنه لا يقبل شيء منها، ومهما قيل له: إن السنة شارحة لكتاب الله، وإن الله سبحانه وتعالى يقول في كتابه العزيز: ﴿ومن يطع الرسول فقد أطاع الله﴾ وغيرها من الآيات الدالة على أن السنة واجبة الإتياع كالقرآن؛ إلا أنه ليس على استعداد أن يغير من رأيه أو أن يستمع من أحد، وإنما يبقى ويصرّ على رأيه.

وحتى القرآن الكريم يرى فيه رأياً غريباً، وهو أن كلمة (قل) الواردة فيه، إنما هي خطاب للرسول صلى الله عليه وسلم، ولا داعي لنا نحن أن نقولها أو نثبتها في المصحف الشريف.

وفي التاريخ، وجد أن يكون لدولته تاريخاً خاصاً يفاير ما تعارف عليه المسلمون من أن يبدأ تاريخهم من هجرة رسول الله صلى الله عليه وسلم، وأول من بدأ بهذا الخليفة الراشدي الثاني عمر بن الخطاب (رضي الله عنه)، ورأى أن يبدأ التاريخ من وفاة رسول الله صلى الله عليه وسلم، وقد أخذ يؤرخ بهذا التاريخ وحده من بين المسلمين.

وقد خالف الكثير من الليبيين رئيسهم، واضطروا إلى مغادرة البلاد، وقد حاول ملاحقتهم في أي مكان نزلوا فيه، ولم يكن لديه أي مانع من اتخاذ أي أسلوب في سبيل القبض عليهم أو إعادتهم، وهذا ما سبب لليبيا خلافات مع كثير من الدول التي لجأ إليها هؤلاء المعارضون واتهمت هذه الدول الليبيين بالعنف والإرهاب، وأصبح دخولهم إلى أراضيها صعباً، وقد عانى الليبيون من هذا الكثير.

وفي (آذار ١٩٧٧م) جرت انتخابات مجلس الشعب، وانتخب المجلس العقيد معمر القذافي رئيساً للدولة. ولم يرق له تسمية وزير الإسم الشائع والمتعارف عليه دولياً ورأى أنه قد أصبح مبتذلاً، فأمر أن يطلق على الوزارة اسم «اللجنة الشعبية»، وعلى كل وزير إسم «أمين سر اللجنة الشعبية».

العلاقة مع تشاد:

الصلة وثيقة بين الشعبين، فكلاهما مسلم، وخضعا معاً للاستعمار الأوربي، وانتشرت الطريقة السنوسية في ليبيا، ومنها امتدت إلى تشاد فانتشرت في الأجزاء الشمالية منها، والحدود طويلة بين الدولتين، وتوجد قبائل واحدة تعيش وتنقل بين المصريين، وينشط التجار الليبيون في تشاد، كما أن أعداداً من رجال قبيلة «التيبو» التشادية يعملون في الجيش الليبي.

ويوجد خلاف على الحدود بين الدولتين. وكانت فرنسا وإيطاليا الدولتان المستعمرتان قد رسمتا الحدود بين مستعمرتيها أثناء الحرب العالمية الأولى، ثم غُذِلت هذه الإتفاقية، ودخلت بموجب هذا التعديل الأقسام الشمالية من جبال تيبستي ضمن الحدود الليبية، غير أن هذا التعديل لم ينفذ.

ولما دخلت فرنسا ولاية فزان أثناء الحرب العالمية الثانية وسَّعت فرنسا حدود تشاد على حساب ليبيا، وبعد الحرب صُرف النظر نهائياً عن الإتفاقية، فإيطاليا قد هُزمت وانسحبت من ليبيا، وكانت فرنسا من الدول المنتصرة، ودخلت ولاية فزان، وبهذا بقيت أقسام من ليبيا ضمن تشاد. وتعدّ ليبيا ممر (كوريزو) نقطة حدود بين الدولتين، بينما يقع الآن ضمن الأراضي التشادية، ويبعد عن الحدود التي رسمتها فرنسا أكثر من مائة وستين كيلومتراً.

أخذت ليبيا تتدخل في الصراع الذي يدور في تشاد بين المنظمات الإسلامية بعضها مع بعض، وبينها وبين الحكومة التشادية التي تمثل الأقلية، ودعمت ليبيا جبهة فرولينا التي يتزعمها «غوكوني عويدي»، وأخذت تسعى للتقارب بين هذه الجبهة وبين الحكومة التشادية، وعقد مؤتمر (سبها) الذي أسفر عن وقف شامل لإطلاق النار.

ووقع الخلاف بين رئيس الدولة «فيلكس مالوم»، الذي التحأ إلى (لاغوس) عاصمة نيجيريا. وسار في الوقت نفسه نحو العاصمة «غوكوني عويدي» بقوات

جبهة (فرولينيا) ووصل إليها بعد ساعات من دخول حسين هبري إليها، وتشكلت حكومة تسلم فيها حسين هبري وزارة الدفاع، بينما تسلم «غوكوني عويدي» وزارة الداخلية، ثم عاد الخلاف فوقع بين وزيرى الداخلية والدفاع، كما اختلف «غوكوني عويدي» مع ليبيا، ثم عاد الوئام بينهما بعد زيارة علي عبد السلام الطريقي وزير خارجية ليبيا إلى العاصمة التشادية (نجامينا)، وربما كان الخلاف بين الوزيرين بسبب العلاقة مع ليبيا التي كانت قواتها تسيطر على إقليم (أوزو) كدعم لدولة تشاد. فما كان من غوكوني عويدي إلا أن طرد حسين هبري من الوزارة، ووقع معاهدة صداقة مع ليبيا ودفع مشترك في (حزيران ١٩٨٠م)، وانسحب حسين هبري بقواته شرقاً نحو الحدود السودانية، وأيدته كل من مصر والسودان بسبب خلافهما آنذاك مع ليبيا، وأصبح جسر جوي بين القاهرة والجنينة في غرب السودان.

استقرّ الوضع لغوكوني عويدي فطلب من ليبيا أن تسحب قواتها من الأراضي التشادية، فاستجابت للطلب، وانسحبت من تشاد، وما أن انسحبت ليبيا حتى تمكّن حسين هبري من العودة بقواته إلى العاصمة التشادية ودخولها، وانسحب «غوكوني عويدي» من تشاد وتركز في (سبها) في جنوب تشاد، ولم تعترف الحكومة الليبية بحكومة حسين هبري.

استطاع غوكوني عويدي من دخول مدينة (لارغو) (فايا- سابقاً) في شمال تشاد في (١٢ حزيران ١٩٨٣م).

استمر الصراع بين الجانبين، واشتركت فيه عدة أطراف، كان من بينها ليبيا التي تدعم غوكوني عويدي، ومصر وفرنسا اللتان تدعمان حسين هبري الذي بقيت له السيطرة.

الوحدة: يندفع الرئيس الليبي إلى الوحدة مع أية دولة عربية، ويقبل عليها بحماسة من غير دراسة ولا تخطيط، وربما كانت العاطفة وحدها هي الدافع، ثم لا تلبث هذه الوحدة أن تنهار دون أن تقوم، وربما لم يستمر بعضها سوى أربع وعشرين ساعة، وهي الوحدة التي قامت بين تونس وليبيا، ومجرد أن يرى أنه لا يستطيع أن يحقق ما كان يرجو من وراء هذه الوحدة يفصم عراها، وكما يندفع نحو الوحدة يندفع نحو من لا يعجبه منه تصرف أو يرى في نظامه ما لا يتفق مع مزاجه فهو مع الثورة والحركة مهما كانت.

وقد اتفقت ليبيا مع عدد من الدول العربية على إقامة وحداتٍ سياسية معها، منها سوريا ومصر وتونس والسودان وبلاد المغرب، ولم يكتب لواحدة منها النجاح.

الجزائر ما بعد الاستقلال

توالى على الجزائر منذ استقلالها حتى الآن عدة رؤساء للجمهورية، ونستطيع أن نعددهم من العسكريين أو الثوار، هذا بالإضافة إلى فرحات عباس الذي يعد سياسياً، وحكم مدة قصيرة.

١- أحمد بن بله: برز اسمه أثناء الثورة إذ تسلم مدير مكتب الجزائر في القاهرة، ثم كان بين القادة الجزائريين الخمسة الذين اختطفتهم السلطات الفرنسية بالطائرة التي كانت تقلهم من المغرب إلى تونس يوم الثلاثاء (٢٣ تشرين الأول ١٩٥٦م)، وبعد الإستقلال انتخب رئيساً للجمهورية.

أعلن أحمد بن بله القوانين الاشتراكية، واستيلاء الدولة على ما يسمى بالأموال الشاغرة، وتطبيق قانون الإصلاح الزراعي.

وجرى خلاف مع المغرب على الحدود، وجرت معارك بين الدولتين في (تشرين الأول ١٩٦٣م)، ثم حلت الأمور بالطرق السلمية.

بدأ تدمير السكان الجزائريين من الحكم القائم، إذ خاب أملهم، كانوا يتوقعون أثناء الثورة أنهم إذا ما استقلوا أصبحت لهم شخصيتهم المتميزة المستقلة، ويعود لعقيدتهم صفاؤها بعد أن عمل المستعمرون على تشويهات،

وتعود للغتهم العربية مكانتها بعد أن حاول الفرنسيون إزاحتها وفرض لغتهم وإحلالها مكان العربية، وتصبح الصلة مع إخوانهم المجاورين في المغرب وتونس صلة العقيدة والرحم، وتعود المحاكم الشرعية لتفصل بينهم فيما قد يقع بين الأخوة، بما يؤمنون به، ويرضونه عن طيب خاطر، وتزول مظاهر الفساد التي نشرها أعداؤهم، غير أنه لم يحدث شيء من هذا أبداً، فكأن الوضع استمر على ما كان عليه أيام الإستعمار، فلم يختلف سوى الإسم دون أن يتغير شيء من المضمون. التعريب لم يسر إلا بخطأ وثيدة جداً؛ بل قد سطر على الأوراق ونطقت به أفواه فقط دون أي شيء محسوس، لم تقم المحاكم الشرعية، وبقي القانون الفرنسي، مظاهر الفساد لم تتغير، الخلاف مع الأخوة اتسع، بل ونشب القتال، وأعلنت القوانين الاشتراكية بتعال فارغ.

ومن الناحية السياسية الدولية بقيت فرنسا صاحبة النفوذ الفعلي رغم الخلاف الأساسي معها، والثورة إنما قامت ضدها. بقي النفوذ الفرنسي لأنه لا يمكن أن يزول بخط قلم بعد أن جثم على صدر المسلمين الجزائريين ما يزيد على مائة وثلاثين سنة، ونتيجة الثقافة والمفاهيم التي تلقاها الجزائريون بما فيهم قادة اليوم، ونتيجة الإتفاقية التي نالت الجزائر بموجبها الإستقلال، والتي ربطت الجزائر بالعملة الفرنسية؛ ولو بدرجة نسبية. هذا في الوقت الذي كانت فيه بعض البلدان العربية تحمل أو تنادي بالفكر الاشتراكي، وتحمل على السياسة الأمريكية ظاهراً على حين تعمل ضمن مخططاتها، وتسير في فلكها، ويستزعم هذا الخط الرئيس المصري جمال عبد الناصر، أو كان هو الرجل المعتمد لهذا التيار السياسي، وكان على صلة وثيقة بالرئيس أحمد بن بله الذي قضى مدة من الزمن

في القاهرة يوم كان مديراً لمكتب الثورة الجزائرية هناك، لذا كانت تبدو الصلة وثيقة بين الدولتين، حين أعلن الرئيس الجزائري القوانين الاشتراكية مسايمة للتيار السياسي العام، ولكن هذا كله يبدو في الظاهر، أما الحقيقة فغير ذلك حيث لا يقبل أصحاب اللعبة الدولية بهذا التحرك الغامض، لذا اخذ التخطيط يسير في غير هذا المنحنى.

تم تشكيل مجلس عسكري برئاسة العقيد هواري بومدين، وفي (١٩ حزيران ١٩٦٥م) قرر هذا المجلس عزل الرئيس أحمد بن بله، والقبض عليه بتهمة استخدام أموال الدولة في غير وجهها الشرعي. وتسلم العقيد هواري بومدين رئاسة الدولة.

وفي (١٠ تموز ١٩٦٥م) شكل رئيس مجلس الثورة - رئيس الدولة هواري بومدين - الوزارة.

كانت الأوساط السياسية تتوقع أن تستردى الأوضاع بين مصر والجزائر للعلاقات الوثيقة التي كانت تربط البلدين بعضهما مع بعض، وقد بدا فعلاً بعض الفتور في الأيام الأولى كنوع من احتزام ماء الوجه، وحفظاً لكرامة وجه السياسة التي يحملها الرئيس المصري. ولكن لم يلبث أن زال هذا، وعادت الأمور إلى افضل ما كانت عليه، وأصبحت سياسة البلدين تسير في خط واحد، وتبين أن الرئيس المصري كان له دور في هذا التغيير الذي حدث.

٢ - هوارى بومدين:



الرئيس هوارى بومدين

أخذ بالسياسة الاشتراكية، والسير بالتوجه نحو الغرب، وعمل على دفع حركة التعريب نسبياً، إذ كان أحد ثلاثة في مجلس الوزراء يعرفون العربية فقط، مع ملاحظة أن السياسة الأمريكية اقل اهتماماً في جانب اللغة والثقافة من السياسة الفرنسية، وربط رجال السلطة بشخصه، وأدخل بعضهم في الوزارة.

وفي (٢١ تموز ١٩٧٠م) شكل الرئيس الجزائري وزارة جديدة.

(وفي الأول من تشرين الثاني ١٩٧٥م) شكل لجنة لإعداد الميثاق الوطني الذي يريد أن يضمه المبادئ التي يسير عليها. ولما انتهى إعدادها عرض على الندوة الوطنية، فتمت الموافقة عليه في (١٩ حزيران ١٩٧٦م)، عرض على استفتاء عام، فكانت النتائج لصالحه، كنتيجة كل استفتاء، الذي هو وسيلة من وسائل اللعب لأخذ الصفة القانونية أو الرسمية. فأصبح نافذ المفعول بدءاً من ٥ تموز ١٩٧٦م، فأصبحت القوانين الاشتراكية رسمية.

وفي (٢٣ نيسان ١٩٧٧م) شكل الرئيس الجزائري وزارة جديدة.

وقد اشتد الخلاف بين المغرب والجزائر أيام الرئيس هواري بومدين على الصحراء الغربية، وقد أوجدت الجزائر منظمة عُرفت بـ «بوليساريو» كان الهدف منها إزعاج المغاربة بالقيام بأعمال تخريبية يستنتج منها أن سكان الصحراء المغربية لا يؤيدون الانضمام إلى المغرب، ولا تزال هذه المنظمة قائمة، وإن كانت آثارها قد خفت بعد رسوخ قدم المغاربة في الصحراء.

٣- الشاذلي بن جديد: توفي العقيد هواري بومدين (محمد بن إبراهيم بوخروبة) في أواخر عام ١٣٩٨هـ، واجتمع المجلس العسكري، وكنتم أمر الوفاة حتى اتفق أعضاؤه على تسليم أحدهم الرئاسة، ووقع الاختيار على الشاذلي بن جديد، وهو أن كان قصير النظر ضيق الأفق، إلا أنه هادئ في الأحوال العادية، وعنيف نزيق عند الشدة، وقد عهد إلى محمد بن أحمد عبد الغني بتشكيل الوزارة، وقد كان يشغل منصب وزارة الداخلية في الوزارة السابقة، وذلك في تاريخ (٨ آذار ١٩٧٩م).

أخذ الشباب الناشئ يشعر بالضغط ويتعطش إلى الحرية، الجيل الذي نشأ أثناء الإستقلال، والذي لم يكابد الإستعمار الفرنسي، يسمع بالحرية في البلدان الثانية، فيتلهف لها، ولكن الضغط يكبت أحلامه، ولم يحس هذا الشباب بالفرق بين حياة الجزائريين المسلمين وحياة غيرهم من الأوروبيين، فالفاسد منتشرة، والخمور معروضة، ويزيد المرارة في نفسه عندما يحدثه الذي يتقدمون عليه بالسن أنهم قد أضرموا نار الثورة ورووا الأرض بدماء أبنائهم الذين استشهدوا كي يكونوا أحراراً، ولكن عندما نالوا الإستقلال حُرّموا الحرية، وقتلوا كي ترتفع راية الإسلام فعندما انتصروا ارتفعت شعارات الاشتراكية الجوفاء، وأنهم

يحسون النار تلتهب في أحشائهم، ولكن الأفواه قد كمّها البطش، وأخذت السلطات الجزائرية بما يغلي في النفوس فلدجأت إلى تبديل الواجهات. وتعديل الوزارات لإشغال الناس.

وفي (٢٢ تموز ١٩٨٠م) أعاد محمد بن أحمد عبد الغني تشكيل الوزارة من جديد.

ثم أعيد تكليفه مرة ثانية بالوزارة، فعمل على توسيع قاعدتهما عسى أن تخفف النقمة الكامنة في النفوس، والتي تنتظر الفرصة الملائمة، فشكل محمد بن أحمد عبد الغني الوزارة الثالثة في (١٢ كانون الثاني ١٩٨٢م).

لم تفد قاعدة الوزارة شيئاً، وزادت النقمة، وكانت الأساليب الاشتراكية عاملاً رئيسياً في تردي الأوضاع، فقد ضعف الإنتاج الزراعي.

وفي (٢٢ كانون الثاني ١٩٨٤م) كلف عبد الحميد الإبراهيمي بتأليف الوزارة، وقد كان يشغل منصب وزير التخطيط وتوزيع الأراضي في الوزارة السابقة.

وأخيراً جاءت الفرصة، إذ ارتفعت الأسعار، فانطلقت المظاهرات تلقائياً تعبر عما يجتبي في نفوس الشعب، وأخذت تطالب بالحرية، وكان يوم (٥ تشرين الأول ١٩٨٨م) يوماً مشهوداً في الجزائر، واضطرت السلطة أن تحني رأسها قليلاً، وإن تعد بالحرية وأخذ الشعب يستنشق شيئاً من نسيمات الحق الذي هو طبعه له، وأخذت المظاهر الإسلامية تبدو واضحة في البلاد، وخاصة النساء،

وشدّدت أوروبا لهذه الظاهرة، وكانت فرنسا أشدّ الدول الأوروبية، فقد سُـعرت وسائل الإعلام فيها، وانكششت الأوساط السياسية على نفسها، وأخذت جميعها تهاجم ما أطلقوا عليه الرجعية، والتخلف، والتعصب، والتطرف، وأسماء جديدة استقوها تدلّ كلها على حقد دفين على الإسلام وأهله، وإن كان هذا أمر معروف بالنسبة لأوروبا، لكنه غريب بالنسبة إلى الذين ينتمون إلى الإسلام، ويسايرون العلمانيين وأتباع الرأسمالية، وأعوان الشيوعية، وأصحاب العصبيات العرقية.

وتحرّكت نساء الفئات المتحررة من القيم يردن أن يظهرن معارضتهن للفكر الإسلامي، وسلوك المسلمات، وخرجن بمظاهرة، ورغم أنهن من المجموعات اللواتي يقسن الشوارع ذهاباً وإياباً، وليس هناك من أي مانع لخروجهن سافرات مبتذلات، إضافة إلى اللواتي يسايرنهن، ويغتتمن الفرصة لعرض أجسامهن، رغم كل هذا لم تستطع هذه المظاهرة أن تضم أكثر من بضع مئات. وأراد الإتجاه الإسلامي أن يرد على هذه الظاهرة بواقع عملي يبرهن فيه على أن الجزائر جزء من الأمة الإسلامية، وأن الشعب فيها متمسك بعقيدته، محافظ على إسلامه، مرتبط بترائنه، حريص على المحافظة على السلوك الإسلامي، فأعلن عن خروج مظاهرة ضمت أكثر من مليون امرأة كلهن بلباس الحشمة، وفي غاية النظام، ويطالبن باحترام المرأة، وإعطائها حقها الكامل في الزوجية، وتربية النشئ في البيوت، والبعد عن اتخاذها وسيلة للدعاية، والرفاهية، وترك المتاجرة بأنوثتها وجسدها، هذا مع العلم أن المسلمات اللواتي لم تسمح لهن الظروف بالخروج هنّ عامة نساء الشعب الجزائري، ومع هذا كله فقد كان عدد المتظاهرات

مليون امرأة، وأحست الأنظمة العلمانية بفشلها، وشعرت بخيبة الأمل بعد كل الجهود التي بذلتها في الجزائر.

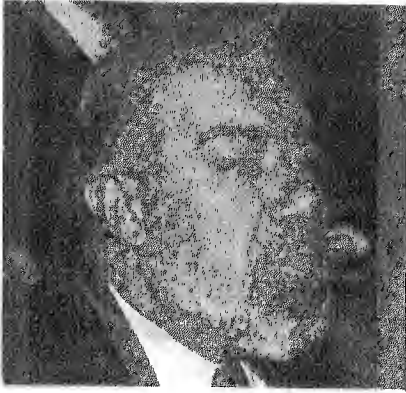


عباس مدني



مولود حمروش

وفي (٩ أيلول ١٩٨٩) أعاد مولود حمروش تشكيل الوزارة. وظهر أن الاتجاه الإسلامي هو السائد في الجزائر، وهو صاحب الكلمة عندما تعطي الحرية الصحيحة. وبرزت الجبهة الإسلامية للإنقاذ برئاسة عباس مدني، ومعه علي بلحاج. وجمعية الإرشاد والإصلاح (الإخوان المسلمون) برئاسة محفوظ لنحاح، وقد انشق عنهم عبد الله جاب الله مع مجموعة سحنون، وهي جماعة غير سياسية ورئيسها طيب القلب يمكن استغلاله. والطلائع الإسلامية وهم جماعة لا تزال صغيرة تبرز بوعي أفرادها، وسعة أفقهم السياسي، وشخصيتهم المتميزة. واتحاد العلماء الجزائريين برئاسة الشيخ محمد سعيد وهم مجموعة من المتعلمين يدعون إلى تطبيق المنهج الإسلامي.



محفوظ نحناح



علي بلحاج

ودعت الحكومة إلى إجراء الإنتخابات وسمحت للأحزاب بخوضها على أساس المنهج الذي يسعون إليه، فتقدم خمسة وعشرون حزباً لخوض هذه الانتخابات، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على الرغبة في الحرية، ومن ناحية ثانية فإنه يدل على عدم تبني مناهج واضحة الأمر الذي يزيد العدد في الأحزاب، كما يدل هذا على الرغبة في الزعامة وعدم توحيد الجهود بين الأفكار المتقاربة. ويرز بين هذه الأحزاب إضافة إلى المجموعات الإسلامية التي ذكرناها حزب جبهة التحرير الوطني الجزائرية، وهو الحزب الحاكم منذ الإستقلال، ويعد علماني الإتجاه.

هذا وتبلغ مساحة الجزائر ٢,٣٨١,٧٤١ كيلو متراً مربعاً، ويبلغ عدد سكانها أربعة وعشرين مليوناً، غير أن معظم السكان يقيمون في المناطق الأطلسية والسهول الساحلية والنجود، والتي لا تزيد مساحتها على ١٠٪ من مساحة البلاد، أما الصحراء التي تبلغ مساحتها ٩٠٪ فلا يسكنها سوى أعداد قليلة لا تزيد كثيراً على ١٪ من السكان، وغالبيتهم يتجمعون في واحات.

يكاد يتجانس السكان عقدياً لذلك لا نكاد نجد صراعاً يحمل أحد هذين الجانبين، وإن كان هذا الأمر لا يمنع من استغلال الجانب البشري في الصراع أو تحريكه بأيدي أجنبية نتيجة عدم الوعي. وأكثر ما يحدث الصراع في الجزائر نتيجة دوافع شخصية أو تستغل هذه الناحية.

المجموعات البشرية:

يتألف السكان الأصليون من ثلاث مجموعات رئيسية، وهي: العرب، والبربر، والزنوج، وإن كانت المجموعة الأخيرة لا تشكل إلا نسبة ضئيلة لا تصل إلى ١٪، إما المجموعتان الأساسيتان فهما العرب والبربر.

ثم جاءت مجموعتان دخيلتان، وهم الأوروبيون واليهود، وإن كنا نستطيع أن نعدّها مجموعة واحدة، إذ كانت مصالحهما واحدة خلال الأزمات، كما يعدّون أنفسهم فئة واحدة، وهي لا تزيد الآن على ٥,٠٪ بل لا تصل إلى هذه النسبة أبداً.

أولاً: السكان الأصليون: وهم ثلاث مجموعات

أ- العرب: ويمثلون غالبية سكان الجزائر، وتبلغ نسبتهم ٧٠٪، ويقيمون في المناطق الساحلية والداخلية على حد سواء، وقد جاء أكثرهم مع الفتح الإسلامي، ومع هجرة بني هلال وبني سليم، إضافة إلى هجرات متوالية على مراحل التاريخ الإسلامي، فالانتقال لا موانع له مادام المتنقل مسلماً، وديار الإسلام داره، وجنسيته عقيدته، فأينما سار وجد أخوة، ووجد الأبواب مفتحة

له، لذلك كثيراً ما كان المسلمون ينتقلون من بلاد العرب إلى الجزائر، حتى غدوا أكثرية سكانها.

ب- البربر: ويمثلون ما يقرب من ٢٩٪ من مجموع السكان، ويقيم أكثرهم في المناطق الجبلية، وخاصة في (أوراس) و(القبائل)، كما يعيش قسم منهم في (وادي ميزاب) منطقة (غرادية)، إضافة إلى الطوارق الذين ينتقلون في الجنوب.

ج- الزنوج: ويقيمون في المناطق الجنوبية، وهم أقسام، ومنهم الزنوج المهجناء الذين ظهرت نتيجة اختلاط البربر بالزنوج. والحرطانيون الذين جيء بهم من وسط إفريقية في عهد الرقيق، ثم تركزوا في (سوف) و (رغلة) و(توات)، وارتبطوا بالأرض، واخذوا يمارسون حرفة الزراعة.

وما دام هؤلاء جميعاً يعتقدون عقيدة واحدة وهي الإسلام، لذلك لا يمكن أن تقوم صراعات بين هذه المجموعات، وخاصة أن الزنوج مرتبطون بالأرض، ويعيشون في مناطق نائية عن مركز السلطة وتجمع السكان، كما أنهم متباعدون بعضهم عن بعض لذلك فهم لا يفكرون بموضوعات الصراع، كما أن نسبتهم الضئيلة لا تسمح لهم إن فكروا بذلك. وأما البربر فهم يشكلون نسبة يمكن أن تدخل في صراع مع العرب غير أن إخوة الإسلام تجمعهم، ومنذ أن دانوا بالإسلام لم يحدث صراع بينهما إلا في حالات محدودة، وتنتهي، غير أن قسماً منهم قد أخذ برأى الخوارج، وقاتلوا، غير أن قتلهم لم يكن كمجموعة بشرية، وإنما كعقيدة.

وإن كان هذا لا يمنع من أن يستغل زعيم أو ثائر العصية القومية لمصلحته، وربما لقي دعماً من بعض أبناء قومه نتيجة البعد عن الإسلام أو بالأحرى عدم المعرفة الصحيحة للإسلام، ونتيجة العصبية أو الحمية الجاهلية التي قضى عليها الإسلام، وهذا ما نلاحظ أثره في بعض الحركات التي قامت بعد الاستقلال مثل حركة حسين أيت أحمد، وكريم بلقاسم، وغيرهم ممن قاموا بحركات شخصية، إذ اعتصموا في مناطقهم، ووجدوا تأييداً من باب الحمية الجاهلية.

ويجب ألا ننسى أن الإستعمار كان يحرص حرصاً شديداً على إثارة هذه الحمية الجاهلية بين الفريقين كي يحقق بعض مصلحه، وربما كان يصل أحياناً إلى بعض النجاح الجزئي، لكن لا تلبث أن تشوب العقول إلى رشدّها، وتعود إلى صوابها من الطرفين فتزني بالعصية الجاهلية، وتعود إلى الأخوة الإسلامية، ويلتقي بعضها مع بعض ضد العدو المشترك.

ثانياً - الدخلاء:

وهم مجموعتان: الأوروبيون، واليهود، وكلاهما يمكن تصنيفه ضمن المجموعات البشرية، كما يمكن وضعهم ضمن مجموعات العقيدة حيث الأغلبية الساحقة من المجموعة الأولى من النصارى، والثانية من اليهود.

أ- الأوروبيون: ويرجعون إلى أكثر من عشر جنسيات، منهم: الفرنسيون، واليطاليان، والسويسريون، والألمان، والمالطيون، واليونان، والاسكندنافيون، والأسبان،... وكلهم لا يصل عددهم إلى المائة ألف، فهم يشكلون أقل من

٥,٠٪، وكلهم قد بدؤوا يستقرون في الجزائر بعد الإستعمار الفرنسي لها، وقد أصبح عددهم يوم قيام الثورة:

فرنسيون	٨٢٣,٠٠٠
بقية الأوروبيون	٦٠,٠٠٠
	<hr/>
	٨٨٣,٠٠٠

وكانوا يشكلون يوم ذاك ١٠٪ من السكان، إذ كان عدد المسلمين آنذاك ٨,٣٦٤,٦٥٢ مسلم. وكانت فرنسا ترغب في جعل الجزائر مقاطعة فرنسية، لذا كانت تشجع الفرنسيين خاصة والأوروبيين عامة على الهجرة إلى الجزائر، وتفرض على كل من يأتي من الأوروبيين إلى الجزائر أن يكتسب الجنسية الفرنسية. كما كانت تطلب وتشجع الجزائريين على التجنس بالجنسية الفرنسية للغاية نفسها، وقد وافق على ذلك عدد من الجزائريين، بغية الحصول على بعض الميزات التي كانت للأوروبيين، والتي لم يكن ليحصل عليها أهل البلاد أبداً بل ولا على جزءٍ منها.

وفي عام (١٨٣١م) غادر بعض الألمان والسويسريون بلادهم متجهين نحو أمريكا، فبذلت السلطات الفرنسية كل ما في وسعها لتوجيههم نحو الجزائر، وقدمت لهم الأرض الطيبة، والحيوانات، والبذور.

١- الفرنسيون: كان الجنرال «بيجو» يرغب الجنود الذين أنهوا مدة خدمتهم في الجندية في الجزائر على البقاء فيها، ويمنحهم الأرض. واقترح على حكومته تحويل الجنود إلى فلاحين في الجزائر، غير أن مشروعه قد رفض، وكان هذا من جملة أسباب تقديم استقالته عام (١٨٤٧م).

وفي عام ١٨٤١م استقدمت الحكومة الفرنسية عائلات من بلادها، وبنّت لهم قرى على الساحل الجزائري، ومنحتهم الأراضي.

وعندما أثار الحزب الاشتراكي مشكلات في فرنسا، ووقع الخلاف بينه وبين الحزب الجمهوري، وانتصر الجمهوريون، طردوا مائة ألف عامل ممن أثاروا المشكلات، وحملوا إلى الجزائر، ومنحوهم الأراضي، حيث كانت المساحات الموزعة بين هكتارين وعشرين هكتاراً، واشترطت عليهم استغلال هذه الأراضي خلال ثلاث سنوات، وإلا استرجعتها الحكومة منهم، غير أن الكثير منهم قد رجعوا، إذ لم يجيدوا الزراعة، فأكثرهم من مدينة باريس، ومن الذين اعتادوا على الصناعة، ثم إن انتشار مرض الكوليرا في تلك المرحلة قد أهلك عدداً منهم، وخاف عدد، واكتفى من الغنيمة بالإياب.

كان استيطان الفرنسيين في الجزائر إجبارياً في بداية الاحتلال، وتوزيع الأراضي على المستوطنين مجانياً، ثم أعطي الفرنسيون الحرية في الإستيطان مع التشجيع وتقديم الأراضي بأسعار رمزية، غير أن هزيمة فرنسا أمام ألمانيا عام (١٨٧٠م) وفقدتها الألزاس واللورين لصالح عدوتها جعلها تعود إلى سياستها الأولى، إذ حملت بعض سكان الألزاس واللورين مع الذين أتلقت الآفات الزراعية حقول عنبهم، ونقلتهم إلى الجزائر، ووزعت عليهم الأراضي مجاناً شريطة الإستقرار في الجزائر.

واخذ المستوطنون يزحفون نحو الداخل بعد أن ملؤوا الساحل ، وكان لا يسمح لأي مستوطن أن يبيع أرضه، أو قسماً منها، أو داره، إلا لمستوطن آخر، ويحرم بيعها لمسلم. وهكذا زادت ملكية الأوروبيين للأرض.

٢- الطليان: بعد أن احتلت فرنسا الجزائر سمحت للإيطاليين بالهجرة إلى الجزائر كرد فعل للجميل الفرنسي الباغي المعتدي، وكان يحدو الطليان إلى الهجرة البطالة، والفرار بعد الثورات، وسيلان لعاب الأثرياء في امتلاك المساحات الواسعة من الأرض الجزائرية الخصبة. وكانت أعداد منهم تعمل في مد السكك الحديدية، ولقد وفد أكثرهم بعد أن قضت فرنسا على مقاومة محمد المقراني والحداد، وقد وصل عددهم على أربعة وأربعين ألفاً، ولكن قل بعد ذلك، لان بعضهم قد رفض الجنسية الفرنسية التي كانت تُعطى إلزامياً لمن يولد في الجزائر، لذا فقد رجع قسمٌ منهم، ومن بقي منهم قبيل الحرب العالمية الأولى يقدر بخمسة وثلاثين ألفاً، وغالباً ما يسكنون السواحل الشرقية.

٣- الأسبان: وقد جاء معظمهم من جنوب شرقي أسبانيا، وأقاموا في منطقة وهران، ووصل عددهم قبيل الحرب العالمية الأولى إلى مائة وخمسة وخمسين ألفاً.

٤- ثم هناك الألمان، والسويسريون، وأعداد قليلة من: روسيا، وهولندا، وبلغاريا، ورومانيا، والدول الإسكندنافية. وقد أخذ الأوروبيون بالزيادة حتى الثورة الجزائرية، ثم أخذوا بالتناقص.

ب- اليهود: يحسبون دائماً على الاستعمار الفرنسي، ويعدون ضمن المجموعة الأوروبية، وهذا لا يعني انهم عائدون إلى أصول أوروبية، وينظر إليهم من هذا الجانب، لا، فالواقع أن قسماً منهم يرجع إلى اصل بربري، واعتنق

اليهودية، فارتبط مع أتباعها ارتباطاً وثيقاً، غير أن ارتباطهم مع الإستعمار الفرنسي إنما يعود إلى المصلحة قبل كل شيء، فمن المعروف أن اليهود أصحاب مصلحة، ولا يسرون في دربٍ إلا إذا كانت لهم فيه منفعة أو لأبناء عقيدتهم، وهم قد أفادوا من الإستعمار الفرنسي كثيراً، وحصلوا على أرباح وفيرة، وفي الوقت نفسه فقد استفاد منهم الإستعمار. لذا فقد عدّهم ضمن المجموعة الأوروبية، واخذوا كل الميزات التي كانت للأوروبيين.

ويعيش اليهود عادة في المدن، وأهم مراكز حياتهم في الجزائر إنما هو في العاصمة، وتلمسان، وقسنطينة. ولما كان ارتباطهم بالإستعمار الفرنسي، وإفادتهم منه كثيراً، لذا فإنهم لم يهاجروا إلى فلسطين عندما قامت لهم دولة، أو أقيمت على الظلم والبغي، وإنما بقوا في الجزائر يحققون لأنفسهم الأرباح، ويخدمون دولتهم بتأمين مصالحها من المستعمرين الفرنسيين، ولقد وصل عددهم في الجزائر قبيل اندلاع الثورة فيها إلى مائة وخمسين ألفاً، ولما أحسوا بقوة الثورة، وإمكانية انتصارها بعدما أحرزته من نصرٍ أخذوا ينسحبون من جانب فرنسا تدريجاً، ويتسللون إلى فلسطين، فبقي عددهم مائة وسبعة عشر ألفاً، ومع فرار المستعمرين هرب أكثرهم، فلم يبق الآن أكثر من ألفٍ منهم في البلاد.

ولقد حدث أعنف صراع بين مجموعة الدخلاء [الأوروبيون واليهود] الذين استوطنوا في الجزائر وبين سكانها الأصليين، لقد عمل الدخلاء في اغتصاب الأرض، ونهب الأموال من المواطنين، ومن أجل ذلك عملوا على إذلال السكان، أبادتهم بمختلف الوسائل، وكان اليهود عيوناً للمستعمرين، وأداة لهم يبطشون بها، وسخروا أموالهم، وأنفسهم، وأعوانهم في سبيل ذلك، وقد حقق

المستعمرون بعض النجاح في بداية الأمر، فانتصروا على الثورات وحركات المقاومة، واشتروا بعض الضعفاء والخونة، ثم فشلوا، وانتصر الحق، وغادروا البلاد هاربين، ولم يبق إلا من رضي عنه السكان الأصليون.

الصراعات العقيدية:

لا يوجد بين سكان الجزائر الأصليين سوى عقيدة واحدة هي الإسلام، أما اليهود سواء الذين اعتنقوا اليهودية من البربر، أو اليهود الذين أخرجوا من الأندلس عندما طرد المسلمون منها، واستقبلهم المسلمون، فأقاموا في شمالي إفريقية ومنها الجزائر، فهؤلاء اليهود لا يؤبه لهم لقلّة عددهم. وما عدا السكان الأصليين فالدخلاء هم من النصارى، ولهذا كان الصراع بين العقائد هو نفسه الصراع بين المجموعات البشرية، فالدخلاء نصارى مع قلة من اليهود، ولهذا كثيراً ما يطلق على الأوروبيين إسم نصارى، وأما السكان الأصليون فهم من المسلمون مع قلة قليلة جداً من اليهود.

الصراعات الحزبية:

لم تكن لتوجد صراعات بين الأحزاب في الجزائر، وذلك لأنه عندما كانت تتعدد الأحزاب كانت وجهتها واحدة تقريباً، وهي محاربة الإستعمار، والعمل على الإستقلال أو على الأقل العمل على الإحتفاظ بالشخصية الجزائرية، أو الإسلامية، وكل الجهود كانت منصبة في هذا الميدان مع شيء من الخلافات المحلية القائمة على التباين في الفكر، وكما كانت تظهر لعدم التميز، لأن أغلب السكان يومذاك كانوا لا يزالون على الفطرة، حيث لم تكن الشيوعية قد اتخذت

طريقها إليهم، ولا بانت الرأسمالية بمجاريها العلمانية، ولا توضحت العصبية بقنواتها المعادية للإسلام، فالسكان جميعاً ينتمون للإسلام، ولا يبدون غير ذلك. فلما استقلت البلاد بقي حزب واحداً، هو الحزب الحاكم، حزب جبهة التحرير الوطني، ولا يسمح بالمعارضة أو المنافسة، أو تأسيس حزب آخر.

وسمح في الآونة الأخيرة بالتعددية الحزبية، ووصل عدد الأحزاب قبل الانتخابات إلى خمسة وعشرين حزباً، تضم مختلف الأفكار المعروفة من إسلامية، وعلمانية، ومن أصحاب عصبية، وشيوعية، واشتراكية، ورأسمالية، ومصلحية، وتجمعات على أساس الزعامات، والعصبية المحلية، وقد يتداخل بعضها مع بعض لعدم الوضوح الفكري الدقيق باستثناء الإسلاميين منها، الذين لهم شخصيتهم المتميزة، وسلوكهم المتفرد، ومنهجهم الخاص بهم. وأكثر هذه التجمعات صغيرة، ولكن بدا منها اتجاهان واضحيان:

أولاً: الإتجاه الإسلامي الذي طغى على الشارع لطبيعة السكان الإسلامية، ثم لانسجام الإسلام مع الفطرة البشرية، وأخيراً لإفلاس جميع الأنظمة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ولزكها البشرية على هاوية الحرب دائماً، وفي حالة من الخواء الفكري، والصراع المستمر، والاستغلال الذي لا ينتهي، والخداع الذي لا حد له حتى ضاق أصحاب هذه النظم أنفسهم بها.

غير أن أصحاب هذه الإتجاه منقسمون على أنفسهم أيضاً، فهم عدة اتجاهات تدخل فيما بينها في صراعات، فرابطة الدعوة الإسلامية يغلب على شيخها أحمد سحنون الطيب إذ يمكن استغلاله من أي فئة حتى الرافضة التي

أخذت تدخل إلى الجزائر حديثاً تستغله، فليس غريباً أن يخدعه تنظيم آخر بشيء من الكلام المعسول أو الادعاء الباطل ولو مؤقتاً، وجمعية الإرشاد والإصلاح (الإخوان المسلمون) ينافسون أصحاب الاتجاه الإسلامي كمنافستهم لبقية الاتجاهات الأخرى، فالخزبية عندهم أولاً ثم يأتي الاتجاه ثانياً، لقد غدا التعصب الحزبي واضحاً في هذه المجموعة، فالجميع لديهم أحزاب بغض النظر عن الأفكار التي تحملها، وربما كانت منافستهم للجماعات الإسلامية أكبر، لأنها على كسب أشخاص يحملون أفكاراً إسلامية فالصراع على ربح الأفراد، وضمهم إلى صفوف قبل غيرهم، وعلى البقاء، والتمثيل للاتجاه. وهذا ما أخذ يظهر بتأييد حزب التحرير الوطني في الانتخابات بدعوى أنها تضم بعض عناصرهم، فهم بزعمهم يؤيدون أفراداً لا اتجاهاً، وهذا تفسير خاطئ، إذ أن هؤلاء يمثلون الاتجاه ولا يمثلون أنفسهم فهم أفراد ضمن اتجاه علماني.

أما بقية التنظيمات فيبدو أنها حتى الآن على شيء من التفاهم، والتنسيق، والتأييد بعضها لبعض.

ثانياً: الاتجاه العلماني، وتمثله عدة تجمعات، والصراعات الحزبية بينها واضحة في سبيل الزعامة والمصلحة، ونتيجة المسارات المتعددة في الشيوعية، والرأسمالية، والإشتراكية، والعصبية، والمهنية، والإقليمية، غير أن أكبرها على ما يبدو حزب جبهة التحرير الوطني، إذ ضمت أثناء حكمها، وتفردتها بالسلطة مدة الإستقلال كلها كل أصحاب المصالح والمنافع والأهواء والاتجاهات التي لا ترى ماعاً من ركوب أي تيار لقطع مرحلة من مراحل عملها للوصول لمتغاتها، ولذا فإن الإنقسام أخذ يظهر في هذا الحزب في سبيل القفز إلى القمة، وأخذ كل

فريق يتخذ نقطة ينادي بها كي يبرز أو حتى يتميز، ومن هذه الرؤوس مثلاً عبد العزيز بوتفليقة الذي خبا نجمه منذ مدة ويريد الآن أن يعود للظهور، فاتخذ نداءاً له هو دعوة أحمد بن بله للعودة للبلاد، وبهذا النداء اخذ يظهر على الساحة من جديد، وكذا كل العناصر التي تريد لنفسها الزعامة، وما أكثرهم! فالخزب في بدايته تجمع من عناصر متباينة، ثم هو صاحب السلطة التي تكون دائماً مهوى لتجميع أصحاب المصالح، بل ولأهل الأفكار المادية الذين يخفون أفكارهم مؤقتاً ليرتعوا في مغامرات السلطة، وليكسبوا عناصر إلى جانبهم بحكم مركزهم الذي يشغلونه.

ومع الزمن وحتى الإنتخابات ستميز التجمعات بعضها عن بعض، وربما يلتقي أحدها مع الآخر في سبيل منافسة تجمع ثنائ قوي، أو لتقارب أفكارها والتقاءها في جوانب من المنهج.

الصراعات الفردية: عندما تشكلت جبهة التحرير الوطني الجزائري ضمت مجموعة من رجالات البلاد سواء أكانوا يلتقون برابطة حزبية قديمة أم لا يلتقون، ثم انضمت إليها مجموعات أخرى من تجمعات سياسية مثل جمعية العلماء، والإتحاد الديمقراطي لأنصار البيان، وسواء انضم هؤلاء بشكل جماعي أم بشكل فردي، فإن الجبهة قد غدت مجموعة متفقة في الأهداف المرحلية، وهي مقاومة الإستعمار، ومتفقة في الغايات المرحلية، وهي الإستقلال، وتأسيس دولة جزائرية ذات سيادة، ولها حكومتها الخاصة المسؤولة أمام المجلس النيابي المنتخب، ولكن لم يكن اتفاق على منهج الحكم، فهناك جمعية العلماء التي ترى تطبيق الشريعة الإسلامية، وهناك الذين يرون تطبيق الحكم الديمقراطي، كما لم

يكن هناك اتفاق على ترتيب الرجال وتوزيع المناصب فيما بينهم، لذا فإنه لما تحققت الغاية المرحلية، وآل الأمر إلى القادة وقع الخلاف فيما بينهم حسب الأفكار، وحسب الرغبة في الزعامة واستلام المراكز، لقد كان التضامن المرحلي بين أنصار الحكم الديمقراطي ففازوا بالموضوع، واختفت جمعية العلماء من الساحة، ثم اختلف الذين كانوا بالأمس متفقين، فاختلف الزعماء فيما بينهم، وظهر الصراع الإقليمي أولاً، فاختلف كريم بلقاسم من منطقة تيزي اوزو أو رجال القبائل مع جماعة تلمسان الذين كان يمثلهم محمد خيضر، وفرحات عباس، وأحمد بن بله، وهواري بومدين، أو نستطيع أن نقول: إن الخلاف كان بين العرب والبربر.

ثم ظهر الخلاف بين رئيس الجمهورية فرحات عباس وبين رئيس الحكومة أحمد بن بله، واضطر فرحات عباس إلى ترك السياسة والاعتزال، وتسليم أحمد بن بله رئاسة الجمهورية.

ثم ظهر الخلاف الشخصي بين رفاق الأمس، زملاء السجن، وأخوان الإعتقال والقيادة، والإختطاف، ونجح أحمد بن بله بالتفرد بالسلطة، ما دام الحكم بيده ففرض على حسين آيت أحمد، وقام كريم بلقاسم بحركة، انتهى بعدها، وغادر البلاد محمد خيضر، واغتيل في أسبانيا في ظروف غامضة، وغاب عن الساحة محمد بوضياف، ورابع بيطار، وبقي أحمد بن بله وحده في الميدان ولا منافس له.

ثم وقع الخلاف بين رئيس الجمهورية، ورئيس الوزراء أحمد بن بله وبين وزير الدفاع هواري بومدين، فشكل وزير الدفاع مجلساً عسكرياً أزاح أحمد بن بله الذي عاش تحت الإقامة الجبرية، واستلم السلطة هواري بومدين.

الصراع الحضاري:

نشأت جماعة في الجزائر نتيجة الإستعمار تعلمت اللغة الفرنسية، ودرست في فرنسا، وتوظفت لدى الحكومة الفرنسية، فارتبطت فيها نتيجة مصالحها، وغدت تدافع عنها حماية لكيانها، كما أن فئة أخرى قد فتنت بالحضارة المادية فتعلقت بها، وأحبت أن تنسلخ عن أمتها وحضارتها، ونستطيع أن نقول: إن كلتا الفئتين قد تفرنست، ورغبت في بقاء اللغة الفرنسية اللغة الرسمية ولغة التعليم، حفاظاً على ثقافتها، وحرصاً على بقائها تتكلم اللغة التي تعلمتها، وخوفاً من أن تستطيع تعلم اللغة العربية فتخشى أن لا تبقى في مراكزها التي هي فيها، وحجتها في ذلك أن اللغة الفرنسية لغة عالمية، وأنها لغة من لغات العلوم الحديثة، على حين أن اللغة العربية لا يعرفها أحد خارج حدود أبنائها، وإنها بعيدة عن لغات العلم والمعرفة.

ومن ناحية ثانية هناك مجموعة ترى أن تكون اللغة العربية هي اللغة الرسمية، ولغة التعليم أيضاً، حفاظاً على لغتنا، وحرصاً على عقيدتنا الإسلامية التي معظم علومها باللغة العربية، ولضرورة ارتباطنا بتراثنا، وحضارتنا، وماضينا، فالأمة التي تتخلى عن ماضيها، وتترك لغتها، لا تلبث أن تفقد شخصيتها وتضيع. وإننا أمة لنا ماضينا، ولنا حضارتنا، ويمكن للغتنا أن تواكب العلوم كلها، وهذا

مرتبط بأبنائها، وباعتزازهم بآمتهم. كما تختلف عن الفرنسيين في كل شيء، في الحضارة، وفي الحياة الاجتماعية، في العقيدة، وقد قمنا نقاوم الإستعمار الذي أراد أن يفقدنا شخصيتنا، وحاربنا الذين أرادوا إذلالنا، وقدمنا الضحايا والشهداء حفاظاً على عقيدتنا، وشخصياتنا، وكياننا، فلما تم لنا ما نريد نعود مرة أخرى نرتقي في أحضان الأعداء، ونستسلم لهم، ونصبح تبعاً لهم حتى بالفكر.

ويدور صراع عنيف اليوم في الجزائر بين التعريب وأنصاره ويؤيد ذلك المسلمون الذين يرون أن هذا من العقيدة، وبعض الذين يتعصبون عصبية جاهلية لقومهم ولغتهم، وبين الفرنسية، وترك العربية، ويدعم هذا المتفرنسون، والمستهترون، والذين أصابتهم الهزيمة النفسية، ومن بين هؤلاء أهل الفن والطبقة الوضيعة في المجتمع، لذا نلاحظ أنه كلما تقدم التعريب خطوة نحو الأمام وضعت العراقيل في وجهه، فتباطأت حركته، ولا شك أن النشاط الإسلامي الحديث والوعي الفكري سيكونان عاملاً قوياً في دفع حركة التعريب، وإن كانت الأحزاب الإلحادية وذات العصبية الجاهلية تحاول أن تقف في وجهه على الدوام.

موريتانيا

وهو اسم أطلقه الرومان على المناطق التي كانوا يحتلونها من بلاد المغرب العربي.

وكانت ثلاث مقاطعات، أما اليوم فالتسمية جاءت من الأسبان، وهي مركبة من كلمتين. «موروس» وهي كلمة أسبانية رومانية تعني السمر، ويقصد بها الأسبان «المسلمين». و«تانيا» وهي كلمة لاتينية، وتعني «بلاد» وأصبح المعنى «بلاد المسلمين» وقد أطلق الأسبان هذا الإصطلاح على مسلمي الفلبين، ولا يزال شائعاً إلى اليوم، وكذا أطلق البرتغاليون على المسلمين في جزيرة (سيلان) اسم «الموروز»، أطلق الفرنسيون على المسلمين في جزيرة (مدغشقر) اسم «المورو»، بل وعرف الذين اختطفوا من قبيلة «الهوفا» مع العرب في الجزيرة نفسها اسم «مورونا». ولما كانت كلمة «المسلمين» تعني العرب في بلاد المغرب العربي لذلك فإن هذا الإصطلاح له معنى «بلاد العرب»، وكذا فإن العرب والبربر يطلق عليهم الزوج اسم «البيضان»، وذلك ليقف السود ضدهم، ويعدونهم مستعمرين، إذ يشيعون أن المنطقة أصلها للزوج، وقد أخرجهم منها البيضان.

تبلغ مساحة موريتانيا ١,٣٠٣٠,٧٠٠ كيلو متر مربع، ويقترّب عدد سكانها من المليونين نسمة، ولذا فالكثافة ضعيفة تنقص عن شخصين في الكيلو متر المربع الواحد.

وعرفت هذه المناطق عند المسلمين باسم «بلاد شنقيط» نسبة إلى مدينة «شنقيط» الواقعة في وسط البلاد إلى الشرق من مدينة (أطار)، حيث كان يخرج منها عددا كبير من الحجاج، ويسير معهم حجاج المنطقة، فينسبون إليهم، فيقال: «الركب الشنقيطي» وكذلك نسبة إلى مدينتهم، وقد خرج منها جماعة من العلماء على مر العصور، وكانوا يتوزعون في البلدان، فينسب كل واحد منهم إلى شنقيط.

العقائد:

يدين السكان جميعهم بالإسلام، ومعظمهم على المذهب المالكي، غير انه عند الإستقلال قد اكتسب عدد من الفرنسيين الجنسية الموريتانية كإداريين وموظفين، وكذلك اكتسبها بعض الفنيين غير المسلمين من السنغال، وهذا ما يجعلنا نعطي نسبة المسلمين في موريتانيا ٩٩٪ من مجموع السكان، أما الواقع فالسكان الأصليون ١٠٠٪ مسلمون.

لذا لا نجد صراعاً في العقائد في موريتانيا، حيث جميعهم على عقيدة واحدة. وقد انتشرت الطرق الصوفية عندهم، فقد دخلت القادرية في القرن العاشر الهجري، والشاذلية في القرن الحادي عشر، والتيجانية في القرن الثاني عشر، ولكن يبدو أن الصوفية في المغرب تختلف عنها في المشرق رغم أنها فرع منها،

إذ قارعت الإستعمار على غير ما هو معروف عنها في المشرق من التواكل والكسل، وعدم مواجهة الأعداء مهما بلغ بغيتهم، ويبدو أنها في موريتانيا أقرب إلى الزهد منها إلى التصوف، وهذا حسب ما نسمعه، وليس من رأى كمن سمع.

المجموعات البشرية:

يعود أصل أكثر السكان إلى قبيلة صنهاجة، سواء أكانت عربية أم بربرية، حسب اختلاف النسابين، ولكن يقولون عن أنفسهم أنهم عرب، وعلمنا أن نأخذ بقولهم، ثم دخلت قبائل بني حسان الذين جاءوا إلى إفريقية مع قبائل بني هلال، واستقر بنو حسان في موريتانيا، وطبعوا المنطقة بطابعهم حتى تعرف اللغة التي يتكلمها السكان أو بالأصح اللهجة بالحسانية، وجاءت قبيلة «بافور» وانصهرت ضمن المجموعة العربية، ويشكل العرب أو العرب والبربر نسبة ٨٥٪ من مجموع السكان، ويعرفون باسم «البيضان» حتى أن نهر السنغال إنما جاءت تسميته نهر صنهاجة نسبة إلى هذه القبيلة التي تنتشر على ضفاف نهر السنغال.

وتشكل القبائل الإفريقية ١٤٪، وهي من الولوف، والسوننكية، والهابولار، ويعرفون باسم «السودان» مقابل «البيضان»

وهناك «اللحمة» ويسمونهم «زناكة» أي الأوباش أو أطراف الناس، ولا يعدون ظلمهم ظلماً، وكانت القبائل الحسانية تباع رقاب «اللحمة» مع اعترافهم بأنهم أحرار، ولكن يتم البيع بسبب الديون التي عليهم.

وهناك «الخراتون»، وهم بقايا العبيد الذين اعتقوا.

أما «الزوايا» فهو اصطلاح يطلق على الذين يسرون في طلب العلم، وإعمار الأرض بحفر الآبار، وقرى الضيف، والإمامة، والتعليم عندهم مجاناً، وربما التزم الفقيه بنفقة الغريب وكسوته. أما تعليم القرآن فلا يرون بأساً في أخذ الأجرة على تعليمه. والزوايا من مختلف المجموعات.

وعلى هذا فلا توجد صراعات بين المجموعات البشرية إذ أنها قليلة العدد، غير انه توجد صراعات عرقية بين البيضان والسودان.

المجموعات العرقية:

قلنا إن المجموعات الزنجية لا تزيد نسبتها على ١٤٪ من مجموع السكان، غير أنها تلقى دعماً أو تحريضاً من الخارج من بعض الدول المجاورة، ومن الدول الأوروبية وخاصة فرنسا، والتي لا تتوانى عن هذا الدسّم.

أما الحجاج التي يقدمها للمجموعات الزنجية فهي أن البلاد في الأصل لهم، وقد جاء البيضان البربر والعرب مستعمرين، وأن البيضان يستعبدون السودان، وحتى في المناطق التي لا يزال أكثرهم يقيم فيها بحوض نهر السنغال.

دخول الإسلام إلى موريتانيا

انتشر الإسلام في الأراضي التي تشملها اليوم دولة موريتانيا في وقت مبكر يعود إلى القرن الأول والثاني الهجريين، وخاصة أيام دولة الأدارسة حيث انضمت ديار الملمثين من بطون صنهاجة «جدالة - لمتونة - مسوفة» تحت لوائهم، وأصبحت جزءاً من أملاكهم، ونشج عن ذلك تحالف قوي بين بطون صنهاجة المختلفة بزعماء لمتونة، وأخذ الحلف يتوسع نحو الجنوب لقوة الأدارسة وحلفائهم من زناتة ومصمودة في الشمال، واصطدم هذا الحلف مع إمبراطورية غانا التي نشأت في بداية القرن الرابع الهجري.

ويبدو أن أحد الأشراف قد وصل إلى إمبراطورية غانا، وأسس مدينة (كومي صالح) التي أصبحت عاصمة تلك الإمبراطورية، وتقع جنوب شرقي مدينة (تومبوكتو) وعلى بعد سبعين كيلو متراً منها، وكانت قد توسعت هذه الإمبراطورية حتى شملت أراضي موريتانيا اليوم.

وفي ٤٢٧ هـ سافر أمير الملمثين يحيى بن إبراهيم الجدالي إلى مكة المكرمة لأداء فريضة الحج، وفي طريق عودته مر بمدينة القيرون، والتقى بأبي عمران الفاسي، وشكا له جهل الملمثين بالإسلام، فكتب له رسالة إلى «وكاك بن زلو اللمطي» بمدينة «نفيس» بجنوب المغرب ليساعده إلى تعليم الملمثين على أمور دينهم، فانتدب له «وكاك» عبد الله بن ياسين الجزولي ليرافقه إلى ديار الملمثين، فسار معه، ولكن عبد الله وجد معارضة شديدة من الملمثين أو صعوبة في تعليمهم، فنفسهم لم تعتد على الطاعة، كما لم تعتد على اتباع أخلاق معينة،

وانقياد لسلوك معين، ونتيجة هذه الصعوبة التي وجدها قرر الاعتكاف، فأوى إلى جزيرة صغيرة عند مصب نهر السنغال، ولم يفارق يحيى بن إبراهيم الشيخ عبد الله وفاء للشيخ لما كان قد وعده عندما سار معه وتقديراً له، كما نزل معهما عدد من تأثر بالشيخ، وبنوا لهم مقراً في موقع (تيدرة) شمال (نواكشوط) وعلى بعد ستين كيلو متراً منها إلى جهة الشمال، وأطلقوا عليه اسم (الرباط)، وبعد عشر سنوات تكاثر عدد الأتباع، فخرجوا من رباطهم معلنين الجهاد، واستشهد يحيى في المعركة التي فتحت فيها مدينة (أودغشت) فخلفه في زعامة المرابطين يحيى بن عمر اللمتوني، وجاء بعده أخوه أبو بكر بن عمر اللمتوني ولم يمض وقت طويل حتى استشهد عبد الله بن ياسين في الحرب التي دارت بينهم وبين قبيلة «برغوط».

وفي هذه المرحلة قامت دولة للتكرور، وكان لأمرها «وارجي» صلة وثيقة مع أبي بكر بن عمر اللمتوني. وقد حكمت هذه الدولة جزءاً من الأراضي التي تعرف اليوم باسم موريتانيا. وعاون أبو بكر ابن عمه يوسف بن تاشفين، ثم وقع الخلاف بينهما، إذ سار يوسف نحو الشمال، واتخذ أبو بكر طريقه نحو الجنوب، واخذ يدعو إلى الإسلام، ولم يلبث أن توفي عام ٤٨٠هـ وضعف أمر المرابطين في الجنوب بعده فاستقل حكام غانا من قبيلة السوننكي، وأعلنوا إرتباطهم بالدولة العباسية.

وفي عام ٦٣٨هـ قامت دولة مالي، وامتد نفوذها حتى شمل الأجزاء الشرقية من الأراضي الموريتانية.

وفي هذه الأثناء كان بنو هلال قد توجهوا إلى بلاد المغرب، وقد نزع قسم منهم، وهم بنو معقل، إلى الجنوب، ومن بني معقل بنو حسان الذين توزعوا في تلك المناطق، واستقر قسم منهم عند مصب نهر السنغال وإلى الشمال منه، ومن هؤلاء: الذين يعرفون اليوم باسم «الترارزة»، ويدعى الحسانيون أنهم يعودون في أصولهم إلى الحسن بن علي رضي الله عنهما.

تأسيس الإمارات:

وأسس الحسانيون عدة إمارات، ومن أهمها: إمارة أولاد رزق بن ودي حسان، وقد حكمت منطقة الترارزة، وبراكنة، واستمر سلطانهم من القرن التاسع إلى الحادي عشر الهجريين، ثم تغلب عليهم بنو عمهم المغافرة، فانشأوا عدة إمارات منها:

١ - إمارة الترارزة: ومؤسسها أحمد بن دامن، وهو الذي انتصر على أولاد رزق في معركة «انتيتام» عام ١٠٤٠هـ، وقد بقيت هذه الإمارة حتى جاء الاستعمار، وقاعدتها (بوتليميت).

٢ - إمارة البراكنة: واستمرت حتى جاء الفرنسيون، وحاضرتها مدينة (إلاك).

٣ - إمارة أولاد مبارك: التي حكمت منطقة الحوض، وكانت عاصمته مدينة (العيون).

٤ - إمارة أهل يحيى عثمان: وقد حكمت منطقة أدرار، وأسسها عثمان بن الفضيل حوالي عام ١١٤٥ هـ، واستمرت حتى جاء الاستعمار، وعاصمتها مدينة (اطار)، ومن مدنها الرئيسية (شنقيط).

٥ - إمارة أدوغيش الصنهاجية: وقامت في القرن الحادي عشر الهجري،
وانشقت منها إمارتان فرعيتان هما:

١ - إمارة تاغيت: وقاعدتها مدينة (تجكجكة).

٢ - إمارة العصابة: وقاعدتها مدينة (كيفا).

٦ - إمارة مشطوف في الحوض: وهي إمارة صنهاجية أيضاً.

٧ - إمارة نواذيبو: وقاعدتها (ايتين).

قامت هذه الإمارات على أيدي القبائل المخاربة، وفي الوقت نفسه حاول
أهل الزوايا [جماعات العلم] إقامة دولة لهم في القرن الحادي عشر بقيادة اوبك
(أبو بكر) بن أبهم، الملقب ناصر الدين، الذي نهض حوالي عام ١٠٤٥هـ،
وبايعته قبائل الجنوب، وعمل لنشر الإسلام، ودخول السودان الغرب، وتصدى
للمؤسسات الإستعمارية التي أخذت تنتشر، وخاصة الفرنسية منها، وقد ألغى
تجارة الرقيق، وحاول إخضاع القبائل العربية المخاربة صاحبة الإمارات المذكورة،
فحدثت حرب أهلية، قُتل فيها ناصر الدين عام ١٠٨٥هـ، وفشلت محاولة
الزوايا، وتعزز موقف الإمارات الحسانية والصنهاجية.

وقامت دولة في حوض نهر السنغال، وكان من أهمها دول المامي (الأئمة)،
وظهر منها الحاج عمر في منطقة (فوتا) و(والو)، قاوم الفرنسيين، واستشهد في
إحدى معاركه عام ١٢٨٢هـ، واختلفت أبنائه من بعده، فسيطرت فرنسا على
الضفة اليسرى لنهر السنغال عام ١٣٠٩هـ ثم تقدمت بعد هزيمة أحمد بن الحاج
عمر، والذي توفي عام ١٣١٦هـ. وقد دانت بعض أجزاء موريتانيا لهذه الدولة.

ولما كانت هذه الإمارات صغيرة، وغير موحدة فيما بينها، لذا فقد كانت تخضع للدول الكبيرة التي تقوم في المنطقة، وغالباً ما كانت تخضع للحكم المغربي، ويعدها المغاربة جزءاً من أرضهم، وخاصة في أيام القوة، أو نستطيع أن نقول: إن الحكم المغربي عندما يقوى تفقد الإمارات الحسانية والصنهاجية شيئاً من نفوذها، فإذا ما ضعفت عادت إليها قوتها ونفوذها، ولكن في الضعف أو في حالة القوة فإن هذه الإمارات تخضع للحكم المغربي، ولكن يختلف الأمر بين أن يكون اسماً وبين أن يكون حقيقياً يفرض هيئته ويصدر أوامره.

ولكن هذه التجزئة وذلك الضعف الذي حل بالحكم المغربي قد شجع المستعمرين للتقدم من السواحل إلى الداخل، ولم يجد الإستعمار أمامه ذلك السد القوي أو الدولة المتماسكة القوية، وإنما وجد إمارات ضعيفة لا رباط بينها، فتقدم بسهولة، وتمكن من إحراز النصر. ولما أحست هذه الإمارات بالخطر لم تسرع إلى التوحد والوقوف صفاً واحداً في وجه المستعمرين، وإنما بقيت على وضعها رغم المدة الطويلة التي بقي فيها الأوروبيون على السواحل يتحفزون للتقدم إلى الساحل غير أنهم كانوا خائفين من الصدام مع المسلمين، ولكن بعد أن درسوا الوضع، وعرفوا حقيقة الأمر تقدموا واتهموا الإمارة حتى ابتلعوها جميعاً.

وفي الوقت الذي كان فيه الصراع دائراً على أشده بين المسلمين والأوروبيين في الأندلس أي في القرن التاسع الهجري أخذ البرتغال يفكرون بالإبحار جنوباً على سواحل المحيط الأطلسي للوصول إلى مراكز حصينة، ومنازل المسلمين منها، وبذا يحكمون الضغط عليهم من جهتين: من الشمال من الأندلس. ومن

الجنوب من هذه المراكز، أو على الأقل يشاغلون مسلمي المغرب، فيصرفونهم عن التفكير في مساعدة مسلمي الأندلس، وفي الوقت نفسه ينطلق الأسبان على سواحل البحر المتوسط للغرض نفسه، وقد تمكن الطرفان من تحقيق بعض النجاح، واحتلال مراكزهم على السواحل التي انطلقوا نحوها.

وشاء الله أن يهزم المسلمون في الأندلس، لما أحدثوه، ولانصرافهم إلى أمور الدنيا، وهوهم، واختلافهم فيما بينهم، وطردها من الأندلس عام ٨٩٨ هـ وهذا ما دفع الأوروبيين إلى إكمال مخططاتهم التي بدؤوها، فتابع البرتغاليون سيرهم للهدف نفسه، وهو تطويق المسلمين للقضاء عليهم، وإبادتهم نهائياً في العالم كله بعد أن قضوا عليهم أخرجوهم من الأندلس، ووصل البرتغاليون إلى أقصى جنوبي القارة الإفريقية، والتفوا حولها، ووصلوا إلى أرض العرب، واحتلوا عدن، ونزلوا في الخليج العربي، ووصلوا إلى الهند، وماليزيا، وإندونيسيا. وأما الأسبان فقد ساروا غرباً بالتفاهم مع البرتغاليين، وعرفوا أمريكا، وتابعوا سيرهم إلى ما أطلقوا عليه اسم الفلبين على اسم ملكهم، وعادوا عن الطريق التي عرفها البرتغاليون لأن المسلمين قد قتلوا طاغيتهم ماجلان، وكثيراً ممن معه عندما أراد أن يحول المسلمين هناك بالقوة إلى نصارى.

أما المراكز البرتغالية التي أقيمت على شواطئ المحيط الأطلسي في غربي إفريقيا فقد أخذت تؤدي مهمتها في تزويد القوافل البرتغالية المنطلقة على ذلك الساحل لتتابع أهدافها، وفي الوقت نفسه تقوم بالتجارة لتغذي المقيمين فيها، والقادمين إليها، والراجلين منها، والطاعين فيها، كما تم بما تحصل عليه البرتغال الوطن الأم. وقد أثمر العمل التجاري جيداً لكثرة هذه المراكز،

ومواقعها على أرض بكر، وبساطة أهلها، وغنى أرضهم، ووجود خيرات كثيرة لم تعرفها أوروبا بعد مع عظيم فائدها.

أخذت الدول الأوروبية الأخرى تحسد البرتغاليين على غناهم، وترى أنهم قد استأثروا بالخير كله، مع أن دول أوروبا كلها كانت وراءهم تقدمهم وتدعمهم في صراعهم مع المسلمين، وكان للجشع أثره إذ أصبحت الدولة الأوروبية تنافس البرتغال، وتنطلق على سواحل المحيط الأطلسي لتتخذ لنفسها مراكز كمحيطات البرتغاليين وإلى جانبهم، ولا بد من أن يقع التنافس، وقد وقع، ولكن لم يغير هذا الواقع المنطلق الأساسي لهذا التحرك.

وصل الأسبان بعد البرتغاليين، ولحق بهم الهولنديون، وتبعهم الفرنسيون، وسار إثرهم الإنكليز، ووقعت المنافسة، وزاد الطمع في الحصول على الصمغ العربي، ثم كانت الإتفاقيات على تقاسم مناطق النفوذ وجهات الإستغلال، وأعطيت منطقة السنغال إلى فرنسا إثر الحروب النابليونية باتفاقية باريس عام ١٢٣٠هـ، وأخذ الفرنسيون بعدها يتحركون بحذر نحو الداخل عبر نهر السنغال، واخذوا يقيمون مراكز لهم على طول مجرى النهر يختطفون الرقيق، ويجمعون الصمغ العربي، وجرت اعتداءات من قبل السكان على هذه المراكز بسبب هذه التصرفات، فثارت ثائرة الدخلاء، كيف تحدث مثل هذه الإعتداءات؟! وهل يصح أن يثور الأهالي لكرامتهم؟! وهل يتحرك السكان فيما إذا اختطف أبناءهم، أو أهينت كرامتهم، أو اعتدي على أملاكهم؟! ورأى هؤلاء المستعمرون إنه من الضرورة استعمار هذه المناطق، واستعباد أهلها لتأديبهم.

حركة الشيخ ماء العينين

وقامت حركة عام ١٣١٨ هـ بقيادة الشيخ ماء العينين، هدفها مقاومة تغلغل النفوذ الفرنسي، غير أنها قد فشلت، إذ استطاع القائد الفرنسي «كافيار كوبولاني» استغلال الخلافات القائمة بين القبائل، فأثارها، وجعل الحيلة والوقية وسيلته، ورجال القبائل بسيطة لا تعرف المكر والخداع، وطلبت إحدى القبائل الحماية الفرنسية خوفاً من خصومها، فأسرع «كوبولاني» واحتل منطقة (الزارزا) عام ١٣٢١ هـ، ثم منطقة (براكنا) عام ١٣٢٢ هـ، واتبعها بمنطقة (تاغنت) عام ١٣٢٣ هـ، وهذا كله بعد الإتفاق مع الأسبان، إذ كان التفاهم على أن تأخذ فرنسا المنطقة التي عرفت فيما بعد باسم (موريتانيا)، وأن تأخذ أسبانيا الصحراء المغربية، والتي أطلقوا عليها اسم ساقية الذهب، أو حسب الإصطلاح الأسباني (ريو دو اورو)، واضطر السلطان عبد العزيز إلى القبول بالأمر الواقع عام ١٣١٩ هـ، وبذا أصبحت منطقة موريتانيا ضمن دائرة النفوذ الفرنسي، وأخذت فرنسا تتصرف فيها، وتدخل إلى مناطقها، منطقة بعد أخرى، بموافقة أسبانيا وعلى تفاهم معها، وسكوت من الدول الأخرى التي نالت كل منها نصيبها في جهة أخرى، والسلطان لا يستطيع أن يفعل شيئاً بعد أن وافق مكروهاً، فأصبح أسير توقيعه.

هم «كوبولاني» بالتحرك نحو منطقة (ادرار)، غير أنه قد لقي حتفه إذ اغتاله الشريف «زين» أخو السلطان عبد العزيز، ثم استشهد الشريف «زين» في المعركة نفسها، فتولى قيادة الفرنسيين إثر ذلك الجنرال «مانغان»، فزحف نحو (ادرار)، فوقف في وجهه الشيخ «ماء العينين» الذي أعلن الجهاد المقدس،

وطلب من سلطان المغرب مساعدته، فأرسل إليه حملة بقيادة الأمير إدريس. ووصلت الحملة إلى (أدرار)، وأخذت بالاستعداد للمواجهة. وتولى أمر القيادة في هذه الأثناء الجنرال «غورو» الذي دخل دمشق إثر معركة ميسلون الشهيرة.

واستمرت المعارك بين الطرفين عامين كاملين تمكن الفرنسيون بعدها من بسط نفوذهم على منطقة (أدرار) بعد وفاة الشيخ ماء العينين.

وكان أمر المغرب قد ضعف، فنودي بالشريف عبد الحفيظ في مراكش، وكان نائباً عليها من أخيه عبد العزيز السلطان في (فاس)، فانقسمت الدولة إلى قسمين: فاس، ويقيم فيها السلطان عبد العزيز، ومراكش، ويقيم فيها السلطان عبد الحفيظ، ثم خلع عبد العزيز، واستقر الوضع للسلطان عبد الحفيظ الذي ثارت عليه القبائل، كما ثار عليه أخوه «زين» في (مكناس) وسيطر عليها، وشكل حكومة خاصة به فيها، واضطر عبد الحفيظ إلى توقيع معاهدة الحماية مع فرنسا في (٣٠ آذار ١٩١٢م)، وأخيراً أجبر على التخلي عن الحكم، وتولى مكانه أخوه «يوسف» في (١٣ آب ١٩١٢م)، وانتقل إلى مدينة الرباط التي أصبحت قاعدة الحكم، ونتيجة هذا الضعف لم يبق أمام الفرنسيين قوة رسمية تقف في وجههم، ولا سلطة يمكنها أن تحد من نفوذهم، فلا بد من قيام ثورة تتسلم السلطة في البلاد، وتتولى أمر الدفاع عنها.

ثار أحمد هبة الله بن الشيخ ماء العينين في منطقة موريتانيا، ودعا إلى الجهاد، وإنقاذ البلاد، فقد خلت من الراعي، وعمل فيها الذئب، واتجه إلى مدينة مراكش وحاصرها، ودخلها عنوة، وبويع فيها سلطاناً للمغرب الأقصى في اليوم

الخامس من شهر رمضان، أي بعد أربعة أيام من تولي يوسف بن الحسن الأول السلطنة في فاس. فأرسلت فرنسا جيشاً إلى أحمد هبة الله، فكان النصر إلى جانب المسلمين فعادت فرنسا إلى بعث حملة ضخمة إلى مراكش، واتخذت الحيلة والخذاع، وقاتلت أحمد هبة الله، فهُزم، وفر من مراكش، فدخلها الفرنسيون، أما هو فقد سار إلى (تارودانت) وتحصن بها. غير أن فرنسا قد خافت النتيجة، وقيام ثورات أخرى، وحركات للمقاومة، ليس في بلاد المغرب فحسب وإنما في كل مناطق النفوذ الفرنسي والمستعمرات، وخاصة أن نار الحرب العالمية الأولى قد اشتعلت، وهذا ما يشجع الحركات بسبب إنشغال فرنسا في أحداث الحرب ومشكلاتها الخاصة، لذا أسرع بإرسال حملة أخذت تطارد أحمد هبة الله من موقع إلى آخر حتى كان في (تندوف)، فثبت رجاله هناك للقتوات المعتدية، وفتكوا بها، وهذا ما زاد من معنوياتهم فعادت إليهم القوة، ورجع من كان قد قملكه الخوف فغادر.

جهز الفرنسيون قوة ضخمة ضمت جنوداً من المغرب، والجزائر، والسنغال، ومالي، بقيادة الجنرال (غورو)، ودعمته بالطيران، والمدفعية، ووصل الجيش إلى (تنزيت)، وهي البلدة التي توفي فيها الشيخ ماء العينين والد أحمد هبة الله، فعسكر الأعداء، وتعددت الوقائع بين الطرفين، وكانت المعارك فيها سجلاً، وبذل الفرنسيون الكثير، وأعطوا الأمانى المعسولة، فانقسم رجال أحمد هبة الله على أنفسهم، وقتل الكثير من رجال القبائل، وأصاب المرض القائد أحمد هبة الله، وتوفي في (بكردوس) عام ١٣٣٧ هـ، فضعف رجاله من بعده، وتمكن منهم الفرنسيون، وهكذا انتهت حركة أحمد هبة الله - رحمه الله -.

بعد الحرب العالمية الأولى وفي عام (١٩٢٠م) شعر الفرنسيون أن الوضع قد استقر لهم، فعدوا موريتانيا جزءاً من إفريقيا الغربية الفرنسية، ولكن الحركات عادت تظهر من جديد لتقاوم المستعمرين.

وكان من قادة المقاومة الذين يحفظ لهم التاريخ جهادهم إضافة إلى من ذكرنا:

إبراهيم ديانكو، وديرويكو فليل في غيدي وماغه، وأمير البراكنة أحمد بن سيدي أعلي.

وأمير تاغنت بكار بن اسويد أحمد الذي استشهد في موقعة «تنقادوم».

وأمير ادرار سيدي أحمد بن سيدي أحمد بن عيده، الذي استشهد في وديان الخروب.

وأحمد بن الديد في منطقة الترازة.

ومحمد تقي الله بن الشيخ أعلي.

ومحمد المختار بن الحامد، والشيخ عابدين بن سيدي محمد الكنتي، وأحمد حمادي، وعلي بن مبار.

على طريق الاستقلال

عندما ألغى مصطفى كمال الخلافة في (٣ آذار ١٩٢٤م)، كانت موريتانيا قد غدت مستعمرة فرنسية، وجزءاً من إفريقيا الغربية الفرنسية التي كانت تشمل: السنغال، وغينيا، وساحل العاج، والدااهمي [بنين]، وموريتانيا، ومالي، والنيجر، وفولتا العليا [فوركينا].

ألغيت الخلافة والمقاومة لم تهدأ في موريتانيا، إذ استمرت حتى عام (١٩٣٤م)، حيث تمكن الفرنسيون من بسط سيطرتهم العسكرية على البلاد مستفيدين من تفوقهم العسكري في الرجال والسلاح، ومن الحصار الذي فرضوه على موريتانيا باحتلال المناطق المجاورة، ومن التنسيق مع أسبانيا التي تحتل الصحراء، ومن ضعف المسلمين يومذاك فليس من مغيث، وألغيت الخلافة فليس هناك من شاحذ للهمم، ولا داع للجهد. والبلاد واسعة، والسكان قلة معشرون في أرجائها، فالإمكانات قليلة في نجاح مقاومة مسلحة، لذا فقد أخلد الناس إلى الهدوء، ورعت فرنسا في البلاد كما شاء لها هواها.

واندلعت نار الحرب العالمية الثانية في (١ أيلول ١٩٣٩م)، فلم تهتم فرنسا، إذ أنها مطمئنة في مرعاها.

ولكن إذا كان الأمل في السلاح ضعيفاً، فإن التنظيم والتهيئة للعمل السياسي ممكن، كما أن المدارس مكان لبث روح الوطنية، وإذكاء مفهوم الجهاد، وتحريض على مقاطعة المؤسسات المدرسية والإدارية الفرنسية. ولهذا

فرضت فرنسا رقابة شديدة على تحركات الشيوخ داخل البلاد، واعتقلت بعضهم، ونفت بعضهم الآخر مثل الشيخ حماه الله الذي نفته إلى بلاد ساحل العاج. وكان العلماء وشيوخ الزوايا هم القوة المحركة والدافعة للعمل على التنظيم واستقلال البلاد.

ونص دستور فرنسا بعد الحرب العالمية الثانية على إيجاد مجلس عام في كل اتحاد، وينتخب أعضاؤه من بين الجمعيات الإقليمية في وحدات الاتحاد، وكانت قوانين الانتخابات معقدة، وقد صوت الموريتانيون لصالح أحمد بن حرملة بابانا ضد منافسه الفرنسي «رازاك»، وقد نجح في الانتخابات، وكانت له مواقف طيبة في المجلس النيابي الفرنسي، وقد حصل أحمد بن حرملة على سبعة آلاف صوت على حين لم يحصل «رازاك» إلا على ثلاثة آلاف صوت رغم التهديدات، وإجراءات العنف التي فرضتها السلطات الحاكمة.

وبدأت تظهر بوادر الدعوة إلى الإستقلال، والعمل على التنظيم، فظهر حزبان هما:

١- حزب الاتحاد الوطني.

٢ - حزب منظمات الشباب.

وأنحصرت مطالب الحزبين بالمطالبة بالاستقلال المباشر، والحرية العامة. وبعدئذ اندمجت الحركة الوطنية في حزب واحد، هو حزب التفاهم الموريتاني، ويهدف إلى توحيد جهود الموريتانيين بعد أن فرقتهم السياسة الفرنسية، متخذة

العصية القبلية وسيلة للتفرقة، ولكن لم يمض كبير وقت حتى عاد الإنقسام،
فظهر:

١ - حزب التفاهم الموريتاني، وزعيمه أحمد بن حرمة بن بابانا، ومن أعضائه
البارزين المختار الحامد.

٢ - حزب الإتحاد التقدمي الموريتاني، وزعيمه المختار أنجاي.

وقد فاز حزب الإتحاد التقدمي في الإنتخابات، وأصبح المختار أنجاي نائباً في
الجمعية الوطنية الفرنسية بباريس. أما أحمد بن حرمة فقد غادر موريتانيا وانتقل
إلى المغرب حيث كان قد عاد الملك محمد الخامس ملك المغرب من المنفى،
وينتمي إلى الحسن بن علي رضي الله عنهما، كما يقول بالانتماء نفسه أحمد بن
حرمة، وقد جعل هذا صلة للتقارب بينهما.

وعدل الدستور الفرنسي، وأصبح يقوم بجانب المجلس الوطني الإقليمي مجلس
تنفيذي يمثل السلطة، ويرأس هذا المجلس التنفيذي حاكم الإقليم الذي يعين
قسماً من المجلس، بينما يؤخذ القسم الثاني بالإنتخابات.

وفي (أوائل عام ١٩٥٨م) تألفت لجنة ممثلة للحزبين في موريتانيا: حزب
التفاهم، وحزب الإتحاد التقدمي، وقد قررت هذه اللجنة دمج الحزبين بعضهما
مع بعض، فنشأ حزب جديد بعد دمج الحزبين أطلق عليه حزب التجمع
الموريتاني. وكانت الفكرة الأساسية لكل التجمعات التي حدثت إنما هي الدعوة

إلى الإستقلال، وإنما يحدث الاختلاف والإنشقاق لقضايا شخصية، وإلا فالفكرة واحدة، وقد تم هذا الدمج لمواجهة جناح التفاهم الموريتاني القائم في المغرب.

وعقد مؤتمر باماكو عاصمة مالي ضم ممثلي أقاليم إفريقية الغربية، وكان من مقرراته ضرورة اعتراف فرنسا بحق تقرير المصير إذ يخشى من اندلاع حركات المقاومة في هذه الأقاليم على شكل ثورة كما حدث في الجزائر، وأصدر رئيس وزراء فرنسا «غبي موليه» قانون الإصلاح الإداري في (٣١ آذار ١٩٥٧م)، والذي ينص على إجراء انتخابات في كل إقليم لاختيار جمعيات عامة تولى تشكيل الوزارة. وفي (٢٠ أيار ١٩٥٧م) تشكلت أول حكومة ذات استقلال ذاتي في موريتانيا.

وأوجدت السلطات الفرنسية نظاماً خاصاً أسمته استقلالاً داخلياً، حيث عينت إلى جانب الحاكم العام شخصاً موريتانياً أسمته نائب رئيس المجلس، وكانت الحكومة صورية.

وفي (أيار ١٩٥٨م) جاء ديفول إلى الحكم في فرنسا، وفكر في الحفاظ على مستعمرات فرنسا فيما وراء البحار، فعرض دستوره الذي يعطي الحرية لكل إقليم في أن يصوت بـ«نعم» أو «لا»، وينص على أن البلدان التي تصوت بـ«نعم» أي تقبل الدستور تصبح أعضاء في مجموعة الشعوب الفرنسية، وتشكل حكومات محلية، وتتمتع بالإستقلال الداخلي على أن تكون السلطة المركزية لفرنسا في الدفاع، والاقتصاد، والشؤون الخارجية. كما يمكن أن يعقد اتحاداً مركزياً بن بلدين أو عضوين في مجموعة الشعوب الفرنسية. أما الأقاليم التي

تصوت بـ«لا» أي لا توافق على الدستور فتحصل على الإستقلال التام، وعندها تقطع فرنسا مباشرة كل معونة، فنية كانت، أم مالية، أم إدارية. وقد صحب بهذا العرض كثير من التهديدات، حتى إن الكثير من السكان قد قاطع الإستفتاء.

وفي (٢٨ أيلول ١٩٥٨م) جرى الإستفتاء، وكان التصويت في موريتانيا بجانب دستور ديغول، وبذا أصبحت موريتانيا ضمن مجموعة الشعوب الفرنسية، وتمتع بالإستقلال الداخلي. وأصبح نائب رئيس المجلس الموريتاني وزيراً أول، ولكن بقيت السلطات بيد الحاكم العام.

وبقي حزب التجمع الموريتاني يعمل ضمن هذا الخط، وكانت وزارة مختار ولده داهه تدير على هذا المنهج.

بعد نتيجة عام (١٩٥٨م) نشأ حزب جديد، هو حزب النهضة، ويدعو إلى استقلال موريتانيا التام، ثم ضمها إلى الوطن الأم المغرب، وعد موريتانيا جزءاً من المغرب لا يتجزأ، ويعد هذا الحزب، هو الحزب المعارض، وكان من زعمائه:

- ١ - محمد فال ولد عمير، أمير التارزة.
- ٢ - محمد المختار ولد أباه، وزير التربية والتعليم في وزارة المختار ولد داهه الأولى.
- ٣ - الشيخ احمدو، رئيس الشبيبة الموريتانية.
- ٤ - أحمد بن حرمة ولد بابانا رئيس حزب التفاهم الموريتاني سابقاً.
- ٥ - الادي بن سيدي بابا، وزير التجارة والصناعة والمعادن في وزارة المختار ولد داهه الأولى.

ويعيش هؤلاء القادة لاجئون في المغرب، ويؤيدون مطالبة المغرب بموريتانيا،
ويؤيد هذا أيضاً منظمة الشباب الموريتاني.

وفي (تموز ١٩٥٩م) نشأ حزب الإتحاد الوطني الموريتاني الذي يعد فرعاً من
حزب الإتحاد الأفريقي، ويمثله المختار أنجاي الذي كان رئيس حزب الإتحاد
التقدمي سابقاً. ولكن هذا الحزب كان ضعيفاً، وزاد ضعفه عندما فُصمت عرا
الإتحاد بين مالي والسنغال، ويعود المختار أنجاي في أصله إلى مدينة (سان لويس)
السنغالية.

وجرت الانتخابات، وتشكلت الجمعية التأسيسية، وقدم الدستور إلى الجمعية
الوطنية، فوافقت عليه في (٢٢ آذار ١٩٥٩م)، وكان مما جاء في الدستور:

المادة الأولى: اسم البلاد: الجمهورية الإسلامية الموريتانية.

المادة الثانية: دين الشعب الموريتاني هو الإسلام.

المادة الثالثة: اللغة الوطنية في موريتانيا هي العربية، واللغة الرسمية هي
الفرنسية.

المادة الرابعة: عاصمة البلاد هي نواكشوط.

المادة الخامسة: الراية الوطنية هي: علم أخضر، فيه هلال، ونجمان ذهبيان.

المادة الرابعة والستون: الشريعة المدنية، الفقه الإسلامي، تتحرى وتحكم
حسب الفقه الإسلامي في جميع المواد المدنية والتجارية، وتصدر أحكامها باسم
الشعب الموريتاني.

أخذت المغرب تطالب بضم موريتانيا إليها على أنها جزء من أراضيها، وقد عرضت على الجمعية العمومية للأمم المتحدة في دورتها الرابعة عشرة عام (١٩٥٩) وتقدمت الأردن، وليبيا، واندونيسيا بمشروع يدعو إلى إجراء استفتاء تحت إشراف الأمم المتحدة، غير أن هذا المشروع سحب، وتقدمت العراق بمشروع يدعو إلى إجراء مفاوضات بين المغرب وفرنسا على أساس حق تقرير المصير، ولكن فشل إذ صوتت تسعاً وثلاثون دولة ضده، وامتنعت خمس وعشرون دولة عن التصويت.

وإن محركي الأمم المتحدة لا يريدون هذا الإنضمام بين المغرب وموريتانيا، إذ تصبح دولة المغرب غنية وكبيرة، وهذا مالا يريدون، فرمما طالبت دول أخرى بمثل هذا الإنضمام، أو انطلقت منها دعوة لجمع الدول الإسلامية، وهذا ما يخشاه أصحاب اللعبة الدولية. وأخيراً قررت الجمعية السياسية للأمم المتحدة منح موريتانيا الإستقلال في (٢٦ تشرين الثاني ١٩٦٠م)، ونالت موريتانيا الإستقلال بعد يومين من هذا التاريخ. واعترفت بالدولة الجديدة أربع وأربعون دولة مباشرة. وأقامت موريتانيا الإحتفالات بهذه المناسبة، ولم تشارك الدول العربية بهذه الإحتفالات، حيث لم تعترف آنذاك بفصل جزء من بلد عربي هو عضو في جامعة الدول العربية، ولم تشارك في هذه الإحتفالات من الدول العربية سوى تونس. ودخلت موريتانيا الأمم المتحدة، وقبلت عضوا فيها. وتأخرت البلدان العربية بالإعتراف بدولة موريتانيا، ثم ثابت إلى رشدتها واعترفت، إذ لا يصح أن تترك موريتانيا تخطط لنفسها بعيداً عن أخوتها البلدان العربية، وأصبحت عضواً في جامعة الدول العربية.

الاستقلال

نالّت موريتانيا الاستقلال في (٢٨ تشرين الثاني ١٩٦٠م)، واختير مختار ولد داده (١) رئيساً للدولة الجديدة، وألغيت وظيفة الحاكم العام، وتم اعتقال كثير من قادة الحركة الوطنية ممثلين في حزب النهضة. وتشكلت وزارة جديدة.

وفي (٢٠ أيار ١٩٦١م) تمت المصادقة على أول دستور للدولة الموريتانية المستقلة.

وفي ١٥ ربيع الثاني ١٣٨١هـ (٢٥ أيلول ١٩٦١م) قبل حزب النهضة المعارض المشاركة في الحكم، وحل نفسه، كما حلت الأحزاب الأخرى نفسها، وهي: حزب التجمع الموريتاني الحزب الحاكم، وحزب الإتحاد الوطني الديمقراطي، وحزب الإتحاد الاشتراكي للمسلمين والموريتانيين، وتآلف من هذه الأحزاب كلها حزب واحد، هو حزب الشعب الجمهوري الموريتاني، وتشكلت بعدها وزارة ضمت بعض رجالات هذه الأحزاب الذين كانوا في صف المعارضة.

وضرب الرئيس مختار ولد داده عملة خاصة بالبلاد، أسماها «أوقية»، وأمم شركة المعادن في سبيل بناء اقتصاد مستقل، وكانت قد تشكلت وزارة جديدة.

(١) مختار ولد داده: عمل مترجماً لدى الإدارة الفرنسية، وتزوج امرأة فرنسية تدعى: «ماري تيريز»، وبقيت الثقافة الفرنسية هي السائدة مدة حكمه، فكانت هذه أكبر خدمة للمستعمرين الفرنسيين.

ثم أقرت الدولة نظام الحزب الواحد، ولم تسمح بوجود أي حزب آخر سوى حزبها الحاكم حزب «الشعب الجمهوري الموريتاني».

وفي (١٢ شباط ١٩٦٥م) عدل الدستور لمصلحة السلطة الحاكمة، ثم عُدل مرة أخرى في ٢٤ ربيع الأول ١٣٨٦هـ (١٢ تموز ١٩٦٦م) لإمكانية إعادة انتخاب مختار ولد دادة رئيسا للبلاد، وتجددت رئاسته بعد شهر وبعد إجراء ذلك التعديل، عادت السلطة فعدلته مرة ثالثة في (شباط ١٩٦٨م).

وكانت وزارة جديدة في (كانون الأول ١٩٦٨م).

وأعيد انتخاب الرئيس مختار ولد دادة للمرة الثالثة في (آب ١٩٧١م)، وأخذت البلاد تتعرض للجفاف الذي هجم على الدول الإفريقية منذ ذلك العام.

وبدا الخلاف بين المغرب، وموريتانيا، والجزائر، على الصحراء المغربية، ووقفت الجزائر في خندق قريب من خندق موريتانيا وساهمت في إعادة بناء الجيش الموريتاني لإمكانية الوقوف في وجه المغرب.

وبقي رجال حزب الشعب الجمهوري الموريتاني ورئيسه يتحكمون في البلاد، ولا يسمحون بقيام أي نشاط حزبي آخر، وبقي الجفاف يزداد، والخلاف على الصحراء المغربية يتسع، والحالة الاقتصادية تتأخر، وحاول

الحزب الحاكم معالجة الأوضاع المتدهورة، فأصدر ميثاقاً يتألف من خمسة مبادئ، هي:

- ١ - تكفل الدولة القطاعات الرئيسية في الحياة الوطنية.
- ٢ - وجود قطاع مزدوج، يمكن للدولة أن تشترك فيه مع خصوصيين وطنيين، أو مع مصالح أجنبية خصوصية، أو عمومية.
- ٣ - وجود قطاع يضم المواطنين والأجانب.
- ٤ - القضاء على جميع مخالفات إستغلال الإنسان للإنسان.
- ٥ - تطبيق المكافأة والعقوبة بالالتزام.

وجرت الانتخابات العامة في (تشرين الأول ١٩٧٥م)، وكان عدد أعضاء المجلس النيابي سبعين عضواً ورئيس الجمعية الوطنية هو «دا ولد سيدي هيبا». وتشكلت وزارة موسعة في (كانون الثاني ١٩٧٦م).

ولم يمض عام حتى جرت انتخابات الجمعية الوطنية في (أب ١٩٧٦م)، وكان عدد أعضاء الجمعية سبعة وسبعين عضواً، أي زاد سبعة أعضاء، وأصبح رئيس هذه الجمعية «عبد العزيز سال». وبقيت الوزارة موسعة مع إجراء بعض التعديل عليها.

استمرت الأوضاع الإقتصادية في التدهور، حتى اضطر الرئيس مختار ولد داداه إلى تخفيض النفقات والمصروفات، وإلى تقليص عدد أعضاء الوزارة.

عصر الإنقلابات

الانقلاب الأول: تفاقم الوضع الإقتصادي وتضايق الناس، وأربكت قضية الصحراء المغربية وضع البلاد، وانتقل التذمر إلى العسكريين، فقامت حركة هدفها تحقيق السلام بإخراج البلاد من حرب الصحراء، وتقويم الوضع الإقتصادي، وإعادة الثقة إلى نفوس الرعية، وقاد الحركة العسكرية:

- ١ - المقدم محمد خونا ولد هيداله: القائد العسكري لناحية الزويرات.
- ٢ - المقدم احمد ولد عبد الله: القائد العسكري لناحية نواكشوط.
- ٣ - الرائد مولاي ولد بوخريس: القائد العسكري لناحية أطار.
- ٤ - المقدم معاوية ولد سيدي أحمد الطايع: رئيس غرفة العمليات في الأركان.

٥ - المقدم جدو ولد السالك: القائد العسكري لناحية اوسرد.

ثم انضم إليهم العقيد مصطفى ولد محمد السالك رئيس الأركان، وقد أختير رئيساً للجنة العسكرية بصفته رئيساً للأركان، ولأنهم شعروا فيه شيئاً من الضعف فرغبوا أن يمارسوا السلطة من خلفه، ويكون هو الواجهة لهم.

تمت الحركة بنجاح تام يوم (١٠ تموز ١٩٧٨م)، وحلت اللجنة العسكرية للتصحيح الوطني حزب الشعب الجمهوري الموريتاني، الحزب الحاكم، واجلس النيابي، والنقابات، وأصبحت هي السلطة التشريعية والتنفيذية في البلاد، واختارت العقيد ولد مصطفى ولد محمد السالك رئيساً للجمهورية.

أبعد المقدم جدو ولد السالك عن الجيش، ونقل إلى وزارة الداخلية، ثم أقيـل من الحكومة، ولكن لم يلبث أن مات في حادث سيارة غامض في مدينة نواكشوط، بعد أن روجت إشاعات كثيرة ضده على أنه متعصب للعرب ضد الزنوج.

وفي (٦ نيسان ١٩٧٩م) عُزل العقيد مصطفى ولد محمد السالك بعملية مراوغة ذكية أقرب ما تكون إلى الانقلاب، قام بها المقدم أحمد يوسف، حيث أبعد مصطفى ولد محمد السالك فعلياً، وأبقى عليه رئيس شرف بعدما اتفق على ذلك كبار الضباط بسبب أخطائه المتكررة معهم جميعاً.

عينت اللجنة العسكرية المقدم أحمد بوسيف رئيساً للوزراء، وكان ذا شخصية قوية، ولكن لم يلبث أن مات في حادث طائرة، وهو في طريقه إلى دكار، ولم يمض على تسليمه رئاسة الحكومة أكثر من ثلاثة أشهر. وأصبح اسم اللجنة العسكرية للتصحيح الوطني «اللجنة العسكرية للخلاص الوطني».

الإنقلاب الثاني: كان صاحب النفوذ الكبير في موريتانيا بعد موت المقدم أحمد بوسيف المقدم محمد خونا ولد هيداله وزير الدفاع، فتسلم رئاسة الحكومة إضافة إلى وزارة الدفاع التي كان يشغلها من قبل، واستبد بالأمر، وبقي المقدم مصطفى ولد محمد السالك صورة في رئاسة الجمهورية، ورئاسة اللجنة العسكرية للخلاص الوطني. وحاول المقدم مصطفى ولد محمد السالك استرداد السلطة، غير أن المقدم محمد خونا ولد هيداله رئيس الحكومة قد عزله عن رئاسة اللجنة العسكرية للخلاص الوطني، وعين مكانه قائد الدرك المقدم محمد محمود ولد أحمد الوالي دون أن تكون له سلطة فعلية، كما عزله عن رئاسة الجمهورية وتسلم مكانه، ورفع نفسه إلى رتبة لواء، ثم عاد فأعفى المقدم محمد محمود ولد

أحمد الوالي قائد الدرك من رئاسة اللجنة العسكرية للخلاص الوطني وأحاله على التقاعد، وتسلم رئاسة اللجنة العسكرية، وبذا أصبحت بيده رئاسة الجمهورية، ورئاسة اللجنة العسكرية، ورئاسة الحكومة، ووزارة الدفاع ثم تنازل عن رئاسة الحكومة، وعهد بها إلى أحمد ولي بني جارا، فشكل حكومة جديدة.

زادت الحالة تأزماً، إذ تفاقمّت الأزمة الاقتصادية، وزاد نشاط المخابرات على المواطنين، وكثرت الإعتقالات، وخرج عدد من المواطنين من البلاد، ولم تكن الحالة الإدارية بأحسن وضعاً، إذ كان الفساد قد عمها.

حاول المقدم محمد خونا ولد هيداله إصلاح الوضع الإداري بزيادة عدد أعضاء اللجنة العسكرية للخلاص الوطني، وحاول أيضاً عن طريق تغيير الوزارة إذ عهد إلى المقدم معاوية ولد سيدي أحمد الطايح بتشكيل الوزارة، وهو العضو البارز في اللجنة العسكرية من حيث بعد النظر وسعة الأفق.

عاش السكان في ضائقة اقتصادية، فتمزقوا من السلطة، وكانت السلطة في ضائقة نفسية وسياسية نتيجة مركزية رئيس الجمهورية، رئيس اللجنة العسكرية للخلاص الوطني اللواء محمد خونا ولد هيداله الذي عمل على توسعة اللجنة العسكرية، وعمل على إجراء تعديلات وزارية على حكومة المقدم معاوية ولد سدي أحمد الطايح في سبيل العمل على تحسين الأوضاع الاقتصادية، وتشجيع المسؤولين على العمل، وإيجاد نوع من التفاهم بين أجهزة الدولة، ولكن دون جدوى، وهذا ما يجعله يقلل المقدم معاوية ولد سيدي أحمد الطايح من رئاسة الحكومة ويتولاها بنفسه، كما أجرى بعض التعديلات على اللجنة العسكرية. وهذا ما جعل المقدم يحمل عليه، ويعمل بصمت ضده.

الانقلاب الثالث: قام العقيد ولد سيدي أحمد الطابع رئيس الوزراء الأسبق بانقلاب عسكري في (١٢ كانون الأول ١٩٨٤م)، فأزاح رئيس الجمهورية اللواء محمد خونا ولد هيداله عن مناصبه كلها، وتسلم مكانه، رئيساً للجمهورية، رئيساً للجنة العسكرية، رئيساً للحكومة. وأطلق سراح السجناء السياسيين، وسمح للهاربين والمنفيين بالعودة إلى البلاد، وأطلق الحريات، ومنع التدخل في شؤون القضاء. لقد أطلق سراح أحمد بن حرمة بن بابانا مؤسس حزب النهضة وأمينه العام، وكان قد أوقف، فحقق معه، وأطلق سراحه، ثم عين مستشاراً لدى رئاسة الجمهورية، ورشح لمنصب المدير العام لمنظمة اليونسكو. وأطلق سراح العقيد مولاي ولد بوخريص، وعُين رئيساً لشركة الطيران الموريتانية، واعتقل الذين قاموا بوشاية ضده.

المحاولة الفاشلة:

وفي (تشرين الأول ١٩٨٧م) قام الجناح العسكري لجهة التحرير الإفريقي لموريتانيا (فلام) بمحاولة انقلاب بحجة أن أراضي موريتانيا أراض زنجية، وقد اغتصبها البيضان من عرب وبربر، وهم يستعبدون من بقي من الزنوج في حوض السنغال - حسب زعمهم - ويحرض هؤلاء الزنوج الإرسالات التنصيرية واتحاد الكنائس العالمي، ويرون في هذا حداً لحصر الإسلام في الأقسام الشمالية بحجة انه للعرب، وإيجاد تفرقة بين العرب والأفارقة الزنوج، ولليهود دورٌ غير قليل في هذا الموضوع كما يقف وراء هذه الأفكار، وأصحاب المصالح الذين يخشون على مراكزهم ومصالحهم فيما إذا دخل الإسلام.

وقد فشلت هذه المحاولة، وأعدم ثلاثة ضباط.

الفتنة مع السنغال:

وفي (١٠ نيسان ١٩٨٩م) وقعت أزمة بين موريتانيا والسنغال أو ظهرت حداثها، إذ أن لها خلفية قديمة، في ذلك اليوم قُتل اثنان من السنغاليين في قرية على الحدود في الجنوب الشرقي من موريتانيا على يد رعاة موريتانيين من الزنوج، وقام وزير الداخلية السنغالي بزيارة موريتانيا وقابل رئيسها، وأعلن أن البلدين سيعملان على تطويق آثار الحادث. وما أن رجع الوزير إلى دكار حتى قام بزيارة إلى مكان الحادث، وأعلن أن الأمر مبيت، ولن تسكت عنه السنغال، وفي اليوم التالي قامت مظاهرة في بلدة (بوكل) السنغالية القريبة من مكان الحادث، وهاجمت المحلات التي يملكها موريتانيون عرب، ونهبوا ما فيها، ثم أشعلوا فيها النيران. وقام وزير الداخلية الموريتاني بزيارة لداكار، وعمل مع نظيره السنغالي اتفاقاً لتجنب حوادث جديدة، وفي اليوم التالي انفجر الوضع في السنغال، وأخذ الزنوج ينهبون المحلات التي يمتلكها الموريتانيون، ويقتلون من يستطيعون قتله، بل ويمثلون بالجثث، وفر من فر ونجا من القتل إلى المساجد، وإلى مراكز الشرطة، وإلى السفارة ومبنى القنصلية الذي لم ينجُ من الهجوم، وتعرض لهذه الحرب جميع الموريتانيين الذين يقيمون في السنغال، ويُقدر عددهم بنصف مليون تقريباً.

وبعد أسبوع انفجر الوضع في موريتانيا، فهاجم السكان في (نواكشوط) و(أنواذيبو) الرعايا السنغاليين وقاموا بالعمل نفسه الذي قام السنغاليون به، واستمر هذا التصرف يومين، وفي اليوم الثالث استدعت الحكومة قوات من الجيش والدرك، وسيطرت على الوضع، وأعلنت منع التجول، وجمع السنغاليون في المساجد، والمعرض التجاري، وشددت عليهم الرقابة لحمايتهم. ولكن عاد

الوضع فانفجر من جديد في السنغال بعد بيان من الدولة موجه إلى موريتانيا، فارتفعت شعارات الإنتقام، وأخذ القتل يلحق بالموريتانيين حتى الذين يحملون الجنسية السنغالية، ولكن ذلك لم يوقف عمليات التنكيل بالموريتانيين.

وأخيراً اتفق على نقل الرعايا من كل بلد إلى البلد الآخر، فنقل أكثر من مائتي ألف موريتاني من السنغال، ومائة ألف سنغالي من موريتانيا رغم أن عدد الموريتانيين في السنغال كثيراً ما يرفعونه إلى خمسمائة ألف إنسان.

وإن مما يؤخذ على الحكم في موريتانيا أيام العقيد معاوية ولد سيدي احمد الطايع تسلط العسكريين، وخاصة وزير الداخلية العقيد «غابرييل سومبر» الذي يرجع إلى أب فرنسي، وإن الأصل ليس له كبير أهمية، إلا أن هذا الرجل مرتبط بالثقافة الفرنسية أشد ارتباطاً، ولهذا يُنظر إليه نظرة حذر من قبل المسلمين، ويحذرون منه رئيس الدولة الذي يرى فيه صاحب إمكانات ضخمة من الضروري الإفادة منها ولو مرحلياً، وقد غير وزير الداخلية هذا اسمه وأصبح «غابرييل ولد عبد الله» بدلاً من «غابرييل سومبر» ليتماشى مع أسماء أبناء البلد، ولعله تقل نظرة الكراهية إليه. وأخيراً أخرج من الوزارة في (شباط ١٩٩٠م)، وأعطيت وزارة الداخلية إلى العقيد «محمد سيدنا ولد سيدي يا» ثم أخذ رئيس الدولة يجري تعديلات في الوزارة، ويحل في كل مرة عدداً من المدنيين مكان عسكريين.

نزاع «الصحراء الغربية»

الصحراء الغربية هي ذاتها الصحراء العربية الواقعة في الشمال الغربي الإفريقي، وتشكل من إقليمي «الساقية الحمراء» و«وادي الذهب».

وهي مساحة شاسعة من الأرض الغنية بالإمكانات، مساحتها ٢٨٤ ألف كيلو متر مربع، تطل على المحيط الأطلسي بشاطئ طوله ١٤٠٠ كيلو متر، تحدها المملكة المغربية من الشمال، والجزائر من الشمال الشرقي، وموريتانيا من الجنوب والجنوب الشرقي.

وشعبها ينحدر من أصول عربية قدمت إلى الشمال الإفريقي قبل الإسلام وبعده، في نطاق هجرات متعاقبة أثرت على السكان الأصليين - برابرة وأفارقة - الذين تعربوا من خلال اختلاطهم بالعرب القادمين وتزواجهم معهم.

والصحراء الغربية كانت عرضة للعدوان البرتغالي (١٤٤٤م) والإيطالي (١٨٦٩م) والإنجليزي (١٨٧٢م) والبلجيكي (١٨٧٥م) والفرنسي (١٨٨٠م) والألماني (١٨٨٣م) والأسباني (١٨٨٤م)....

وعلاقة أسبانيا - على وجه الخصوص - بالصحراء الغربية، تعود إلى سنة ١٥٢٥م حين كان البحارة الكناريون - جزر كناري - يقومون بالتبادل

التجاري (المقايسة) مع سكان الساقية الحمراء ووادي الذهب، وجاء مؤتمر برلين عام ١٨٨٤ - لتقسيم مناطق النفوذ - ليقرر إلحاق الصحراء الغربية بأسبانيا، وليطلق عليها اسم (الصحراء الأسبانية) في الوقت الذي كانت فيه فرنسا تكمل سيطرتها على الجزائر وتشرع في احتلال موريتانيا ثم المغرب فيما بعد.

وقد شهدت الأعوام بين ١٨٨٤ و ١٩٣٤ مقاومة من جانب الصحراويين بقيادة أبطال من بينهم: «علي ميارة» و«إسماعيل الباردي» و«أحمد حمادي» و«إبراهيم السالم ميشان» و«وجاهة» وغيرهم.

كما نظم العلامة الجليل (الشيخ ماء العينين) مقاومة عنيفة ضد الفرنسيين من مدينة (السمارة) الصحراوية، ووجه النداءات لمواجهتهم وشن الحرب عليهم.

ولم تقتصر مقاومة الصحراويين على الساقية الحمراء ووادي الذهب فحسب، بل شملت البلدان المجاورة، حيث أبلى الصحراويون البلاء الحسن في الدفاع عن تلك البلدان (المغرب وموريتانيا) إيماناً منهم بأن الأمر لا يتعلق بهذا الإستعمار أو ذاك، سواء أكان فرنسياً أم أسبانياً، فهما وجهان لعملة واحدة. وقد ظل موقف الصحراويين ثابتاً في انتهاج المقاومة المسلحة مما جعلهم يتميزون بنفس جهادي عظيم دفعهم إلى مواصلة مقاومة الإستعمار طيلة نصف قرن، داخل الصحراء والمغرب وموريتانيا، وهذا الجهاد جعل الصحراء الغربية قبلة لكل أحرار ومجاهدي البلدان المغاربية (فيما عرف بالمهاجرية) ونقطة انطلاق لعمليات جهادية استهدفت مراكز تواجد الإستعماريين الفرنسي والأسباني.

وقد أدى تكاتف الجهود الإستعمارية إلى إسكات المقاومة الوطنية التي انطلقت من الصحراء الغربية، ولكن إلى حين، فمع هبوب رياح التحرر التي هزت أركان النظام الإستعماري العالمي، شهد الجزء الغربي من الوطن العربي حدثين تاريخيين هامين هما:



محمد الخامس

اندلاع الثورة الجزائرية (في نوفمبر عام ١٩٥٤). واستقلال المملكة المغربية (عام ١٩٥٦). وقد رأى الصحراويون في هذين الحدثين حافزاً لهم لمقاومة الإستعمار، ونصيراً مرتقباً لدعمهم في نضالهم خصوصاً المملكة المغربية المستقلة، وفي هذا السياق أرسل الصحراويون وفداً إلى الملك المغربي محمد بن يوسف (محمد الخامس)

للمطالبة بدعم المغرب لكفاحهم، وقد أجابهم العاهل المغربي: «إننا مع تقرير مصير الشعوب».

وفيما عدا ذلك فإن خيبة أمل الصحراويين كانت كبيرة، فقد تبينوا أن المملكة المغربية تغض الطرف عما قامت به القوات الإستعمارية أثناء عملية (ايكوفون) - المخطط الفرنسي الأسباني المشترك عام ١٩٥٨ الذي استهدف إبادة الصحراويين وإخضاعهم بالقوة.

وبعد الأحداث الدامية في مدينة طانطان المغربية في عام ١٩٥٨ جاءت القطيعة بين الصحراويين والنظام المغربي، فقد اكتشفوا أن جهات النظام كانت متواطئة مع الإستعماريين الفرنسي والأسباني.

وفي الوقت الذي نزع المقاومون الصحراويون جنوباً إلى مراكزهم في الساقية الحمراء ووادي الذهب، فإن جذوة المقاومة بقيت تنبض حتى سنة ١٩٦٨ حيث تأسس أول حزب صحراوي ذي توجه وطني في مدينة (السمارة) من قبل الزعيم الوطني الكبير «محمد سيد إبراهيم بصيري» الصحفي الذي درس في دمشق والقاهرة حيث عايش هموم ومأساة النكسة العربية سنة ١٩٦٧ ليعود بعدها إلى وطنه ويؤسس (الحركة الطليعية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب) التي قادت في مدينة (العيون) - عاصمة الصحراء - انتفاضة في ١٧ حزيران عام ١٩٧٠ ضد (اسبنة الصحراء)، وفي هذه الإنتفاضة جرى اختطاف القائد الصحراوي الفذ (محمد سيد إبراهيم بصيري) من قبل المستعمرين الأسبان، واختفت آثاره حتى الآن، ولا يزال مجهول المصير.

وإذا كان الإستعمار الأسباني قد تمكن من كبح مقاومة الصحراويين في أعقاب تلك الإنتفاضة، فإنه لم يستطع الإجهاز على جذوتها، ذلك أن ثوار الحركة الطليعية سرعان ما أسسوا - في ١٠ أيار ١٩٧٣ - الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب - البوليساريو) لتعلن اندلاع الكفاح المسلح في العشرين من نفس الشهر والسنة، وذلك بشن هجوم على حامية أسبانية في بلدة (الخنكة) في الجزء الشمالي من الصحراء الغربية، بقيادة (الولي مصطفى السيد) - أول أمين لجبهة البوليساريو، وأول رئيس للجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية التي قامت على الأرض التي تم تحريرها - وقد انضم القائد الصحراوي البارز (الولي مصطفى السيد) إلى أول كوكبة من كواكب شهداء الحرية في الصحراء الغربية.

المنطلقات النظرية:

وقد جاء في بيان تأسيس جبهة البوليساريو إزاء تشبث الإستعمار بالبقاء مسيطراً على شعبنا هناك ومحاولة تخطيطه بالجهل والفقر والتمزق وفصله عن الأمة العربية.

تأسس الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب كتعبير جماهيري وحيد، متخذة العنف الثوري والعمل المسلح وسيلة للوصول بالشعب الصحراوي العربي الإفريقي إلى الحرية الشاملة من الإستعمار. وهي جزء من الثورة العربية.

لقد خاضت الجبهة ابتداء من ٢٠ أيار عام ١٩٧٣ كفاحاً مسلحاً ضد الأسبان المحتلين، واستطاعت خلال سنتين أن تشن ثلاثة وثلاثين هجوماً شاملاً، وقد اعترف الأسبان بقوة الجبهة وتجذرها داخل الشعب الصحراوي، وبتمثيلها لإرادته في الحرية والإستقلال، ففي الوقت الذي كان جيش الثورة ينجز الهجمات على مواقع المستعمرين، كانت كوادر الجبهة تنجز عملاً سياسياً منظماً ومتواصلاً ودؤوباً في الأوساط الجماهيرية، أمكن له أن يحقق التكتيل والإلتحام بين الجبهة والشعب الصحراوي المتطلع إلى الحرية والإستقلال، وقد شهدت بعثة تقصي الحقائق الأممية التي زارت المنطقة في خريف عام ١٩٧٥ ورفعت تقريرها إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٥ تشرين الأول من تلك السنة. حيث أكدت ضمن ملاحظاتها: «إن جبهة البوليساريو هي القوة السياسية المسيطرة في المنطقة».

وقد استطاعت جبهة البوليساريو أن تفرض على المستعمرين الأسبان الجلوس إلى طاولة المفاوضات، وتوصلت خلال هذه المفاوضات إلى إعلان هدنة وتبادل للأسرى والمعتقلين تحضيراً للإستفتاء.

وبات الشعب الصحراوي بقيادة جبهة البوليساريو قاب قوسين أو أدنى من تحقيق أهدافه الوطنية المشروعة في الحرية والاستقلال، وشهادة منتزعة من الأمم المتحدة، مكتوبة بدماء الشهداء الذين سقطوا في المسيرة الكفاحية الطويلة.

لقد استطاع الشعب - بفضل كفاحه البطولي - أن يجعل أسبانيا ترضخ لقبول زيارة بعثة أممية لتقصي الحقائق، للإطلاع على رغبات وتطلعات

الصحراويين، وتحديد السياسة التي على الجمعية العامة للأمم المتحدة أتباعها لتصفية الإستعمار من المنطقة. وبعد الجولة التي قامت بها البعثة الأمية في المناطق الصحراوية الغربية والبلدان المجاورة - في خريف عام ١٩٧٥ - وعودتها إلى نيويورك، تدارست الموضوع، ورفعت تقريرها إلى الأمين العام للأمم المتحدة وإلى الجمعية العامة للمنظمة الدولية - بتاريخ ١٥ تشرين الأول ١٩٧٥ - وقد جاء في هذا التقرير:

«على الجمعية العامة للأمم المتحدة اتخاذ الإجراءات التي تمكن الشعب من تقرير مصيره في حرية تامة، وفي جو من السلم والأمن، وفقاً لأهداف القرار ١٥١٤ (XV) وكل قرارات الجمعية العامة بخصوص هذه القضية.

وقد لاحظت البعثة ما يلي:

١- داخل بلاد الصحراء الغربية يؤيد السكان بحزم الإستقلال، ويرفضون رفضاً قاطعاً الأطماع المغربية الموريتانية.

٢- إن جبهة البوليساريو هي القوة السياسية المسيطرة في المنطقة.

تعارض غير موضوعي:

هذا التعارض جاء من طرف المملكة المغربية، وذلك أنه في أعقاب عودة البعثة الأمية من الصحراء إلى نيويورك لترفع تقريرها الذي أشرنا إليه، ولتوصي بما أوصت به، شنت القوات المسلحة المغربية في الحادي والثلاثين من تشرين

الأول عام ١٩٧٥ هجوماً على مواقع البوليساريو في بلدة (اجديرية) في الشمال الشرقي من الصحراء الغربية، مؤذنة بعداء للشعب الصحراوي والأمازي الصحرأوية لا يزال مستمراً حتى الآن.

وهذا العداء الموجه من جانب النظام المغربي ضد الصحراويين يقوم على أفضية من الأطماع المتخفية بمزاعم (وجود حقوق تاريخية وعلاقات سيادة بين المملكة المغربية والساقية الحمراء ووادي الذهب)، وهي حقوق ينفي وجودها كتاب ومؤرخون مغاربة، يوضحون بجلاء زيف هذه الإدعاءات.

فها هو الدكتور عبد الكريم كريم، أستاذ التعليم العالي في التاريخ الحديث بجامعة محمد الخامس بالرباط، في كتابه «المغرب في عهد الدولة السعدية يقول ما يلي: منذ ظهور السعديين وقيام دولتهم بالمغرب سعوا إلى البحث عن موارد ثابتة تمكنهم من توطيد أقدامهم وتساعدهم على تطوير الإقتصاد المغربي لما فيه رفاهية البلاد وازدهارها، وكما استغل السعديون قصب السكر بسوس وغيره من الثروات الزراعية والمعدنية، فقد سعوا إلى استغلال ثروات الصحراء المغربية الجنوبية كمعدن الملح (الذي تمتاز به عن سائر بلاد السودان)...».

«... لما تولى أحمد المنصور، وأخذت أوضاعه الداخلية والخارجية تعرف نوعاً من الاستقرار، بدأ في رسم سياسة توسعية خاصة أساسها التمرکز في مواقع استراتيجية هامة في الصحراء المغربية تشتت بواحاتها ومعادنها وبأهميتها في المواصلات، ثم اتخذ هذه القواعد نقاط ارتكاز للتوسع فيما جاورها أولاً ثم بلاد السودان ثانياً...».

«... كانت الخطوة الأولى لتحقيق سياسة التوسع: الاستيلاء على منطقتين رئيسيتين بالصحراء الجنوبية - الشرقية المغربية - هما: توات وتيكورارين...».

«...لقد وجد المنصور أمامه طريقين للوصول إلى السودان:

الأولى: توات وتيكورارين في الجنوب الشرقي.

الثانية: عبر الصحراء الجنوبية، غير أنه اتجه صوب الطريق الأول وأرسل حملة عسكرية لاحتلال توات وتيكورارين شعوراً منه بالدور الهام الذي ستقوم به هاتان المنطقتان لتحقيق أطماعه التوسعية ببلاد السودان سنة ١٥٨٣م...».

«... عقد المنصور مجلساً للشورى (ضم الملأ من طبقات الأجناد وذوي الحل والربط وأولي البصيرة والحنكة وذوي الخبرة والنباهة بالأمر الشداد...) فصدع لهم أيده الله بذات صدره وفتحهم بعزيمته وما اجتمع إليه من تجهيز العساكر إلى هذه الأقاليم السودانية والأصقاع الجنوبية...».

«... وأثناء المداولة أبدى بعض المستشارين شكوكهم في إمكانية تحقيق غزو السودان بحجة: أولاً: صعوبة اجتياز الصحراء القاحلة و(اعتراض المفاوز البيد والمجاهل القفار التي لا يشقها الرفاق القلائل إلا بعد عصب الريق والإفلات من مخالب الهلكة).

ثانياً: عدم تفكير أية دولة من الدول المغربية السابقة بغزو السودان على الرغم مما اتصف به بعضها من (وفور الأجناد وامتداد ظل السلطان... ولو كان ذلك في طوق إمكانهم لكان همهم الذي يسرع إليه هو ابتدارهم)...».

«وبعد تبادل الرأي استطاع المنصور أن يقنع الحاضرين»

«انتهى الإستعداد للحملة وجرى الإحتفال باستعراضها بحضور الخليفة المنصور. وفي مطلع شهر محرم العام ٩٩٩هـ أخذت الحملة طريقها نحو السودان بقيادة جودر باشا»

«... سلكت الحملة طريقاً خاصاً نحو السودان عرف فيما بعد (بطريق جودر)...».

«... فبعد مراکش اتجهت الحملة نحو وادي درعة حيث ودعهم حاجب المنصور أبو محمد عزوز بن منصور الوزكيقي (لثقيف أحوال العساكر ومراقبة أمورهم عند منتهى العمران) ويوم ٢٤ صفر ٩٩٩هـ أخذوا في اختراق الصحراء المغربية الجنوبية متجهين نحو لكنا وان فتيندوف وتغازي فكارابار على نهر النيجر...».

فإذا كانت هذه هي جذور الأطماع التوسعية للمملكة المغربية كما تناوها الأستاذ عبد الكريم كريم، والذي بدون شك لم يكتب ما كتب إلا لتمجيد وقائع التاريخ المغربي، ولم يكن وارداً في ذهنه إضعاف حجة دولته اليوم، فلنحاول أن نتمعن في بعض المصطلحات التي وردت في هذا النص وتكررت في

كل الفقرات المقتبسة منه، فمثلاً مصطلحات: استغلال، سياسية توسعية، احتلال وأطماع توسعية كلها كلمات ومفاهيم تعبر عن حقائق تاريخية بنيت عليها سياسة أحمد المنصور في علاقته بجزائره في الجنوب، ذلك أن هذه المفاهيم لا يمكن أن تمارس إلا على الغير أو في مواجهته، وهذا ما فعله أحمد المنصور علمياً حين فكر في التوسع جنوباً قبل احتلاله له (توات وتيكورارين) الواقعتين حالياً في التراب الجزائري، كنقاط ارتكاز أو قواعد متقدمة نحو السودان، وبطبيعة الحال لو كانت توات وتيكورارين مغربيّتين كما أشار الكاتب، فلماذا يضطر المغرب إلى احتلالهما بالقوة العسكرية.

أما تسمية «الصحراء المغربية» تارة جنوبية وأخرى جنوبية شرقية، فهذا تعويم للتسميات، ومع ذلك فإن النص يعطي مدلولاً يعبر عن الحقيقة خاصة إذا ما ربطناه مع واقع اليوم الذي تحتل فيه المملكة المغربية أجزاء من أراضي الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية بدعوى حقوق الإمبراطورية التاريخية... الخ.

فبحسب المؤلف ذاته، أكد مستشاروا أحمد المنصور استحالة تحقيق الحلم التوسعي لسببين:

الأول: صعوبة اجتياز الصحراء وخوفهم منها لجهلهم بها، وهذا معناه استبعاد وجود أية رابطة بين المملكة والصحراء القاحلة، حسب تعبيرهم.

والثاني: عدم قدرة الدولة المغربية التي سبقت المنصور على تجاوز وادي درعة، رغم قوتها وامتداد سلطانها.

كما أن الطريق التي سلكتها الحملة (طريق جودر) بعد أن ودعها حاجب السلطان عند منتهى العمران بوادي درعة، اتجهت إلى لكناوة فتندوف (أراض جزائرية) ثم تغازي، فكاربارا (مناطق مالية).

والسؤال الذي يتبادر إلى الذهن هو ما علاقة هذه المناطق بالصحراء الغربية (الساقية الحمراء ووادي الذهب) التي تبعد تندوف عن حدودها بـ ٩٠ كلم شرقاً؟.

وبطبيعة الحال، فهذا ما لم نجد له الإجابة عليه في الوثائق المغربية قديمها وحديثها، مما يدل على أن صحاريهم «الزعومة» غير محددة تاريخياً وجغرافياً حتى لدى المغاربة أنفسهم، فمرة نجدها مناطق سوس، ومرة وادي درعة، وأخرى توات وتيكورارين وأحياناً نجدها في تغازي وأخرى في موريتانيا وتندو .

فهل يعود السبب في هذا الخل والترحال إلى جهل أو تجاهل للتاريخ والجغرافيا؟ أم هي إرادة في التوسع؟ أو هو هيام وافتتان بالصحاري؟!.

لقد استغل النظام المغربي الحالي مصطلح «الصحراء المغربية» ذات الحدود المتناهية وأوهم الرأي العام المحلي والدولي، لتبرير غزو أراضي الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية.

إن من بين منظري فلسفة التوسع في القرن العشرين، زعيم حزب الإستقلال المغربي علال الفاسي، الذي قال في خطابه في طنجة بتاريخ ١٨ يونيو/حزيران/١٩٥٦: «إن الوطنين المغاربة سيواصلون الكفاح حتى يصبح

استقلال كل الأراضي المغربية واقعاً، تعود طنبجة نهائياً إلى الوطن، يتم تحرير الصحراء التي لا زالت تخضع لسيطرة أسبانيا، وكل الأراضي الخاضعة لسلطة فرنسا، تعود إلى الإمبراطورية الشريفة من تسدوف إلى بشار فتوات والقنادسة وموريتانيا، أيها الأخوة إن المغرب يحد عن الجنوب بنهر السينغال...».

وقد تبنى القصر الملكي وحكومته هذا الطرح التوسعي، من خلال خطاب الملك محمد الخامس في سنتي ١٩٥٩ و١٩٦٠، والتي قال في إحداها بمنطقة محاميد الغزلان «نعلن رسمياً مواصلتنا لجهودنا لاسترجاع صحرائنا ضمن إطار احترام حقوقنا التاريخية ووفقاً لإرادة سكانها...».

وتعود أسباب انتهاء سياسة التوسع من جديد إلى ظروف داخلية، تمثلت في تنافس محمود على السلطة بين الفرقاء السياسيين في مغرب الإستقلال، فزعيم حزب الإستقلال يريد استعادة نفوذه وسيطرته السياسية على الحزب التي انتزعها منه الزعماء التقدميون وخاصة النشط المهدي بن بركة، كما كانت الأحزاب الأخرى تبحث عن مناصب في الحكومة، أما القصر من جهته فيريد الإحتفاظ لنفسه بالهمنة المطلقة وإضعاف نفوذ المعارضة، فأوجد الفرقاء (القصر والأحزاب) في سياسة التوسع على حساب الجيران ضالتهم المنشودة من خلال رفع شعارات مزيدة ومخادعة هدفها استقطاب الرأي العام المغربي، وهكذا اندفعوا يتسابقون في اتجاه المغالطة والتضليل، بافتراض أهداف وطنية وهمية ومستندين إلى حجج باطلة، ومتلاعبين بالمصطلحات والتسميات

لدغدغة العواطف الوطنية والقومية والإيهام بتحقيق أهداف قومية نبيلة
كالتحرير والوحدة الترابية.

وهذه الأهداف «النبيلة» التابعة من مصلحة ذاتية ضيقة، أساسها
التنافس الحاد على السلطة، قد أعطت فيما بعد نتائج وخيمة للغاية،
حصدت شعوب مغربنا العربي ثمارها بركاً من الدم، سنوات من المآسي
وعدم الاستقرار ولا زالت تؤثر حتى الآن على جهودها في التنمية
وتعوق بناء ووحدة مغربها العربي الكبير، فالأطماع المغربية لم تستهدف
الصحراء الغربية وحدها كبلد مستعمر يقصد تحريره، بل طالت
موريتانيا غداة استقلالها ومنعتها من دخول جامعة الدول العربية لمدة
ثلاثة عشر سنة، ولن ينسى التاريخ جهود بلدان عديدة بذلت من أجل
أن يعدل المغرب عن أطماعه ويحترم ميثاق المنظمة الإفريقية التي هو
عضو من مؤسسيها.

ولم تقف الأمور عند مطالبة المغرب بموريتانيا بل شملت مطالبه أراض
جزائرية، وعزز هذه المطالب بشن اعتداء مسلح غادر عام ١٩٦٣ ضد
الجزائر المستقلة حديثاً فيما عرف بحرب الرمال. وتكرر السبحة بعد
ذلك حين يجتاح أراضي الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية.

حرب الاستنزاف المصرية الإسرائيلية

توقعت (إسرائيل) أن تتوج انتصارها العسكري في حرب ١٩٦٧ بانتصار سياسي فتحقق أهدافها من العدوان وتعقد اتفاقية مع العرب وفق الشروط الإسرائيلية. غير أن شيئاً من هذا لم يحدث، بل على العكس من ذلك أخذت الدول العربية المحيطة (بإسرائيل)، مدعومة ومؤيدة من الدول العربية الأخرى، تسعى إلى توفير عوامل الصمود، وإعادة بناء قواتها المسلحة وتسليحها من جديد. وفي الوقت ذاته لم تغلق الدول العربية الباب في وجه الجهود السياسية الدولية الهادفة إلى إيجاد حل عادل للقضية الفلسطينية بالطرق السلمية.

ولم تتوان (إسرائيل) منذ انتهاء حرب ١٩٦٧ وحتى بداية حرب الاستنزاف على الجبهة المصرية في آذار ١٩٦٩ عن سعيها الخموم من أجل تحسين مواقعها المحتلة، وإحباط المشروعات العربية لإعادة إنشاء القوات المسلحة وتطويرها وتسليحها استعداداً لجولة حربية أخرى، فكانت تقوم باعتداءات متتالية على الدول العربية المحيطة بها. ومن أهم هذه الإعتداءات والأحداث:

١) معركة «رأس العش» التي حاولت فيها القوات الإسرائيلية احتلال مدينة بور فؤاد، فأرسلت يوم ١٩٦٧/٧/١ مدرعة اصطدمت في موقع رأس العش

قرب بور سعيد بحامية مصرية أصلتها نار حامية، وكبدتها خسائر فادحة، وردّتها على أعقابها، وجعلت القوات الإسرائيلية تمتنع عن تكرار المحاولة.

(٢) محاولة تدمير المنشآت الدفاعية المصرية التي كانت مصر تبنيها على الضفة الغربية للقناة وتُصلّي منها القوات الإسرائيلية نيران المدفعية الثقيلة البعيدة المدى. وقد سخر الإسرائيليون لهذا الغرض قواتهم الجوية مع مدفيعتهم. لكن القوات المصرية تابعت أعمال التحصين وردّت في الوقت ذاته على اعتداءات العدو.

(٣) دخول المدمرة الإسرائيلية «إيلات» المياه الإقليمية المصرية وإغراقها بالصواريخ المصرية. وكان ذلك حدثاً مأسوياً بالنسبة إلى (إسرائيل).

(٤) تبادل القصف المدفعي الثقيل على جبهة الإسماعيلية والسويس. وكان الردّ المصري يزداد قوة وتأثيراً بمرور الزمن لأن الأسلحة الجديدة كانت تصل تباعاً إلى الجبهة وتأخذ مواقعها فيها. وقد تميزت الفترة من أيلول ١٩٦٨ حتى آذار ١٩٦٩ بارتفاع النشاط الدفاعي على الجبهة المصرية، ومما زاد في خسائر العدو. وقد بلغ هذا النشاط ذروته في ٨/٩/١٩٦٨ حين وجهت ١٥٠ بطارية مدفعية مصرية نيرانها إلى المواقع الإسرائيلية (حوالي ١٠٠٠ قذيفة). وقابلت القوات الإسرائيلية ذلك بقصف مكثف لمدينتي السويس والإسماعيلية، مما أدّى إلى إجلاء ٤٠٠ ألف مواطن مدني مصري عن المنطقة.

(٥) بناء (إسرائيل) خط بارليف الدفاعي على طول الضفة الشرقية لقناة السويس وكانت القيادة السياسية المصرية، بالتعاون مع الدول العربية والدول

الصديقة، تتابع جهودها المكثفة للوصول إلى حل سلمي للمشكلة. ولكن الجهود الدبلوماسية الدولية التي بذلها طيلة عام ١٩٦٨ المبعوث الدولي يارنغ أخفقت كما أخفقت محادثات الدول الأربع الكبرى في التوصل إلى تسوية سلمية على أساس قرار مجلس الأمن ٢٤٢ الصادر في تشرين الثاني عام ١٩٦٧. واتضحت بجلاء نيات الولايات المتحدة الأمريكية في المضي بسياسة دعم (إسرائيل) عسكرياً واقتصادياً بإعلانها عن صفقات الأسلحة إلى (إسرائيل)، وخاصة طائرات الفانتوم الخمسين بتاريخ ١٩٦٨/١٢/٢٨.

تابعت (إسرائيل) اعتداءاتها وتعزيز تحصينات خط بارليف ، وبالمقابل تزايدت القدرات العسكرية المصرية بوصول الأسلحة والمعدات السوفيتية. أمام ذلك كله قررت القيادة المصرية السياسية والعسكرية البدء بتطبيق إستراتيجية عسكرية أكثر إيجابية تتفق مع ظروف توازن القوى القائم وقتئذٍ. وقد عرفت في بادئ الأمر باسم إستراتيجية «الدفاع الوقائي» ثم سميت «حرب الإستنزاف» عندما اتسع نطاقها.

في الساعة ١٧،٤٠ من يوم ١٩٦٩/٣/٨ بدأت المدفعية المصرية تقصف قصفاً عنيفاً وكثيفاً جداً مواقع وحصينات خط بارليف بكاملها. ولم يتمكن الطيران الإسرائيلي من التدخل إذ سرعان ما خيم الظلام وقد أعلن الرئيس جمال عبد الناصر في اليوم ذاته بدء مرحلة جديدة من الصراع العربي - الإسرائيلي هي مرحلة الإستنزاف. وقد أوجز الفريق عبد المنعم رياض رئيس هيئة الأركان المصرية أهداف هذه المرحلة في التالي:

١) تدمير تحصينات خط بارليف، ومنع الإسرائيليين من إعادة بنائها.

٢) جعل الحياة مستحيلة للقوات الإسرائيلية على الضفة الشرقية للقناة.

٣) زرع الروح الهجومية وإذكائها في قلوب الجنود المصريين.

٤) تعويد القوات المصرية على عمليات عبور القناة والعمل خلف الخطوط المعادية.

وهكذا كان يوم ٨ آذار بدء مرحلة ٨٠ يوماً من القصف المستمر المتبادل والعمليات المحدودة، وقد اشتركت فيها جميع أنواع الأسلحة لدى الطرفين.

وفي اليوم التالي من بدء حرب الإستنزاف، وبينما كان الفريق عبد المنعم رياض مع مجموعة من ضباطه قرب الإسماعيلية يراقب سير المعركة، سقطت بعض قنابل المدفعية الإسرائيلية قربها فاستشهد في ساحة المعركة، فتولى الفريق أحمد إسماعيل علي رئاسة هيئة الأركان.

نفذ المصريون خلال شهري آذار ونيسان ١٩٦٩ رمايات سد مدفعي على طول خط بارليف بشكل شبه مستمر مكبدين العدو خسائر كبيرة في الأرواح والمعدات، بالإضافة إلى تعرض التحصينات إلى تدمير جزئي. وفي منتصف شهر نيسان طوّر المصريون عملياتهم، إذ قامت وحدات المغاوير بعدة إغارات عبر القناة، وهاجمت تحصينات خط بارليف والدوريات المعادية العاملة بينها وقوافل الإمداد والتموين والقواعد الخلفية الإسرائيلية. مما اضطر القيادة الإسرائيلية إلى

زيادة حجم القوات الموجودة في هذه التحصينات، ونشر لواءين مدرعين، بالإضافة إلى حشد لواء ثالث مدرع كاحتياط قريب، ولواء رابع جاهز لتعزيز المواقع الأمامية المحصنة إذا تعرضت لهجوم مصري.

وعلى الرغم من ذلك قامت وحدة مغاوير مصرية تقدر بقوة سرية كاملة بهجوم مفاجئ ناجح في وضح النهار على وحدة مدرعة إسرائيلية موجودة في مواجهة بور توفيق وكبدت العدو خسائر كبيرة أثارت قلق الحكومة الإسرائيلية فوافقت على اقتراح رئيس الأركان بنزع القوات الجوية الإسرائيلية في المعركة.

شعرت القيادة الإسرائيلية أن العمليات العسكرية المصرية، سواء منها القصف المدفعي الفعال أو العمليات الهجومية المحدودة التي تنفذها وحدات المغاوير المصرية، قد بدأت تؤثر على معنويات جنودها وعلى سكان (إسرائيل) فقررت القيام ببعض العمليات المعاكسة. ففي ليلة ١٩ - ٢٠ تموز هاجمت وحدة مغاوير إسرائيلية محملة على زوارق إنزال موقعاً مصرياً للرادار في الجزيرة الخضراء في خليج السويس، وقد تمكنت من مفاجأة عناصر الموقع، ومن تدمير أجهزة الرادار والأسلحة المضادة للطائرات القريبة منه، وعادت إلى قاعدتها بعد أن فقدت ستة قتلى. ومن الجدير بالذكر أن قائد الموقع المصري عندما شعر بعجز رجاله القلائل عن التصدي لقوة الهجوم طلب لاسلكياً من المدفعية المصرية قصف موقعه نفسه لإحباط الهجوم، رغم معرفته أن ذلك قد يؤدي إلى استشاده.

بعد أن وافقت الحكومة الإسرائيلية على زج القوات الجوية في المعركة بدأت الطائرات الإسرائيلية منذ يوم ١٩٦٩/٧/٢٠ بسلسلة من الغارات استمرت عشرة أيام متواصلة، مركزة على مرابض المدفعية وقواعد الصواريخ المضادة للطائرات على الضفة الغربية لقناة السويس. وكانت تلك هي المرة الأولى التي يستخدم فيها السلاح الجوي الإسرائيلي بكثافة بعد عدوان حزيران. ثم نفذ الإسرائيليون عملية ثانية، إذ أغرق الضفادع البشريون زورقي طريد مصريين في خليج السويس. وفي صباح ١٩٦٩ / ٩ / ٩ انتقلت قوة إسرائيلية مؤلفة من مئات من الرجال تعززها دبابات وناقلات مدرعة سوفيتية تم الاستيلاء عليها خلال عدوان حزيران، انتقلت بزوارق إنزال إلى موقع جنوبي الحفاير، على الشاطئ الغربي لخليج السويس، ومن ثم تحركت على الطريق الساحلي وتمكنت من مفاجأة وتدمير عدد من مواقع الرادار المصرية الخضرة وقواعد الصواريخ الخالية بالإضافة إلى عدد من عربات النقل. وكانت الطائرات الإسرائيلية في الوقت نفسه تشترك في هذه العملية فتقصف الحفاير والمواقع المصرية في رأس زعفرانة وحولها، بالإضافة إلى القوافل المتحركة من مدينة السويس وإليها، على أثر ذلك أصدر الرئيس جمال عبد الناصر تعليماته بإعفاء الفريق أحمد إسماعيل علي من منصبه.

تتابعت وكثرت عمليات العبور المصرية من مختلف قطاعات الجبهة، وكانت عمليتان أو ثلاث تتم أحياناً في ليلة واحدة. وازدادت جرأة أهدافها وعمق مسافاتها حتى بلغت أحياناً نحو خمسة كليومترات شرقي القناة. هذا بالإضافة إلى

تعدد نوعية القوات المشتركة فيها وتعاضم حجمها من وحدة صغيرة إلى سرية ثم إلى سريتين. ففي يوم ١٩٦٩/١١/٦ احتل المصريون بقوى سريتين رأس جسر عبر الضفة الشرقية للقناة في منطقة البلاح ومكثوا ٢٤ ساعة.

قامت عمليات القوات الإسرائيلية، في إطار الردّ على هذه العمليات، بعدة عمليات انتقامية كان أخطرها العملية التي تمت ليلة ١٩٦٩/١١/٢٦ قرب رأس غارب، إذ نجحت الوحدة المغيرة بنقل جهاز رادار مصري إلى سيناء المحتلة بالحوامات الضخمة. وفي ١٩٧٠ / ١ / ٢٢ هاجمت قوة من المظليين الإسرائيليين جزيرة شدوان الواقعة عند مدخل خليج السويس على بعد ٢٠ كم جنوبي غرب شرم الشيخ مستخدمة الحوامات في النزول على القسم المرتفع شمالي الجزيرة، بعد أن مهّد لها بقصف جوي كثيف لمواقع الحامية الصغيرة المدافعة عنها ، ودار قتال عنيف جنوبي الجزيرة حيث تتمركز الوحدة المصرية حول المنارة ومحطة الرادار البحري، واستخدمت في القتال الأسلحة الفردية والأسلحة الأبيض والقنابل اليدوية. وقد تكبد الطرفان خسائر كبيرة.

لم تكتف القيادة المصرية بعمليات القصف المدفعي وعبور الوحدات الخاصة ووحدات المشاة لقناة السويس ومهاجمة القوات الإسرائيلية داخل مواقعها المحصنة، بل قامت بتنفيذ عمليات كثيرة ناجحة وجريئة في عمق سيناء المحتلة ضد أهداف معادية مختلفة. فقد هاجمت وحدة من المظليين المصريين محمولة بالحوامات قبيل فجر يوم ١٩٦٩/٩/٢٨ مركزاً إدارياً للعدو في منطقة مصفق الواقعة على مسافة ٨٥ كم من قناة السويس على طريق سيناء الشمالي الممتد من القنطرة إلى العريش ورفع.

كما قامت قوة أخرى من المغاوير البحريين بمهاجمة المواقع الإسرائيلية في منطقة رأس مطارقة - رأس ملعب على الساحل الشرقي لخليج السويس بالصواريخ، وتعرض ميناء إيلات الإسرائيلي لعدة هجمات مصرية قامت بها وحدات الضفادع البشرية التي نقلت إلى هناك بالحوامات وتمكنت من إغراق بعض السفن الإسرائيلية.

وفي الوقت نفسه كانت تشكيلات فدائية خاصة تعمل بشكل دائم داخل سيناء المحتلة، وعرفت باسم «منظمة سيناء العربية» وكانت تغزو القوافل، وتزرع الألغام، وتهاجم بعض مراكز القيادة بديران الهاونات وصواريخ الكاتيوشا.

وقفت القيادة الإسرائيلية عاجزة عن إيقاف عمليات الإستنزاف المصرية بالطرق التقليدية فقررت دفع القوات الجوية للعمل بشكل هجومي مباشر. وبدأت أول العمليات الجوية المنظمة يوم ١٩٦٩/٧/٢٠ بغارة على بور سعيد استهدفت بطارية صواريخ «سام ٢» مضادة للطائرات وغيرها من الأهداف. وقد خسرت (إسرائيل) في هذه الغارة إحدى طائراتها. ثم توالى الغارات الجوية المعادية على الجبهة المصرية، وخاصة على مواقع بطاريات الصواريخ والمدافع المضادة للطائرات ومحطات الرادار. فردّ الطيران المصري بقصف قواعد صواريخ «هوك» الإسرائيلية المضادة للطائرات وغيرها من مواقع العدو. وقد وصلت هذه الغارات حتى العريش، واشتركت في بعض الغارات أربعون طائرة من أنواع مختلفة.

دارت طوال أشهر تموز وآب وأيلول ١٩٦٩ معارك جوية كثيرة. وكلمما دمرت الطائرات الإسرائيلية قاعدة صاروخية أسرع المصريون إلى تركيب غيرها. فبدأ واضحاً للإسرائيليين أن غاراتهم المركزة على الجبهة لم تضعف إرادة القيادة المصرية من الاستمرار في خوض معارك حرب الاستنزاف، لذلك بدأوا يفكرون بنقل عملياتهم إلى عمق مصر وإلى الأهداف المدنية، خاصة بعد وصول طائرات الفانتوم الأمريكية المتطورة. وقد نفذوا ذلك في شهر كانون الثاني عام ١٩٧٠ حين قامت القوات الجوية الإسرائيلية بسلسلة من الغارات في عمق الأراضي المصرية ضد أهداف مدنية وعسكرية، فهاجمت في اليوم السابع من الشهر نفسه مستودعات القوات الجوية المصرية قرب أنشاص وحلوان، ولكنها فشلت في تحقيق أية إصابة جدية لهذه المستودعات. وفي ١٢/٢/١٩٧٠ صعد الإسرائيليون الموقف بقصفهم مصنع الحديد والصلب في أبو زعبل أثناء عملية تبادل مجموعات العمل في الساعة الثامنة صباحاً، وقد أدى ذلك إلى استشهاد ٧٠ عاملاً مدنياً وجرح الكثيرين. وبعد بضعة أيام، وبينما كانت أصوات الاستنكار ترتفع ضد الغارات على العمال المدنيين خلافاً للاتفاقيات الدولية الخاصة بعدم جواز التعرض للأهداف المدنية والسكان العزل، شنت الطائرات الإسرائيلية غارة وحشية على مدرسة بحر البقر الابتدائية مسببة ضحايا كثيرين من الأطفال الأبرياء. ولم تجد (إسرائيل) عذراً لتبرير هذا العمل الوحشي سوى الادعاء بأن ذلك قد تم نتيجة خطأ ارتكبه الطيار.

إلى جانب سعي (إسرائيل) لإضعاف الروح المعنوية للشعب المصري وقيادته ظلّ هدف الغارات الجوية الإسرائيلية الأساسي تدمير قواعد صواريخ سام ٢

المضادة للطائرات، وفي تلك الأثناء كانت المعدات السوفيتية تصل إلى مصر وفيها الصواريخ المتطورة سام ٣ وطائرات الميغ ٢١. فبدأت الطائرات الإسرائيلية المغيرة تسقط الواحدة تلو الأخرى بعد أن نجحت مصر في إقامة شبكة مضادة للطائرات تغطي العمق المصري.

وقعت آخر غارات العمق الإسرائيلية في ١٣/٤/١٩٧٠، ثم ساد الهدوء المنطقة زمناً. وعندما حاولت طائرة فانتوم إسرائيلية التوغل في عمق مصر أسقطنا فوراً. وشهد شهر تموز ١٩٧٠ كارثة ل سلاح الجو الإسرائيلي، إذ خسر عشرين طائرة. وكان نظام الدفاع الجوي المصري قد تكامل تقريباً، وتكون من بطاريات الصواريخ سام ٢ للارتفاعات العالية، وبطاريات سام ٣ للارتفاعات المنخفضة. وتمت حماية هذه القواعد بشبكة واسعة من الرادارات، وبأكثر من ألف مدفع مضاد للطائرات، بنحو ٦٠٠ صاروخ خفيف مضاد للطائرات من نوع سام ٧. وضمّ هذا النظام أيضاً حوالي ١٠٠ طائرة ميغ ٢١. وقد نجح المصريون في إقامة قواعد الصواريخ والرادارات في ظروف قاسية جداً تحت القصف المدفعي والجوي المعادي. وقدّموا في سبيل ذلك مئات الضحايا من العسكريين والمدنيين العاملين في إنشاء هذه القواعد.

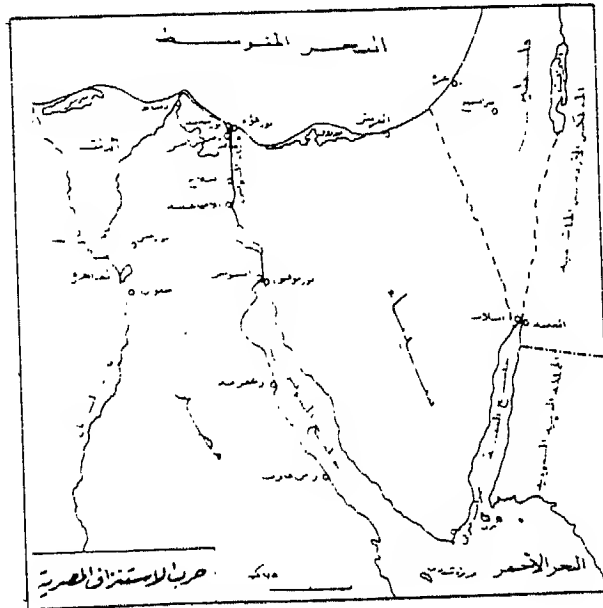
وفي ٨/٨/١٩٧٠ قبلت مصر و(إسرائيل) التوقف عن إطلاق النار نتيجة المساعي التي قام بها وزير الخارجية الأمريكية وليم روجرز. ثم ادّعت إسرائيل أن القوات المصرية خرقت اتفاق وقف إطلاق النار بتقديمها القواعد الصاروخية نحو القناة، ولكنها لم تقم بأي رد فعل عسكري، بل استغلت الموقف للحصول على عدد جديد من الطائرات الأمريكية، وأسرعت إلى زيادة تحصين مواقع خط بارليف.

وهكذا انتهت حرب الاستنزاف المصرية التي استمرت من ١٩٧٠/٣/٨ حتى يوم ١٩٧٠/٨/٧. وتعد أهم المراحل التي سبقت حرب ١٩٧٣.

وقد بلغت معظم أهدافها، ورغم أنها كلفت مصر ثمناً غالياً، إذ فسحت المجال للاختبار العملي لمختلف أنواع الأسلحة التي تلقتها الوحدات المصرية، وعززت الروح الهجومية في قلوب المقاتلين المصريين، وكشفت للعالم المقدرة الفعلية للجيش الإسرائيلي «الذي لا يقهر» على حدّ زعم الصهيونيين. وقد تدرّبت الوحدات المصرية من جهة على عبور القناة والتوغل في سيناء. وأجبرت (إسرائيل)، من جهة أخرى، على الاحتفاظ بعدد أكبر من الرجال في الخدمة، وبالتالي أثرت على قدرتها الاقتصادية، واضطرتها إلى إنفاق المبالغ الطائلة على تحصين وإعادة ترميم خط بارليف.

الناحية الأخرى التي برزت في حرب الاستنزاف هي كونها أولى حروب المنطقة التي لعبت الوسائط الإلكترونية فيها دوراً بارزاً، وشهدت مبارزة حامية بين الوسائل الإلكترونية والوسائل المضادة لها. فقد زوّدت الولايات المتحدة الأمريكية الطائرات التي قدمتها (إسرائيل) بأجهزة إلكترونية خاصة تنذر الطيار عند انطلاق الصواريخ، وبذلك تتيح له فرصة المناورة والهروب منها، كما زودتها بمعدات أخرى للتشويش على الرادارات الموجهة للصواريخ. وقد استفادت الولايات المتحدة من المعرفة التي اكتسبتها في فيتنام عن خصائص الصواريخ سام ٢ لاختيار الأجهزة الإلكترونية المضادة المناسبة، مما ساعد (إسرائيل) وأتاح لها الاحتفاظ بسيطرتها الجوية على ساحة المعركة وعمق مصر خلال المرحلة الأولى من حرب الاستنزاف، وتمكنت من تدمير عدد كبير من قواعد الصواريخ المصرية.

ولما بدأ الاتحاد السوفييتي يزود مصر بصواريخ سام ٣ الأكثر فعالية والقادرة على التعامل مع الطائرات المحلقة على ارتفاعات منخفضة والمزودة بأجهزة توجيه رادارية وإلكترونية متطورة يصعب التشويش عليها رجحت كفة الجانب العربي المصري في هذه الحرب الإلكترونية ، وحث من عمل طائرات الفانتوم، وتوقفت غارات العمق بانتظار الحصول على أجهزة إلكترونية أميركية قادرة على التصدي للصواريخ الجديدة. وبهذا كانت حرب الاستنزاف، عملياً، حقلاً لتجارب الدول الكبرى لاختبار الأسلحة لديها، وتطوير أجهزتها الإلكترونية تبعاً للدروس المستفادة من المعارك الدائرة يومياً ولخصائص الوسائط المتوفرة لدى الطرف الآخر. ولا بد من القول أخيراً إن حرب الاستنزاف كانت مرحلة تدريب واختبار للقوات المصرية وإعدادها للمعركة المقبلة، فكانت الأساس الذي انطلقت منه إلى حرب تشرين.



مشروع الملك حسين للسلام

في الوقت الذي كانت فيه القوات المصرية تخوض حرب الاستنزاف الأولى على جبهة القنال، وقوات المقاومة الفلسطينية تدك معاقل قوات الاحتلال الإسرائيلي في العمق، أعلن الملك حسين بن طلال، ملك المملكة الهاشمية، مشروعاً للسلام مع (إسرائيل) اشتهر لاحقاً باسم «مشروع النقاط الست» وقد اغتنم الملك فرصة وجوده في الولايات المتحدة الأمريكية بدعوة من الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون فاقترح أمام نادي الصحافة الوطني في واشنطن في ١٠ / ٤ / ١٩٦٩ خطة من ست نقاط حرص على التأكيد بأنه لا يطرحها باسمه فحسب، وإنما أيضاً باسم الرئيس جمال عبد الناصر رئيس الجمهورية العربية المتحدة آنذاك، وبتفويض منه.

وتستند خطة الملك حسين إلى قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ الصادر في ١٩٦٧/١١/٢٢ . وتهدف إلى إقامة سلام «عادل ودائم» على أساس شرط وحيد هو سحب (إسرائيل) «قواتها المسلحة من جميع الأراضي التي احتلتها في حزيران ١٩٦٧، وتنفيذ جميع بنود قرار مجلس الأمن الأخرى». وتتلخص خطة السلام المقترحة في النقاط الست التالية :

١) إنهاء حالة الحرب كلياً.

٢) احترام سيادة جميع الدول في المنطقة، وسلامة أراضيها، واستقلالها السياسي، والاعتراف بذلك.

٣٣) الاعتراف بحق الجميع في العيش بسلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها ومتحررة من التهديد أو أعمال الحرب.

٤) ضمان حرية الملاحة للجميع في خليج العقبة وقناة السويس.

٥) ضمان عدم انتهاك حرمة أراضي جميع دول المنطقة بأيّة إجراءات ضرورية، ومن ضمنها تعيين مناطق مجردة من السلاح.

٦) قبول تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين.

ولم يكذب يمضي يومان على إعلان الملك حسين مشروعه حتى رفضته (إسرائيل) على لسان غولدا مائير رئيسة الوزراء عندئذ. ومن ناحية أخرى أصدرت معظم المنظمات الفدائية الفلسطينية الرئيسة بياناً مشتركاً في ١٥/٤/١٩٧٩ أعلنت فيه رفضها مشروع الملك الخاص بالتفاوض مع (إسرائيل) عن طريق السفير غونار يارنغ وعلى أساس قبول (إسرائيل) بوضوح قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢. وهذه المنظمات هي : قوات العاصفة التابعة لحركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح)، والجهة الشعبية لتحرير فلسطين، وقوات التحرير الشعبية التابعة لجيش التحرير الفلسطيني، والجهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، وقوات الصاعقة التابعة لطلائع حرب التحرير الشعبية.

وفي الوقت الذي أشارت فيه بعض المصادر المطلعة إلى ارتياح بريطانيا لمشروع الملك حسين، وبعد إعلان يوسف سالم وزير الخارجية اللبناني عن تأييده للمشروع في ١١/٤/١٩٦٩ ، انضمت سورية على لسان رئيسها الدكتور نور الدين الأتاسي يومئذ إلى جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية في رفض مشروع الملك الأردني. ولم يصدر عن الدول العربية الأخرى أو غيرها ما يفيد رفضها أو قبولها للمشروع.

م شروع روجرز

في منتصف العام ١٩٦٩، وبينما كانت حرب الاستنزاف على جبهة قناة السويس على أشدها، وبينما كانت أيضاً حركات المقاومة الفلسطينية تتصاعد بسرعة ويشتد ساعداها سواء من حيث فاعليتها ضد العدو الإسرائيلي أو من حيث امتدادها الجماهيري العربي. ونتيجة لتخوف الولايات المتحدة الأمريكية على مصالحها تحركت دبلوماسيةيتها، ولا سيما بعد أن أخذت حرب الاستنزاف بعداً جديداً حين بدأت (إسرائيل) تضرب أعماق مصر بطائراتها دون أن يتمكن الجانب العربي من الرد بالأسلوب ذاته.

جاء تحرك الدبلوماسية الأمريكية بعد نداء الرئيس جمال عبد الناصر في الخطاب الذي ألقاه في ١/٥/١٩٧٠ بمناسبة عيد العمال وقال فيه: "أتوجه من هنا بالنداء إلى الرئيس ريتشارد نيكسون... أريد أن أقول إن كانت الولايات المتحدة تريد السلام فعليها أن تأمر إسرائيل بالانسحاب من الأراضي العربية المحتلة." ولعلّ من أبرز العوامل التي دفعت الإدارة الأمريكية إلى التحرك:

(١) توطد العلاقات العسكرية والاقتصادية والسياسية بين مصر والاتحاد السوفيتي، ولا سيما في مطلع عام ١٩٧٠ بعد الزيادة السرية التي قام بها

الرئيس جمال عبد الناصر إلى موسكو. وقد خشيت الولايات المتحدة من زيارة توطد هذه العلاقات في غياب حل سلمي لمشكلة الشرق الأوسط.

٢) تورط الولايات المتحدة في قتاله في فيتنام واتساع رقعة الحرب ورغبتها في عدم فتح جبهة أخرى أو الانشغال في شؤون حرب محلية في الشرق الأوسط لا تستطيع إلا التدخل فيها بشكل من الأشكال حفاظاً على أمن الكيان الصهيوني.

عرضت الإدارة الأمريكية مشروعها لتنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٤٢ في رسائل بعث بها وزير الخارجية الأمريكية وليم روجرز إلى وزراء خارجية كل من مصر والأردن و(إسرائيل). وقد أعلن الوزير الأمريكي - الذي اقترن المشروع باسمه وعرف بمبادرة روجرز - يوم ٢٥/٦/١٩٧٠ أن حكومته أطلقت مبادرة سياسية جديدة في الشرق الأوسط هدفها تشجيع الدول العربية (وإسرائيل) على وقف إطلاق النار والبدء بمباحثات تحت إشراف الدكتور غونار يارينغ الممثل الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة لتنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٤٢.

تضمنت مبادرة روجرز الخطوط الرئيسية الآتية:

١) دعوة الفرقاء (مصر والأردن وإسرائيل) إلى العمل تحت إشراف يارينغ لإيجاد الخطوات التفصيلية اللازمة لتنفيذ القرار ٢٤٢.

٢) العودة إلى وقف إطلاق النار لمدة محددة تبدأ، على أقل تعديل، من ٧/١ حتى ١٩٧٠/١٠/١.

٣) إعلان الفرقاء استعدادهم لتنفيذ القرار ٢٤٢ بكل أجزائه وموافقتهم على تعيين ممثلين إلى مباحثات تُعقد تحت إشراف يارنغ في المكان والزمان اللذين يحددهما.

٤) الغاية من هذه المباحثات التوصل إلى اتفاق على إقامة سلام عادل ودائم بين الفرقاء قائم على أساس:

(١) اعتراف متبادل بين كل من مصر والأردن من جهة، و(إسرائيل) من جهة أخرى، بسيادة كل من الأطراف الثلاثة وسلامة كيانه الإقليمي واستقلاله السياسي.

(٢) انسحاب (إسرائيل) من أراضٍ احتلت في عام ١٩٦٧ عملاً بما جاء في قرار مجلس الأمن ٢٤٢.

وافقت مصر على المبادرة يوم ٢٣/٧/١٩٧٠، والأردن يوم ٢٦ من الشهر ذاته، و(إسرائيل) يوم ٦/٨/١٩٧٠. وأكدت واشنطن يوم ٧/٨/١٩٧٠ علمها بموافقة الأطراف الثلاثة على مبادرة روجرز ووقف إطلاق النار لمدة ٩٠ يوماً.

تضمن اتفاق وقف إطلاق النار بين مصر و(إسرائيل) الأحكام الآتية:

(١) وقف إطلاق النار وأعمال التوغّل بدءاً من يوم ٧/٨/١٩٧٠.

(٢) الامتناع عن تغيير الوضع العسكري الحالي داخل المناطق الممتدة ٥٠ كم على كل جانب من جانبي خط وقف إطلاق النار.

٣) لا يدخل أو يُقيم أي من الطرفين منشآت عسكرية جديدة في هذه المناطق.

٤) حق كل طرف في الاستعانة بوسائله الخاصة - وفيها الطائرات المقاتلة على أن تبقى بعيدة عن خط وقف إطلاق النار مسافة ١٠ كم على الأقل - للتحقق من تنفيذ أحكام الاتفاق.

٥) الالتزام بمعاهدة جنيف لعام ١٩٤٩ بشأن معاملة أسرى الحرب.

بداية الشرخ العربي

أحدث قبول مصر والأردن مبادرة روجرز انشقاقاً في الصف العربي. وبالرغم من مساعي مصر للتخفيف من حدة الأثر الذي تركه قبولها فقد فسّر الرئيس جمال عبد الناصر موقفه بقوله لوفد سوداني زاره في شهر آب ١٩٧٠ إن المبادرة الأمريكية لا تمثل إلا دعوة إلى تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٤٢ "الذي تريد إسرائيل أن تنساه، وحاولت أمريكا أن تنساه.... إن أمريكا تحرّكت تحت ضغط، ونحن نريد أن نمسكها في هذا الموقف، ولا نريد أن تفلت منه، إن إسرائيل سوف تقاوم الإنسحاب من الأراضي المحتلة بكل ما في وسعها. وأمريكا وحدها تستطيع أن تضغط عليها في هذا الاتجاه...لقد قُبلتُ عارفاً مُقدّماً أن فرصة وصول المقترحات الأمريكية إلى نتيجة محققة هي فرصة ضئيلة... إن فرصة النجاح أمام المقترحات الأمريكية هي نصف في المائة". وقال إن الهدف هو "كشف آخر أوراق الإمبريالية الأمريكية وفضحها أمام الرأي العام".

موقف منظمة التحرير الفلسطينية:

رفضت منظمة التحرير الفلسطينية في بيان أصدرته يوم ٢٥/٧/١٩٧٠ المبادرة الأمريكية. واستعرضت في بيانها المراحل التي مرت فيها قضية فلسطين، ولا سيما في مؤتمر القمة العربي في الخرطوم حيث خرجت الحكومات العربية بعد هزيمة ١٩٦٧ بمقرارات «تنطوي في مفهومها الأساسي على التنازل نهائياً عن هدف تحرير فلسطين، تحت شعار ما يسمى بأسلوب العمل السياسي لإزالة آثار العدوان الصهيوني في سنة ١٩٦٧. متجاهلة إزالة آثار العدوان الصهيوني في سنة ١٩٤٨... ليتم بعد ذلك الموافقة على قرار مجلس الأمن ٢٤٢ الذي يصفي القضية الفلسطينية وينطوي على الاعتراف بإسرائيل، وللانتقال إلى المزيد من التنازلات بالموافقة على ما يسمى المبادرة الأمريكية التي يتضمنها خطاب روجرز وزير الخارجية الأمريكية إلى وزراء خارجية الجمهورية العربية المتحدة (مصر) والمملكة الأردنية الهاشمية وإسرائيل».

وجدت المنظمة في قبول المبادرة الأمريكية اعترافاً (بإسرائيل) وتراجعاً عن الالتزام العربي في مؤتمر الخرطوم بعدم التفاوض مع (إسرائيل) وتنازلاً نهائياً عن حق الشعب العربي الفلسطيني في وطنه فلسطين. إذ إن الانسحاب من أراضٍ احتلت خلال حرب ١٩٦٧ يعني عدم انسحاب (إسرائيل) الكامل، أي عدم الانسحاب بشكل خاص من القدس والجولان وأجزاء عربية أخرى. وأما إعادة وقف إطلاق النار فيعني حظر نشاط العمل الفدائي، وتبعاً لذلك، الإصطدام مع حركة المقاومة الفلسطينية. وأعلنت المنظمة في ختام بيانها «رفض الشعب الفلسطيني لقرار مجلس الأمن وكل صيغ تنفيذه، ومنها مشروع روجرز».

صدرت في سورية والعراق بيانات وتصريحات وتعليقات لا تختلف في مضمونها عن بيان منظمة التحرير الفلسطينية. وقد رفضت جميعها القرار ٢٤٢ ومبادرة روجرز المنبثقة عنه. وصرّح مسؤولون في المملكة المغربية والجمهورية العربية اليمنية بتأييدهم للحلول السلمية التي تحقّق الإنسحاب من الأراضي المحتلة وتضمن الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني. وأما مجلس الثورة ومجلس الوزراء في الجزائر فقد أصدرّا بياناً أكدّا فيه «أن مواصلة الكفاح المسلح ما زالت هي الوسيلة الوحيدة للوصول إلى حل يطابق آمال الجماهير العربية.. وستقف الجزائر دوماً إلى جانب المقاومة الفلسطينية».

عندما طرح الوزير الأمريكي مبادرته نصحت الولايات المتحدة (إسرائيل) بألا تكون الأولى التي ترفض المبادرة. غير أن الحكومة الإسرائيلية بعد أن ناقشت المشروع الأمريكي قررت - بادئ ذي بدء ومن أجل المساومة والابتزاز - رفضه وأرسلت ردّها إلى واشنطن. ولم ينشر الرد لسببين: أولهما أن (إسرائيل) لم تشأ أن تسبب مصاعب للرئيس الأمريكي، وثانيهما أن واشنطن كانت تنتظر رد مصر.

بعد أن تلقت واشنطن رد (إسرائيل) السلمي بادرت إلى طمأنة حكومتها بأن الإدارة الأمريكية ستزوّد (إسرائيل) بأنواع من الأسلحة الدفاعية وبمساعدات مالية، وألحّت إلى احتمال اشتراك قوات أمريكية في قوة حفظ السلام التي ستُرسل إلى المناطق المجرّدة من السلاح عندما ترسم الحدود التي سيتم الإتفاق عليها. وجاء ذلك في رسالة من الرئيس الأمريكي نيكسون إلى رئيسة الوزراء الإسرائيلية غولدمانير.

وتجاه هذه التعهدات التي قدمتها الولايات المتحدة بعد أن أعلنت مصر والأردن قبولهما للمبادرة الأمريكية عادت حكومة (إسرائيل) إلى دراسة المبادرة

مرة ثانية فقررت الاستجابة لمشروع روجرز. وتضمن الرد الإسرائيلي عدة نقاط أهمها:

- (١) الإشارة إلى رسالة الرئيس نيكسون والإستناد إلى فحواها.
- (٢) الموافقة على تعيين مندوب للاشتراك في محادثات مع مصر أو الأردن تجري تحت إشراف الدكتور يارنغ.
- (٣) إن المحادثات ستجري في نطاق قرار مجلس الأمن ٢٤٢ الذي تضمن:
 - (١) الالتزام المتبادل بوضع حد لجميع المطالب، ولأوضاع الحرب، والاعتراف المتبادل والإستقلال السياسي.
 - (٢) انسحاب قوات (إسرائيل) المسلحة من أراض احتلت في نزاع ١٩٦٧.
 - (٤) اشتراك (إسرائيل) في هذه المباحثات بدون شروط مسبقة تقدمها الأطراف الأخرى.
- بعد أن تلقت واشنطن رد (إسرائيل) أخذت أجهزة الإعلام الصهيونية تتحدث عن خرق مصر لوقف إطلاق النار وادّعت أن القيادة المصرية قامت بتقديم عدد من بطاريات الصواريخ أرض - جو باتجاه القناة على بعد يراوح بين ٢٠ و ٣٠ م من مجرى الماء ونصبها في منطقة تقع بين طريق السويس - القاهرة في الجنوب وطريق الإسماعيلية - الدلتا في الشمال.

وعلى أثر ذلك برز ما سمي «قضية الصواريخ» التي حظيت بنصيب كبير من الترويج والدعاية من جانب (إسرائيل) وأعوانها. وطلبت إسرائيل من الولايات المتحدة العمل لإعادة بطاريات الصواريخ إلى أمكنتها التي كانت فيها قبل وقف

إطلاق النار. وشدّدت (إسرائيل) موقفها حين ادّعت في منتصف شهر آب ١٩٧٠ أن القيادة المصرية دفعت بطاريات صواريخ أخرى إلى قرب ضفة القناة.

وكانت هذه المواقف الإسرائيلية المتتالية تهيداً لإغلاق الطريق أمام يارنغ. ولذلك قررت الحكومة الإسرائيلية يوم ١٩٧٠/٩/٦ عدم الاشتراك في المباحثات مع الدكتور يارنغ ما دامت اتفاقية وقف إطلاق النار لم تتحقق بأكملها، بما في ذلك تجميد الوضع العسكري". وقد اشترطت (إسرائيل) لعودتها إلى مباحثات يارنغ إعادة الوضع في جبهة القتال إلى ما كان عليه. وبذلك تعذّر على يارنغ أن يتابع مهمته.

لم تكن قضية الصواريخ التي خلقتها الدعاية الإسرائيلية والصهيونية سوى ذريعة تتوسّل بها (إسرائيل) للتهرّب من أي التزام بشأن الانسحاب من «أراضٍ احتلت في نزاع ١٩٦٧»، لأنها تريد الاحتفاظ بالأراضي المحتلة كلها وتحاول إخلاءها من سكانها العرب الأصليين وتهويدها. ولهذا فإنها لم تشأ أن تلتزم بأي أمر يعرقل تحقيق خططها في الإحتلال والتوسع والسيطرة.

وفي الوقت الذي اتخذت الحكومة الإسرائيلية هذا الموقف كان المشرق العربي يشهد تطورات كبيرة. ففي شهر أيلول ١٩٧٠ وقعت أحداث جسام في الأردن غادرت على أثرها فصائل المقاومة الفلسطينية الأراضي الأردنية، وتوفي الرئيس جمال عبد الناصر.

وقد ترك هذان الحدثان أثرهما في الوضع السياسي في المنطقة العربية كلها. وقد توقّف يارنغ عن متابعة مهمته ولم تعد الظروف تسمح بمتابعة السعي لتنفيذ مبادرة روجرز، ولم يبق من المبادرة سوى وقف إطلاق النار الذي جدد ٩٠ يوماً أخرى ثم استمر بعد ذلك دون تحديد موعد لنهايته.

أيلول الأسود

يمكن القول بأن أيلول الأسود لم يكن أسود على الشارع الفلسطيني أو الأردني فقط، بل امتد سواده ليشمل كافة الساحة العربية، وليتوج أخيراً بأكبر ظاهرة حزن عرفتها الأمة العربية، وهي حادثة وفاة عبد الناصر.

وقد ذكرنا أن حالة من الشرخ العربي ظهرت بوادرها إثر موافقة عبد الناصر على مشروع رورجز. ونظراً إلى أن المقاومة الفلسطينية كانت المتنفس النضالي الوحيد الذي لا تحده قيود ولا أنظمة ولا قوانين، فقد كانت تستقطب في كل يوم المزيد من الأنصار على الساحة العربية، لدرجة كادت فيها أن تسحب بساط الزعامة من تحت قدمي عبد الناصر بعد موافقته على مشروع رورجز، حيث تظاهر في عمان حوالي عشرة آلاف مقاتل فلسطيني ينددون بعبد الناصر ويدعون إلى إسقاطه. وكانت هذه الظاهرة بدورها الأولى من نوعها.

وإتماماً لعملية إثبات الوجود الفلسطيني على ساحة الزعامة العربية، وسحباً لأوراق اللعب من يد كل من عبد الناصر وحسين صاحب مشروع السلام السالف الذكر، قامت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بأكبر عملية فدائية استعراضية في آن معاً، حيث اختطف في يوم واحد أربع طائرات وأرغمتها على الهبوط مجتمعة فيما أسمته بمطار الثورة في مدينة الزرقاء الأردنية. وقد كانت

هذه العملية هي المقدمة المباشرة والمعلنة لأحداث أيلول الدموية. وفيما يلي وصفاً لأحداث تلك المأساة على لسان كبار السياسيين في تلك الفترة.

ففي برقية رفعها آنذاك ياسر عرفات إلى مؤتمر الملوك والرؤساء العرب الذي كان قد انعقد في القاهرة خصيصاً لدراسة الموقف المؤلم في الأردن وصف فيها صورة ما يجري على النحو التالي:

عمان تحترق لليوم السادس، والآلاف من شعبنا تحت الانقراض تعفنت جثثهم. عشرات الآلاف من البيوت هدمت، مئات الآلاف من شعبنا في الشوارع والمساجد شردت بلا مأوى، قتلنا في الساحات تناثرت جثثهم، الجوع والعطش يفتك بالباقي من أطفالنا ونسائنا والشيخوخ. ومدافعهم ودباباتهم لا تزال تقصف وتدمر، رغم كل عهودهم لكم. إنها مجزرة لم يشهدها التاريخ. لقد حاولنا باستمرار أن نجنب بلدنا هذه المذبحة، وحاولنا أكثر من مرة أن نقيم اتفاقاً، ولكن في كل مرة كانوا يغدرون، ولجانكم التي أرسلتموها تعرف كل التفاصيل، لم نعد نثق بأحد منهم ولا بشرفهم. إصرارهم على الإبادة لشعبنا مستمر، وتآمرهم أصبح واضحاً ومكشوفاً بالوثائق، وبعد أن فشلوا في أن يدمروا كل شعبنا أصبح الإنزال الأمريكي بترتيبهم مسألة ساعات.

بحر من الدم، وعشرون ألفاً من شعبنا بين شهيد وجريح يفصل بيننا وبينهم، من بين قتلانا من بين الركاب، من بين أنقاض شعبنا الصابر الصامد أخاطبكم. كان بودنا أن نكون معكم لنضع لقب الجرم في موضعه، ولكن واقعنا الآن يفرض علينا البقاء بين أهلنا نواجه مصيرنا معاً. أنا عاجز أن أصف لكم صورة المأساة كما نعيشها هنا. لذا أدعوكم باسم هذه الشعب أن تنتقلوا بمؤتمركم إلى

عمان فوراً، لتروا بأنفسكم حجم الجريمة وبشاعة الجزرة، وحتى تحس جماهير شعبنا أن هناك بعضاً من أمتهم، وبعد ستة أيام، قد جاعوا ليتحملوا مسؤوليتهم أمام الله والتاريخ.

الوفد العربي:

ونتيجة لتتابع الأحداث بشكل مرعب فقد قرر تجمع الملوك والرؤساء في القاهرة بعد ظهر الثلاثاء الواقع في الثاني والعشرين من أيلول (سبتمبر) إرسال وفد من قبلهم إلى عمان للعمل لوقف إطلاق النار. وقد تشكل الوفد من اللواء جعفر النميري، والسيد الباهي الأدغم رئيس مجلس الوزراء التونسي، والشيخ



جمال عبد الناصر

سعد العبد الله السالم الصباح وزير الدفاع الكويتي، والفريق محمد صادق رئيس هيئة أركان حرب القوات المسلحة في الجمهورية العربية المتحدة.

وقام الوفد بمحاولات حثيثة لوقف إطلاق النار باءت جميعها بالفشل فعاد إلى القاهرة وقدم تقريره المساوي إلى المؤتمر المنعقد هناك. وما أن اطلع عبد الناصر على كامل

التقرير حتى بعث برقية إلى الملك حسين جاء فيها:

جلالة الملك حسين بن طلال:

بأسم رؤساء الدول العربية المجتمعين في القاهرة يوسفني أن أبلغكم قلقنا الشديد بعد التقرير الذي استمعنا إليه من الأخ الرئيس جعفر النميري وبقية أعضاء الوفد الممثل لنا الذين عادوا من عمان الليلة.

إن التقرير الذي استمعنا إليه منهم جميعاً يؤكد لنا بما لا يدع مجالاً للشك عدة حقائق:

١- إن هناك إصراراً من جانب السلطة الأردنية على مواصلة إطلاق النار برغم كل المحاولات التي بذلت.

٢- إن كل الوعود التي قطعت لنا أهدرت إهداراً كاملاً وافرغت من أي قيمة حقيقية لها.

٣- إن هناك مخططاً لتصفية المقاومة الفلسطينية برغم كل ادعاء بغير ذلك.

٤- إن هناك مذبحاً مروعة تجري في الأردن منافية لكل القيم العربية والإنسانية.

٥- إن وفد الرؤساء الذي عاد من عمان يشعر أنه قد تعرض لمراوغات لم يكن يجب أن يتعرض لها.

إزاء ذلك كله فإننا اتفقنا الآن على أن يعقد الأخ الرئيس النميري مؤقراً صحافياً يذيع فيه باسمه وباسم كامل أعضاء اللجنة التي تشاركه في مهمته تفاصيل تقريره إلينا.

إننا نشعر بحزن شديد أن تصل الأمور بيننا إلى هذا الحد، ولكن ما يجري الآن لا يترك لنا مجالاً لغيره، فالحق أحق أن يقال، وستبقى أمتنا دائماً أكبر من كل شر وأقوى من كل تدبير.



الملك حسين

وعلى الفور أرسل الملك حسين إلى عبد الناصر برفقة جوابية نكتطف منها الآتي:

أؤكد لكم أن القوات المسلحة الأردنية احترمت وستحترم وقف إطلاق النار على الرغم من الإستفزازات المستمرة التي لا تطاق. لقد تعرضنا أمس وأمس الأول في مقر قيادتنا العام لقذف عنيف متواصل. وقد استطاعت بعثة التوفيق العربية بنفسها أن تكون شاهدة على بعض هذه الهجمات.

ومنذ ثلاثة أيام وقواتنا المرابطة حول اربد والرمثا، بانتظار تطبيق الإتفاق الذي عقد مع زعماء المقاومة الذين وقعوا بأيدي القوات الملكية، هذا الإتفاق الذي أمكن تحقيقه بفضل جهود الملوك ورؤساء الدول العربية، وجوابنا الإيجابي على ندائهم. إننا نهمل إلى الآن عواقب احتلال القوات السورية لهاتين المدينتين. ولقد كنا نحب لو أن اخوتنا الملوك والرؤساء نددوا بهذا العدوان. الحالة

عادت إلى الهدوء من جديد في عمان وأن الحياة بدأت تعود تدريجياً إلى وضعها الطبيعي غير أن بعض العناصر المسلحة المتفرقة في مختلف الأماكن، ما زالت تحاول منع إعادة النظام والأمن.

إننا نبذل أقصى الجهد لتصفية آثار العصيان وتضميد الجراح. وبعد بضع ساعات ستتولى حكومة جديدة شؤون البلاد التي ستدخل في مرحلة جديدة من وجودها.

المؤتمر الصحفي:

في أول لقاء صحفي عقده اللواء جعفر النميري رئيس مجلس الثورة السوداني كشف على الملأ الحقائق التي رآها في عمان، وقد ابتدأ حديثه قائلاً:

أيها الأصدقاء والأخوة الأعزاء:

قدمت أثر وصولنا من عمان مساء أمس ونيابة عن الوفد إلى أخوتي الملوك والرؤساء تقريراً مفصلاً يعكس الصورة الحقيقية للوضع في الأردن وما قام به وفدنا هناك. وبعد استماع الأخوة الملوك والرؤساء إلى هذا التقرير قرروا أن أعقد مع أعضاء الوفد هذا المؤتمر الصحفي لأنقل لكم فيه نيابة عنهم تفاصيل هذا التقرير وما أضاف إلى محتوياته السادة الملوك والرؤساء.

لقد شرفت برئاسة الوفد المكون من السادة حسين الشافعي عضو اللجنة التنفيذية العليا للإتحاد الاشتراكي العربي، والباهي الأدغم رئيس وزراء تونس،

وسعد العبد الله وزير الدفاع والداخلية الكويتي، والدكتور رشاد فرعون، وقد أملت به وعكة ولم يحضر هذا المؤتمر، وهو الممثل الشخصي لجلالة الملك فيصل، وفاروق أبو عيسى وزير داخلية السودان، والفريق محمد صادق رئيس هيئة الأركان للقوات المسلحة في الجمهورية العربية المتحدة.

وصلت اللجنة إلى عمان في الساعة مساء نفس اليوم، واجتمعت فور وصولها بجلالة الملك حسين. وفي مستهل الاجتماع تحدثت إليه في صلاحيات اللجنة موضعاً له أن الأردن لم يلتزم بما اتفقنا معه عليه بشأن وقف إطلاق النار. وهذا قد حتم علينا العودة العاجلة إلى عمان للتعرف على وجهة نظره. كما أخت إليه أن من مهامنا وزملائي الإتصال بالسيد أبو عمار وهو ما لم نتمكن منه في زيارتنا الأولى عندما زارت اللجنة عمان بعد مؤتمر الملوك والرؤساء الذي عقد في القاهرة في أول جلسة له.

بعد ذلك أعطيت الفرصة لزملائي للتحدث عن آرائهم وليدلي كل بما لديه من تعليق، وقد تحدثوا جميعهم فالتقت آراؤنا كلنا في الآتي:

١- إن مؤتمر الملوك والرؤساء ما زال منعقد في القاهرة ولن تعود اللجنة إلا بنتائج محددة ملزمة للطرفين طمأنة للمؤتمرين ولجماهير الأمة العربية.

٢- ضرورة إيقاف القتال ولو لفترة محددة من الزمن تمنح فرصة للجميع كي تعرف الحقيقة خاصة وأن الأخبار تقدر عدد الموتى ما بين ١٥ و ١٠ ألفاً.



ياسر عرفات

٣- إن سلطة الدولة الأردنية على أراضيها أمر لا مجال فيه للتشكك أو المناقشة.

٤- إن القضية ليست قضية دستورية تهم الأردن وحدها ولكنها مسؤولية تاريخية وإنسانية تتعلق بمصير أمة العرب بأسرها.

٥- إن تشككا على المستوى القومي والعالمي تأخذ جذوره في التعمق مع تصاعد الأحداث الدامية في الأردن بأن الاتفاق الذي توصلنا إليه قد تم بإغراء أو ممارسة ضغط على أشخاص أسرى.

٦- إن الاجتماع بالسيد ياسر عرفات ضرورة ملحة تحتملها ظروف المأساة وتجعل من الإتفاق معه اتفاقاً مع الفدائي الحقيقي بعيداً عن المندسين والمشبوه في أمرهم بين صفوف المقاومة.

٧- على الملك حسين أن يذيع بياناً يؤكد فيه التزام القوات الأردنية المسلحة التزاماً تاماً بوقف إطلاق النار على الفور.

وهنا أود أن أخص وجهة نظر الملك حسين فيما يلي:

١- هنالك عناصر تبغي تدمير هذا البلد وهي ليست فدائية ولكنها مدسوسة على العمل الفدائي والأخبار ترد بتدفق اللواري الحملة بالفدائيين، وأن سوريا والعراق كليهما يشن علينا في اذاعتيهما حملات تحريض متواصلة.

٢- إن المناطق الشمالية من الأردن محتلة خاصة مدينة اربد المدينة الثانية والعمود الفقري للثروة الزراعية للبلاد. وأما مدينة عمان فإنها آمنة تماماً وليس بها سوى جيوب صغيرة نعمل على تمشيطها بغرض إعادة الحياة الطبيعية إلى المدينة.

٣- فيما يخص الإتصال بالسيد ياسر عرفات قال الملك أن هذا ليس من شأنه ولكنه يترك للجنة أن تبذل ما تريده من مساع في هذا السبيل، وأنه لا مانع عنده من أن يسمح بتوجيه الرسالة عن طريق الإذاعة. وذكر بأنه يحمل السيد ياسر عرفات المسؤولية الكاملة في كل ما حدث.

كما ذكر حول ما يتردد من أن هنالك مخاطر تستهدف حياة السيد ياسر عرفات، إن هذه المخاطر واردة.

وختم حديثه في هذا الخصوص بقوله إلى اللجنة:

حاولوا ما تستطيعون بذله من جهود، ولكنني سائر في اتخاذ ما قررته من إجراءات.

وكرر هذه العبارة ثلاث مرات.

اتخذت وأعضاء اللجنة من سفارة الجمهورية العربية المتحدة مكاناً لاجتماعاتنا مستعينين بأجهزة اللاسلكي والراديو بانتظار رد السيد ياسر عرفات.

جاء رد السيد ياسر عرفات في حوالي الساعة ١١,٣٠ وحدد موعداً
للإجتماع الساعة الواحدة صباحاً كما حدد المكان في جبل اللوييدة.

والرسالة التي وجهت إلى الأخ ياسر عرفات هي:

باسمي شخصياً ونيابة عن الوفد الذي وصل إلى عمان هذه الليلة نرجو منكم
أن تقترحوا علينا كيف يمكننا الإتصال بكم ومكان وموعد الإجتماع بأي وسيلة
متاحة، وبما أن الأمر هام وعاجل أرجو تحقيق ذلك حالاً، أكرر حالاً وشكراً.

وكان رد السيد الأخ ياسر عرفات كالاتي:

سيادة الأخ الرئيس جعفر محمد نميري، سمعت ندائكم الموجه إلينا من إذاعة
عمان من أجل لقاء عاجل وفوري يجمعنا. وتلبية لندائكم أرى أن يكون
الإجتماع الليلة وفي حدود الواحدة. ونقترح أن تصلوا بسيارتكم عبر الطريق
الموصل من فندق كرفان إلى مدرسة عالية إلى سفارة الجمهورية العربية المتحدة
في جبل اللوييدة سيصلكم مندوب عنا ليرافقكم إلى مكان الإجتماع. لقد أعلننا
على جنود الثورة الفلسطينية وقف إطلاق النار وشددنا عليهم. وأرجوا أن
تشددوا على الطرف الآخر أن يلتزم بوقف إطلاق النار في جبل اللوييدة. وإلى
اللقاء

أخوكم ياسر عرفات

بعد هذا اتصلت بالملك حسين وطلبت منه أن يؤمن لنا سيارات لنقلنا
لمكان الاجتماع.

كما طلبت منه أن يؤمن عدم إطلاق النار في منطقة الاجتماع خاصة وأن
السيد ياسر عرفات قد طلب ذلك في رسالته لي وأكد أنه من جانبه قد أصدر
تعليماته إلى رجاله بعدم إطلاق النار تحت أي ظرف تلك الليلة في منطقة
اللوييدة.

تأخر الملك ولم يف بوعده بإرسال العربات ولا المسؤول الكبير في قواته
المسلحة الذي طلبت منه أن يكون في رفقتنا حتى الثانية والربع، مما دفعني
لتأجيل الموعد مع أبو عمار إلى ما بين الثانية والثانية والنصف بدلاً من الواحدة.

بل فكرنا في إلغاء الموعد حرصاً على حياته بعد ما بلغنا أن نفس منطقة
الاجتماع ستكون عرضة للقصف في الخامسة صباحاً.

ولكن وصلت العربات أخيراً وقررنا الذهاب. وصلنا إلى مكان الاجتماع
حوالي الثالثة صباحاً. وكنا قبل ذلك بقليل قد تدارسنا كيفية معالجة الموقف مع
أبو عمار وتوصلنا إلى ما يلي:

١- نسأله رأيه في وقف إطلاق النار وعن بنود الاتفاقية المتعلقة بهذا الأمر،
إن كانت له رغبة في البقاء في الأردن أم المجيء للقاهرة معنا.

٢- إذا تمت الموافقة على وقف إطلاق النار نسعى إلى سحب الجيش والفدائيين من المدينة.

٣- ما يخص الإمدادات المؤنية والغذائية وتكوين لجنة مراقبة للتوزيع.

على ضوء ذلك تحدثنا في بدء لقائنا مع أبو عمار.

وتحدث بعض السادة الآخرين من الأعضاء قبل أن نعطيه الفرصة للحديث.

وعندما حكى أبو عمار كان متأثراً متأثراً بالغاً للنكبة والمأساة.

وأخلص ما قاله في الآتي:

١- الغدر فظيع ووحشي. ووصفه بأن هذه موقعة تشبه موقعة كربلاء. وهناك تصفية وإبادة تامة للشعب الفلسطيني إذ أن هناك ٢٥ ألفاً بين قتييل وجريح وليس هناك ٢٥ ألف فدائي.

٢- أخلت السلطات عمان من الأردنيين قبل الضرب ثم حاصروها بثلاث فرق. ويقدر عدد الجنود بـ ٧٤ ألف جندي أغلبهم سحب من خطوط النار إلى عمان.

قال: قصفنا بينما كنت أنت مجتمعاً معه في قصر الحمر، وفي نفس تلك اللحظات قصف بيتي حيث كنت أختبئ.

٣- بعد توقيع الإتفاقية مع اللجنة الخماسية المنبثقة عن الإجتماع الطارئ
لجامعة الدول العربية بساعة واحدة أسقطت حكومة الرفاعي، وشكلت الحكومة
العسكرية.

٤- كان أول ما طلبته منا حكومته العسكرية (ويعني حكومة الملك
العسكرية) أن نسلم السلاح.

وعلق أبو عمار على ذلك أنه في عام ٨٤ سلمنا السلاح، وخذعونا. هذه
المرّة لن نسلم السلاح وسوف نقاتل من بيت لبيت.

٥- هنالك تخطيط ومؤامرة ولدينا وثائق اليوم بأن الملك قد أحضر لواء
جديداً للهجوم على جبل الهاشمي.

٦- قبض على ١٤ ألف شاب من المنازل لأنهم شباب فقط قادرون على
حمل السلاح ولكن ليس معهم سلاح.

ثم هتكت أعراض النساء وكسرت المتاجر وسرقت الأموال بواسطة الجيش.

٧- كل ما أطلبه وقف إطلاق القتال لمدة ٨٤ ساعة فقط لأدفن الجثث،
ولكنني أراهن أنكم لن تستطيعوا تحقيق هذا لأن المسألة مدبرة ومخططة.

وعلى كل حال قال: أوافق على وقف إطلاق النار وسأمر بهذا وأضمن لكم
تنفيذه الفوري التام شريطة أن يفعل هو بالمثل.

واستطرد قائلاً: إن الصليب الأحمر طلب هدنة ٢٤ ساعة وأنا وافقت، والآن أوافق على خروج الجيش والفدائيين من عمان ولكن لا أقبل خروج المليشيا لأن له مليشيا هو أيضاً.

٨- لابد من ضمانات لتنفيذ قرار وقف إطلاق النار ونقترح أداة لتنفيذ وقف إطلاق النار من جيوش الدول العربية. وفي ظل هذه القوة العربية يتم انسحاب الجيش الأردني والفدائيين من عمان ثم نعيد الوحدة للشعب بقيام حكومة وطنية.

٩- ضحايا الجيش ليسوا أقل من ٥٠٠٠ وخسائره في المعدات بلغت ٩٣ دبابة خلاف العربات والآليات الأخرى.

والجيش معبأ ومشحون بالكراهية ضد الفدائيين.

١٠- الفدائيون يسيطرون على اللواء الشمالي بأكمله وهم قادرون على حرب العصابات. وهذا يعني أن القوات المسلحة الأردنية لا تستطيع أن تفني الفدائيين بل أننا نستطيع أن نقاوم ونقاوم لوقت طويل.

هذا هو ملخص الكلام الذي قاله أبو عمار.

عدنا من لدى أبي عمار في الرابعة والنصف صباحاً وحصلنا على خطاب بالموافقة على وقف إطلاق النار. وهو ذات الاتفاق السابق.

ونسبة لأن أبو عمار لا يستطيع أن ينتقل إلى زملائه من الفدائيين ونسبة لأنه رغب في أن يصحبنا فقد جاء معنا إلى مقرنا.

عندما وصلنا إليه بدأنا نتشاور فيما نفعله. وكانت أصوات الطلقات النارية لم تنقطع منذ الخامسة والنصف صباحاً في عمان لحظة واحدة. وبعد اتفاقنا على خطة عمل كان رأي بعضنا أن لا نقابل الملك حسين لأن الملك حسين لم يوقف إطلاق النار. ولكن بعد مناقشة دامت لوقت قليل استقر رأينا أن نقابل الملك حسين فاتصلت معه تليفونياً في الساعة ٨, ٤٥ صباحاً وأخطرته أننا قد أكملنا مهمة لقائنا مع أبو عمار وأنا في طريقنا للإجتماع معه. ثم ذهبنا إلى القصر ووصلنا قصر الحمير في الساعة ٩, ١٥، وطلع علينا الملك حسين في الساعة ٩, ٤٠، فحدثته عن التدمير الفظيع الذي شهدته وشهده معي زملائي بعينهم والذي أحدثته الدبابات والمدفعية. ودعوته إلى إذاعة بيان بصوته على أن أقرأ أنا بيان الأخ أبو عمار وقلت له إن ما قام به الوفد وخصوصاً كبار السن فيه فجر اليوم من مجهود ومشى بالأرجل في سبيل حقن الدماء يجب تقديره تقديراً كبيراً ويحتم ضرورة التصرف في حكمة وسرعة. وكي نضمن التنفيذ اقترحت أن نضع تحت تصرف الطرفين عدداً من أفراد القوات المسلحة من بعض البلاد العربية. ووافق الملك وتم التشكيل على النحو التالي برئاسة عميد من القوات المسلحة للجمهورية العربية المتحدة.

فاتفقنا على أن يكون:

٥ ضباط من الجمهورية العربية المتحدة بما فيهم العميد. ٢ برتبة عقيد من السودان.

٢ برتب مختلفة من الكويت.

٢ برتب مختلفة من تونس.

٢ برتب مختلفة من السعودية.

أرجو أن أقرأ لكم ما تم الإتفاق عليه بين الملك حسين وبين الوفد. وقد أذيع هذا من راديو عمان.

وهذا ما قلته أنا:

أيها الأخوة المواطنون،

بعد عودة وفد اجتماع الملوك والرؤساء العرب لعمان للمرة الثانية التقينا بالأخ المناضل ياسر عرفات - أبو عمار رئيس اللجنة المركزية للمقاومة الفلسطينية والقائد العام لقوات الثورة الفلسطينية وآخرين من أخوته في قيادة المقاومة. وبالنسبة للظروف والملابسات المعروفة لديكم وعدم تمكنه من مخاطبتكم مباشرة من هذا المذيع فقد طلب إلي أن أنقل إليكم النداء المكتوب بخطه وبتوقيعه وهو النداء التالي:

يا جماهير شعبنا العظيم، يا ثوارنا البواسل، حقنا للدماء البريئة وحتى يتمكن المواطنون من دفن شهدائهم وتضميد جراحهم والحصول على مستلزمات الحياة الضرورية من ماء وطعام ودواء لذلك فأني بصفتي القائد العام لقوات الثورة الفلسطينية واستجابة مني لنداء وفد اجتماع ملوك ورؤساء الدول العربية المنعقد حالياً بالقاهرة والوفد الذي حضر إلى عمان برئاسة الأخ المناضل اللواء جعفر محمد النميري، وحتى نفوت على أعداء أمتنا مراميهم الشريرة ومخططاتهم ضد أمتنا، فإنني أوافق على إيقاف إطلاق النار وأمر جميع قوات الثورة الفلسطينية بوقف إطلاق النار فوراً، وإن الثورة الفلسطينية سوف تبقى ملتزمة بهذا القرار إذا التزم الطرف الآخر بذلك.

ياسر عرفات

القائد العام لقوات الثورة الفلسطينية

ودي بخط يده ويمكن بعدين تعمل منها نسخ واللي عايز يدوه منها.

بعد ذلك تكلم الملك حسين مخاطباً رجال القوات الأردنية المسلحة الباسلة قائلاً:

توكيداً لأمرى بوقف إطلاق النار، وبعد أن أكد الأخوة قادة العمل الفدائي الفلسطيني استعدادهم للتقيد بوقف إطلاق النار تقيداً تاماً إثر اجتماعهم بوفد الأخوة القادة العرب، فإنني أكرر أمرى للقوات الأردنية المسلحة بوجوب التقيد بوقف إطلاق النار تقيداً فورياً وكاملاً. وفي الوقت ذاته فإن على جميع

المحرضين والضالين والمضللين أن يثوبوا إلى رشدهم وأن يتقوا الله في وطنهم وأمتهم وقضيتهم فقد قبلنا بالاتفاقية التي اقترحها علينا بعض الأخوة من قادة منظمة التحرير الفلسطينية كصيغة نهائية لاجتثاث الأزمة من جذورها بعد أن أقرها معنا أيضاً وفد الأخوة الملوك والرؤساء العرب أثناء زيارتهم الأولى لعمان. وأني أطلب من الجميع التعاون بصدق وإخلاص لإتاحة الفرصة أمام جهودنا المبذولة لإعادة الأمن والنظام والحياة الطبيعية إلى شعبنا العزيز وبلدنا الغالي. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

واختتمت أنا هذه البيانات بالآتي:

أيها الأخوة المواطنون في الأردن الشقيق:

لقد استمعتم للبيانين الموجهين إليكم من الأخ جلالة الملك حسين والأخ ياسر عرفات بوقف إطلاق النار فوراً حقناً للدماء وصونا لوطننا من الأخطار والمؤامرات الإستعمارية وحماية للثورة الفلسطينية الباسلة. أنا شدكم جميعاً باسم الملوك والرؤساء العرب المجتمعين حالياً بالقاهرة، وباسم امتنا العربية المناضلة والتي نتجه إليكم بقلبها ووجدانها أن تتقيدوا بالوقف الفوري لإطلاق النار تمهيداً لتنفيذ الإتفاق الذي ارتضيناه جميعاً وأعلنته عليكم من قبل، على أن تلتقي الأطراف المعنية لمتابعتة.

وقفنا الله لما فيه خير أمتنا والله المستعان.

بعد ذلك اتفقنا على تكوين لجنة، وهذا حسب اقتراح الملك حسين، تكون لجنة مشتركة بين حكومة الأردن والفدائيين لتنفيذ الإتفاق والنظر في تفاصيله، وقد وافق الوفد على ذلك. كما طلب الملك حسين أن يساعد الوفد في توزيع المؤن والأشياء التي تأتي للأردن على الأهالي. وقد أخطرناه بأن مؤتمر العرب عين لجنة إغاثة للقيام بهذه المهمة.

ثم طلب منه أن يعمل على إطلاق سراح ١٤,٠٠٠ فلسطيني اعتقلوا من منازلهم لأنهم قادرون على حمل السلاح فقط.

فقال أن الجيش يقوم في الوقت الحاضر بفرزهم لأن من بينهم أجنب، ولكنه وعد بإطلاق سراح الفلسطينيين والأردنيين إن وجدوا.

في طريق عودتنا من قصر الحمر إلى مقر سفارة الجمهورية العربية المتحدة، بعد هذا الاجتماع، وبعد إعلان البيانات بالراديو، كان القصف مستمراً والرصاص يدوي في مختلف مناطق عمان وجبالها وبصورة رهيبة، خاصة في أماكن تجمعات الفلسطينيين وفي أحياء الأشرافية وجبل اللوييدة وحي المصاروة.

كما تم قصف مستشفى الأشرافية ونقل مئات من الأطفال والنساء والعجزة ووضعوا في الطريق، وأحضرت الآليات لسحقهم. كما قاموا بعملية خطف للأطباء والمرضى والمرضات، وهددت حياتهم ما لم يخل الفدائيين والفلسطينيين المنطقة بأسرها.

وظلنا نرقب الموقف ونتابعه حتى الساعة الواحدة والنصف حين صدر بيان عن المشير حلمي المجالي الحاكم العسكري العام يدّعي فيه أن ما يُسمع من دوي الرصاص والمدفعية ما هو إلى عمليات يقوم بها سلاح المهندسين لتفجير الطلقات العمياء والألغام التي كانت مزروعة في تلك المناطق. فلم يجد أعضاء اللجنة مفرأً سوى الإتصال بمقر القيادة العامة ولفت نظرها.

وقد لفت نظرهم إلى ذلك الفريق صادق، ثم تحدث إليهم باسمه مرة ثانية موضحاً لهم أننا قد اسكتنا الضرب من جانب الفدائيين بينما هم يتعرضون لضرب مكثف من القوات المسلحة الأردنية، ويتعرضون للقتل والإبادة الجماعية.

وفي نفس المعنى تحدث إليهم الشيخ سعد العبدالله، ثم تحدث إليهم السيد الباهي الأدغم وقال لهم أن ما يجري هذا مخطط إجرامي يقومون بتنفيذه نيابة عن إسرائيل. أنها حرب إبادة للشعب الفلسطيني، وأن اللجنة لا يمكن أن تتحمل مسؤولية كهذه. وكذلك تحدث إليهم الدكتور رشاد فرعون، وبعد ذلك تحدث إليهم السيد فاروق أبو عيسى في نفس المعنى وكان حديثه بتكليف مني، وطلب منهم أن يبلغوه للملك حسين، كما طلب منهم أن يبلغوا على الفور القرار الذي صدر بنقل العقيدين السودانيين ودون استشارتنا إلى منطقة أربد. وكذلك طلب منهم أن يبلغوا الملك حسين أنني بوصفي رئيساً للجنة قررت رفع تقرير عاجل للملك والرؤساء في القاهرة موضحاً لهم الوضع بأسره والخرق المستمر لاتفاقية وقف إطلاق النار من جانب السلطة الأردنية

في وقت لم يحف فيه مداد الحبر الذي كتبت به الاتفاقية، وانهم يواصلون الضرب والتقتيل على العزل والأبرياء دون شفقة أو رحمة، وأن الملك حسين يتحمل وحده المسؤولية الكاملة عن كل هذا.



زيد بن شاكر

وتبع هذه الحوادث من الأعضاء مع القيادة العامة بدقائق ضرب مكشف موجه لمقرنا بسفارة الجمهورية العربية المتحدة استمر دون انقطاع مما سبب قلقاً وبأساً بالغين دفعاني على الفور للإتصال شخصياً بالملك حسين وأبلغته خطورة الموقف والخطر الذي كان يتهدد حياة أفراد اللجنة بل أسمعته دوي الرصاص على التليفون

فسكت، وقال أنني سأقوم بالواجب الآن. وبعث إلينا باللواء محمد خليل نائب رئيس الأركان وأحمد طوقان رئيس الديوان وزيد بن شاكر نائب مدير العمليات وزهير مطر مدير الأمن الذين تحدثوا إلى إدارة العمليات العسكرية بالتليفون من مقرنا وطلبوا وقف إطلاق النار فوراً لأنهم قد شاهدوا بأنفسهم ما يجري ولم يستطيعوا دخول السفارة إلا بعد أن غيروا سياراتهم وركبوا سيارة مصفحة.

ومن الأشياء المستغربة أن القصف علينا قد وقف بسرعة خيالية بعد اتصاهاهم مع مدير العمليات، وهذا يؤكد لنا أنه مخطط قصد به إجبارنا على الرحيل فوراً.

ويؤكد أيضاً أن المزاغم التي كانت تقولها السلطات الأردنية من أن إيقاف ضرب النار يجد صعوبة والصعوبة في توصيل الأوامر والتعليمات إلى الجنود في

المناطق المختلفة وهذا يأخذ وقتاً طويلاً، هذا أيضاً قد أكد لنا أن التعليمات تصل للجنود بسرعة وأن سلوكية القيادة جيدة للغاية في الجيش الأردني.

وبعد وقف إطلاق النار علينا بقليل بدأ بصورة أخف، وكنا نسمع دوي الرصاص من جميع نواحي عمان، والدخان يتصاعد من معظم أماكنها.

وفي طريقنا إلى المطار البارحة من السفارة كنا نركب سيارة مصفحة. وأيضاً من الأشياء المستغربة أن الجيش أطلق علينا الرصاص على هذه السيارة فقررنا أن نبليغ هذه الحادثة مع الحوادث الأخرى إلى مؤتمر الرؤساء والملوك وقد فعلنا.

غادرنا عمان في الساعة مساءً بتوقيتها وسط الإزعاج والضرب المستمر والقصف الشديد من المدفعية والدبابات والمدافع الملكية المختلفة الخفيفة منها والمتوسطة والثقيلة وشاهدنا ونحن في المطار عمليات الإستكشاف المختلفة تسلط على جبل الأشرفية ومخيم الوحدات لتحديد أهداف المدفعية لضربها مرة أخرى وحرقتها ودكها.

على كل حال خرجنا من عمان بانطباع جماعي بأن هناك مخططاً كاملاً لإبادة كافة رجال المقاومة الفلسطينية الباسلة وكافة الفلسطينيين الموجودين في عمان، ويجري تنفيذ هذا المخطط بالرغم من كل الوعود والإتفاقات، وليس هنالك أي شيء سوف يوقف تنفيذ هذا المخطط، وخرج الوفد بنتائج على ضوء كل هذه التفاصيل تجعله على يقين بأن ما يجري في الأردن مؤامرة مدبرة وتخطيط مسبق لسحق الشعب الفلسطيني - كما قالت - وتصفية المقاومة الفلسطينية، وأن السلطة الأردنية كانت وما زالت وستظل تراوغ وتخدع لغرض كسب الوقت حتى تستطيع أن تنفذ مخططها.

وقد علمنا أن تقويم الموقف أو تقدير الموقف الذي وضعته السلطة الأردنية كان قد خرج بنتائج أن هذه الإبادة سوف ينتهي منها في ظرف على الأكثر ثلاثة أيام ولكن كانت هذه النتائج أو الوصول إلى هذه النتائج خطأ لأنه مر إلى الآن ثمانية أيام ولم تستطع القوات الأردنية أن تسيطر على عمان ولن تستطيع أن تسيطر عليها لمدة ثلاث أشهر أخرى - وهذا رأيي الشخصي.

الحسين يحتاج لدى عبد الناصر:

ما أن انتهى المؤتمر الصحفي الذي عقده اللواء النميري حتى أرسل الملك حسين بالبرقية التالية:

سيادة الأخ الرئيس جمال عبد الناصر رئيس الجمهورية العربية المتحدة/القاهرة

فوجئت بوقائع المؤتمر الصحفي الذي عقده سيادة الرئيس اللواء النميري في القاهرة هذا الصباح. ونظرا للمغالطات والإتهامات الخطيرة التي اشتمل عليها وما تناولت من تعريض بنا وتجريح بسياستنا وجيشنا وشعبنا الموحد المناضل، وخطورة ما قد تجر إليه الأقوال التي ساقها في هذا المؤتمر إذا لم تبادروا إلى تصحيحها وإطلاع الإخوة الملوك والرؤساء على حقائق الموقف إزاءها، فإنني أوجه انتباهكم جميعاً إلى المسؤوليات المترتبة عن الإغراق في تحريف الحقيقة والتخبط في الضباب والأوهام.

أنه مما يزيد في فداحة الخطب أن هذه الادعاءات والإتهامات تأتي على حساب ما وقع في بلادنا وشعبنا من محنة، وعلى نقيض ما كنا نتوقعه ونأمله من سيادة الأخ النميري الذي اطلع بنفسه على كل ما نعاني من آلام ومصائب، وما شاهد وقرأ من أخطار كانت تتهددنا وتهدد من بعدنا أمتنا بأسرها وقضية العرب أجمعين.

لقد كنا ننتظر أن يكون جهد وفد الملوك والرؤساء برئاسة الأخ النميري وجهد مؤتمركم العتيد بناء يوقف تيارات التحريض والإثارة بل والتدخلات الفعلية والدعائية التي ما أنفكت تذكي نار الفتنة في ربوعنا هنا، وأن تصل بالقرب إلى شاطئ السلام وسط الأعاصير والأمواج. وكنا ولا زلنا، بحكم الإنسانية وصلة القربى والروابط القومية التي تجمعنا، ننتظر مساعدة شعبكم المنكوب هنا في غذائه ودوائه، غير أننا مع الأسف الشديد سمعنا من ما قيل في المؤتمر الصحفي المشار إليه عكس ما كنا نأمل، اتهمنا فضلاً على ذلك بأننا استهدفنا ونستهدف القضاء على الشعب الفلسطيني الذي هو شعبنا وأهلنا الذي عشنا معه في الآلام والآمال واقتسمنا معه مرارة العيش ونعمته، حتى لم يعد بيننا من هو فلسطيني وأردني وإنما شعب واحد بعضه محتل تحت قبضة العدوان الإسرائيلي وبعضه مناضل يعمل بكل ما أتاها الله من قوة وصبر وتحمل من أجل التحرير.

إن الذين نكبوا في الحوادث المؤلمة في عمان وسواها ليسوا فلسطينيين فحسب أو أردنيين فحسب وإنما هم نحن جميعاً مواطنين وعسكريين وفدائيين، وكلنا فلسطيني وكلنا أردني. إن كل ما قيل في المؤتمر الصحفي مما وجه إلينا

من تآمر وإتهام مناقض لحقائق الوضع والنوايا والإتجاهات في بلدنا لدى أكبر مسؤول حتى أصغر مواطن. وإن ما دفعني إلى توجيه هذه الرسالة العاجلة إليكم يا سيادة الأخ الرئيس، وإلى الاخوة الملوك والرؤساء المجتمعين في عاصمتكم العزيزة، هو أنكم جميعاً وأنتم تقفون في أعلى مستويات المسؤولية نحو مستقبل أمتكم ووطنكم العربي الكبير تدركون الآن وأكثر من أي وقت مضى أن الأمر في الأردن يتطلب الحكمة والعمل الإيجابي والمساعدة الفورية إلى وضع الإتفاق الأخير الذي أعلننا قبوله موضع التنفيذ نصاً وروحاً وتفصيلاً بالضمانات الكافية، لعل الله تعالى يمكننا جميعاً من أن نرسم ما تهدم ونمسح جراحنا النازفة ونقوى على مواجهة الخطر المحدق بنا والذي يرصدنا ونستأنف السير بما فيه مرضاة الله وراحة الضمير. وإن لدينا من المعلومات والوثائق والحجج ما نستطيع أن نعرضه على كل من أراد مزيداً من القناعة والإطلاع لنبرئ ذمتنا ونقدم حسابنا فنخرج بالحقيقة الناصعة البيضاء إننا لسنا من عمل على تمزيق وحدتنا الوطنية أو أراد بها شراً. ولسنا الذين عملوا على الإمعان في توسيع شقة التباعد والتناحر بين الشعب والمقاومة والجيش العناصر الثلاثة التي تركز عليها وحدتنا الوطنية. إن أشد ما يحزننا، ويحزنكم معنا، أن تلك الطاقة الضخمة من قوانا واستعداداتنا، من شبابنا وأسلحتنا جميعاً، قد تحولت من مواقعها الطبيعية في مواجهة العدوان الإسرائيلي وخلف صفوف قواه لتنفجر في بيوتنا وقلب عاصمتنا ومدننا وقرانا حيث ما كان ينبغي لها أن تكون، هنا أيضاً فنحن لسنا المسؤولين. لقد كنا ننادي ونسعى ونعمل دائماً لإحباط عناصر المؤامرة هذه واتقاء ما وقع. أما بالنسبة للمقاومة فقد كنت وسأظل مع أخواني القادة سيفاً لدعمها وحماتها والحفاظ عليها. وفي هذه اللحظات الأخيرة وقبل أن

تختتموا أعمال مؤتمركم العظيم، أناشدكم أن لا تسمحوا للموقف القائم أن يؤدي إلى الوقوع نهائياً في آخر مواقع المؤامرة التي تستهدفنا جميعاً والتي نبذل المستحيل من جانبنا لكي لا نقع فيها. فيتبدل الواقع الذي بنيناه على أرضنا طيلة السنين التي أعقبت كارثة حزيران (يونيو) ١٩٦٧ لصالح أعدائنا وتغيب عن خيال العرب وإلى المدى المجهول صورة قدسنا وكل شبر من أرضنا المقدسة المختلة نتيجة ذلك. اللهم أشهد أنا بلغنا. واللهم أعنا واهدنا الصراط المستقيم.

وسأحيط مهمة مبعوثكم العزيز بكل الدعم والتأييد متطلعاً إلى وقفة شريفة مماثلة من الفريق الآخر ولو أن التجارب علمتنا أن القيادات فيه لا تملك السيطرة على العناصر التابعة لها وأن الحرص من جانبها على الوفاء بالعهود والمواثيق ليس دوماً بالحجم الذي ترضون وتتمنون.

وأنني ألي نداءكم واستجيب إليه من موقف المسؤولية التي أحملها وأنا الحريص على كل نقطة دم عربية في بلدنا وفي كل بلد عربي.

وأؤكد لكم أن بقاء هذا البلد وسلامة الصمود العربي برمته يفرضان علينا السيطرة التامة على الوضع وبالسرية القصوى حتى تنعدم الفرص أمام أية جهة معادية لتنفيذ مخططاتها ومؤامراتها.

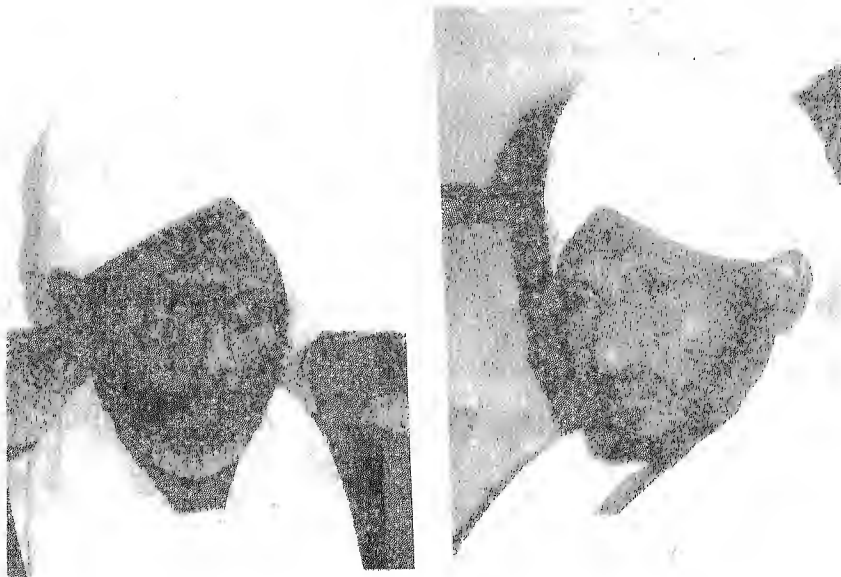
أكرر تقديرى ومحبتى لأخي وأدعو الله سبحانه وتعالى أن يسدد خطانا وأن يوفقنا لما فيه خير أمتنا وقضاياها الشريفة العادلة.

جعفر النميري

بعد الحديث عن الدور الهام الذي قام به الرئيس السوداني جعفر النميري في عمان نجد لزماً علينا أن نتعرف على هذا الرجل عن كثب.

فهو رجل دولة سوداني، استولى على الحكم في عام ١٩٦٩ وأطيح في عام ١٩٨٥. ولد في أم درمان من أسرة برجوازية صغيرة، ودخل الكلية الحربية في عام ١٩٥٠. لم يقيم بنشاط يذكر خلال الحقبة الزمنية الحافلة بالأحداث التي سبقت إعلان استقلال السودان في ١٩٥٩ وعندما نشبت الإضرابات في جنوب البلاد، أرسل إلى الجنوب لمحاربة أنصار حركة «انيانيا» الانفصالية، وقد عززت هذه التجربة، الحاسمة في حياته، إعجابه الشديد بالزعيم المصري جمال عبد الناصر. وقد شارك في تأسيس جماعة من «الضباط الأحرار» مستوحاة من المثال المصري. اعتقل عام ١٩٦٣، وبعد خروجه من السجن أوفد إلى ألمانيا، ثم إلى الولايات المتحدة لمتابعة تحويلة العسكرية. ولدى عودته إلى السودان، في ١٩٦٦، تعاون مع جماعة من «الضباط المتقدمين»، المتحالفين مع الحزب الشيوعي السوداني، لإطاحة نظام الحكم القائم. وفي أيار-مايو ١٩٦٩، نجح في الاستيلاء على السلطة، وفي فرض نظام الحزب الواحد، حزب الاتحاد الاشتراكي السوداني. وفي العام التالي، نجح من محاولة إنقلابية نظمها ضباط شيوعيون، أي حلفاؤه بالأمس، ووطد سلطته بعد حملة قمع واسعة أعدم خلالها الآلاف من الشيوعيين والنقابيين. وفي عام ١٩٧٢، أنهى الحرب الانفصالية في

الجنوب بعد أن وقع على اتفاقية أديس أبابا التي اعترفت للجنوبيين باستقلال ذاتي. تعرّض لخمس عشرة محاولة إنقلابية، وكان في أعقاب كل محاولة، يبادر إلى تعزيز سلطاته وهيمنته: فقد جمع بين رئاسة الجمهورية، ورئاسة الحكومة، ورئاسة الحزب الأوحّد، ووزارة الدفاع، وقيادة القوات المسلحة. بل أكثر من ذلك: ترأس وكالة الأنباء الوطنية ومارس رقابة مباشرة على نشاط مصرف بلاده المركزي. وبينما كانت صلاحياته تنمو وتتوسع، كانت أوضاع السودان الإقتصادية تتردى وتراجع، حتى بات هذا القطر العربي يرزح تحت نير الديون الخارجية ويكابد من مجاعة مستعصية.



د. حسن الترابي

الصادق المهدي

في عام ١٩٨٣، استبدل الرئيس النميري القانون المدني بالشريعة الإسلامية، وقرّب منه الإخوان المسلمين الذين غدا زعيمهم، حسن الترابي، المستشار

الأول. كما اعتقل صادق المهدي، زعيم جماعة الأنصار وزج به في السجن. وقد أثارت هذه الإجراءات موجة من الإستياء، وأدت، فيما أدت إليه، إلى تجدد الإضطرابات في الجنوب الذي تتألف غالبية سكانه من المسيحيين ومن أتباع الديانات الإفريقية. وفي نيسان - إبريل ١٩٨٥، وفيما كان النميري في زيارة خارجية للولايات المتحدة ولمصر، أطيح به وتولى خلافته اللواء سوار الذهب.

كان السودان في عهده قد غدا إحدى نقاط ارتكاز «قوى التدخل السريع» الأمريكية في الخليج وفي تشاد.

جرت بعد إطاحته محاكمة سياسية لأقطاب نظامه كما اتهم هو نفسه بالتواطؤ في تهجير الفلاشا إلى إسرائيل، لقاء مبالغ طائلة من الولايات المتحدة والمنظمات الصهيونية العالمية.

محمد أنور السادات



بعد وفاة الرئيس المصري جمال عبد الناصر تم ترشيح محمد أنور السادات لرئاسة الجمهورية في الجمهورية العربية المتحدة. ومحمد أنور السادات كما تصفه الموسوعة العسكرية عسكري سابق ورجل دولة ورئيس جمهورية مصري خلف الرئيس جمال عبد الناصر في رئاسة الجمهورية، واتبع سياسات محلية وعربية ودولية تباينت في كثير من اتجاهاتها وسماتها عن سياسات سلطة الرئيس الراحل. جمع رصيماً لا يستهان به من الشعبية والتأييد على المستويين الوطني

والقومي نتيجة لقراره بخوض الحرب العربية - الإسرائيلية الرابعة (١٩٧٣) وما تحقق فيها من إنجاز عسكري، وإن كانت الأمور قد سارت على الصعيد السياسي بعد ذلك في اتجاه خلق له مشكلات كثيرة معقدة، واتسمت سياسته منذ ذلك الوقت بتغيير اتجاهاته بسرعة وفي فترة زمنية قصيرة.

ولد محمد أنور السادات في ١٩١٨/١٢/٢٥ في قرية ميت أبو الكوم محافظة المنوفية في دلتا نهر النيل لأسرة فلاحية. أتم دراسته في الكلية الحربية في العام ١٩٣٨، وتخرج ليعين ضابطاً برتبة ملازم ثان في سلاح الإشارة. وقد جاء تعيينه في بلدة منتعباد في صعيد مصر، حيث التقى بالرئيس جمال عبد الناصر ونشأت بينهما صداقة. ولكن لم يلبث أن نقل في ١٩٣٩/١٠/١ إلى سلاح الإشارة بضاحية الهاوي بالقرب من القاهرة، ورقى إلى رتبة ملازم أول في أوائل العام ١٩٤٠. وعاد فنقل إلى مرسى مطروح بالصحرى الغربية حتى حزيران (يونيو) ١٩٤١، ثم نقل إلى منطقة الجبل الأخضر. وخلال وجوده في ذلك الموقع أقصي من خدمة الجيش بواسطة السلطات البريطانية التي اتهمته بالتعاون مع الألمان وأودع السجن في تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٤٢ وبقي فيه حتى تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٤ حيث تمكن من الفرار واضطر للعمل سائقاً لإحدى الشاحنات. والمعتقد أنه كان له في تلك الفترة نشاط سري ضد القوات البريطانية في مصر، ولكن من خلال المتعاطفين مع الألمان. كما كان على صلة بجماعة الإخوان المسلمين. وقد قام بدور ضابط الإتصال فيما بعد بين حركة الضباط الأحرار المصريين وجماعة الإخوان المسلمين.

في نهاية الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩-١٩٤٥) صدر قرار العفو عن السجناء السياسيين، وقد شمل القرار السادات الذي كان فاراً إلا أنه أوقف من

جديد في العالم ١٩٤٦ بتهمة التواطؤ في عملية اغتيال أمين عثمان وزير المالية المصري الذي كان معروفاً آنذاك بولائه للإنكليز. ثم أطلق سراحه بعد ٣١ شهراً لعدم توافر الأدلة.

في العام ١٩٥٠، ومع تولي حكومة الأمن الوطنية السلطة، إثر انتخابات عامة، أعيد السادات إلى الجيش برتبة نقيب، وضمه جمال عبد الناصر إلى تنظيم الضباط الأحرار الذي كان يستعد في ذلك الوقت للقيام بحركته التي نفذها في ٢٣ تموز (يوليو) ١٩٥٢، وعندما تقرر القيام بالحركة في ذلك الموعد، كان السادات في «رفح» بشمال سيناء فاستدعاه جمال عبد الناصر قائد الحركة إلى القاهرة، وأسند إليه بصفته من ضباط سلاح الإشارة مهمة قطع الاتصالات الهاتفية واحتلال دار الإذاعة في القاهرة ومن هنا كان هو الذي قرأ أول بيان «لحركة الجيش».

كما كانت تسمى آنذاك، وأصبح السادات عضواً في مجلس قيادة الثورة الذي تولى السلطة بعد طرد الملك فاروق.

خلال السنوات الأولى من حكم مجلس قيادة الثورة عين السادات عضواً في «محكمة الثورة» التي تولت محاكمة السياسيين الفاسدين من رجال «العهد البائد». ثم اختير أميناً عاماً للإتحاد الإسلامي الذي عقد في القاهرة في آب (أغسطس) ١٩٤٥. وخلال توليه هذا المنصب توطدت علاقاته مع شخصيات من الحكام العرب والمسلمين المعنيين بفكرة التكافل الإسلامي.

اختاره جمال عبد الناصر في أواخر العام ١٩٥٤ عضواً في «محكمة الشعب» التي تولت محاكمة أعضاء التنظيم السري (المسلح) للإخوان المسلمين الذين

دبروا محاولة اغتيال عبد الناصر إثر توقيع اتفاقية جلاء القوات البريطانية عن قاعدة قناة السويس، وكان لهذا الاختيار مغزاه نظراً لما كان معروفاً عن السادات من ميل إلى أفكار الإخوان المسلمين السياسية.

وكان السادات في الوقت نفسه مهتماً بممارسة الكتابة في «جريدة الجمهورية» التي كانت تعد منذ تأسيسها في العام ١٩٥٣، ناطقة بلسان «الثورة»، كما قام بأدوار بارزة في أول تنظيم سياسي أسسته «ثورة يوليو» وهو «هيئة التحرير». وبعد ذلك في تنظيم الاتحاد القومي (١٩٥٧) الذي أصبح أميناً له حتى حل هذا التنظيم في العام ١٩٦١، كما أصبح رئيساً لمجلس الأمة الأولى بعد الانفصال السوري عن «الجمهورية العربية المتحدة» في أيلول (سبتمبر) ١٩٦١، وقد استمر في هذا المنصب حتى العام ١٩٦٨، كما كان عضواً في مجلس الرئاسة الذي شكله جمال عبد الناصر برئاسته (١٩٦٢ - ١٩٦٤)، ثم أصبح نائباً لرئيس الجمهورية وعضواً في اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي العربي في أيلول (سبتمبر) ١٩٦٩.

تولى رئاسة الجمهورية بصفة مؤقتة على أثر وفاة الرئيس جمال عبد الناصر في أيلول (سبتمبر) ١٩٧٠، ثم انتخب رئيساً للجمهورية في تشرين الأول (أكتوبر) من العام نفسه، وذلك في استفتاء شعبي خاضه على أساس السير على خطى جمال عبد الناصر.

لم يلبث الرئيس السادات أن أظهر أنه لا ينوي أن يكون رئيساً اسمياً بينما تتولى الحكم «قيادة جماعية» من أبرز رجال «اللجنة التنفيذية العليا» الذين كانوا مقربين جداً من الرئيس الراحل جمال عبد الناصر.

وقد بدأت الخلافات بينه وبين هذه المجموعة بإزاء مشكلتين أولاهما: -
محادثاته الإنفرادية مع وليام روجرز وزير الخارجية الأمريكية آنذاك، والثانية
موافقته على إقامة وحدة مع ليبيا وإصرار المجموعة القيادية وفي مقدمتها علي
صبري نائب رئيس الجمهورية على أن الوقت لم يحن للدخول في مثل هذه
الوحدة. وتفجرت الخلافات في اجتماع للجنة المركزية للإتحاد الاشتراكي
العربي في ١٣/٥/١٩٧١، وعلى أثرها قدمت المجموعة القيادية استقالاتها
بصورة جماعية ظناً منها بأن في هذا إخراجاً للرئيس السادات لن يلبث أن يرغمه
على قبول خطها السياسي أو الاستقالة. ولكنه سارع إلى القبض على هذه
المجموعة بأكملها وعلى معاونيها في الإتحاد الاشتراكي وخاصة أعضاء التنظيم
الطليعي السري الذي كان يتمتع فيه قادة هذه المجموعة وخاصة علي صبري
بنفوذ كبير. وقد وجهت إليهم اتهامات الخيانة والتآمر والعمل على قلب نظام
الحكم، وأدينوا فعلاً بهذه التهم وأصبح يشار إليهم باسم مراكز القوى.

وعلى أثر أحداث أيار (مايو) ١٩٧١ أصبح الرئيس السادات يتمتع بسلطة
مطلقة واختار رفع شعارات ليبرالية مثل «سيادة القانون» واتخاذ إجراءات
مضادة للإجراءات الثورية السابقة مثل رفع الحراسات عن الإقطاعيين
والرأسماليين السابقين فيما وصفه الرئيس السادات نفسه في البداية بأنه «حركة
تصحيح» ثم أصبح يعرف باسم «ثورة التصحيح» على أن الرئيس السادات
نفسه لم يلبث أن عاد عن فكرة الوحدة مع ليبيا، وانتهج السياسة نفسها التي
كان يدعو إليها خصومه الذين أودعوا السجون.

وعلى الصعيد الخارجي كان الرئيس السادات قد بدأ في آذار (مارس)
١٩٧١ بتوقيع معاهدة للصدقة والتعاون مع الإتحاد السوفييتي مدتها عشرون

عاماً، إلا أنه ما لبث أن وجه إحدى ضرباته إلى العلاقات العربية السوفيتية بإقصاء الخبراء العسكريين السوفيت في تموز (يوليو) ١٩٧٢، وسط جو مهد له بانتقادات مريرة ضد الإتحاد السوفييتي وسياساته إزاء القضية العربية وخاصة إزاء تسليح القوات المسلحة المصرية. وقد مهدت هذه الخطوة الطريق إلى التقارب مع الولايات المتحدة، وإذا كان هذا الطريق السياسي قد انقطع فجأة أبان الحرب العربية الإسرائيلية (١٩٧٣) إلا أن ذلك لم يدم إلا لفترة قصيرة عاد بعدها الرئيس السادات إلى سياسة شن الهجوم على الإتحاد السوفييتي والقوى الرامية إلى توطيد العلاقات معه، فكانت إلغاء معاهدة الصداقة والتعاون المصرية السوفيتية في آذار (مارس) ١٩٧٦. وكان ذلك في خط متواز مع فتح المجال داخلياً لحملة نقد ضارية ضد عهد الرئيس جمال عبد الناصر وشخصه وسياساته، وهي حملات كانت تنحسر في فترات قصيرة لتعود فتقوى وتستفحل.

أما بالنسبة لحرب أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٧٣، فمن المؤكد أن الرئيس السادات قام بعملية تمويه عسكري وسياسي بارعة كان لها أثرها في مفاجأة العدو الإسرائيلي بالهجوم في وقت اعتقد فيه الأعداء، وربما الأصدقاء أيضاً، أن الرئيس السادات ليس مستعداً لخوض مغامرة الحرب.

وقد دلت ملابسات تلك الحرب أن خطتها كانت ترمي إلى تحريك قضية الأرض المحتلة، وتسخين الموقف السياسي إلى الحد الذي يجبر القوى الدولية على الالتفات إلى الأزمة التي تعيشها المنطقة. فلم تلبث الخطوات التالية لحرب تشرين أن أفضت إلى فتح قناة السويس، ثم السماح للسلع المتهجة من إسرائيل وإليها بعبورها، ثم أفضت إلى اتفاقيتي فك الارتباط على الجبهة المصرية. وقد أثارت الاتفاقية الثانية منها 'بصفة خاصة جداً' حاداً على أوسع نطاق في الوطن

العربي عرضت الرئيس لانتقادات قاسية لا تقل عن تلك التي تعرض لها قبل تلك الحرب.

وعلى الصعيد الداخلي فإن الفترة التالية لحرب تشرين شهدت انتهاج سياسة الإنفتاح الإقتصادي على الغرب وخاصة الولايات المتحدة وتشجيع الإستثمارات الأجنبية وإطلاق حرية رأس المال المحلي والعربي، وإقامة مناطق التجارة الحرة، وتقديم الضمانات القانونية ضد التأميم. إلا أن هذه السياسة، لم تعط الثمار التي كان يأمل الرئيس في الحصول عليها، وتراكت مشكلات مصر الإقتصادية إلى حد جعلها تدخل في حلقة مفرغة من الديون والأزمات.

ويمكن اعتبار الإنتفاضة الجماهيرية الضخمة التي وقعت في كانون الثاني (يناير) ١٩٧٧ أخطر أزمة تعرض لها نظام الرئيس السادات منذ توليه السلطة كما كانت مؤشراً إلى مدى تفاقم مشكلات مصر الداخلية، في الوقت الذي لا تزال فيه مشكلة الأرض العربية المحتلة ماثلة بكل خطورتها.

زار القدس المحتلة في ١٩ تشرين الثاني - نوفمبر ١٩٧٧ وأجرى محادثات مع المسؤولين الإسرائيليين وذلك لأول مرة في تاريخ الصراع العربي - الإسرائيلي، كما خطب أمام الكنيست، ثم استقبل بيغن في الإسماعيلية يوم ٢٥ كانون الأول - ديسمبر ١٩٧٧. وانتهى به كل ذلك إلى التوقيع على اتفاقيات كامب ديفيد ١٩٧٨ التي عزلت مصر وأدت إلى طردها من جامعة الدول العربية. وكان السادات قد شجع في البداية الحركات الإسلامية لضرب المد الناصري، إلا أن هذه الحركات ما لبثت أن انقلبت عليه واغتيل يوم ٦/١٠/١٩٧٣. وقد مشى في جنازته العديد من المسؤولين الغربيين، في حين استبعد عنها، أو ابتعد، أبناء الشعب المصري.

منح جائزة نوبل للسلام مناصفة، مع مناحيم بيغن بسبب توقيعهم على الصلح المنفرد مع إسرائيل مما اعتبر آنذاك خطأ من قيمة هذه الجائزة.

ودلت تطورات السنوات الأخيرة على أن سياسة الرئيس السادات العربية لم تصلح إلى استمرار دور مصر القيادي الذي لعبته قومياً طوال عهد الرئيس جمال عبد الناصر، واكتفى بدور أصغر مكنه من مواصلة الحصول على التأييد المادي والسياسي من النظم العربية النفطية وفي حين كانت المبادرة المعلنة لسياسة الرئيس السادات العربية تؤكد على نبذ العداوات والنزاعات بين الدول العربية، فإن السنوات التالية لحرب ١٩٧٣، شهدت خصومات بالغة الحد بين نظامه وعدد من الدول العربية (سوريا، وفلسطين، وليبيا، والعراق، واليمن الديمقراطية).

وللرئيس السادات عدد من المؤلفات المنشورة أبرزها:

معنى الاتحاد القومي (١٩٥٧)، يا ولدي هذا عمك جمال (١٩٥٨)،
القاعدة الشعبية (١٩٥٩)، قصة الثورة كاملة (١٩٦١)، نحو بحث جديد
(١٩٦٣).

الحرب العربية - الإسرائيلية الرابعة

عام ١٩٧٣

عملت الدولة الصهيونية بعد المكاسب التي حققتها في حرب ١٩٦٧، على تجميد الأمر الواقع أطول مدة ممكنة بهدف تأمين ضم أجزاء كبيرة من الأراضي العربية التي احتلتها (مثل قطاع غزة والضفة الغربية والقدس والجولان وسناء)، والمساومة على الأرض المحتلة من أجل فرض «السلام الإسرائيلي»، آخذة بالاعتبار أن إطالة فترة الاحتلال تسمح بإقامة المستوطنات، واستثمار ثروات الأرض الطبيعية وخاصة بتزول سيناء الذي يؤمن لها ٦٠٪ من حاجاتها النفطية، لذا أخذت إسرائيل، تساندها الولايات المتحدة الأمريكية، تماطل وتتهرب من تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ الصادر في ٢٢/١١/١٩٦٧ الذي وافقت عليه الولايات المتحدة الأمريكية، كما وافقت عليه مصر والأردن (دون سوريا). رغم أن هذا القرار منح إسرائيل وللمرة الأولى في تاريخ النزاع العربي الإسرائيلي ضماناً لحدودها ولوجودها السياسي في الأراضي الفلسطينية المحتلة في حرب ١٩٤٨، وضماناً لحرية الملاحة في الممرات المائية الدولية في المنطقة. إضافة إلى أنه تجاهل قضية الشعب الفلسطيني التي ترتبت عن اغتصاب أرض هذا الشعب وطرده منها وتحويل القضية إلى مجرد مشكلة لاجئين ورغم أن القرار رقم ٢٤٢ تضمن هذه النقاط التي ادعت الدولة الصهيونية أنها شنت حرب ١٩٦٧ من أجل تحقيقها، فقد عمدت الدولة الصهيونية إلى التهرب من

تنفيذ القرار في بنده الرئيسي الذي يقضي بضرورة انسحاب إسرائيل من الأراضي التي احتلتها نتيجة تلك الحرب، استناداً إلى مبدأ «عدم شرعية الإستيلاء على الأراضي عن طريق الحرب» الذي ورد في مقدمة القرار.

قرار الحرب

بعد قيام الحركة التصحيحية في سوريا بقيادة الفريق حافظ الأسد (١٩٧٠/١١/١٦)، اتخذ التنسيق العسكري بين سوريا ومصر شكلاً جديداً، حيث بدأت خطوات هامة وفعالة لتحويل الإتفاقيات المكتوبة والنوايا الحسنة إلى أعمال إيجابية. فبعد عشرة أيام فقط من قيام الحركة التصحيحية، وبالتحديد يوم ١٩٧٠/١١/٢٦، وقعت اتفاقية عسكرية بين مصر وسوريا حددت أهداف الصراع المقبل وطرق قيادته وأجهزته التنفيذية. واستمرت أعمال التنسيق بين القيادات العسكرية السورية والمصرية حتى جرى اللقاء بين الرئيسين حافظ الأسد وأنور السادات في ١٩٧٣/٢/٢٥ في استراحة «برج العرب» غربي الإسكندرية، واتخذ الرئيسان في هذا الإجتماع القرار التاريخي لتحرير الأراضي العربية السورية والمصرية التي احتلت نتيجة حرب ١٩٦٧، باستخدام وسائل الصراع المسلح. وبلغ هذا القرار إلى القائد العام للقوات المسلحة الاتحادية الفريق الأول أحمد إسماعيل علي، وإلى وزير الدفاع السوري اللواء مصطفى طلاس، وطلب إليهما أعداد القوات المسلحة في البلدين لتلقي أيه مهام قتالية على أوسع نطاق اعتباراً من منتصف شهر أيار (مايو) المقبل.



الرئيس السوري حافظ الأسد

وعلى ضوء هذه المهمة بدأت الأركان بالتحضير للحرب. وفي ١٩٧٣/٤/١ عقد في مقر القيادة العامة في دمشق «مؤتمر عمليات» ترأسه الفريق الأول أحمد إسماعيل علي، وحضرته هيئتا الأركان المصرية والسورية. وقام رئيس الأركان السورية اللواء يوسف شكور خلال المؤتمر بعرض خطة العملية الهجومية على الجبهة السورية، ثم توالى الاجتماعات والمؤتمرات العسكرية بغية إكمال التنسيق وتعميق التعاون فعقدت في القاهرة خلال شهر

أيار (مايو) سلسلة من الاجتماعات بين قيادتي القوى الجوية في مصر وسورية،
تم خلالها بحث تفصيلات العمل الجوي المشترك.



العماد مصطفى طلاس

وفي ١٩٧٣/٥/٢٢ طلبت
القيادة الاتحادية من القيادة
السورية دراسة مسائل تنظيم
التعاون بين الجبهتين، وأهمها
تحديد أهداف العملية
الهجومية في كل جبهة،
والتوقيت التقريبي لبدء
العمليات، وتحديد ساعة
الصفير (الساعة س).

وفي الفترة من ٣ إلى
٧ حزيران (يونيو) ١٩٧٣،
عقد في القاهرة مؤتمر

عسكري ضم هيئات الأركان في الجيشين المصري والسوري. وقام رئيس
الأركان المصري الفريق سعد الدين الشاذلي بشرح تفصيلي لخطة الجيش
المصري في اقتحام قناة السويس وتطوير الهجوم في عمق سيناء حتى الممرات.

وقد أثير في هذا المؤتمر موضوع ساعة بدء الهجوم. إذ كان الجانب المصري
يرى أن يبدأ الهجوم قبل آخر ضوء بقليل، حتى تستفيد القوات المصرية من

الوقت المضيء المتبقي من النهار لتنفيذ الضربة الجوية والتمهيد المدفعي واقتحام



الفريق سعد الدين الشاذلي

الموجات الأولى من المشاة
للقناة بواسطة الزوارق،
ثم تبدأ إقامة الجسور
على القناة مع هبوط
الظلام بشكل تتفادى
معه خطر تدخل الطيران
الإسرائيلي، وتسمح
لأرتال الدبابات المصرية
بعبور القناة إلى الضفة
الشرقية خلال ٩
ساعات من بدء الهجوم.
في حين كان الجانب
السوري يرى أن ينفذ
الهجوم في الساعات
الأولى من النهار.

وكان من شأن التوقيت الذي اقترحه الجانب المصري أن يضع القوات
السورية في وضع حرج، لأنه يفرض عليها تنفيذ العملية الهجومية في توقيت غير
ملائم، إذ أن الشمس في مثل هذا التوقيت تكون قد انحدرت نحو الأفق الغربي،
وأصبحت على ارتفاع النظر، بحيث يستحيل على الناظر من الشرق إلى الغرب

أن يرى الأشياء بوضوح، مما يخفض إلى حد كبير من إمكانية رصد الأهداف والتسديد عليها وإصابتها خلال مرحلة التمهيد المدفعي والجوي، وانطلاق المشاة والدبابات للهجوم، بينما يعطي هذا التوقيت للناظر من الغرب إلى الشرق (أي القوات الإسرائيلية) شروطاً مثالية للرؤية، ويسمح لها باستخدام الأسلحة بمرود ممتاز، وبالإضافة إلى ذلك فإن هذا التوقيت يجعل عملية اقتحام خط ألون الدفاعي، وعملية زج الأنساق الثانية المدرعة في المعركة تتمان خلال الليل، كما وأن الهجوم الليلي سوف يحرم القوات السورية الهاجمة من ميزة تفوقها بالمدفعية خلال مرحلة تنفيذ عقد المهام خلال الهجوم. وبعد بحث ونقاش طويلين، قرر الفريق أول أحمد إسماعيل أن تكون الساعة «س» مبدئياً قبل ساعة ونصف من آخر ضوء، على أن يتم تحديدها نهائياً في موعد قادم.

وفي فترة (٢١-٢٦/٨/١٩٧٣)، عقد المجلس الأعلى للقوات المسلحة المصرية السورية اجتماعاً برئاسة الفريق الأول أحمد إسماعيل علي في قيادة القوى البحرية في الإسكندرية.

ولقد جرى خلال هذا الاجتماع عرض أخير لخطط الحرب لدى الجانبين، وتم الاتفاق على أن يبدأ الهجوم في ١٠/٦، وبحث خلال الاجتماع أساليب الخداع الإستراتيجي والعملياتي، وستر الإستعدادات الهجومية، ووضع الخطط التفصيلية، وفي ٢٧/٨/١٩٧٣ التقى الرئيسان حافظ الأسد وأنور السادات في «بلودان»، حيث جرى استعراض الموقف من كل جوانبه. وتمت في هذا الاجتماع الموافقة على تاريخ بدء الحرب. وفي ١٠/١/١٩٧٣، أصدر القائد

العام الإتحادي تعليماته النهائية التي حدد فيها ساعة ويوم الهجوم في الساعة ١٤,٠٠ من يوم ١٠/٦/١٩٧٣.

وتلقت القيادة السورية تحديد ساعة الصفر في الساعة ١٤,٠٠ بشيء من القلق، لأنها كانت تأمل أن يعيد القائد العام النظر في قراره السابق، وخاصة بعد أن عرض هذا الموضوع في مؤتمر الإسكندرية. وعندما وصل الفريق الأول أحمد إسماعيل علي إلى دمشق في ١٠/٣، طرحت القيادة السورية أمامه من جديد موضوع ساعة الصفر، وطلبت أن يكون أبكر من الوقت المحدد بساعتين على الأقل. لكن المناقشات لم تسفر عن أي تغيير.

وعندما عرض الأمر على الرئيس حافظ الأسد أكد على ضرورة تنفيذ توجيهات القائد العام للجهتين. ولقد تم خلال هذه الزيارة، التي انتهت في مساء اليوم نفسه، وضع آخر اللمسات على الخطة المشتركة للحرب قبل اندلاع شرارتها بثلاثة أيام.

القتال على الجبهة المصرية

توزيع القوات المصرية عشية بدء الحرب:

حشدت القيادة العسكرية عشية بدء الحرب هجومها الشامل في ٦ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧٣ القوات التالية:

١ - الجيش الثاني (بقيادة اللواء سعد مأمون) ويضم في النسق الأول فرقة المشاة ١٨ (بقيادة العميد فؤاد عزيز غالي) في منطقة «القنطرة غرب»، وفرقة المشاة ٢ (بقيادة العميد حسن أبو سعده) في منطقة «الفردان»، وفرقة المشاة ١٦ (بقيادة العميد عبد رب النبي حافظ) في المنطقة الواقعة بين جنوب بحيرة التمساح، التي تقع عليها مدينة الإسماعيلية ومنطقة الدفرسوار تقريباً. أما النسق الثاني فكان يضم الفرقة المدرعة ٢١ (بقيادة العميد إبراهيم عرابي) والفرقة الميكانيكية ٢٣ (بقيادة العميد حسن عبد اللطيف).

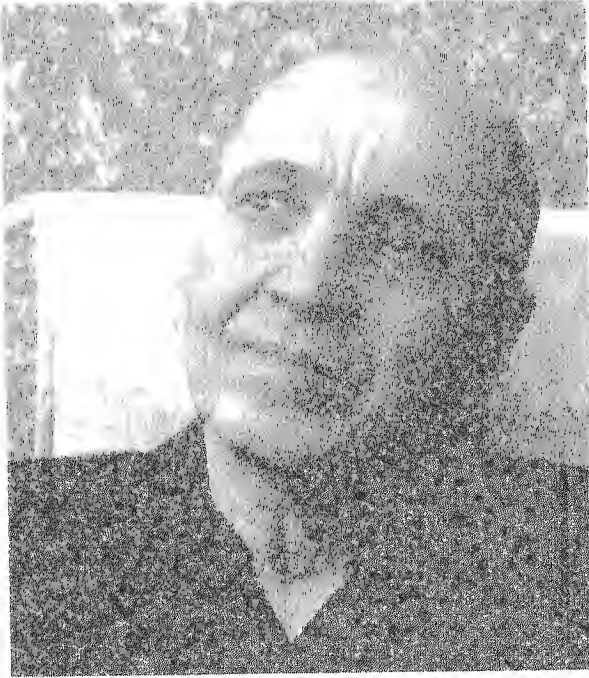
٢ - الجيش الثالث (بقيادة اللواء محمد عبد المنعم واصل) ويضم في النسق الأول فرقة المشاة ٧ (بقيادة العميد أحمد بدوي) وفرقة المشاة ١٩ (بقيادة العميد يوسف عفيفي)، وفي النسق الثاني كانت توجد الفرقة المدرعة الرابعة (بقيادة العميد محمد عبد العزيز قابيل).

٣ - فرقة المشاة الخامسة، ومهمتها السيطرة على طرق الاقتراب المؤدية إلى رؤوس الجسور التي ستقيمها الفرق الخمس التي تشكل النسق الأول للجيشين الثاني والثالث.

٤ - احتفظت القيادة العامة باحتياطي إستراتيجي قرب القاهرة تضمن عدداً من التشكيلات المستقلة.

التي لا تخضع لقيادة ميدانية موحدة، وكانت أهم هذه الوحدات الإحتياطية
الفرقتان الميكانيكيتان ٣ (بقيادة العميد محمد فرحات) و٦ (بقيادة العميد عبد
الفتاح محرم) .

خطة المساندة بالنيران:



المشير محمد عبد الحليم أبو غزالة

ولتوفير أكبر دعم ناري
ممكناً للقوات العابرة للقناة
حشدت القيادة العسكرية
المصرية ١٣٥ كتيبة
مدفعية، تضم حوالي
٢١٥٠ مندفِعاً وهاوناً
ثقيلاً وقاذف صواريخ
كاتيوشا متعدد السبطانات
على طول مناطق عبور
فرق المشاة الخمس، وتحت
القيادة المركزية لقائد
سلاح المدفعية اللواء محمد

سعد الماحي، وقائد مدفعية الجيش الثاني العميد محمد عبد الحليم أبو غزالة،
وقائد مدفعية الجيش الثالث العميد منير الشاش. كما حشد نحو ١٩٠٠ مدفع
للمرمي المستقيم على تحصينات خط بارليف والأسلاك الشائكة المحيطة بها،

وضمت مدافع عديمة الارتداد عيار ١٠٧ مم، ومدافع مضادة للدبابات عيار ٨٥ مم و١٠٠ مم، وقناصات دبابات (إس يو ١٠٠) ودبابات (ت ٥٤). كما خصصت نحو ١٩٠ طائرة (ميغ ٢١) و(سوخوي ٧) و(هوكر هنتز) (كان يوجد ٢٤ طائرة عراقية هوكر هنتز في مصر عشية بدء الحرب. وقد شاركت في الضربة الجوية الأولى وغيرها من العمليات اللاحقة)، لقصف المواقع الإسرائيلية وتجمعات الدبابات والمدفعية بعيدة المدى ابتداء من المنطقة التي تبعد عن القناة ثلاثة كيلومترات (على اعتبار أن المدفعية ستتركز نيرانها الرئيسية على الثلاثة كيلومترات الأولى)، بالإضافة لقصف محطات الرادار والاتصالات والقيادات في «أم خشيب» و«أم مرجم» وبطاريات صواريخ هوك المضادة للطائرات في الطاسة، والمطارات الإسرائيلية المتقدمة من «المليز» و«بير تماده» و«العريش». وبطاريات المدفعية ١٧٥ مم المتمركزة وراء التحصينات، وتجمعات القوات الاحتياطية التابعة لقيادة سيناء العسكرية.

خطة عبور القناة:

ولتوفير أفضل الظروف لنجاح العبور، من حيث تشتيت جهود العدو وإتاحة الفرصة للقوات العابرة كي تزحف على محاور متعددة، وضعت الخطة على أساس قيام خمس فرق مشاة كاملة بالهجوم على طول المواجهة، (باستثناء منطقة البحيرات المرة الكبرى التي لا تصلح لعبور قوات كبيرة الحجم، ومنطقة السبخات قرب بور سعيد) وإنشاء رؤوس جسور على الضفة الشرقية بعرض نحو ٨ كم وعمق ٢ - ٣ كم في قطاع كل فرقة، ويجري خلال هذه المرحلة الأولى من الهجوم تطبيق مواقع خط بارليف الحصينة عبر الثغرات القائمة بينها

(والتي بلغ عرضها في بعض الحالات ١٠-١٢ كم)، وإقامة دفاع مضاد للدبابات لصدهجمات المعاكسة الأولية المتوقعة. وأثر ذلك يتم اقتحام مواقع خط بارليف وتعميق رؤوس الجسور إلى عمق ٧-٨ كم، وفي أثناء الليلة الأولى من الهجوم يقوم سلاح المهندسين ببناء ١٠ جسور عائمة ثقيلة و ١٠ جسور خفيفة، وتشغيل نحو ٥٠ معدية بين الضفتين (بواقع معدية في قطاع كل كتية) وذلك لنقل الدفعات الأولى من الدبابات وناقلات الجنود المدرعة والمدفعية المضادة للدبابات اللازمة لتدعيم رؤوس الجسور التي ستلقى مزيداً من الهجمات المعاكسة خلال اليوم التالي. وبعد هذا تربط رؤوس الجسور بعضها ببعض في قطاع كل جيش، ويتم تعميقها إلى مسافة ١٠-١٢ كم، ثم تجري «وقفة عملياتية» (التي أسماها المشير أحمد إسماعيل «وقفة تعبوية») مؤقتة تصد خلالها هجمات قوات الإحتياط الإسرائيلية، وتنقل أثناءها بطاريات الصواريخ م/ط المتحركة إلى الضفة الشرقية لتوسيع إطار مظلة الدفاع الجوي شرقي القناة، تمهيداً لتوسيع رؤوس الجسور مسافة ٢٠ كم أخرى تقريباً حتى تصل إلى المداخل الغربية لمري متلا والجدي شرقاً ورأس سدر جنوباً على خليج السويس. ونظراً لأن وحدات المشاة المترجلة ستعبر القناة في الموجات الأولى لن تكون مدعمة بدبابات أو مدفعية مضادة للدبابات، إلى أن يهي سلاح المهندسين الترتيبات اللازمة لتشغيل المعديات وإقامة الجسور، عند فتح الثغرات اللازمة عبر الجدار الترابي الضخم الذي أقامته القوات الإسرائيلية على امتداد القناة، بارتفاع يصل إلى ٢٥ متراً في بعض الأماكن، فقد جرى تسليح هذه الوحدات بكميات كبيرة من قواذف «الآربي جي» (بواقع ٣ قواذف للجماعة). وطواقم إطلاق الصواريخ المضادة للدبابات من طراز «ميلوكتا» السوفيتية الصنع

(تعرف في مصطلحات حلف الأطلسي بأسم «ساغر»)، كما وضعت صواريخ مماثلة على الجدار الترابي الذي أقامته القوات المصرية على الضفة الغربية للقناة ومعها الدبابات والمدافع المضادة للدبابات لمعاونة وحدات المشاة الموجودة في الضفة الشرقية في تدمير الدبابات الإسرائيلية. وبهذا يتوفر لقوات المشاة العابرة للقناة دفاع فعال مضاد للدبابات، ودعم قوي بنيران المدفعية، ودفاع جوي كفيل بتحييد الطيران الإسرائيلي أثناء المراحل الحرجة من الهجوم. وتصبح المدرعات الإسرائيلية معرضة لنيران مدمرة، ومحرومة في الوقت نفسه من الدعم الجوي القريب، ومن المساندة الفعالة لمدفعيتها القليلة العدد بالقياس للقوة الهائلة للمدفعية المصرية. ولكن نجاح قوات المشاة في إنشاء وتدعيم رؤوس جسورها كان متوقفاً في نهاية الأمر على سرعة عبور القناة من قبل الدبابات والآليات والمدافع، وتدفق الذخيرة والمؤن والتعزيزات، الأمر الذي كان يتطلب سرعة بناء الجسور العائمة وتشغيل المعديات قبل أن تبدأ قوات الإحتياطي الإسرائيلي في الوصول إلى الجبهة وشن هجوم مضاد عام. ولذلك كان من الضروري فتح الثغرات اللازمة في الجدار الترابي على الضفة الشرقية في أقصر وقت ممكن. ولقد قدمت فكرة التجريف بمضخات المياه الحل التقني لهذه المشكلة، التي لم تتوقع القيادة الإسرائيلية حلها من قبل سلاح المهندسين المصري في فترة تقل عن ٢٤ ساعة، على أساس استخدام الوسائل التقليدية في فتح الثغرات (المتفجرات والبولدزرات). ولقد دعمت كل فرقة مشاة من الفرق المشتركة في الهجوم بلواء مدرع إضافي (فضلاً عن كتائب الدبابات الثلاث الملحقه بألويتها) لتدعيم قدرتها على صد الهجمات المضادة الإسرائيلية، وتوسيع رؤوس الجسور وتعميقها. أما الفرق المدرعة والميكانيكية فقد احتفظ بها في النسق الثاني

لاستخدامها في تطوير الهجوم خلال المرحلة التالية للوقفة العملية، أو لمواجهة أي تطورات أخرى قد تطرأ على الموقف العسكري. وقد أجريت تدريبات مفصلة ومتكررة للقوات المشتركة في الهجوم في أماكن مشابهة لمسرح العمليات لاختبار الخطط الموضوعية وضمان كفاءة تنفيذها، كما صنعت أدوات وعربات صغيرة تدفع بالأيدي لنقل ما لا يستطيع الجندي حمله من الذخيرة والمعدات خلال صعود الحاجز الترابي في المرحلة الأولى للهجوم، والتقدم بها نحو العمق المحدد لرؤوس الجسور، وكذلك درست وحدات المهندسين على مهامها بدقة كبيرة، وأعدت أجزاء بديلة عديدة للجسور العائمة والمعدات لضمان سرعة إصلاحها عند إصابتها بنيران المدفعية أو الطيران.

الأعداد للمفاجأة:

ولتأمين عمليات الهجوم والعبور اتخذت مجموعة إجراءات واسعة النطاق لتحقيق المفاجأة على المستوى الإستراتيجي والعملياتي والتكتيكي، ذلك لأن إحساساً مبكراً لدى القيادة العسكرية الإسرائيلية بنية الهجوم العربي، كان كفيلاً يبيث الحياة في آلة الحرب الإسرائيلية القتالة للاستجابة السريعة للإنذار وتعبئة الإحتياط، ومن ثم شن ضربة إجهاضية مضادة خطيرة النتائج على القوات العربية المهاجمة، خاصة في جبهة سيناء حيث توجد مشكلات عبور القناة واقتحام خط بارليف، وستزيد حتماً من نسبة خسائرها خلال المراحل الأولى من الهجوم.

ولذلك نفذت عدة إجراءات لخداع العدو وإخفاء نية الهجوم تماماً عنه مثل:

- ١- الاستمرار في بناء خطوط الدفاع على الجبهة وفي العمق بحيث يبدو الجهد الرئيسي للجيش المصري وكأنه منصب على الإستعداد للدفاع، ٢- تحريك القوات في اتجاهات مختلفة وثنائية وإجراء تحركات عريضة داخل الجبهة وعكسية من وإلى الجبهة تحت ستار التدريب، ومع التغير المستمر في حجم وأوضاع القوات، ٣- تجميع القوات المعدة للهجوم خلال فترة ٣-٤ شهور قبل موعد الهجوم على مجموعات صغيرة، ودفع القوات الرئيسية من العمق إلى الجبهة قبل ٣ أسابيع من بدء الهجوم تحت ستار القيام بأعمال هندسية لإجراء مناورة كبرى مشتركة، ثم بدء القتال الفعلي أثناء المرحلة الأخيرة من هذه المناورة، ٤- إعداد حفر وملاجئ للجسور ومعدات العبور وقطع المدفعية والآليات المختلفة بحيث تصل في آخر وقت ممكن إلى الجبهة وتخبأ فوراً تحت شباك تمويه جيدة، ٥- الإبقاء على مظاهر الحياة والحركة اليومية العادية للقوات على ضفة القناة الغربية حتى لحظة بدء القصف الجوي والمدفعي، ٦- حصر المعلومات المتعلقة بخطط الهجوم وتوقيته في أضيق نطاق ممكن ولاخر وقت ممكن، ولذلك لم يبلغ قادة الفرق بموعد الهجوم إلا ليلة ٥ تشرين الأول (أكتوبر)، ولم يبلغ هؤلاء قادة الألوية إلا في الساعة السادسة من صباح يوم ٦ تشرين الأول (أكتوبر)، ثم أبلغ قادة مجموعات الإقتحام الأولى في الساعة الحادية عشر من صباح اليوم نفسه، أي قبل بدء الهجوم بثلاث ساعات فقط.

كما مورست أيضاً بعض إجراءات الخداع الإعلامية والدبلوماسية المضللة، وجرى تسريح دفعة من جنود الجيش العامل عددها ٢٠ ألف جندي قبل بدء العمليات بمدة ٤٨ ساعات.

وفي النتيجة، لم تستطع الإستخبارات الإسرائيلية اكتشاف نية الهجوم على كلتا الجبهتين إلا في صباح يوم الهجوم نفسه، وعلى أساس أنه سيبدأ في السادسة مساءً لا في الثانية بعد الظهر.

على أن العامل الرئيسي الذي ساهم في تضليل الإستخبارات والقيادتين الإسرائيليتين السياسية والعسكرية لم يكن ناجماً عن سلسلة الإجراءات العربية المذكورة، رغم أهميتها ودقة تنفيذها، وإنما جاء من الشعور بالثقة في النفس المبالغ فيها لدى الإسرائيليين، بعد انتصار حرب ١٩٦٧ ومروور ست سنوات على الإحتلال، والذي صاحبه في الوقت نفسه شعور مواز بالتقليل المبالغ فيه من القدرة القتالية العربية ونوايا القيادات السياسية العربية في شن حرب هجومية مهما كانت محدودة، ضد إسرائيل.

ولقد أدى هذان الشعوران، إلى تعطيل العقول الإسرائيلية المختلفة، سواء في الإستخبارات، أو في القيادات العسكرية والسياسية، أم لدى الرأي العام والإعلام داخل إسرائيل (بل في العالم الغربي أيضاً) إلى حد حجب الرؤية الصحيحة عن الجميع، وجعل القيادة العسكرية عاجزة عن إدراك إبعاد التحركات المختلفة التي نقلتها إليها صور الأقمار الصناعية الأمريكية، وطائرات الإستطلاع، وتقارير الإستخبارات، وعملاؤها السريين، وجعلتها تسيء فهمها

إلى درجة خطيرة. وساعد على ذلك أن هذه العقول الإسرائيلية كانت تركز اهتمامها الرئيسي قبل الحرب على عمليات المقاومة الفلسطينية في الداخل والخارج، وتعتبرها الخطر الوحيد الذي يهدد أمنها.

وقد كان لاختيار يوم وساعة بدء الهجوم العربي على الجبهتين المصرية والسورية دخلاً هاماً في نجاح المفاجأة الإستراتيجية، ذلك لأن اليوم الذي وقع عليه اختيار القيادة العربية المشتركة، ضمن الأيام الصالحة للعمليات الهجومية في كلتا الجبهتين، كان أحد أيام شهر رمضان الذي لا تحدث فيه عادة نشاطات هامة في البلدان العربية، كما كان الوقت نفسه يوم «عيد الغفران» الإسرائيلي الذي تقل فيه الحركة واليقظة الأمنية إلى أقل حد عادة طوال السنة. هذا فضلاً عن أن الساعة الثانية بعد الظهر ليست توقيتاً تقليدياً لبدء العمليات الهجومية الكبرى التي تبدأ عادة خلال الليل أو عند الفجر، وفقاً لحالة التفوق الجوي الذي يتمتع به المهاجم، أو وفقاً لرغبته في استغلال ظلمة الليل في تثبيت مواقع المشاة المكلفة باقتحام النطاق الدفاعي الأول الذي تغطيه مواقع هندسية تمهيداً لدفع المدرعات بعد ذلك. وكان اختيار الساعة الثانية بعد الظهر يشكل حلاً وسطاً ملائماً لظروف التوازن الجوي العربي - الإسرائيلي ومتطلبات التغلب على العقبات الأولية التي تواجه القوات المهاجمة، ذلك لأن ساعات النهار كانت ضرورية لتوجيه الضربة الجوية العربية في العمق العملياتي للعدو على كلتا الجبهتين، كما أنها كانت لازمة لزيادة أحكام رمي التمهيد المدفعي ورمي الدعم فيما بعد ضد تحركات الإحتياطي المدرع الإسرائيلي القريب من الجبهة، فضلاً عن ضرورتها في فتح الثغرات في الجدار الترابي على الضفة الشرقية، بحيث يمكن

أن تقام الجسور ويجري تشغيل المعديات خلال الساعات الأولى من الليل، ومن ثم تعبر الدبابات والعربات المدرعة القناة في ساعات الليل المتوسطة والأخيرة تحت أقل تأثير ممكن من جانب الطيران الإسرائيلي. وكان الأمر مماثلاً على الجبهة السورية، حيث كان على سلاح المهندسين أن يردم الخندق المضاد للدبابات خلال ساعات النهار حتى تعبره القوات الرئيسية خلال الليل، خاصة أن قطعات الدبابات السورية كانت مجهزة بمعدات الرؤية ومدربة على القتال الليلي. أما الهجوم عند الفجر أو خلال الليل فكان سيؤدي إلى إنجاز المراحل الرئيسية من بناء الجسور وعبور المدرعات خلال ساعات النهار الأمر الذي سيزيد مخاطر القوة الجوية الإسرائيلية، رغم وجود جدار الصواريخ، خاصة إذا وضعنا في الاعتبار أن فاعلية هذا الجدار لم تكن قد اختبرت بعد منذ أيام حرب الاستنزاف المصرية، وخاصة بالنسبة إلى صواريخ سام ٦ (التي لم تكن موجودة وقتئذ) ولم يكن معروفاً بدقة مدى كفاءة أجهزة الحرب الإلكترونية الإسرائيلية المضادة في العمل ضد الصواريخ.

أوضاع القوات الإسرائيلية في سيناء عشية بدء الحرب:

في ١٥ تموز (يوليو) ١٩٧٣ تولى العميد «شموئيل غونين» قيادة المنطقة الجنوبية، التي تشمل شبه جزيرة سيناء المحتلة خلفاً للعميد «أريك شارون» (الذي أحيل إلى التقاعد ليعمل بالسياسة كنائب عن تكتل ليكود). وبدأ غونين على الفور في تفقد المواقع الدفاعية في خط بارليف، واقترح على القيادة العامة بعد ذلك ضرورة إعادة فتح ١٤ موقعاً دفاعياً منها كان «شارون» قد أغلقها، وتم بالفعل تشغيل منشآت «حاجز النار» المعدة منذ العام ١٩٧١ لإشغال سطح

مياه القناة بطبقة من البترول المشتعل حال بدء عبور القوات المصرية لها، وذلك بعد أن كان إهمال الصيانة قد أدى إلى تعطيل معظمها. وقد تم بالفعل إعداد هذه المنشآت للعمل في حصنين من حصون خط «بارليف» أحدهما إلى الشمال قليلاً من الإسماعيلية والآخر شمالي البحيرات المرة عند الدفرسوار تقريباً.

وكانت الخطة الدفاعية الإسرائيلية تقوم على أساس استخدام حصون خط بارليف كنقاط ارتكاز دفاعية، وعلى أن تقوم الدبابات المجمعة في الخط الثاني بالتقدم نحو القناة عند اللزوم لسد الثغرات القائمة بين الحصون، واستخدام مصاطب إطلاق النار المعدة لها على الجسر الترابي، ثم تقوم وحدات الإحتياطي العملياتي الموجودة في العمق بالتقدم نحو القناة لشن هجمات معاكسة وتصفية أية رؤوس جسور تنجح القوات المصرية في إقامتها على الضفة الشرقية. وكانت المدفعية (وعدها عند بدء القتال نحو ٧٠ مدفعاً) موزعة على امتداد الطريق الموازي للقناة من مسافة ٨ كم تقريباً ومكلفة بمساندة هذه الهجمات. ولكن القوة النارية الأساسية المساندة للحصون أو الدبابات كانت ستوفرها طائرات السلاح الجوي الإسرائيلي. وقد أطلقت القيادة الإسرائيلية على خطة عملياتها الأولية هذه والمعدة لصد أي هجوم مصري شامل اسم «برج الحمام».

وكان لدى «غونين» عشية بدء الحرب القوات التالية:

١ - لواء مشاة من القوات الإحتياطية «لواء القدس» كان يتلقى دورته التدريبية السنوية، في حصون القطاع الشمالي من خط بارليف، أما القطاع الجنوبي من خط بارليف. فيبدو أنه كان محتلاً ببعض قوات المشاة النظامية.

٢- لواء مشاة آخر كانت مهمته حماية منطقة المستنقعات وبحيرة البردويل في القطاع الشمالي من سيناء.

٣- مجموعة ألوية مدرعة بقيادة «إبراهيم مندلر» يقع مقر قيادتها على مقربة من المحور الأوسط في المنطقة الواقعة بين «الطاسة» و«بير جفجافة». وكانت هذه المجموعة تضم ٣ ألوية مدرعة بها نحو ٣٠٠ دبابة موزعة عليها بالتساوي تقريباً أحدهما بقيادة امنون (وهو اللواء المدرع ١٤) وكان مكلفاً بالدفاع عن الخط الثاني خلف التحصينات بمسافة ٨-١٠ كم تقريباً، شمال الإسماعيلية حتى رأس سدر جنوباً على خليج السويس. وكان ثاني ألوية مجموعة مندلر المدرعة بقيادة العقيد «غابي» موجوداً منذ أسبوع قبل بدء الحرب في العمق العملياتي للقطاع الشمالي، ومتأهباً فور تلقي الأوامر الخاصة بالطوارئ إلى منطقة «رمانة» و«بالوظة». أما اللواء الثالث من المجموعة فكانت بقيادة العقيد «دان» محتشداً في العمق العملياتي للمحور الجنوبي وراء ممر «متلا» و«الجدى»، حيث كان يمضي فترة تدريبية ويتأهب كي يحل محل لواء «أمنون» على الخط الأمامي. ويستفاد من تنظيم وتوزيع القوات الإسرائيلية في سيناء عشية بدء القتال، أن «غونين» كان قائداً لجهة سيناء كلها وأن قائد مجموعة الألوية المدرعة «ألبرت مندلر» كان الميداني المسؤول عن العمليات المباشرة على خط القناة.

وعلى ضوء هذه المعلومات المتوفرة عن القوات الإسرائيلية العامة الموجودة على جبهة سيناء، والقادرة على الاشتباك مع القوات المصرية طوال الأربع والعشرين ساعة الأولى من القتال، يتضح لنا أن القوات المصرية المهاجمة كانت تتمتع بتفوق كبير سواء في عدد الجنود أو كميات الأسلحة المختلفة المستخدمة

أو النيران، وكان التفوق لصالح المصريين يبلغ ٥ إلى واحد في تشكيلات المشاة و ٣ إلى واحد في عدد الدبابات، و ٣٠ إلى واحد في عدد المدافع.

ويرجع ذلك التفوق الكبير في القوى لصالح المصريين إلى ضخامة الجيش العامل المصري بالقياس للجيش العامل الإسرائيلي، وأخذ القوات المصرية للمبادأة، واتباع استراتيجية هجومية، وتحقيق عنصر المفاجأة على كل المستويات.

المرحلة الأولى من الهجوم المصري:

عشية الهجوم على جبهة القناة ارتفعت كثافة الحشد المدفعي في فرق المشاة إلى درجة كبيرة للغاية، إذ بلغ عدد كتائب المدفعية في أحد ألوية فرقة المشاة ١٦ مثلاً ٦ كتائب بدلاً من الكتيبتين الأصليتين اللتين كانتا لدى اللواء في حالة الموقف الدفاعي السابق للهجوم. ولذلك كانت كثافة النيران التي أطلقتها المدفعية المصرية خلال رميها التمهيدي السابق للهجوم عالية للغاية. وقد بدأ هذا الرمي التمهيدي في الساعة الثانية وخمس دقائق، عقب اجتياز أسراب طائرات «المبغ ٢١» و«سوخوي ٧» و«هوكر هنتر» خط القناة في طريقها نحو أهدافها في العمق، العملياتي بنحو ٣ دقائق. وخلال الدقيقة الأولى للقصف المدفعي سقطت على مواقع العدو الإسرائيلي ١٠٥٠٠ قذيفة مدفعية بمعدل ١٧٥ قذيفة في الثانية الواحدة. وطوال فترة الرمي التمهيدي التي استمرت ٥٣ دقيقة سقط على المناطق التي تعرضت للقصف المدفعي نحو ٣٠٠٠ طن من قذائف المدفعية.

وقبيل بدء القصف المدفعي بنحو ٢٠ دقيقة تسللت إلى الضفة الشرقية للقناة في بعض المواقع دوريات استطلاع صغيرة (تضم كل منها ضابط و ٣ أفراد) ثم مضت في تسللها حتى مسافة ١٧ كم تقريباً (بلغتها خلال ٤ ساعات) حيث أخذت تراقب تحركات مدرعات العدو في الإحتياطي العملياتي من فوق تلال مرتفعة بعض الشيء، وتبلغ عنها قيادات الفرق المهاجمة.

وفي الوقت الذي عبرت فيه دوريات الإستطلاع القناة، قامت مفرزة صغيرة أخرى من «صيادي الدبابات» ومعها مجموعات من سلاح المهندسين بفتح ثغرات في حقول الألغام على الضفة الشرقية، وتسللت إلى مواقع متقدمة، وتمركزت تحت حماية الدبابات والأسلحة المضادة للدبابات المرابطة على مصاطب وجدار الضفة الغربية، واستعدت لإطلاق النار على الدبابات المعادية التي ستتحرك نحو القناة. كما بدأت بعض سرايا الدبابات البرمائية في العبور جنوبي بحيرة التمساح وجنوبي البحيرات المرة ومعها سرايا ميكانيكية محمولة على عربات مدرعة «ب م ب» البرمائية. نظراً لأن الشواطئ هناك كانت تصلح لاجتيازها بواسطة الآليات ولا يوجد بها حاجز ترابي.

وفي الوقت نفسه عبرت القناة في الدقائق الأولى لبدء الرمي التمهيدي وحدات من «الصاعقة» (المغاوير) المترجلة وتسللت نحو محاور الحركة الإسرائيلية في العمق العملياتي لتعرض بأسلحتها الخفيفة المضادة للدبابات طريق تدفق الإحتياطي المدرع الإسرائيلي.

وفي الساعة الثانية وعشرة دقائق بدأت الموجة الأولى من وحدات المشاة الرئيسية في عبور القناة مستخدمة قوارب المطاط حمولة ١٠٥ طن. وقد توالى عبور المشاة حتى تم عبور فرقها الخمس خلال ١٢ موجة جرى نقلها إلى الضفة الشرقية واكتمل عبور الفرق تماماً (باستثناء الدبابات والمدفعية والآليات الأخرى) في الساعة ٧,٣٠ من مساء اليوم نفسه.

وقد عبر جميع قادة الكتائب بعد ١٥ دقيقة من بدء اقتحام الموجة الرئيسية الأولى للقناة، وعبر قادة الألوية ومعهم قادة المدفعية المناظرين لهم في الساعة الثالثة وخمس دقائق، وعبر قادة الفرق وقادة مدفعتها بعد مضي ساعة ونصف من بدء الاقتحام وبهذا اكتمل لفرق المشاة الخمس المهاجمة تشكيلها القيادي، وأصبح مشرفاً بصورة مباشرة على الطبيعة للعمليات التالية الجارية، وذلك للمحافظة على إمكانية الرد السريع الملائم على الهجمات المعاكسة المتوقعة من اللواء المدرع ١٤ المنتشر على طول الخط الدفاعي الثاني، ولرفع معنويات الجنود والأنساق القيادية الدنيا.

وبعد ٤٠ دقيقة من بدء الهجوم بدأ سلاح الطيران الإسرائيلي بعض الهجمات المحدودة المتتالية بمجموعات صغيرة من طائرات «سكاي هوك» و«فانتوم» ضد مناطق ووسائل العبور والقوات شرقي القناة، ولكنها فوجئت بفاعلية الدفاع الجوي المصري المستند أساساً على جدار الصواريخ «سام ٢» و«سام ٣» و«سام ٦»، فضلاً عن صواريخ الكتف «سام ٧» والرشاشات الموجهة بالرادار «زد س يو - ٢٣ - ٤» المركبة على شاسيهات دبابات

«ب ت ٧٦» والرشاشات العادية الأخرى من عيارات ٢٣ مم و ١٤,٥ مم و ١٢,٧ مم، ومئات المدافع م/ط من عيارات ٣٧ مم عيارات و ٥٧ مم و ٨٥ مم و ١٠٠ مم.

وكانت النتيجة أن ٣ طائرات من كل ٥ طائرات إسرائيلية كانت تنقص على مناطق العبور تم إسقاطها خلال الغارات الأولى. وحتى الساعة الخامسة من مساء اليوم الأول للهجوم تم إسقاط ١٣ طائرة إسرائيلية، فأمرت قيادة السلاح الجوي الإسرائيلي بتحاشي الإقتراب من القناة لمسافة تقل عن ١٥ كم شرقاً، وبلغ إجمالي مجهودات الجو الإسرائيلي خلال اليوم الأول للحرب على جبهة سيناء حوالي ٧٠٨ طلعات جوية تم ٦٠٪ منها نهاراً.

وخلال الساعتين التاليتين لبدء اقتحام القناة وصل كثير من وحدات المشاة الرئيسية إلى عمق ٤ كم شرقي القناة. وبدأ أفرادها يقومون بحفر حفر برميلية للوقاية من نيران مدفعية ودبابات وطيران العدو، وفي الوقت نفسه كانت مفارز صيادي الدبابات تمضي مسرعة نحو نقاط الخط الثاني الواقعة على عمق ٨ كم تقريباً لمهاجمة سرايا الدبابات والمشاة الميكانيكية وبطاريات المدفعية الموجودة بها.

وتم خلال هذا الوقت استكمال حصار مواقع خط بارليف، الذي سقطت أولى مواقعه في الساعة ٢,٤٦ من بعد ظهر اليوم الأول للهجوم (الخصن رقم ١ في منطقة القنطرة شرق) وحتى الساعة السابعة والنصف من مساء يوم ١٠/٦ كان قد سقطت منه ١٤ نقطة قوية، وفي اليوم الثاني سقطت ٩ مواقع أخرى

من الخط، وبقي موقع واحد فقط في أيدي القوات الإسرائيلية دون أن يسقط حتى نهاية الحرب باسم موقع «بودابست» يقع في أقصى الشمال على شاطئ البحر الأبيض المتوسط وسط منطقة المستنقعات المواجهة لبور سعيد على مبعدة ١٢ كم شرقي بور فؤاد، نظراً لأنه كان في منطقة بعيدة عن القناة نفسها وذات تربة غير ملائمة للعمليات بصفة عامة وحركة المدرعات والآليات بصفة خاصة.

وقد بدأت وحدات المهندسين منذ الدقائق الأولى للهجوم عمليات تجريف الرمال بمدافع المياه لفتح الثغرات اللازمة في الجدار الترابي الضخم على الضفة الشرقية تمهيداً لنصب الجسور وتشغيل المعديات.

ونجحت هذه الوحدات في فتح ٣٥ ممراً في الجدار الترابي المذكور خلال يوم ٦ / ١٠ في قطاع الجيش الثاني، وتم نصب أول جسر عائم حمولة ٦٠ طناً في قطاع أحد ألوية الفرقة ١٦ في الساعة الثامنة والنصف من مساء يوم ٦ / ١٠، وقبل ذلك بنحو ساعة ونصف كانت المدفعية الإسرائيلية قد بدأت قصفها لمناطق العبور لعرقلة عمليات إقامة الجسور وتشغيلها، ولكن القصف كان غير دقيق، ولم يمنع وحدات المهندسين المصرية من مواصلة عملها.

وقد تأخرت فتح الثغرات في قطاع الجيش الثالث بعض الوقت نتيجة لشدة تماسك التربة المكونة للجدار الترابي هناك، ولزيادة عرض الجدار وارتفاعه عما كان عليه في قطاع الجيش الثاني. ولذلك استخدمت المتفجرات والبلدوزرات إلى جانب مدافع المياه في فتح الثغرات، وتأخر فتح الثغرات مدة ١٠ ساعات

إضافية عن المدة المقررة أصلاً لفتحها وهي ٦ ساعات (التي تم خلالها بالفعل فتح معظم ثغرات قطاع الجيش الثاني).

كما تمت في بعض المواقع إقامة جسور خداعية مهمتها اجتذاب وتشيت هجمات الطيران الإسرائيلي بعيداً عن الجسور الحقيقية، ولذلك كانت سحب الدخان الصناعي المنطلقة فوقها تخفف نسبياً. وعلى أثر الإنتهاء من نصب الجسور العائمة وتشغيل المعديات، بدأت دبابات ومدفعية وآليات فرق المشاة الخمس في عبور القناة تحت جناح الظلام في ليلة ٦-١٠/٧. وفي صباح يوم ١٠/٧ كان قد تم عبور نحو ٥٠٠ دبابة مصرية إلى رؤوس الجسور على الضفة الشرقية، وبذلك توفر لفرق المشاة احتياطها المدرع القادر على تأمين رؤوس الجسور والمشاركة الفعالة في صد الهجمات المضادة الإسرائيلية في صباح ١٠/٧ في وقت يقل عن ١٨ ساعة منذ بدء الهجوم (وذلك في قطاع الجيش الثاني بصفة رئيسية)، الأمر الذي تعارض كلية مع تقديرات «موشي دايان» السابقة للحرب، والتي كانت لا تتوقع إمكان فتح الثغرات في الجدار الترابي ومد الجسور وعبور الدبابات بقوة فعالة قبل انقضاء ٤٨ ساعة من بدء عبور المشاة للقناة، وهي فترة كافية في نظره لحشد قوات ضخمة من الإحتياطي المدرع الإسرائيلي وشن هجوم مضاد يقضي على رؤوس جسور المشاة المصرية، وذلك إذا فشل سلاح الطيران الإسرائيلي في تصفية رؤوس الجسور بسبب تدخل الصواريخ م/ط.

وفي الوقت نفسه كانت مجموعات عديدة من وحدات الصاعقة (المغاوير) قد عبرت القناة في طائرات هليكوبتر بعد غروب شمس يوم ١٠/٦ ووصلت إلى قرب محاور حركة الاحتياطي المدرع الإسرائيلي في العمق العملياتي عند ممرات متلا والجدي والجفجافة ورمانة، حيث بدأت تعترض طريقه نحو الجبهة. وعقب وصول قوات المشاة في اليوم الأول إلى عمق ١٨ كم قامت على الفور بالتخندق، كما أسرع جنود المهندسين، ببث حقول الألغام فوق سطح الأرض أمام مواقع الكتائب والألوية وعلى مجنتها لتلعب دورها في صد الهجمات المضادة الإسرائيلية حين استكمال نقل الدبابات والمدفعية إلى رؤوس الجسور تمهيداً لتوسيعها في العمق حتى ١٥-١٧ كم وربطها ببعضها البعض (بث في قطاع كل لواء مشاة نحو ٢٠٠٠ لغم م/د).

الهجمات المعاكسة الإسرائيلية:

توصلت الإستخبارات الإسرائيلية عند فجر يوم ١٠/٦ إلى معلومات تؤكد بدء الهجوم العربي على كلتا الجبهتين في الساعة السادسة من مساء اليوم نفسه، ولذلك عقدت «غولدا مائير» اجتماعاً في الساعة السابعة صباحاً حضره «دايان» و«اليغازر»، وتقرر فيه البدء في تعبئة جزئية لسلاح المدرعات والتشديد على تأهب سلاح الطيران، الذي كان متأهباً منذ عشية يوم الغفران نظراً لاحتمال قيامه بضربة اجهاضية مضادة على الجبهة السورية. وأثر ذلك عقد اجتماع آخر في رئاسة الأركان حضره قادة الجبهات وأبلغوا فيه بهذه

المعلومات والقرارات، ولذلك صدرت عند ظهر اليوم نفسه أوامر إلى القوات الإسرائيلية بالاستعداد لتلقي ضربة مدفعية في كلتا الجبهتين.

وفي الساعة ١٤, ١٥ بعد ظهر اليوم نفسه عاد «غونين» إلى مقر قيادته واتصل بالعميد «مندلر» طالباً منه تحريك الألوية المدرعة إلى مقربة من خط القناة فأخبره الأخير أن القصف المدفعي المصري قد بدأ فعلاً، إذ كانت الساعة قد بلغت الثانية بعد الظهر. وبدأت التقارير تصل تباعاً بعد ذلك إلى قيادة «مندلر» و«غونين» عن شدة القصف المدفعي والجوي ثم اجتياز جنود المشاة المصريين على امتداد المواجهة. وتوصل «غونين» في حوالي الساعة الرابعة بعد ظهر اليوم نفسه إلى تقدير زخم الهجوم الرئيسي في القطاع الشمالي (نظراً للمشاكل الفنية التي واجهت عبور الجيش الثالث في الجنوب)، لذلك أمر «مندلر» لواء «غابي» المدرع بالتقدم من العمق نحو القطاع الشمالي، على حين أمر اللواء المدرع ١٤ بأن يركز جهوده في القطاع الأوسط ولواء «دان» المدرع المتمركز وراء ممر «متلا» و«الجددي» بالتحرك غرباً عبر الممرين والتأهب لصد هجوم الجيش الثالث. ولما كان اللواء المدرع ١٤ هو أقرب الألوية من القناة لذلك كان أول الألوية تحركاً نحوها، حيث بدأ سلسلة من الهجمات المعاكسة الصغيرة في محاولة لصد المشاة المصريين، ثم في سلسلة محاولات لإنقاذ رجال الحصون المحاصرين. وانضم إليه بعد قليل لواء «غابي» في القطاع الشمالي. ولم يتبق من اللواء ١٤ في نهاية يوم ١٠/٧ سوى ٢٠ دبابة صالحة للقتال، أما لواء «غابي» فلم يتبق منه سوى ربع قوته في نهاية اليوم المذكور. وفي الجنوب اشتبك لواء «دان»

بالوحدات المدرعة البرمائية المصرية التي تقدمت نحو مر الجدي، كما تعرضت دبابات اللواء المذكور لكمان الصواريخ و«الآر بي جي» أثناء عمليات إنقاذ رجال الحصون، وفي صباح يوم ١٠/٧ لم يعد لدى اللواء المذكور سوى ٢٣ دبابة صالحة للقتال من أصل ١٠٠ دبابة كانت لديه عند بدء العمليات.

وفي اليوم نفسه بدأت طلائع قوات الإحتياط تصل إلى جبهة سيناء. وبدأ تقسيمها عند الظهر إلى ٣ قطاعات، القطاع الشمالي بقيادة العميد «ابراهيم ادان» وبه ٣ ألوية مدرعة (أحدها لواء «غابي» الذي عزز بكتيبة جديدة)، والقطاع الأوسط بقيادة العميد «أريك شارون» ويضم أيضاً ٣ ألوية مدرعة (أحدها اللواء ١٤ الذي جرى تعزيز قواه بعد ذلك)، والقطاع الجنوبي بقيادة العميد «ابراهيم مندلر» وكان لديه لواءان مدرعان (أحدهما لواء دان) لواء مظلي ميكانيكي خصص للدفاع عن «رأس سدر».

وقد حضر «موشي دايان» وزير الدفاع الإسرائيلي، اجتماعاً في القيادة الجنوبية عقد في الساعة ١١,٤٠ من صباح يوم ١٠/٧ لبحث الموقف العسكري فيها، ووافق على قرار «غوين» بإخلاء «خط بارليف»، أو ما تبقى منه، واقترح ضرورة الإنسحاب إلى منطقة الممرات، والتخلي عن منطقة خليج السويس حتى «شرم الشيخ»، واتخاذ موقف الدفاع الإستراتيجي حين إعداد ترتيبات الهجوم المضاد وإزالة الخطر السوري في الجولان. ولم يوافق «غوين» و«اليعازر» على ذلك الاقتراح، ثم أبلغت «غولدا مائر» بهذا الخلاف في الرأي بين وزير الدفاع ورئيس الأركان فأيدت الرأي القائل بعدم الإنسحاب. ثم جرى إعداد خطة اقترحها «اليعازر» لشن هجوم مضاد في اليوم التالي تقوم به

أساساً قوات القطاع الشمالي ضد الفرقتين المصريتين ١٨ و ٢ في «القنطرة» و«الفردان»، على حين تبقى قوات القطاع الأوسط كاحتياطي في منطقة «الطاسه»، ثم تقوم بمهاجمة الجناح الشمالي للجيش الثالث في حالة نجاح الهجوم في القطاع الشمالي. أما قوات القطاع الجنوبي فقد عهد إليها صد تقدم الجيش الثالث ومساندة قوات القطاع الأوسط حال قيامها بمهاجمة الجيش الثالث.

وقد لقي هجوم قوات القطاع الشمالي فشلاً ذريعاً في صباح يوم ١٠/٨ خاصة في «الفردان» حيث دمر لواء «نتكا» المدرع (اللواء ١٩٠) وأسرق قائد إحدى كتائبه (المقدم ياغوري)، ولم يتبق منه سوى ٥ دبابات تقريباً، وذلك بعد أن دخل في كمين كبير أعدته له وحدات الفرقة الثانية استخدمت فيه مختلف الأسلحة م/د والمدفعية، كما تعرض اللواء المدرع ٦٠٠ لخسائر فادحة هو الآخر عند مهاجمته لمواقع فرقة المشاة ١٦ تجاه «الإسماعيلية» وإلى الجنوب منها، وكانت خسائر هذا اليوم جسيمة للغاية مما أدى إلى عدم محاولة إكمال الخطة الأصلية ومهاجمة الجيش الثالث.

وقرر «غونين» وبقية القادة الإسرائيليين في نهاية هذا اليوم إيقاف كل العمليات الهجومية الكبيرة على الجبهة المصرية والاكتفاء بقتال الصدام مع المحافظة على القوات، وذلك لأن حجم المدرعات الإسرائيلية المتوفرة وقئض على هذه الجبهة لم يعد يحتمل خسائر يوم معارك آخر مثل خسائر يوم ١٠/٨، إلى أن يتم وصول تعزيزات جديدة لها وتعويض معظم خسائر الأيام الثلاثة الأولى من الحرب.

وواصلت القوات المصرية خلال ذلك الوقت تدعيم رؤوس الجسور، وربطها ببعضها البعض، وتوسيع عمقها. وكانت أهم عملياتها في هذا الصدد. خلال الفترة بين ١٠/٩ و ١٠/١٤ قيام الفرقة ١٦ باحتلال موقع «النقطة ١٠٠» (يسمىها الإسرائيليون «تل حموتال») الواقع على مسافة نحو ١٧ كم شرقي القناة على المحور الأوسط، والذي يشكل موقعاً حاكماً أتاح لها السيطرة بالنيران على منطقة واسعة في هذا المحور، وقد حاولت القوات الإسرائيلية استرداد هذا المرتفع الحيوي، عقب استيلاء القوات المصرية عليه فجر يوم ١٠/١٠، فشنت عدة هجمات معاكسة بقوات محدودة نسبياً لا تزيد عن كتيبة دبابات في كل مرة وكتيبة أو أكثر من المشاة الميكانيكية، واستمرت هذه الهجمات الصغيرة حتى يوم ١٠/١٢ ولكنها فشلت في تحقيق هدفها، وبقي الموقع المذكور في أيدي القوات المصرية حتى انتهاء الحرب. وقد ركز الطيران الإسرائيلي غاراته، ابتداء من يوم ١٠/٩ حتى يوم ١٠/١٥ على مدينة بور سعيد في أقصى شمال الجهة بهدف إعطاء انطباع لدى القيادة العسكرية المصرية بأن هناك إنزال بحري أو جوي تمهد له القيادة الإسرائيلية في بور سعيد. ولذلك قامت القيادة المصرية بتحريك فرقة المشاة الميكانيكية ٢٣ إلى منطقة الصاحية الواقعة على مقربة من «القنطرة غرب» لتكون بمثابة احتياطي متحرك قادر على تدعيم حامية المدينة في حالة وقوع مثل هذا الإنزال الإسرائيلي.

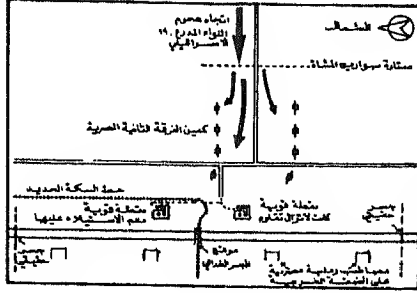
الهجوم المصري يوم ١٤/١٠/١٩٧٣:

قررت القيادة المصرية العليا في ١١/١٠/١٩٧٣ القيام بعملية هجومية محدودة نسبياً تنفذها القوات المدرعة والميكانيكية من خارج التكوين الأصلي لفرق المشاة الخمس المتواجدة في الضفة الشرقية للقناة، والتي كان عليها الإستمرار في الدفاع عن رؤوس الجسور، حتى لا يختل التوازن الإستراتيجي للقوات في هذه المرحلة الحرجة من الحرب، وذلك بهدف تخفيف الضغط الهجومي الإسرائيلي على الجبهة السورية، وتعميق شريط الأرض المحررة حتى المداخل الغربية لممر «متلا» و«الجدى». والاستيلاء على معظم الطريق العرضي الذي كانت تستخدمه القسوات الإسرائيلية في مهاجمة رؤوس الجسور وكان يوفر لها حرية العمل والمناورة (وهو طريق شقته القوات الإسرائيلية عقب حرب ١٩٦٧ من «بير أبو جراد» جنوباً عند «رأس سدر» حتى «بالوظه» شمالاً مروراً بمدخل ممر «متلا» و«الجدى» على المحور الجنوبي «الطاسة» على المحور الأوسط). وحددت القيادة المصرية صباح يوم ١٤/١٠ كموعداً لبدء تنفيذ هجومها الذي قامت خطته على أساس التقدم على المحور الجنوبي تجاه ممر «متلا» بقوة لواء مدرع وكتيبة مشاة ميكانيكية، وتجاه ممر «الجدى» بقوة لواء مشاة ميكانيكي، وعلى المحور الأوسط بقوة لوائين مدرعين، وعلى المحور الشمالي بقوة لواء مدرع. أي أن الهجوم تم على طول الجبهة وعلى محاورها الرئيسية.

ولتوفير المدرعات اللازمة لهذه الهجمات عبرت القناة عشية بدء الهجوم نحو

٣٠٠ دبابة مصرية ضمت غالبية

تشكيلات الفرقة المدرعة ٢١ في
أحور الأوسط واللواء المدرع الثالث
من الفرقة المدرعة الرابعة في أحور
الجنوبي. وبذلك ضعف الاحتياطي
المدرع والميكانيكي الموجود في الضفة
الغربية للقناة، خاصة في قطاع الجيش



الكمين المضاد لقواء ١٩٠ في الفردان

الثاني. وقد استغلت القيادة الإسرائيلية فترة الهدوء النسبي الذي ساد الجبهة المصرية من ١٠/٩ إلى ١٠/١٤ في تعزيز قواتها وتعويض بعض خسائرها السابقة في المدرعات وفي محاولة إعداد تكتيكات وأساليب قتال ملائمة لمواجهة صيادي الدبابات المصريين (على أساس دمج سرية مشاة ميكانيكية بكل كتيبة دبابات يقوم جنودها المحمولين فوق مجنزرات مدرعة «م - ١١٣» بإطلاق رشاشاتهم البالغ عددها ما بين ٤ و ٥ رشاشات على الاتجاهات التي تطلق منها الصواريخ م/د بقصد قتل الرماة والموجهين لها أو إزعاجهم على الأقل)، وكذلك في تجهيز مواقعها الدفاعية استعداداً لصد الهجوم المصري المتوقع، وأحداث أكبر قدر ممكن من الخسائر بالدبابات والعربات المدرعة المهاجمة، دون تعريض المدرعات الإسرائيلية في الوقت نفسه لنيران الدبابات المصرية أو صواريخ مفارز صيادي الدبابات. ولذلك تم وضع الدبابات الإسرائيلية داخل حفر عميقة تسمح لها باستخدام مدافعها دون تعريض معظم هيكلها للنيران المضادة، ووضعت خطط إدارة النيران بحيث تطلق الدبابات (تساندها بعض

الصواريخ م/د) نيرانها بصورة جماعية وبتوجيه مركزي من قائد كل سرية دبابات، ثم يجري تغيير مواقع إطلاق النار فور كل صلية تقريباً، بالإضافة إلى توزيع سرايا المشاة الميكانيكية بين الدبابات لتساهم بنيرانها ضد وحدات المشاة وصيادي الدبابات التي قد ترافق الدبابات المصرية المهاجمة، هذا فضلاً عن دفع الطائرات المهاجمة الحشود الأمامية المهاجمة بعيداً قدر الإمكان عن نطاق مظلة الصواريخ م/ط.

وعشية بدء الهجوم المصري كان لدى القيادة العسكرية الإسرائيلية في جبهة سيناء القوات التالية:

مجموعة ألوية «ساسون» على المحور الشمالي غرب «بالوظة» ومعها قسم من مجموعة ألوية «كالمان ماغين»، ثم مجموعة ألوية «ابراهيم ادان» في المنطقة المواجهة للقنطرة شرق حتى شمال «النقطة ١٠٠» (تل حموتال) تقريباً، باستثناء لواء منها كان في عمق المحور الأوسط عند «بير جفجافة»، ثم مجموعة ألوية «شارون» على المحور الأوسط حتى المنطقة المواجهة لمنتصف الشاطئ الشرقي للبحيرات المرة تقريباً، يليها كبد مجموعة ألوية «كالمان ماغين» (الذي حل «مندلر» أثر مقتل الأخير يوم ١٢/١٠/١٩٧٣ نتيجة إصابة مجنزرة القيادة الخاصة به بصاروخ م/د قرب التقاء طريق ممر الجدي بالطريق العرضي في سيناء)، وكانت مهمة هذه المجموعة حماية المداخل الغربية لممر الجدي ومتلا، وإلى الجنوب من هذه المجموعة كان يوجد لواء مظلي ميكانيكي بقيادة «جافيش» يحمي منطقة «رأس سدر» على الشاطئ الشرقي لخليج السويس.

وقد بدأ الهجوم المصري المنتظر في الساعة ٦,١٥ من صباح يوم ١٤/١٠ برمي مدفعي تهديدي اشترك فيه نحو ٥٠٠ مدفع وقاذف صواريخ «كاتيوشا» على محاور التقدم الأربعة استمر نحو ٤٥ دقيقة، كما وجهت خلاله ضربة بالصواريخ التكتيكية أرض - أرض من طراز «فروغ» ضد مراكز سيطرة العدو ومحطات التشويش الإلكترونية.

وقامت الطائرات المصرية بالإغارة على مراصد المدفعية الإسرائيلية من ارتفاعات منخفضة، كما شاركت بعض طائرات الميراج الليبية في إغارات أكثر عمقاً داخل سيناء. ثم بدأت الدبابات المصرية هجومها إثر ذلك دون أن يصاحبها صيادو الدبابات هذه المرة، باستثناء منطقة واحدة فقط رافق فيها جنود المشاة الدبابات وكبدوا فيها لواء مدرعاً إسرائيلياً (كان مجهزاً بدبابات «ت ٥٥» معدلة من غنائم حرب ١٩٦٧) بخسائر فادحة.

أما في بقية المناطق فقد طبقت تكتيكات المدرعات الهجومية التقليدية. وقد حقق الهجوم المصري في ذلك اليوم بعض النتائج المحدودة من حيث تعميق رؤوس الجسور بضعة كيلومترات، إلا أن الأهداف الأساسية لم تتحقق نظراً لتكبد المدرعات في عديد من المناطق لخسائر كبيرة نسبياً نتيجة لنيران مدافع الدبابات الإسرائيلية المتخندقة والصواريخ م/د وقصف الطائرات لها عندما كانت تبتعد قليلاً عن المدى الفعال لمظلة الصواريخ، وكذلك نتيجة لضعف التنسيق بين الدبابات والمدفعية من جهة وبينها وبين المشاة الميكانيكية من جهة أخرى، ولقصر مدى مدافعها عيار ١٠٠ مم بعض الشيء عن مدى مدافع دبابات «السنوريون» و«الباتون» عيار ١٠٥ مم.

وفي حوالي الساعة الثالثة بعد الظهر أصدرت القيادة المصرية أوامرها للوحدات المهاجمة بالعودة إلى مواقعها لإعادة تنظيمها وتعزيزها وتعديل أوضاع القوات في رؤوس الجسور استعداداً لصد الهجمات المضادة القوية التي بات من المتوقع أن يبدأها العدو الإسرائيلي في اليوم التالي، بعد توقف عملياته الهجومية على الجبهة السورية حيث تجمد الوضع مؤقتاً حول جيب سعسع، وبعد أن صد هجوم القوات المصرية وتكبيدها بعض الخسائر، وتكامل حشد وإعادة تجهيز الألوية المدرعة الإسرائيلية على الجبهة المصرية، بعد أن بدأت الدفعات الأولى من الأسلحة الأمريكية (وخاصة الدبابات وطائرات الفانتوم وسكاى هوك وصواريخ «تاو» المضادة لدبابات) تصل إلى مطارات الأرض المحتلة وسيناء (مطار العريش) في مساء يوم ١٤/١٠ نفسه.



أريك شارون

عملية الغزالة:

في أعقاب حرب الاستنزاف المصرية عام ١٩٧٠ وضع الجنرال «أريك شارون» (خلال فترة توليه القيادة الجنوبية التي استمرت حتى ١٩٧٣/٧/١٥) خطة لعملية هجومية محدودة يمكن أن تقوم بها القوات الإسرائيلية غربي القناة ضد قواعد صواريخ «سام ٣» و«سام ٢»، في حالة تجدد القتال مرة

أخرى وتكبد الطائرات الإسرائيلية خسائر فادحة بسبب شبكة الصواريخ المصرية.

وقامت هذه الخطة على أساس دفع قوة خفيفة الحركة من المدرعات والمشاة الميكانيكية إلى الضفة الغربية للقناة، في قطاع «الدفرسوار - سرايوم»، الواقع بين البحيرات المرة الكبرى وبحيرة التمساح، لتقوم بتدمير أكبر عدد ممكن من بطاريات الصواريخ المصرية الموجودة في هذه المنطقة في إغارة سريعة خاطفة، وبذلك تفتح ممراً خطيراً في جدار الصواريخ المصرية المقام على طول القناة، تنفذ من خلاله الطائرات الإسرائيلية لهجوم عمق الجبهة المصرية وتناور مع بقية بطاريات الصواريخ من الخلف، وتعود القوة الخفيفة اثر إنجازها هذه المهمة إلى الضفة الشرقية للقناة مرة أخرى. وقد أطلق على هذه الخطة اسم «عملية الغزالة» كرمز لحركة العبور والعودة السريعة التي تشبه قفزات الغزالة السريعة.

وقام «شارون» بتجهيز منطقة العبور على الضفة الشرقية المقابلة للدفرسوار، حيث أعد سلاح المهندسين الإسرائيلي منطقة واسعة نسبياً لتجمع الدبابات والآليات محمية بسواتر رملية خلف الحاجز الترابي في المنطقة، كما جرى تخفيف جدران الحاجز في نقطة معينة، وضعت لها علامات حجرية معينة، حتى يسهل على سلاح المهندسين فتح الثغرات اللازمة فيها تمهيداً لمد الجسور العائمة وتشغيل المعديات لنقل المدرعات والآليات إلى الضفة الغربية المقابلة في وقت قصير نسبياً.

وأثر نشوب حرب ١٩٧٣ استدعي «شارون» من الإحتياط وأرسل للعمل في الجبهة الجنوبية كقائد مجموعة ألوية تحت قيادة «غونين»، وأخذ يلح منذ وقت مبكر على ضرورة تنفيذ عملية «الغزالة».

إلا أن «غونين» رفض تبني اقتراحه نظراً لاعتقاده بأن الموقف الإستراتيجي العام وقتئذ كان غير ملائم لتنفيذ مثل هذه العملية، ونشب نتيجة لذلك الرفض من جانب «غونين» خلاف حاد بينه وبين «شارون» تطلب إرسال الجنرال «حاييم بارليف» إلى الجبهة لوقف التوتر الناتج عن هذا الخلاف، ولتقدير الموقف الإستراتيجي هناك، بعد أن كان «موشي دايان» قد اقترح على «غولدا مائر» في اليوم الثالث للحرب، إنشاء خط دفاعي جديد لفك الإلتحام بين الطيران الإسرائيلي وصواريخ «سام» المصرية.

وقد رفض «بارليف»، ومعه أغلبية القادة الإسرائيليين، تنفيذ اقتراح «دايان» الخاص بالإنسحاب إلى خط الممرات واقتراح «شارون» المتعلق بتنفيذ عملية «الغزالة» خلال الأسبوع الأول من الحرب، وذلك نظراً لفداحة خسائر المدرعات الإسرائيلية خلال الهجمات المعاكسة التي جرت في الأيام الثلاثة الأولى، ولوجود الفرقة المدرعة المصرية ٢١ في الضفة الغربية ضمن احتياطي الجيش الثاني بالقرب من قطاع «الدفرسوار - سراييوم»، الأمر الذي يسمح لها بسرعة التدخل ضد القوة المدرعة الإسرائيلية التي ستعبر القناة قبل أن تحقق خرقاً له قيمته في جدار الصواريخ المصرية، ويعرض العملية كلها للفشل. وبعد أن تم صد الهجوم السوري في جبهة الجولان، وانتقل الجيش الإسرائيلي إلى الهجوم المضاد هناك، الذي أسفر عن تكوين جيب «سعسع»، ثم توقف التقدم

الإسرائيلي تماماً على الجبهة السورية يوم ١٠/١٢ نتيجة لعنف المقاومة السورية وبدء وصول القوات العراقية، ركزت القيادة الإسرائيلية جهودها في الجبهة الجنوبية، وحشدت قواها الرئيسية هناك تمهيداً لشن هجومها المضاد الذي استند إلى المخطط الأصلي لعملية «الغزالة» مع تطويرها، سواء من حيث أهدافها أو من حيث حجم القوات المشتركة فيها، بما يتفق وتطور ظروف الحرب. واتخذت القيادة الإسرائيلية قراراً بالألا يبدأ تنفيذ الهجوم المضاد المذكور إلا بعد صد الهجوم المصري الذي تم يوم ١٠/١٤، حتى يتم إلحاق أكبر قدر ممكن من الخسائر في المدرعات المصرية. ولذلك تحدد مساء يوم ١٠/١٥ موعداً لبدء الهجوم الإسرائيلي الذي تركز على الحور الأوسط في قطاع فرقة المشاة ١٦، والفرقة المدرعة ٢١.

وقد حشدت له القيادة الجنوبية مجموعة ألوية «شارون» التي ضمت ٣ ألوية مدرعة (بقيادة العقداء «امنون» و«حاييم» و«طوبيا»)، ولواء مظلي ميكانيكي (بقيادة العميد ثان «ماط»)، لواء مدفعية، ووحدات مهندسين، ومجموعة ألوية «ابراهيم ادان» التي ضمت ٣ ألوية مدرعة (بقيادة العقداء «غابي» و«نتكا» و«آرييه»).

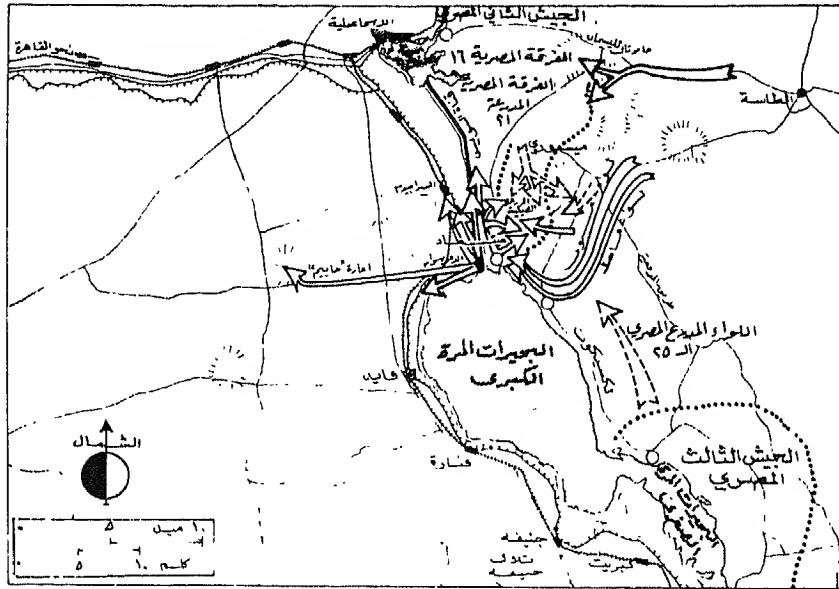
كلفتم مجموعة «شارون» بالوصول إلى منطقة العبور المحددة في مواجهة «الدفروسوار»، من خلال عملية اقتراب غير مباشر تتم على الجناح الأيمن للجيش الثاني جنوبي القطاع الذي تسيطر عليه الفرقة ١٦، عبر فرجة غير محمية (كانت ترقبها دوريات متحركة) يبلغ اتساعها نحو ٢٥ كم تقع بين الجيشين الثاني والثالث على الضفة الشرقية للبحيرات المرة الكبرى، كانت قد

اكتشفتها يوم ١٠/٩ إحدى دوريات لواء «آرييه» المدرع (كما أكدت وجودها صور طائرات الإستطلاع الأمريكية التي حلقت فوق الجبهة يوم ١٠/١٣ من ارتفاعات شاهقة)، ثم كان على المجموعة المذكورة أن تقوم بعد ذلك بفتح الطريقين المتوازيين اللذين يربطان طريق «الإسماعيلية - الشط» بالطريق العرضي الواقع على مبعده ١٥ كم شرقي القناة (كانت القيادة الجنوبية قد شقتهما بعد حرب الإستنزاف استعداداً لاستخدامهما في تنفيذ عملية «الغزالة» وذلك ليتم نقل الجسور ومعدات العبور عليهما ولتأمين إمداد القوة التي ستقوم بالعبور بسهولة) وتطهيرهما من القوات المصرية المسيطرة عليهما.

وفي الوقت نفسه كان على مجموعة «شارون» عبور القناة عند «الدفرسوار»، وتطهير الضفة الغربية في هذا القطاع من الجبهة من بطاريات الصواريخ المضادة للطائرات قدر الإمكان وتأمين رأس الجسر ضد الهجمات المصرية المضادة. ثم كان على مجموعة «ادان»، المتمركزة أصلاً في مواجهة القنطرة شرق والفردان، أن تزحف وراء مجموعة «شارون» بعد فتحها للشغرة وإقامتها رأس الجسر على الضفة الغربية، لتواصل الهجوم في اتجاه الجنوب لتقطع طريق «السويس - القاهرة» وتستولي على مدينة السويس نفسها إذا أمكن لها ذلك، وبهذا يتم تطويق قوات فرقي المشاة ١٩،٧ التابعتين للجيش الثالث على الضفة الشرقية للقناة، كما تقوم وحدات مجموعة «شارون» الموجودة على الضفة الغربية بتوسيع رأس الجسر شمالاً حتى «الإسماعيلية» والاستيلاء عليها إذا أمكن وقطع الطريق الذي يربطها بدلتا النيل والقاهرة، والذي يشكل طريق الإمداد الرئيسي لقوات الجيش الثاني. كما أبلغت مجموعة ألوية «كالمان

ماغين»، المؤلفة من لوائين مدرعين ولوائي مشاة عادي، والتي كانت متمركزة قرب المداخل الغربية لممر «متلا» و«الجلي» في مواجهة الجيش الثالث، بأن تكون على أهبة الإستعداد للتحرك شمالاً وعبور القناة لدعم عمليات مجموعة «ادان» إذا تطلب الأمر ذلك.

وبقيت مجموعة ألوية «ساسون» في القطاع الشمالي لتثبيت قوة فرقة المشاة ١٨، وفي أقصى الجنوب كانت توجد قوات أخرى من ضمنها لواء المظلات الميكانيكي المتمركز قرب «رأس سدر» بقيادة العقيد «عوزي» وكتيبتا دبابات مستقلة.



الوضع عند الدفرسوار في ١٦/١٠/١٩٧٣

وهكذا يتبين لنا أن القيادة الإسرائيلية خصصت لتنفيذ عملية «الغزالة» المطورة، عند اكتمال واتساع نطاق تنفيذها ٣٠ مجموعة ألوية ضمت: ٨ ألوية مدرعة، و ٣ ألوية مشاة ميكانيكية، ولواء مشاة عادي.

بدأ تنفيذ العملية في الساعة الخامسة من بعد ظهر يوم ١٥/١٠ بهجوم خداعي قام به لواء «طوبيا» المدرع على المحور الأوسط تجاه «النقطة ١٠٠» (تل حموتال)، تبعه بعد ساعة تقدم من لواء «امنون» المدرع تجاه الجنوب الغربي للاكتفاف عبر الكثبان الرملية القريبة من شمال البحيرات المرة الكبرى (حيث توجد الفرجة الخالية من القوات المصرية) إلى نقطة العبور في مواجهة «الدفرسوار» وقد واجهت مجموعة «شارون»، رغم نجاحها في التسلل في نقطة العبور واجتياز وحدات من لواء المظليين للقناة في الليلة الأولى من الهجوم، مقاومة عنيفة من جانب وحدات فرقة المشاة ١٦ ووحدات الفرقة المدرعة ٢١ على الضفة الشرقية، خاصة عند المنطقة المعروفة باسم «مزرعة الجلاء» (أو المزرعة الصينية كما يسميها الإسرائيليون) ألحقت بها خسائر فادحة وأخرت موعد نصب الجسر العائم الأول على القناة، وكادت أن تؤدي إلى إلغاء العملية كلها، كما أدت إلى دفع مجموعة أولية «ادان» لدخول المعركة في وقت مبكر عما كان مخططاً لها من قبل، لمعاونة مجموعة «شاوون» في فتح الطريقين المؤديين إلى نقطة العبور على الضفة الشرقية كما قامت القوات المصرية بعدة هجمات مضادة من الشمال والجنوب على الضفة الشرقية لإغلاق الثغرة التي فتحت في الخطوط المصرية ولكنها فشلت في تحقيق أهدافها، وكذلك فشلت الهجمات المضادة التي جرت على الضفة الغربية في تصفية رأس الجسر الإسرائيلي هناك.

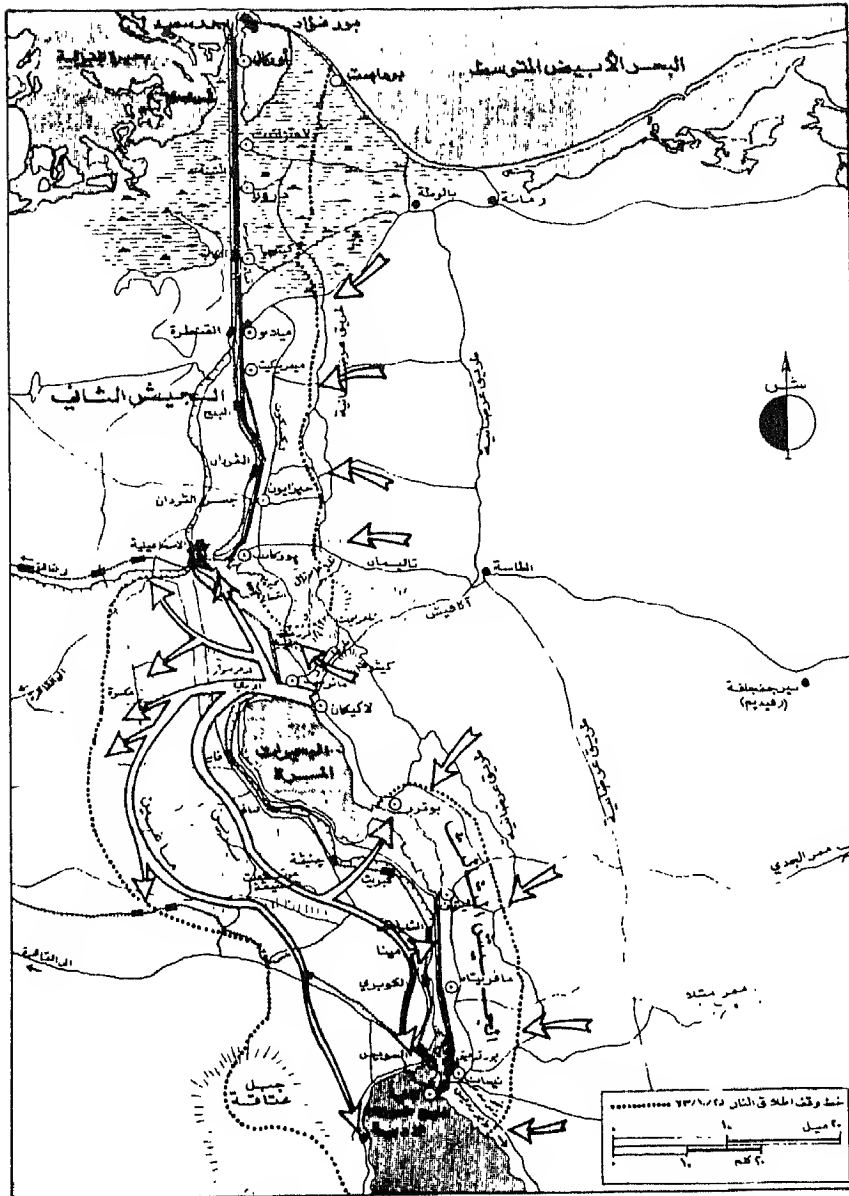
وفي الساعة السابعة من مساء يوم ١٠/٢٢ توقف إطلاق النار، بناء على قرار مجلس الأمن الدولي، كانت قوات «شارون» تبعد وقتئذ نحو كيلو متر واحد عن طريق الإسماعيلية - القاهرة واقتربت أيضاً من بلدة «أبو صوير»، أما في الجنوب فكانت قوات «ادان» و«كالمانين ماغين» قد وصلت إلى «جنيفة» تقريبا. وبذلك لم تكن قطعت بعد طريق «السويس - القاهرة» أو عزلت قوات الجيش الثالث في الضفة الشرقية. وقد بلغ أقصى عمق للجيب الإسرائيلي غربي القناة مسافة ٢٥ - ٣٠ كم. وكانت القوات الإسرائيلية والمصرية متداخلة مع بعضها البعض في عديد من الأماكن، خاصة بالقرب من ضفة القناة الغربية وفي الجنوب والشمال، إلى حد أنه كان يفصلها عن بعضها في بعض الحالات ٢٠ متراً فقط، وذلك عند سريان قرار وقف إطلاق النار مساء يوم ١٠/٢٢/١٩٧٣.

ولما كان الجيب الإسرائيلي في الضفة الغربية للقناة بالصورة التي وجد عليها عند سريان وقف إطلاق النار المذكور، لا يشكل ورقة مساومة سياسية ملائمة في أيدي إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية ضد مصر خلال المرحلة التالية لوقف إطلاق النار، والتي سيجني كل طرف فيها النتائج السياسية الناجمة عن الحرب، لذلك كان لا بد لإسرائيل أن تختلق أي أسباب لخرق قرار وقف إطلاق النار وتواصل هجومها في حركة نحو الجنوب لتطويق قوات الجيش المصري الثالث في الضفة الشرقية للقناة، معتمدة على حالة الاسترخاء المعنوي الذي توقعت أن تصيب القوات والقيادة المصرية عقب وقف إطلاق النار لفترة قصيرة. ولذلك بدأت مجموعة ألوية «ماغين» في حوالي الساعة الحادية عشر من مساء اليوم نفسه الزحف في تشكيلات صغيرة عبر المسالك والمدقات الجبلية،

متجنبة قدر الإمكان الإشتباك مع المواقع المصرية الرئيسية، ومنتشرة نحو الجنوب. ثم هاجمت مواقع بطاريات الصواريخ ابتداء من الساعة الثانية من فجر يوم ١٠/٢٣ لتوسيع الممر الجوي للطيران الإسرائيلي غربى القناة. وفي هذه الأثناء كانت وحدات سلاح المهندسين المصري تحاول نصب بعض الجسور عبر القناة لتعبر عليها وحدات من قوات الجيش الثالث من الضفة الشرقية لتعزيز القوات الموجودة في الضفة الغربية، إلا أنها تعرضت لنيران شديدة من قوات مجموعة أولوية «ادان» حالت دون إنجاز هذه المهمة.

وبعد ظهر يوم ١٠/٢٣ شنت مجموعة أولوية «ادان» هجوماً كبيراً بواسطة لوائين مدرعين، زحفاً في شكل قوس عريض التف حول السويس قاطعاً الطريق بينها وبين القاهرة، ثم احتلت منطقة مصانع تكرير البترول ومصنع السماد الموجودة غرب المدينة في السهل الممتد بين خليج السويس وجبل عتاقة.

وعند منتصف ليلة ١٠/٢٤ تقريباً استولت وحدة من مجموعة أولوية «ماغين» على ميناء «الادبية» الواقع على الشاطئ الغربي لخليج السويس على مبعدة كيلومترات قليلة إلى الجنوب الغربي من السويس، وبقيت وحدات مصرية تقاتل على مقربة من الميناء المذكور حتى وصلت قوات الطوارئ الدولية إلى المنطقة. كما استطاعت وحدات مصرية أخرى أن تتمسك بمواقعها على الشاطئ الغربي للقناة إلى الشمال من مدينة السويس في مواقع «الشط» و«الشلوقة» و«كبريت». وكانت أقصى نقطة وصلت إليها قوات مجموعة أولوية «ماغين» على طريق «السويس - القاهرة» تقع عند نقطة الكيلومتر ١٠١، أي على مبعدة ١٠١ كم شرق القاهرة.



التشابك في القوات شرقي قناة السويس وغربها (١٩٧٣/١٠/٢٥)

وقد حاولت مجموعة ألوية «ادان» خلال يومي ٢٤-٢٥/١٠/١٩٧٣ أن تستولي على مدينة السويس بمساندة الطيران، إلا أنها فشلت في إنجاز مهمتها هذه وتكبدت خسائر فادحة في الدبابات والعربات المدرعة والرجال، أجبرتها على العدول عن محاولتها. وبقيت السويس في أيدي قوات الجيش الثالث والمقاومة الشعبية، على حين تمركزت القوات الإسرائيلية على مشارفها الخارجية، حتى توقف إطلاق النار بصورة نهائية فعلية في الساعة الحادية عشرة من صباح يوم ٢٨/١٠/١٩٧٣ تنفيذاً لقرار مجلس الأمن رقم ٣٤٠ ووصلت قوات الطوارئ الدولية لتشرف على تنفيذه.

القتال على الجبهة السورية

طبيعة مسرح العمليات: تقع الأرض التي احتلتها إسرائيل في حرب ١٩٦٧ في منطقة الجولان، في الزاوية الجنوبية الغربية من القطر السوري. وتبلغ مساحتها ما يزيد عن ١٠٠٠ كيلومتر مربع. وهي هضبة بركانية ترتفع عن الأراضي المحيطة بها، وتشرف من الغرب على وادي نهر الأردن، وتشكل ودياناً تتجه من الشرق إلى الغرب تسيل فيها الأمطار. وفي شمال الهضبة تقع مرتفعات جبل الشيخ التي تشكل حاجزاً هاماً يصل ارتفاع ذروته إلى ٢٨١٤ متراً. وتمر من ذرى الجبل الحدود الفاصلة بين القطرين السوري واللبناني. وقد أقامت إسرائيل بعد حرب ١٩٦٧ مركزاً للرصد على الطرف الجنوبي الغربي من الجبل، على شكل حصن من الأسمنت المسلح يتألف من عدة طبقات، وجهز بأدوات الرصد والاستطلاع البصري والإلكتروني والكشف الراداري. أما في

الجنوب فيحد الهضبة وادي اليرموك. وهو واد انهدامي عميق يشكل مانعاً هاماً يحول دون المناورة العملياتية بالقوات الآلية. ويعتبر هذا الوادي خط الحدود الفاصل بين القطرين السوري والأردني.

ولقد ثبتت إسرائيل، بعد حرب ١٩٦٧، خطوطها الأمامية في الجولان على سلسلة من التلال المشرفة التي تشكل عدة خطوط متصلة ومتدرجة في العمق. وأقامت على بعض هذه التلال (مثل تل أبو الندى وتل الفرس) مراصد مزودة بالرادارات والأجهزة الإلكترونية الحديثة، لتشكل مع مرصد جبل الشيخ شبكة متكاملة تكشف الأرض ومحاور التقدم نحو الغرب، وبخاصة محور دمشق - القنيطرة، ومحور دمشق - شيخ مسكين - درعا.

وراعت إسرائيل أثناء إقامة الخط الدفاعي الأمامي في هضبة الجولان، الإفادة القصوى من طبيعة الأرض، مع توفير إمكانية الدعم المتبادل بالنيران بين نقاط الاستناد، وتنسيقها بالعمق لإعطاء الدفاع العمق اللازم. وتكونت بنية الدفاع، من حيث التجهيز الهندسي للأرض، من خط من الحصون الدفاعية على امتداد خط وقف النار (حوالي ٧٠ كيلومتراً) بعمق ٢-٣ كم، مكون من نقاط استناد حصينة تستوعب كل منها فصيلة أو سرية.

وجهزت كل نقطة بعدة منعات (دشم) أسمنتية مدعمة بالحجارة والقضبان الحديدية مع ملاجئ وخنادق مواصلات، وأحيطت بعدة صفوف من الأسلاك الشائكة وحقول الألغام، وأعدت فيها مصاطب الرمي التي تحتلها دبابات الدعم المباشر عند الضرورة. وقد بلغ عدد النقاط المحصنة على هذا الخط ٥٢ نقطة،

تضم ١٠٢ منعة أسمنتية موجودة على نقاط الأرض الحاكمة والمشرفة على محاور التقدم. وقد روعي في أثناء هذه النقاط الحصينة إمكانية تحقيق الأهداف التالية:

١ - أن تكون واقية من رمايات المدفعية والطيران.

٢ - إن تسيطر على محاور التقدم وعلى المناطق الصالحة لتقدم القوات والميكانيكية.

٣ - أن تتعاون فيما بينها بالنيران والرصد وتبادل المعلومات.

٤ - أن تتمكن من الدفاع عن نفسها من كافة الاتجاهات.

ولقد خصص لكل مجموعة من نقاط الإستناد قوة محددة من الدبابات، تتجمع في مكان قريب بحيث تتمكن من تقديم الدعم المباشر لأية نقطة مهددة خلال بضع دقائق. كما حشدت قوات مدرعة على عمق ١٠-١٥ كم من الحد الأمامي كاحتياط تكتيكي، قادر على التحرك بسرعة لتقديم المساعدة للمواقع الدفاعية المهددة.

وعلى امتداد الحد الأمامي أنشئ خندق مضاد للدبابات بعرض ٤-٥ أمتار وعمق ٣-٤ أمتار، بستره ترابية على الضفة الغربية للخندق ارتفاعها حتى ٦ أمتار. كما زرعت حقول الألغام المضادة للأشخاص والمضادة للدبابات على عدة أنساق وأقيمت شبكة من الأسلاك الأمنية.

خطة الهجوم السوري:

استناداً لهذه المعطيات الخاصة بطبيعة الأرض، وطبيعة الدفاعات الإسرائيلية، وانتشار القوات على الأرض، ووجود الخندق المضاد للدبابات، فقد وضعت خطة الهجوم السورية التي اشتملت على عدة نقاط أهمها:

١ - إنزال أكبر خسائر ممكنة بطيران العدو ودفاعه الجوي، وشل قياداته، بتنفيذ ضربة جوية مفاجئة مشتركة مع القوات الجوية لجمهورية مصر العربية، والإنزالات الجوية، وضربات الصواريخ والمدفعية.

٢ - توجيه ضربة نارية قوية بالطيران والمدفعية لإبطال دفاعات العدو على خط الجبهة والإحتياطيات القريبة، وشل القيادات ومراكز الرادار ومقرات الرصد.

٣ - انتقال القوات البرية للهجوم مع بدء الضربة النارية، وخرق دفاعات العدو المحصنة في عدة قطاعات في آن واحد، ثم تطوير الهجوم المدرع في العمق لتجزئة القوات الإسرائيلية في الهضبة وتدميرها على أجزاء، واحتلال خط دفاعي يشرف على الضفة الشرقية لنهر الأردن.

ولحظت القيادة السورية عند وضع الخطة، عناصر أساسية أخرى فرضت نفسها على المخططين وكان أهمها:

- اضطرت القيادة السورية إلى الاقتحام الجبهي للتحصينات الإسرائيلية، رغم الخسائر الكبيرة التي يتكبدها المهاجم في مثل هذه الحالات. ويرجع ذلك إلى أن الدفاعات الإسرائيلية على جبهة متصلة تستند في الشمال إلى جبل الشيخ وفي الجنوب إلى وادي اليرموك، ولا تهني أية جوانب مكشوفة تسمح بالإلتفاف العميق على الأجانب، لاسيما وأن القطرين العربيين لبنان والأردن لم يكونا مشتركين في القتال منذ بداية الحرب، ولا مجال لاستخدام أراضيها لهذا الغرض.

نظراً لطبيعة دفاعات العدو، ووعورة الأرض وكثرة تضاريسها، فقد كان الاعتماد على عنصر المشاة بصورة خاصة في الأنساق الأولى للهجوم.

- نظراً لطبيعة الدفاعات المحصنة للعدو ووجود المانع المركب المضاد للدبابات، لجأت القيادة السورية إلى تشكيل مفارز اقتحام خاصة من جنود المشاة المدعّمين بالدبابات ومدافع الرمي المباشر وقاذفات اللهب والمهندسين (النقابين).

- تنفيذ الهجوم على جبهة عريضة، واختيار عدة قطاعات للحرق، لمنع العدو من تركيز جهوده في الدفاع على اتجاه واحد، ولبعثرة جهده الجوي، مع تركيز الجهد الرئيسي بضربة رئيسية توجه إلى الاتجاه الأقل توقّعاً من العدو.

- معاملة الخندق المضاد للدبابات والممتد على طول الجبهة، معاملة الحاجز المائي، نظراً لأوجه الشبه القائمة بينهما من حيث الحاجة إلى وسائل خاصة

بالعبور، وذلك لتوزيع نيران العدو والإقلال من فرص تدمير الجسور ووسائل العبور الأخرى.

- الاستفادة من قلة عمق المنطقة المحصنة لتطوير الهجوم بالألوية المدرعة الموجودة في الأنفاق الثانية لفرق المشاة.

- الاستفادة القصوى من وجود جبهتين تعملان في آن واحد، ومتابعة الضغط بالأعمال العسكرية النشطة على كلتا الجبهتين، من أجل إجبار العدو على تجزئة جهوده وعدم تركيزها على جبهة واحدة طويلة مدة الأعمال القتالية.

وتحدد اتجاهات الهجوم بحيث تتقدم فرقة المشاة الميكانيكية ٧ (بقيادة العميد عمر أبرش) من منطقة الأحمدية في اتجاهين أحدهما نحو الغرب والآخر نحو الجنوب الغربي إلى الشمال من «القنيطرة» والطريق الرئيسي المؤدي إلى جسر «بنات يعقوب»، على أن تقوم القوات المغربية بالزحف جنوب سفوح «جبل الشيخ» السفلي نحو الجنوب الغربي تجاه طريق «بانياس - القنيطرة» لحماية الجناح الأيمن للفرقة السابعة. وفي الوقت نفسه تتقدم فرقة المشاة الميكانيكية التاسعة (بقيادة العميد حسن تركماني) من المنطقة الواقعة غرب «تل الحارة» في اتجاه الغرب إلى الشمال مباشرة من «الحشينة» وذلك على شكل شعبتين متوازيتين إحداها نحو طريق «القنيطرة - جسر بنات يعقوب» لقطعه غربها والآخر يتجه إلى «كفر نفاخ» الواقعة في منتصف الطريق المذكور تقريباً، والتي توجد فيها قيادة القوات الإسرائيلية في الجولان. وعلى المحور الجنوبي كان

على فرقة المشاة الميكانيكية الخامسة (بقيادة العميد علي أصلان) أن تهاجم منطقة «الرفيد» نحو الجنوب الغربي تجاه بحيرة «طبرية».

وبالإضافة إلى هذه الهجمات الرئيسية كان على وحدة خاصة من المغاوير محمولة جواً أن تهاجم مرصد جبل الشيخ بواسطة طائرات الهليكوبتر وتستولي عليه في إغارة مفاجئة لتحرم القيادة الإسرائيلية من محطة الرادار وأجهزة الرصد المشرفة على مسرح العمليات البرية منذ بداية الهجوم، وتضعها في خدمة القيادة السورية بعد ذلك، وخصصت وحدات خاصة سورية بمهاجمة السفوح السفلية لجبل الشيخ لمنع الهجمات المعاكسة الإسرائيلية التي قد توجه ضد قوات المغاوير أثر استيلائها على المرصد المذكور.

وفي النسق الثاني للقوات السورية كانت توجد فرقتان مدرعتان ولواءان مدرعان مستقلان. وكانت كل فرقة مشاة ميكانيكية تتألف من لوائي مشاة (بكل منهما كتيبة دبابات) ولواء مشاة ميكانيكي ولواء مدرع، وقدر عدد الدبابات الملحقه بفرق المشاة الميكانيكية الثلاث المشار إليها آنفاً بنحو ٥٤٠ دبابة (أي بواقع ١٨٠ دبابة في الفرقة الواحدة)، كما قدر عدد الدبابات الموجودة بالفرقتين المدرعتين معاً بنحو ٤٦٠ دبابة.

وساندت قوات الهجوم حشود قوية من المدفعية قدرت بنحو ١٠٤ بطاريات مدفعية وقاذف صواريخ كاتيوشا (ضمت مدفعية عيار ١٢٢ مم، ١٣٠ مم، ١٥٢ مم). وقد أعدت القيادة السورية خطان دفاعيان في العمق العمليتي للجهة، الأول يقع على مسافة نحو ٢٠ كم شرق خط وقف إطلاق

النار، ابتداء من نقطة تبعد قليلاً إلى الغرب من «قطنا» على الطريق المؤدي إلى جبل الشيخ في الشمال ماراً بسعسع على الطريق بين «دمشق» و«القنيطرة» ومنتهاً عند «الصنمين» الواقعة على الطريق المؤدي إلى «الرفيد» على المحور الجنوبي. أما الخط الدفاعي الثاني فقد أقيم على مسافة تبعد نحو ١٠ إلى ١٥ كم شرقي الخط الأول من نقطة تقع إلى الشمال الغربي من «دمشق» على الطريق المؤدي إلى «القنيطرة» ويمتد جنوباً حتى بلدة «الكسوة» الواقعة على الطريق المؤدي إلى «الصنمين» و«الشيخ مسكين» و«درعا».

كما تركزت شبكة صواريخ سام المضادة للطائرات بمختلف أنواعها على طريق «دمشق - الشيخ مسكين».

أوضاع القوات الإسرائيلية في الجولان:

في ١٣ أيلول (سبتمبر) ١٩٧٣ نفذ السلاح الجوي الإسرائيلي عملية استطلاع جوي كبير للساحل السوري صاحبها إعداد كمين جوي للمقاتلات المعترضة السورية (أسفر عن إسقاط ١٣ طائرة «ميغ ٢١» وفقاً لرواية المصادر الإسرائيلية مقابل إسقاط طائرة ميراج، أما المصادر السورية فقالت أنها أسقطت ٥ طائرات إسرائيلية وفقدت ٨ طائرات) وتوقعت القيادة العسكرية الإسرائيلية في المنطقة الشمالية حدوث اشتباكات خطيرة في الجولان، خاصة بعد أن أوضحت تقارير الإستطلاع الجوي يوم ٩/٢٤ بأن عدد الدبابات السورية المحتشدة في الجبهة قد ارتفع إلى ٦٧٠ دبابة بعد أن كان حوالي ٥٠٠ دبابة يوم ٩/١١، وأن عدد بطاريات المدفعية قد زاد في الفترة نفسها من ٦٩ بطارية إلى

١٠٠ بطارية، وأن هناك ثلاثة فرق مشاة قد احتلت خط الدفاع الأول. ولذلك عقد اجتماع في رئاسة الأركان الإسرائيلية في يوم ٩/٢٤ حضره اللواء «إسحاق حوفي» قائد المنطقة الشمالية واللواء «دافيد اليعازر» رئيس الأركان «موشي دايان» وزير الدفاع لبحث الموقف، وقد أوضح «حوفي» في الجلسة المذكورة أن حجم القوات السورية الموجودة في الخط الأمامي يسمح لها بشن هجوم كبير دون سابق إنذار. وقد أثار هذا الموقف شكوك ومخاوف «دايان» فقام بزيارة تفقدية لجهة الجولان يوم ٩/٢٦ حيث شاهد بنفسه حشوداً كبيرة لمدفعية سورية متوسطة، وعلى أثر ذلك أصدر إلى رئيس الأركان أمراً بضرورة تعزيز قوات الجولان المؤلفة أصلاً من لواء مشاة ميكانيكي (لواء «غولاني») منتشرة على طول الجبهة في مواقع دفاعية قوية التحصين تحمي طرق الإقتراب المحتملة، ويبلغ عددها ١١ موقعاً ابتداءً من شرق «مسعدة» في أقصى الشمال إلى «تل الساقي» في أقصى الجنوب شرقي «العال»، ويمتد أمامها خندق مضاد للدبابات عرضه نحو ٤ أمتار وعمقه ٣ أمتار، يعلوه من حافته الغربية جدار ترابي إرتفاعه نحو ٨ أمتار، وتمتد أمام الخندق حقول ألغام. ويعزز لواء المشاة المذكور اللواء المدرع ٣٧، الذي يسميه الإسرائيليون لواء «براك»، وكان يضم ٣ كتائب دبابات (الكتائب ٣-٤-٥)، وقد وزعت فصائل الدبابات في مواقع دفاعية بخط ثاني يبعد نحو ٣-٥ كيلومترات وراء الخط الأول. جهزت بحفر لرمية الدبابات والمدافع المضادة للدبابات ومدفعية الميدان، وأحيطت بالأسلاك الشائكة والألغام.

وقد أمرت رئاسة الأركان اللواء المدرع السابع بتعزيز القوات العاملة المدافعة عن الجولان، وبالفعل وصلت كتيبة الدبابات السابعة إلى منطقة «كفر نفاخ» قبل بدء نشوب الحرب بعشرة أيام، كما قام قائد اللواء ومعه ضابط الاستطلاع والمدفعية التابعين للواء بتفقد خط الجبهة وتحديد الأهداف المحتملة ومواقع رماية الدبابات والمدفعية ووضع خطط الهجمات المعاكسة المتوقع القيام بها. وبذلك أصبح لدى قيادة الجولان ٤ كتائب دبابات (كانت كلها وقتئذ خاضعة لقيادة اللواء المدرع ٣٧) وبلغ عدد دباباتها يوم ١٠/٢/٧٣، وفقاً للمصادر الإسرائيلية، ١٧٧ دبابة، فضلاً عن لواء المشاة الميكانيكي الموزع على امتداد الجبهة، وبلغ عدد بطاريات المدفعية في ذلك اليوم ١١ بطارية. كما تم إبلاغ وحدات مجموعات الألوية الإحتياطية المعدة للقتال في الجبهة الشمالية. وهي مجموعة ألوية «دان لانر» ومجموعة ألوية «رفول أتيان»، باحتمال إعلان التعبئة العامة، وأعدت ترتيبات إخلاء الهضبة من سكان المستوطنات المدنيين، كما بثت آلاف الألغام الجديدة أمام الخندق المضاد للدبابات وحول المواقع الدفاعية، وجرى تعميق الخندق المضاد للدبابات. وفي فجر يوم ١٠/٦ استدعي «إسحاق حوفي» إلى اجتماع في رئاسة الأركان حضره قادة الجبهات الثلاث. وأبلغ «دافيد اليعازر» قادة الجبهات بأن الحرب قد تنشب في الساعة السادسة من مساء اليوم نفسه، وأن أوامر التعبئة العامة كانت على وشك الصدور. وكانت بقية كتائب اللواء المدرع السابع (الكتائب ١-٢ المدرعة وكتيبة المشاة الميكانيكية) قد تم تحريكها إلى منطقة «كفر نفاخ - أواسط - سنديانه» خلال يوم ١٠/٥، وعندما أبلغ قائد اللواء صباح يوم ١٠/٦ باحتمال نشوب الحرب خلال هذا اليوم، حددت مهمة اللواء بحماية القطاع الشمالي من «القنيطرة»

حتى سفوح «جبل الشيخ» وألحقت به كتيبة الدبابات الرابعة التابعة للواء المدرع ٣٧ نظراً لوجودها عند «القنيطرة» أصلاً، ولذلك ألحقت كتيبة الدبابات الثانية التابعة للواء السابع ٣٧ عوضاً عنها لتقاتل معه في القطاع الجنوبي الممتد حتى «الرفيد»، حيث كانت القيادة الإسرائيلية تتوقع نظراً لأن صورة الإستطلاع الجوي كانت توضح أن حوالي ٦٠٪ من بطاريات المدفعية السورية كانت محتشدة في القطاع الشمالي من الجولان.

وعلى هذا الأساس أصبح لدى اللواء المدرع السابع كتائب الدبابات ١-٤-٧ فضلاً عن كتيبة المشاة الميكانيكية التي ألحقت بها سرية دبابات واعتبرت بمثابة احتياطي اللواء. أما اللواء المدرع ٣٧ فقد أصبح يتألف من كتائب الدبابات ٢-٥ فضلاً عن بقية وحداته المعاونة. واحتفظ بالكتيبة ٣ كاحتياطي لدى قائد الجبهة وبذلك أصبح لدى القوات الإسرائيلية في «الجولان» عند بدء الهجوم السوري لواءان مدرعان يضمّان ٥ كتائب دبابات، فضلاً عن كتيبة الدبابات الاحتياطية كتيبة دبابات لواء غولاني الميكانيكي، أي ما مجموعه ٧ كتائب دبابات.

وفي مقابل ذلك كان لدى القوات السورية التي ستبدأ الهجوم في اليوم الأول حوالي ٧٠٠ دبابة بالإضافة إلى الفرقتين المدرعتين الإحتياطيتين. وقد وزع قائد اللواء المدرع السابع كتيبة الدبابات الأولى في المنطقة الواقعة بين الموقع الدفاعي الأول المقابل لمسعده، المسمى «أ - ١» (كانت جميع المواقع يرمز لها برقم مسلسل إلى جانب حرف أ) والسفوح الجنوبية لجبل الشيخ. كما وزعت كتيبة الدبابات الرابعة بين موقعي «أ - ٢» و«أ - ٣» عند «تل البوسر» شمال

«القنيطرة» وتمرکزت قيادتها في مدينة «القنيطرة» ذاتها، أما الكتيبة السابعة دبابات فكانت موزعة على طريق «كفر نفاخ - واسط». على مقربة منها كانت هناك كتيبة المشاة الميكانيكية المعززة بسرية دبابات والمعدة كاحتياطي للواء.

أما قائد اللواء المدرع ٣٧ فقد وزع كتيبة الدبابات الثانية بواقع سرية بين موقعي «أ - ٥» و«أ - ٦» اللذين توجد بينهما «تل عكاشه» وسرية ثانية على مفترق طريق «الرفيد» عند موقع «أ - ٧»، حيث يلتقي الطريق الجنوبي القادم من «العال» إلى «البطيمة» و«الصنمين» بالطريق القادم من «القنيطرة» إلى «نوى»، وسرية ثالثة عند موقع «أ - ١١» المواجه لتل الساقى في أقصى الجنوب. كما وزع كتيبة الدبابات الخامسة بين المواقع «أ - ٦» و«أ - ٩» على كلا جانبي خط أنابيب النفط «تابلان»، وتمرکزت قيادتها على تل «الجوخدار». أما قيادة اللواء فكانت في «كفر نفاخ»، وكذلك كانت هناك أيضاً قيادة اللواء المدرع السابع، حيث عقد قائده اجتماعاً ظهر يوم ١٠/٦ لقيادة الكتائب، لإبلاغهم باحتمال نشوب الحرب في الساعة السادسة مساء اليوم نفسه قطعه بدء القصف المدفعي التمهيدي للهجوم السوري.

الهجوم السوري في الجولان:

في تمام الساعة الثانية من بعد ظهر يوم ١٠/٦/١٩٧٣ بدأت المدفعية السورية رميها التمهيدي السابق لهجوم المدرعات والمشاة الميكانيكية الذي استمر نحو ٦٠ دقيقة، واشترك فيه نحو ١٠٠٠ مدفع، كما أغارت مجموعات من طائرات «المیغ ٢١» و«سوخري ٧» على المواقع والتجمعات الإسرائيلية،

من ارتفاعات منخفضة. واثّر بدء الرمي المدفعي بقليل، بدأت الموجات الأولى من الدبابات وناقلات الجنود المدرعة السورية تقدمها نحو الخطوط الإسرائيلية تصاحبها «البولدوزرات» والدبابات حاملة الجسور، التي أخذت تردم الخندق المضاد للدبابات وتقيم عليه المعابر. وبهذا أصبح الرمي المدفعي بمثابة مساندة قريبة بالنيران للوحدات المدرعة والميكانيكية خلال المرحلة الأولى من بدء هجومها.

وفي حوالي الساعة الثالثة بعد الظهر كانت الدبابات وناقلات الجنود السورية قد اجتازت الخندق المضاد للدبابات في نقطتي الاختراق الرئيسيتين، الأولى كانت عند «القنيطرة» متجهة نحو الجنوب الغربي، في منطقة بين موقعي «أ - ٢» و«أ - ٣»، والثانية عند «الرفيد» متجهة نحو الشمال الغربي على الطريق المؤدي إلى «الحشينة»، حيث كانت الفرقة «٩» تتقدم في منطقة «تل عكاشه» بين موقعي «أ - ٥» و«أ - ٦». وكانت الدبابات السورية تتقدم في مجموعات تضم ٧-١٠ دبابات ٢-٣ ناقلة جنود مدرعة، ولكن المدرعات كانت تسير متقاربة من بعضها، ولذلك تعرضت لخسائر فادحة من الدبابات الإسرائيلية المتخندقة في مواقع رماية معدة مسبقاً في الخط الثاني خلال الساعات الأولى من الهجوم. وحتى لا تقلل المدرعات السورية من سرعة هجومها وتعطي الفرصة للعدو كي يستجمع قواه ويركزها، عمدت إلى الالتفاف حول المواقع الدفاعية واندفعت إلى العمق متجنباً السير على الطرق.

وفي الوقت الذي بدأت فيه المدرعات والمشاة الميكانيكية هجومها الرئيسي هذا، كانت هناك ٤ طائرات هليكوبتر من طراز «س ٨» تحمل قوة من المغاوير

السوريين وتنزلهم على قمة جبل الشيخ من الخلف حيث هاجموا حامية المرصد الإسرائيلي البالغ عددها نحو ٥٥ جندياً (كان معظمهم يلعبن طاولة الزهر). وقد تم الإستيلاء على المرصد بعد نصف ساعة من القتال العنيف الذي لم ينج منه سوى ١١ جندياً إسرائيلياً استطاعوا الفرار من الموقع. وقد حاول لواء «غولاني» استرداد المرصد بهجوم معاكس إلا أن الوحدات الخاصة السورية المرابطة عند سفوح جبل الشيخ استطاعت أن تصد الهجوم وتقتل ٢٢ جندياً إسرائيلياً وتصيب ٥٠ آخرين بجراح.

القتال في القطاع الجنوبي من الجولان:

حقق الهجوم السوري في قطاعي فرقتي المشاة الميكانيكية التاسعة والخامسة بجنوب الجولان نجاحات أولية سريعة، إذ تمكن اللواءان المدرعان ٤٣ و ٥١ من اختراق خط الدفاع الإسرائيلي جنوب الموقع «أ - ٦» عند تل كودنا، واجتازا خط «التابلان» بالقرب من الخشينة وتقدما بمحاذاة طريق اليهودية إلى عمق نحو ٢٠ كم داخل الهضبة، حتى أصبحا على مشارف بحيرة طبريا. كما استطاع اللواء المدرع ٤٧ واللواء الميكانيكي ١٣٢ اختراق خط الدفاع الإسرائيلي في أقصى جنوب الجولان قرب البطيمة، واجتازا طريق «التابلان» والموقعين الدفاعيين «أ - ٩ وأ - ١٠»، وتقدما نحو قرية العال وقد واصل قسم من اللواء المدرع ٤٧ تقدمه شمالاً نحو اليهودية، على حين اشتبك القسم الآخر من اللواء ومعه وحدات اللواء الميكانيكي ١٣٢ بطلائع وحدات الإحتياط المدرعة الإسرائيلية التي بدأت تصل إلى المحور الجنوبي للجولان ضمن مجموعة ألوية «دان لانر» مساء يوم ١٠/٦ (إذ كانت هذه المجموعة قد بدأ استدعاؤها منذ

صباح يوم ١٠/٦ أثر ورود التقارير التي حصلت عليها الإستخبارات الإسرائيلية فجر ذلك اليوم).

وتقدمت وراء هذه الألوية المدرعة الميكانيكية بقية وحدات الفرقتين السوريتين التاسعة والخامسة، وطهرت معظم المواقع الدفاعية الإسرائيلية التي كانت تدافع عنها وحدات من لواء «غولاني»، كما استولت وحدة من مغاوير جيش التحرير الفلسطيني المحمولين بطائرات هليكوبتر على «تل فرس» وطهرته من القوة الإسرائيلية التي كانت تدافع عنه.

ونتيجة لذلك الإختراق شبه الكامل للقطاع الجنوبي من الجولان خلال الساعات الأولى لبدء القتال، (رغم محاولات الطيران الإسرائيلية اليائسة لإيقاف تقدم المدرعات السورية التي ترتب عليها وقوع خسائر فادحة به نتيجة قوة الدفاع الجوي السوري المستند أساساً إلى صواريخ سام ٦ مدافع «زد س يو ٢٣-٤» الموجهة بالرادار) تحطم اللواء المدرع الإسرائيلي ٣٧ الذي كان يدافع عن هذا القطاع، ولم يبق لديه في صباح يوم ١٠/٧ سوى ١٢ دبابة انسحبت مع قائد اللواء «بن شوهام» إلى منطقة كفر نفاخ على المحور الأوسط. وسارعت القيادة الإسرائيلية باستكمال تعبئة وحدات الإحتياط وإرسالها بسرعة إلى هضبة الجولان مساء يوم ١٠/٦ وطوال ليلة ٦-٧، وكان اللواء المدرع ١٧ (أحد ألوية مجموعة دان لانر) هو أول هذه الوحدات التي وصلت إلى القطاع الجنوبي من الجولان، وقد دفع قسم من هذا اللواء إلى «العال» لصد القوات السورية المتقدمة نحوها، وعزز بكتيبة مدرعة أخرى تابعة اللواء المدرع ١٩ خلال الليل، وامكن لهذه القوة بعد أن وصلتها تعزيزات أخرى ودعمتها

هجمات الطيران الإسرائيلي أن تصد الزحف السوري في هذا القطاع خلال
نهار يوم ١٠/٧، بعد قتال عنيف دار في الحقول الواقعة بين «العال» ومستوطنة
«رمات مكشيميم». وفي الوقت نفسه كان قسم آخر من اللواء المدرع ١٧
يخوض قتالاً عنيفاً ضد جزء من اللواء المدرع السوري ٤٧ تقدم نحو اليهودية
وتمكن من إيقاف تقدمه. كما وصل اللواء المدرع الإحتياطي ١٤ تعززه بعض
وحدات من اللواء المدرع ١٧ على الطريق الموازي لليهودية واشتبك في قتال
صد عنيف مع اللوائين المدرعين السوريين ٤٨، ٥١ على مسافة ١٠ كم تقريباً
من نهر الأردن.

وعند ظهر يوم ١٠/٧ تقدمت قوة مدرعة سورية أخرى (تابعة للفرقة
المدرعة الأولى) من منطقة الحشنية وسنديانه نحو معسكر كفر نفاخ، حيث كانت
توجد قيادات قوات الجولان ومقر قيادة «رفول ايتان»، واستطاعت أن تستولي
عليه بعد معركة قصيرة انتهت حوالي الساعة ١٥، ١ من بعد ظهر اليوم نفسه
بفرار «رفول» من المعسكر والقضاء على بقية اللواء المدرع ٣٧ ومقتل قائده
ونائبه وضابط العمليات الخاص به. إلا أن اللواء المدرع الإحتياطي ٧٩ استطاع
أن يسترد المعسكر في مساء اليوم نفسه بعد قيامه بهجوم معاكس فقد فيه عدداً
من دباباته. وفي الوقت الذي كانت مجموعة ألوية «دان لانر» تقوم فيه بصد
الإندفاع السوري على المحور الجنوبي عند «العال» وتجاه «اليهودية» ويبذل فيه
اللواء ٧٩ جهوده لمنع التفاف المدرعات السورية حول مؤخرة قوات مجموعة
«لافول» التي تقاتل على المحورين الأوسط والشمالي عبر كفر نفاخ، كانت

مجموعة ألوية «موشي بيلد» تقترب من المحور الجنوبي بسرعة لتساهم في صد الهجوم السوري.

وقد عقد اجتماع في الساعة الثامنة من مساء يوم ١٠/٧ في مقر القيادة العسكرية الإسرائيلية الشمالية، حضره «حاييم بارليف» كمندوب عن القيادة العامة بتكليف من «غولدا مائير» رئيسة الوزراء، و«إسحاق حوفي» قائد الجبهة الشمالية، و«بيلد»، وعدد من كبار ضباط هذه القيادة، جرى فيه بحث الموقف العسكري الخطير في الجولان، وتقرر على ضوء ذلك شن هجوم مضاد في القطاع الجنوبي صباح اليوم التالي ١٠/٨ بهدف دفع الفرقة الخامسة السورية نحو مفترق «الرفيد - البطيمة»، وتهديد الجناح الجنوبي للفرقة التاسعة والفرقة المدرعة الأولى السوريتان اللتان تتخذان من الخشنية مركزاً قيادياً وإدارياً لإدارة توجيه الهجوم الرئيسي الذي كان متشعباً إلى ٣ شعب: الأولى عند كفرنفاخ والثانية إلى الغرب قليلاً من الأولى لقطع طريق «كفر نفاخ - جسر بنات يعقوب»، والثالثة متجهة غرباً على محور «اليهودية» نحو الطرف الشمالي لبحيرة طبريا. وعلى أن يتبع ذلك محاولة تطويق هاتين الفرقتين حول الخشنية من الشمال والجنوب.

وعلى أساس هذه الخطة، أعد تنظيم وتوزيع قوات مجموعات الألوية الثلاث العاملة في الجولان، بحيث أصبحت مجموعة «دان لانر» تتألف من اللوائين المدرعين ١٧ و ١٩، ومهمتها الضغط من الشرق قرب «اليهودية» ومن الشمال عند «كفر نفاخ» و«سنديانه». وأصبحت مجموعة «موشي بيلد» تضم الألوية المدرعة ١٤ و ١٩ و ٢٠ و ٦٠، ومهمتها التقدم نحو «البطمية» على محور «العال -

الرفيد» بواسطة اللوائين ١٩ و ٦٠، على أن يقوم اللواء المدرع الإحتياطي بالزحف شمال هذا المحور نحو مزرعة «القنيطرة» ومستوطنة «غيشور» ثم «الحشنية». على حين ضمت مجموعة «رفلول ايتان» في القطاع الشمالي من الجولان، اللواء المدرع السابع وكتيبة مدرعة من الإحتياط كانت تابعة للواء ٣٧ (الذي دمرت الكتيبتان العاملتان) ولواء المظليين الميكانيكي ٣١ ولواء مشاة «غولاني» الميكانيكي، وقد عهد إليها الإستمرار في صد هجوم فرقة المشاة السابعة السورية عند «القنيطرة» وإلى الشمال منها وتأمين الجناح الأيسر لمجموعة «دان لانر».

وقد بدأ هجوم مجموعة «بيلد» في الساعة ٨,٣٠ من صباح يوم ١٠/٨ بهجمات جوية كثيفة استخدم فيها النابالم وبرمي مدفعي تمهيدي. ثم تقدم اللواء المدرع ١٩ بمنطقة العال حيث واجه مقاومة سورية شديدة ألحقت الكثير من الخسائر في دباباته ولذلك دفع «بيلد» بكتيبة من اللواء المدرع ٢٠ إلى يمين اللواء ١٩ للإلتفاف حول المواقع السورية في اتجاه «تل السقي» ولكنها وقعت في كمين يضم صواريخ مضادة للدبابات ومدافع عديمة الارتداد ١٠٦ مم ألحق بها خسائر فادحة. واضطر «بيلد» إلى دفع لوائيه ١٩ و ١٤ فضلاً عن بقية اللواء ٢٠ لاقتحام الدفاع السوري م/د، الذي أقامه اللواء الميكانيكي ١٣٢ بعد انسحابه من منطقة «العال» في المنطقة الواقعة بين «تل السقي» و«الجوخدار» على كلا جانبي طريق عربات «العال - الرفيد»، وكان يضم ٣ سرايا عربات مدرعة مسلحة بصواريخ م/د «سائور». وسرّيت مدافع ١٠٦، فضلاً عن دعم مدفعي وبعض الدبابات. وقد استمرت المعركة حتى

حلول مساء يوم ١٠/٨، حيث تمكنت القوات الإسرائيلية من احتلال القسم الأكبر من الدفاعات السورية بعد أن تكبدت خسائر فادحة، ووصلت إثر ذلك إلى مستوطنة «غيشور» و«الجوخدار».

وفي اليوم نفسه كانت مجموعة «لنر» تخوض غمار قتال عنيف طوال اليوم. وتكبد اللواء المدرع ١٧ خسائر فادحة على طريق «اليهودية»، كما دمرت له ١٣ دبابة دفعة واحدة نتيجة لوقوعها في كمين م/د. وفي نهاية اليوم أصبح اللواء يضم كنتيجة مدرعة واحدة فقط ووحدة استطلاع. وطوال نهار اليوم نفسه كان اللواء المدرع ٧٩ يناور على محور «التابلان» بين «كفر نفاخ» و«سنديانه»، وفي المساء هاجم اللواء «سنديانه» واستولى عليها بعد أن تكبد خسائر شديدة في الدبابات والأفراد.

وقد حاول اللواء المدرع السوري ٩١ (أحد ألوية الفرقة المدرعة الأولى) استرداد «سنديانه» في صباح يوم ١٠/٩ بهجوم مضاد مهدت له المدفعية الصاروخية برمي كثيف، إلا أن الهجوم لم ينجح في تحقيق هدفه، وشن اللواء المدرع الإسرائيلي ٧٩ هجوماً آخر في مساء اليوم نفسه على تل «رماتيه» والقرية القريبة منه واستولى عليه قبل الغروب بعد قتال مرير. وفي الوقت نفسه كان اللواء المدرع ١٧ يقترب من محور «التابلان» من جهة الغرب، وبذلك أصبحت مجموعة «لنر» توشك أن تغلق الطرف الشمالي للكماشة المطبقة على «الحشنية» من جهة الشمال الغربي.

أما في الجنوب فقد جددت مجموعة ألوية «بيلد» هجومها صباح يوم ١٠/٩ (وفي هذا اليوم خف الدفاع الجوي السوري في الجبهة بعض الشيء نظراً لسحب بعض بطاريات صواريخ سام ٦ منها لمواجهة القصف الجوي الإسرائيلي لدمشق وبعض مناطق العمق السوري) فهاجم اللواء المدرع ٢٠ على محور «العال - الرفيد» وإلى يساره اللواء المدرع ١٤ ثم اللواء المدرع ١٩، الذي نجح في الوصول حوالي الساعة ١١ صباحاً إلى الهضبة المشرفة على الخشنية من الجنوب الشرقي. ولقد انزلت القوات السورية المدافعة عن منطقة الخشنية خسائر كبيرة بقوات الجناح الأيسر اللواء ١٤، وحاول اللواء ١٩ تعاونه كتيبة مدرعة من اللواء ١٧ (التابع لمجموعة لانر)، احتلال الهضبة المذكورة، إلا أن المحاولة فشلت بعد أن أصيب عدد كبير من الدبابات الإسرائيلية في الدقائق العشر الأولى للهجوم.

أما في قطاع اللواء ٢٠ حيث كان اللواء الميكانيكي ١٢٣ السوري قد انسحب لإعادة التنظيم وحل محله اللواء ٤٦، فقد أمكن للإسرائيليين أن يصلوا إلى مشارف «تل فرس» عند ظهر اليوم نفسه في وجه مقاومة سورية ترتب عليها وقوع خسائر كبيرة بين صفوف الإسرائيليين. وقد شنت وحدات سورية هجوماً معاكساً أثر ذلك من «الخشنية» على مجموعة «بيلد» تجاه الشرق، ونتج عن ذلك أن أصبح اللواء المدرع ٢٠ متعرضاً للضغط السوري من الشرق والغرب في آن واحد.

ولذلك دفع «بيلد» باللواء ١٤ للهجوم في وسط جبهته، ونجح هذا اللواء في قطع طريق «الحشنية- الرفيد» وبذلك إزال الضغط السوري على اللواء ٢٠ من جهة «الحشنية» (أي على جناحه الأيسر).

واثر ذلك هاجم اللواء المذكور «تل فرس» واستولى عليه بعد تكبيده خسائر شديدة، خاصة في وحدة الإستطلاع التابعة له.

وفي الساعة الرابعة بعد ظهر اليوم نفسه، جدد اللواء ١٩ هجومه على الهضبة المشرفة على «الحشنية» من جهة الجنوب الشرقي مستخدماً كتيبي دبابات وبمساندة قوية من المدفعية والطيران، الذي ساهم بدور فعال في التمهيد للهجوم بعد أن ضعف الدفاع الجوي الصاروخي السوري في المنطقة، فاستطاع احتلال الهضبة المذكورة بعد قتال عنيف ضد وحدات اللواء الميكانيكي ٤٠ السوري، ثم أوقف التقدم الإسرائيلي قرب «الحشنية» نفسها بعد أن تكبد اللواء ١٩ خسائر فادحة ولم يتبق لديه سوى عدد قليل من الدبابات الصالحة للقتال.

واثر ذلك حاصرت القوات السورية اللواء ١٩ ولكنه استطاع أن يفلت من الحصار خلال ليلة ٩-١٠.

وخلال الليلة نفسها قام اللواء الميكانيكي ١٥ السوري بهجوم معاكس من الشرق لتعزيز موقف الفرقة المدرعة الأولى في «الحشنية»، ولكن اللواء المدرع ٢٠ الإسرائيلي استطاع أن يصد الهجوم عند «تل فرس». وفي صباح يوم

١٠/١٠ واصلت مجموعة «بيلد» هجومها في القطاع الجنوبي، فتقدم اللواء المدرع ٦٠ (الذي كان يحمي الجناح الأيمن طيلة يومي ٩، ٨ ولم يشترك في القتال) نحو خط وقف إطلاق النار عام ١٩٦٧ عند «الرفيد» واحتل تل «حانوط»، كما احتل اللواء ٢٠ بعض المواقع السورية الواقعة إلى الغرب من «الرفيد»، وتقدم اللواء في اتجاه الموقع الدفاعي السابق «أ- ٦»، وتقدم اللواء ١٩ عبر صفوف اللواء ١٤ نحو تل «كودنا» واجتاز خلال تقدمه هذا خط وقف إطلاق النار بقوة نصف كتيبة دبابات، إلا أنه اضطر للتوقف نظراً لشدة النيران السورية الصادرة عن التل المذكور التي كادت أن تقضي على دباباته تماماً.

وعموماً فقد تعرضت جميع الألوية المدرعة الإسرائيلية المشار إليها لمقاومة سورية شديدة نتج عنها إلحاق خسائر كبيرة بها اضطر معها «حوفي» لأن يصدر أمراً إلى بلد «بيلد» بإيقاف هجومه خشية أن تستمر مجموعة الألوية في فقدان دباباتها بنفس المعدل. وفي الوقت نفسه واصلت مجموعة ألوية «لانر» هجومها يوم ١٠/ ١٠ فتقدم اللواء ٧٩ من جنوبي «القنيطرة» نحو «الحشنية» معتقداً أن القوات السورية قد انسحبت منها، ولكنه فوجئ بنيران قاتلة من الصواريخ والمدافع م/د دمرت له ٥ دبابات على الفور كانت تشكل قوة المقدمة. ثم استطاع احتلال التلال القريبة من «الحشنية» بعد أن بدأت القوات السورية الموجودة بها في الانسحاب خشية تطويقها من الجنوب والشمال. وفي الوقت نفسه كان اللواء ١٧ يهاجم «الرماتية». وعند الظهر أتمت القوات السورية

القتال في القطاع الشمالي من الجولان:

قامت فرقة المشاة الميكانيكية السابعة السورية، يدعمها اللواء المدرع ٧٨ بالهجوم في المنطقة الواقعة بين موقعي «أ - ٢» و«أ - ٣» الدفاعيين إلى الشمال من مدينة «القنيطرة»، تحت حماية المدفعية التي شكلت سداً نارياً زاحفاً أمام المدرعات السورية. وقد ألحقت دبابات الكتيبة المدرعة الرابعة الإسرائيلية (التابعة للواء المدرع السابع) خسائر عديدة بالمدرعات السورية خلال ساعات بعد ظهر يوم ١٠/٦، إلا أن المدرعات السورية استمرت في هجومها باندفاع وقوة، وكانت الدبابات التي تتعطل منها تستمر في الرمي كمدفعية ثابتة. واستمر الهجوم خلال الليل، نظراً لأن الدبابات السورية كانت مجهزة بمعدلات الرؤية الليلية، وانتشر جنود المشاة السوريون المسلحين بقواذف «الآر بي جي ٧» في المنطقة لاصطياد الدبابات الإسرائيلية التي أخذت تناور بالحركة وتبدل مواقع إطلاق النار، واشتركت المدفعية الإسرائيلية بعيدة المدى من عيار ١٧٥ مم في مساندة المواقع الدفاعية التي حاصرتها القوات السورية. وفي الفترة الواقعة بين الساعة العاشرة من ليلة ٦ - ٧ حتى الساعة الثالثة من فجر يوم ١٠/٧ دارت معركة دبابات عنيفة بين اللواء المدرع السابع الإسرائيلي والمدرعات السورية في السهل الممتد بين مستوطنتي «حرمونيت» و«بوستر» أسفرت عن إصابة نحو ٤٠ دبابة سورية وعدد كبير من الدبابات الإسرائيلية، كما أصيبت نحو ٣٠ دبابة سورية أخرى في المنطقة الواقعة بين «القنيطرة» والموقع «أ - ٤»، وصدت عن التقدم قوة مدرعة سورية أخرى كانت تزحف خلال الليل على طريق «الرديف - القنيطرة» من الجنوب. وأدى ارتفاع خسائر

المدرعات السورية، ومناعة المواقع الدفاعية الإسرائيلية (خاصة فوق التلال المحيطة بالقنيطرة مثل تل أبو الندى)، والتجهيز الجيد المسبق لمواقع إطلاق نار دبابات اللواء المدرع السابع، إلى فقدان الهجوم السوري في الشمال زحمه الرئيسي، وعدم سقوط «القنيطرة» رغم تطويقها من الشمال والجنوب. وبالإضافة إلى ذلك فإن هجوم لواء المشاة المستقل، الذي كان سيحمي الجناح الأيمن لفرقة المشاة السابعة، في أقصى شمال الجبهة فشل، الأمر الذي ترتب عليه تعريض جناح الفرقة الأيمن لهجمات معاكسة من هناك اضطرتها لإيقاف هجومها بعد سلسلة من المعارك استمرت طوال يومي ٧ و ٨ تشرين الأول (أكتوبر)، تداخلت فيها دبابات الطرفين في كثير من الحالات إلى حد تعذر معه إدارة المعركة بصورة منظمة.

وفي صباح يوم ١٠/٨ لم يبق في اللواء المدرع السابع الإسرائيلي سوى ٣٠ دبابة صالحة للقتال. ثم وصلت تعزيزات إسرائيلية جديدة إلى اللواء المذكور، فضلاً عن استمرار الدعم الجوي، ساعدت على إيقاف الهجوم السوري، خاصة وأن الخسائر في الدبابات كانت كبيرة (حوالي ٢٦٠ - ٣٠٠ دبابة). ويقول الإسرائيليون أن القوات السورية تركت وراءها في الجولان ٨٦٧ دبابة ما بين مدمرة ومصابة وسليمة. ولا يذكرون خسائرهم المقابلة خلال هذه المرحلة من الحرب، التي يبدو أنها كانت فادحة هي الأخرى، ولكن نظراً لسيطرة القوات الإسرائيلية على أرض المعركة، واضطرار القوات السورية المهاجمة إلى الانسحاب قبل أن يتوفر لها الوقت الكافي لسحب أو إصلاح الدبابات المصابة إصابات قابلة للإصلاح، فقد كان من الضروري أن تصبح

الحصيلة النهائية للخسائر السورية في الدبابات والآليات المدرعة عموماً أكبر بكثير من الحصيلة النهائية للخسائر الإسرائيلية المماثلة، وأصبح من الصعب للغاية التوصل إلى معرفة النسبة الفعلية لمعدل الإصابات بالنسبة إلى الطرفين، نظراً لأن أطقم التسليح والصيانة الإسرائيلية تمكنت بطبيعة الحال أن تصلح العديد من الدبابات الإسرائيلية المصابة، بل والسورية أيضاً فيما بعد. إلا أنه يبدو رغم ذلك أن معدل الإصابات والخسائر السورية كان أعلى من معدل الإصابات الإسرائيلية نظراً لكثرة الإصابات التي لحقت الدبابات السورية المهاجمة نتيجة لدقة الرمي المضاد الإسرائيلي من المواقع المجهزة سلفاً، والتدريب المسبق على أرض المعركة، وتحديد مسافات الرمي الخ، ونظراً لفاعلية الدور الذي لعبه الطيران الإسرائيلي، رغم الخسائر الفادحة التي لحقت به (والتي بلغت في اليوم الأول وحده ٣٠ طائرة «سكاي هوك» و ١٠ «فانتوم»)، خاصة بعد أن ضعف الدفاع الصاروخي الجوي السوري نسبياً، وتعمقت المدرعات السورية داخل الهضبة، واضطرت القيادة السورية إلى سحب بعض بطاريات الصواريخ إلى العاصمة دمشق لحمايتها من القصف الجوي الإسرائيلي.

القتال في جيب «سعسع»: في مساء ١٠/١٠ عقب قيام القوات الإسرائيلية بصد الهجوم السوري في الجولان واستعادة سيطرتها الكاملة على المناطق الواقعة غربي خط وقف إطلاق النار عام ١٩٦٧ (باستثناء جبل الشيخ الذي كانت قمته لا تزال في أيدي القوات السورية) قررت القيادة الإسرائيلية مواصلة هجومها المضاد داخل الأراضي السورية بغية الوصول إلى دمشق أو تهديدها بصورة تدفع سوريا إلى إنهاء القتال والخروج من تحالفها العسكري مع مصر في

هذه الحرب، ومن ثم تتوفر الظروف الملائمة للتركيز على الجبهة المصرية. كما أن بدء تحرك القوات العراقية إلى سوريا، واحتمال وصولها إلى ساحة المعركة خلال فترة وجيزة، وبدء تدفق الأسلحة السوفيتية جواً وبحراً عليها لتعويضها خسائرها في الدبابات وامدادها بصواريخ م/ط جديدة، فرض على القيادة الإسرائيلية ضرورة مواصلة هجومها دون توقف للحيلولة دون استعادة الجبهة الشمالية لتوازنها، الأمر الذي سيزترب عليه إعطاء الفرصة المناسبة لتطوير الجيش المصري هجومه شرقاً نحو الممرات. ولذلك تجدد الهجوم المضاد الإسرائيلي في الساعة الحادية عشرة من صباح يوم ١٠/١١، وتركز هذه المرة في القطاع الشمالي من الجبهة الذي يعد اقصر محاور التقدم نحو «دمشق»، كما انه يعتبر أقل تحصيناً نسبياً نظراً لعدم ملائمة أرضه الصخرية لحركات المدرعات، ومن ثم اعتبرت القيادة الإسرائيلية أن القيام بهجوم مدرع في هذا القطاع سيكون غير متوقع لدى القيادة السورية، هذا فضلاً عن إن جبل الشيخ يشكل الجناح الأيسر للقوات الإسرائيلية المهاجمة ومن ثم يتعذر تهديدها بالمدرعات من هناك.

وبدأت مجموعة «رفول» الهجوم بقصف مدفعي شديد ساندده قصف جوي مركز، ثم تقدمت دبابات اللواء المدرع السابع (بعد أن أعيد تجهيزه بدبابات ووحدات جديدة)، الذي أصبح يضم ٤ كتائب مدرعة، يساندها لواء المظليين الميكانيكي ٣١ نحو «حضر» ومزرعة «بيت جن» و«جبعاتا» و«حلاس» و «تل شمس». وبعد ساعتين بدأت مجموعة «لانر» هجوماً آخر إلى الجنوب قليلاً من

مجموعة «رفول»، وذلك على الطريق الرئيسي «القنيطرة - خان ارنبة - سعسع»، بواسطة اللوائين المدرعين ١٧ و ١٩.

وقد استطاعت وحدات اللواء المدرع السابع أن تحتل «حضر» بعد قتال عنيف اضطر معه لواء المشاة ٢٨ السوري إلى إخلاء القرية، وقد حاولت هذه الوحدات بعد ذلك احتلال مزرعة «بيت جن» ولكن ٤٠ دبابة سورية شنت عليها هجوماً معاكساً بمساندة الطيران استطاعت أن تصد تقدمها طوال اليوم، كما تمكنت وحدات أخرى من اللواء السابع أن تسيطر على تل صغير يشرف على «خان ارنبة» بعد مقاومة سورية عنيفة، ونتيجة لذلك تكونت ثغرة بين الجناح الأيمن لمجموعة «رفول» والجناح الأيسر لمجموعة «لانر»، التي تعرضت هي الأخرى لمقاومة سورية عنيفة للغاية على طريق «القنيطرة - سعسع» أدت إلى إصابة ١٧ دبابة من وحدة استطلاع اللواء المدرع ١٧، كما لحقت خسائر شديدة باللواء المدرع ٧٩ أيضاً، الأمر الذي اضطر «لانر» إلى وقف هجومه على هذا المحور تجنباً لمزيد من الخسائر غير المجدية، ودفع اللواء المدرع ١٩ جنوب الطريق حيث احتل «تل الشعار». وقد تعرضت وحدات اللواء ١٧ خلال الليل لهجمات وحدات مشاة سورية مسلحة بقواذف «أر بي جي»، كانت قد تجاوزتها خلال النهار قرب خان ارنبة (لم يكن لدى اللواء سوى ٥ دبابات فقط صالحة للقتال في نهاية اليوم والباقي إما محطم أو معطل)، ولذلك دفع «لانر» بكتيبة مترجلة من المظليين في المنطقة خلال الليل لتطهيرها من قاصبي الدبابات السوريين، كما دفع اللواء المدرع ٧٩ بوحدتين لإنقاذ بقايا

اللواء ١٧ المحاصرة، وتكبد بعض الخسائر نتيجة لذلك خلال ليلة ١١ - ١٢، وقتل قائد إحدى الوحدات وجرح قائد الأخرى.

وفي يوم ١٠/١٢ واصلت وحدات من اللواء المدرع السابع هجومها واستطاعت بعد قتال عنيف استمر حتى الخامسة من مساء اليوم نفسه، تخللته عدة هجمات معاكسة سورية، أن تستولي على مزرعة «بيت جن» التي تعرضت أثر ذلك مباشرة لقصف جوي ومدفعي سوري مركز. وخلال اليوم نفسه حاولت كتيبتا دبابات من اللواء نفسه احتلال «تل شمس»، إلا أن نيران الأسلحة م/د والصواريخ «ساغر» حالت بينها وبين تحقيق هدفها وكبدها خسائر فادحة. ولذلك دفع «رفول» بقوة من المظليين قامت بزحف ليلي صامت ثم هاجمت التل واشتبكت في قتال متلاحم عنيف مع المدافعين أسفر عن احتلال التل في الساعة الخامسة من صباح يوم ١٠/١٣، واثّر ذلك ركزت المدفعية والطيران السوريين نيرانهما على التل لمدة ٣ ساعات، ثم شن المشاة السوريون تساندهم بعض الدبابات ٣ هجمات معاكسة قوية خلال الأيام الثلاثة التالية لاسترداد التل كبدوا فيها القوات الإسرائيلية خسائر فادحة ومنعوها من مواصلة التقدم في هذه المنطقة تماماً، ولكن التل بقي في أيدي الإسرائيليين حتى نهاية الحرب. وفي اليوم نفسه حاولت مجموعة «لانر» التقدم نحو «كناكر» إلى الجنوب من الطريق في محاولة للالتفاف حول «سعسع»، إلا أنها فشلت في محاولتها هذه، وتكبد لواءها ١٧ و ١٩ خسائر فادحة، وأسفرت هذه المحاولة عن احتلال «كفر ناسج» و«التل ١٢٧» الواقع على مبعدة ٤ كم جنوبي «كناكر».

الهجمات المعاكسة العراقية والأردنية:

إثر نشوب الحرب العربية - الإسرائيلية الرابعة في ٦/١٠ قررت الحكومة العراقية المشاركة فيها، رغم عدم علمها المسبق بقرار مصر وسوريا ببدء القتال في اليوم المذكور، ولذلك طار رئيس الأركان العراقي الفريق أول عبد الجبار شنشل ومعه عدد من كبار الضباط إلى «دمشق» صباح يوم ٧/١٠ لبحث تفاصيل الدعم العسكري العراقي مع القادة السوريين. واتفق على إرسال الفرقتين المدرعتين الثالثة والسادسة العراقيتين إلى الجبهة السورية في أسرع وقت ممكن، فضلاً عن سرب من طائرات «ميغ ٢١»، وسربي «سوخوي - ٧»، وسرب «ميغ - ١٧».

وقد وصل اللواء المدرع ١٢ التابع للفرقة المدرعة الثالثة إلى دمشق ليلة ١٠-١١ بعد رحلة قطع فيها ١٢٠٠ كم، وتمركز مساء يوم ١١/١٠ في «الصنمين» على مبعدة نحو ٥٠ كم جنوب «دمشق»، على الطريق المؤدي إلى «الشيخ مسكين» و«درعا» ليكون في موقع يمكنه من سد الثغرة التي وجدت بين الفرقة التاسعة السورية التي تصد الهجوم الإسرائيلي عند محور «القنيطرة - سعسع» والفرقة الخامسة التي انتشرت على الطريقين المتفرعين من «الرديف» إلى كل من «نوى» و«الصنمين» في القطاع الجنوبي من الجبهة، وهي ثغرة كانت القيادة السورية تحشى قيام المدرعات الإسرائيلية بحركة التفاف تتم عبرها حول الجناح الجنوبي لخط الدفاع السوري الذي تعذر عليها اختراقه في الشمال والوسط.

وقد بدأ اللواء المدرع ١٢ يستعد لشن هجوم معاكس على الجناح الجنوبي لمجموعة «لنر»، دون أن تتوفر له فرصة كافية لإجراء استطلاع دقيق لمسرح عملياته المتوقعة أو لتنظيم دخوله المعركة بصورة سليمة نظراً لضيق الوقت متاح له، ولذلك قام اللواء بهجومه هذا في الساعة ١٤,٠٠ يوم ١٠/١٢ في المنطقة الواقعة بين «مسحرة» و«كفر ناسج» حيث تعرض لنيران كمين مدرع إسرائيلي أقامته مجموعة «لنر». ونشبت على الأثر معركة عنيفة استمرت حتى الفجر فقد خلالها اللواء المدرع العراقي نحو ٤٠ دبابة. وفي اليوم نفسه عبر اللواء المدرع ٤٠ الأردني الحدود السورية واحتشد في منطقة «الشيخ مسكين»، ثم تقدم يوم ١٠/١٦ في اتجاه «تل مسحرة» وعندما وصل إلى مقابل تل «المال» توجه غرباً وهناك اصطدم باللواء المدرع ١٧ الإسرائيلي وفقد نحو ٢٠ دبابة. وشن اللواء المدرع ٦ العراقي الذي وصل إلى الجبهة، هجوماً خلال اليوم نفسه من «كفر شمس» في اتجاه تل «عنتر» و «العليقة» صده اللواءان المدرعان الإسرائيليان ١٩ و ٢٠.

وفي يوم ١٠/١٧ حلت مجموعة «بيلد» محل مجموعة «لنر» في القطاع الجنوبي من الجيب، نظراً لشدة الخسائر والإرهاق الذي لحق المجموعة المذكورة، ولكن اللوائين ١٩ و ٢٠ ظلا في القطاع نفسه تحت قيادة «بيلد». وقامت كتيبة مظليين إسرائيلية تابعة للواء ٣١ بهجوم خلال ليلة ١٧ - ١٨ استولت فيه على قرية «أم باطنه» الواقعة على مبعدة ٦ كم شرقي «القنيطرة»، وذلك بهدف توسيع قاعدة الجيب الإسرائيلي تجاه الجنوب.

وفي يوم ١٩ / ١٠ شن اللواء المدرع السادس وجزء من اللواء الميكانيكي (التابعان للفرقة المدرعة العراقية الثالثة) هجوماً معاكساً على القوات الإسرائيلية في تل «عنتر» وتل «العلاقية» اشتركت فيه نحو ١٣٠ دبابة و ١٠٠ ناقله جنود مدرعة مهدت له المدفعية برمي مركز، وتصدى اللواءان المدرعان ١٩ و ٢٠ لهذا الهجوم، الذي اتخذ شكل هجمات متتابعة، واستمر القتال لمدة ٧ ساعات تقلصت خلالها قوة اللواء المدرع ٢٠ الإسرائيلي، التي كانت تضم كتيبة ونصف من الدبابات، إلى نصف كتيبة فقط. وفي الوقت نفسه قام اللواء المدرع ٤٠ الأردني بهجوم معاكس من منطقة تل «الحارة» نحو جناح قوات «بيلد» في تل «مسحرة» وتل «المال»، واستمر القتال بين الطرفين حتى الساعة الثالثة من بعد الظهر، ثم انسحب اللواء الأردني بعد أن أصيبت ٢٠ دبابة من دباباته، وكذلك أمكن للقوات الإسرائيلية أن تصد الهجوم العراقي (الذي تكرر في هذا اليوم ثلاث مرات) بعد أن تكبدت خسائر فادحة.

وطوال هذه الفترة كانت تجري في القطاعين الأوسط والشمالي هجمات إسرائيلية وأخرى سورية صغيرة، معظمها ليلية، تستهدف تحسين المواقع التكتيكية للطرفين.

وهكذا فشل الاختراق الإسرائيلي للجهة السورية التي نجحت قواتها في التصدي بعنف للهجوم المضاد الإسرائيلي، واستطاعت أن تسحب قواتها ببطء وتماسك نحو خط الدفاع الثاني المعد مسبقاً على محور «سعسع» حيث أوقف الهجوم تماماً، خاصة وأن وصول القوات العراقية والأردنية إلى الجبهة وحمايتها جناحها الجنوبي وقيامها بهجمات معاكسة استنزفت جهود القوات المدرعة

الإسرائيلية، قد ساعد على ثبات الجبهة، وحال دون نجاح مناورات الالتفاف التي درجت عليها المدرعات الإسرائيلية من قبل.

وقد تجمد الموقف بعد ذلك على هذا النحو وأخذت القوات السورية التي أعادت تنظيمها والقوات العراقية التي تكاملت في هذا القطاع من الجبهة (الفرقة المدرعة ٣ والفرقة ٦ ولواء قوات خاصة ولواء المشاة ٢٠) واللواءان الأردنيان (٤٠ و ٩٢) تستعد لشن هجوم معاكس لتصفية جيب «سعسع».

ولكن هذا الهجوم لم يتم بسبب صدور قرار وقف إطلاق النار وتنفيذه يوم ١٠/٢٣.

وفي يوم ١٠/٢١ قام لواء غولاني وكتيبة مظليين محمولة بطائرات الهليكوبتر بهجوم على جبل الشيخ ونجح في استرداد المرصد الموجود في قمته من القوات السورية.

وتقدر الخسائر السورية في هذه الحرب بنحو ٣٥٠٠ قتيل و ٣٧٠ أسيراً ونحو ١١٥٠ دبابة، أما القوات العراقية فكانت خسائرها ١١١ دبابة وناقلة جنود مدرعة و ٢٤٩ آلية نقل و ٨٣٥ قتيل و ٧٣ مفقوداً و ٢٧١ جريحاً، وفقدت القوات الأردنية نحو ٥٠ دبابة. وليست هناك أرقام دقيقة عن خسائر الطيران (بالنسبة إلى الطرفين) وتزعم المصادر الإسرائيلية أنها خسرت نحو ٢٥٠ دبابة و ٧٧٢ قتيل و ٢٤٥٢ جريحاً و ٦٥ أسيراً.

العمليات الجوية في حرب ١٩٧٣

عند بدء الهجوم على الجبهتين المصرية والسورية انطلقت نحو ٢٠٠٠ طائرة فوق سيناء، من بينها ٢٤ طائرة هنتر عراقية، لتساند الهجوم البري بقصف جوي في العمق العملياتي استهدف مطارات «المليز» و «بير تمادا» و «رأس نصراني» (والأخير يقع في منطقة شرم الشيخ على خليج العقبة)، و ١٠ مواقع صواريخ أرض-جو طراز «هوك»، وموقعي ١٧٥ مم، وثلاثة مواقع رادار ومراكز توجيه وإنذار، ومحطتا تشويش إلكتروني في «أم خشيب» و «أم مرجم» (والأولى تقع على جبل قريب من ممر الجدي والثانية تقع على جبل شمال غربي مطار «المليز» قرب «بير جفجافة»)، و ٣ مناطق شؤون إدارية، وإحدى نقاط خط بارليف القوية شرق بور فؤاد (قرب بور سعيد). كما قدمت الطائرات دعماً قريباً للقوات المهاجمة لخط بارليف أثناء عمليات العبور الأولى التي رافقها قصف مدفعي مركز. وقد شاركت في هذه العمليات طائرات من طراز «ميغ ٢١ م ف» و «سوخري-٧» و «ميغ ١٧» وكانت تحلق في الوقت نفسه مظلة جوية فوق الأراضي المصرية تضم ٢٤ طائرة «ميغ ٢١» أخرى.

وفي الوقت نفسه كانت ١٠٠ طائرة سورية من الأنواع المذكورة تهاجم معسكري «شر ياشوف» و «مشمار هايردين» في سهل الحولة والمعسكرات الأخرى الموجودة في هضبة الجولان، مثل معسكر كفر نفاخ، وموقع جبل الشيخ، ودارت خلال هذه الهجمات بعض الاشتباكات الجوية مع الطيران الإسرائيلي. واثّر ذلك بوقت قصير (نحو ٤٠ دقيقة على الجبهة المصرية) بدأت

الطائرات الإسرائيلية محاولات هجومية على القوات المصرية التي بدأت عبور القناة والمدركات السورية المتقدمة في الجولان، ولكنها اصطدمت بشبكة الدفاع الجوي القوي في كلتا الجبهتين، التي استندت على تنسيق فعال بين مختلف أنواع المدفعية م/ط والصواريخ سام ٣ و٢ و٦ و٧، وحالت بينها وبين تحقيق أهدافها، ملحقة بها خسائر فادحة (خاصة عند المعابر والجسور الجاري إقامتها في القناة)، وقد بلغ عدد طلعات الطيران الإسرائيلي خلال ساعات النهار المتبقية من يوم ١٠/٦ فوق الجبهة المصرية ٤٤٦ طلعة، كما بلغ عدد الطلعات خلال ليلة ٦-٧ فوق الجبهة نفسها ٢٦٢ طلعة.

وفي صباح يوم ١٠/٧ استأنف الطيران الإسرائيلي هجماته التكتيكية على الجبهتين، مركزاً جهوده الرئيسية على الجبهة السورية التي كانت تشكل خطراً مباشراً على الأرض المحتلة في فلسطين، وتحمل خلال ذلك الهجوم مزيداً من الخسائر الفادحة بواسطة الدفاع الجوي في معظم الحالات. وقد حاولت الطائرات الإسرائيلية في صباح ذلك اليوم أن تدمر الجسور العائمة المقامة فوق القناة بهجمات جرت على ارتفاعات شديدة الانخفاض، إلا أن المدافع م/ط والرشاشات (خاصة رشاشات «زد س يو- ٢٣-٤» الرباعية السبطانات والموجهة بالرادار من فوق مجنزرات) وصواريخ سام ٧ (التي كانت تطلق من فوق أكتاف الجنود أو شكل صليبات جماعية من العربات المدرعة التي تحمل الواحدة منها ٦-٨ صواريخ) استطاعت أن تصدها عن الاستمرار في الاقتراب من أهدافها على هذا النحو وأجبرتها على الارتفاع خارج المدى المؤثر لها، فتلقفتها صواريخ «سام ٦» وأسقطت العديد منها.

واثر ذلك ركز الطيران الإسرائيلي هجماته على القواعد الجوية المصرية في «القطامية» و «المنصورة» و «قويسنا» و «شبراخيت» و «الصالحية» و «طنطا» و «أبو حماد» و «جناكليس» و «بير عريضة» و «بيني سويف»، إلا أن فاعلية الدفاع المستند إلى تعاون وثيق بين طائرات «الميج - ٢١» المعترضة والصواريخ والمدفعية م/ ط وأجهزة الرادار الخاصة بالإنذار المبكر وإدارة النيران المصريين المنتشرين عند جميع طرق الاقتراب المحتملة، حالت دون وصول الطائرات الإسرائيلية إلى المطارات، باستثناء مطارين فقط، ولم تدمر أية طائرة مصرية على الأرض طوال الهجوم الجوي الإسرائيلي على هذه القواعد، والتي استمرت سبعة أيام، نظراً لاحتمائها بملاجئ مبنية من الأسمنت المسلح، كما أن الإصابات التي لحقت بمدارج الطائرات أمكن إصلاحها بسرعة نظراً لوجود وحدات مهندسين جيدة الإعداد والتدريب قادرة على أبطال مفعول القنابل الموقوتة التي تلقىها الطائرات الإسرائيلية وإصلاح المدارج بسرعة اثر ذلك.

وكانت طائرات «الميج ٢١» بمثابة الخط الدفاعي الأول الذي يصد الطائرات الإسرائيلية عادة فوق البحر أو عند أطراف الدلتا الشمالية ويجبرها على إلقاء حمولتها من القنابل بعيداً عن أهدافها في معظم الحالات، وإسقاط بعضها في معارك جوية، أثبتت فيها «الميج ٢١» قدرة كبير على المناورة وتحدي «الفانتوم» و «الميراج ٣ سى» في الارتفاعات العالية. وقد حاول الطيران الإسرائيلي بعد ذلك مهاجمة محطات الرادار المصرية لفتح ثغرة في الدفاع الجوي، إلا أن محاولاته لم تسفر إلا عن إلحاق بعض الأضرار ببعض الأجهزة. دون أن

تفتح مثل هذه الثغرة، ومقابل خسائر شديدة ألحقتها به المدفعية والرشاشات التي كانت تحمي هذه المخطات.

كما أن وسائل التشويش الإلكتروني التي كانت تستخدمها طائرات المظلة الجوية الإسرائيلية أثناء الهجمات لم تكن ذات أثر كبير على أجهزة الدفاع الجوي التي عرفت كيف تواجهها بعمليات مضادة. كما تركزت الغارات الجوية الإسرائيلية على مدينة بور سعيد، لفتح ثغرة في جدار الصواريخ من الشمال فوق الجبهة، ولاجتذاب جزء من احتياطي القيادة البرية المصرية إلى المنطقة على أساس إيهامها بأن القصف الجوي الإسرائيلي لبور سعيد على هذا النحو المكثف ليس إلا تهيداً لعملية إنزال جوي وبحري، ودارت معارك عنيفة طوال الفترة الواقعة بين يومي ١٠/٨ و ١٠/١٥ فوق المدينة بين الطائرات الإسرائيلية وأسلحة الدفاع الجوي المصري أسقط فيها كثير من الطائرات المعادية، كما دُمرت خلالها ٤ بطاريات صواريخ سام مصرية.

وعند نهاية القتال في ٢٤/١٠/٧٣ كان الطيران الإسرائيلي قد قام بنحو ٩٣٠ طلعة طيران فوق المدينة، فقد خلالها عشرات من طائراته.

وبقي دور الطيران المساند للقوات البرية على الجبهة المصرية محدود الفاعلية من الناحية الإيجابية طوال الفترة الواقعة بين ١٠/٦ و ١٠/١٦ ، نظراً لأن القوات البرية المصرية كانت تقاتل تحت مظلة الصواريخ، إلى أن عبرت قوات «شارون» إلى الضفة الغربية للقناة عبر ثغرة الدفرسوار وأخذت تهاجم بطاريات الصواريخ القريبة، وتدمر بعضها وتجبر البعض الآخر على الانسحاب إلى الخلف

بعض الشيء، وكان من نتيجة هذا الهجوم (خاصة بعد أن توسع غرباً وجنوباً خلال الأيام التالية حتى يوم ٢٣/٢٤/١٠) أن اكتسب الطيران الإسرائيلي درجة أكبر من حرية الحركة والمناورة على الجبهة المصرية، ساعدت على تطوير عمليات القوات المدرعة الإسرائيلية التي انتهت بتطويق مدينة السويس وعزل جزء من قوات الجيش المصري الثالث على الضفة الشرقية للقناة. وقد اضطرت القيادة الجوية المصرية أن تدفع بجزء كبير من قواتها خلال هذه المرحلة الحرجة من الحرب لتسد النقص في وسائل الدفاع الجوي فوق مسرح العمليات الحربية، وتحاول صد تقدم القوات البرية الإسرائيلية، وتخفف من وطأة الهجمات على القوات المشتركة في معارك الثغرة. وقد استخدمت هذه الفترة قاذفات «ت يو-١٦» في قصف ليلي لمنطقة العبور، كما استخدمت طائرات الهليكوبتر في إلقاء النابالم على المناطق الزراعية المغطاة بنباتات كثيفة على الضفة الغربية للقناة قرب «الدفرسوار» و«فايد»، فضلاً عن استخدام الأنواع الأخرى من الطائرات (ميغ ٢١ وميغ ١٧ وسوخري ٧). ونشبت خلال هذه المرحلة معارك جوية عدة بين الطرفين تكبد فيها الطيران المصري خسائر كبيرة نسبياً بالقياس للمرحلة السابقة من القتال.

أما في الجبهة السورية فقد استمر الطيران الإسرائيلي في تركيزه الهجومي على المدرعات والقوات الميكانيكية السورية المهاجمة في الجولان خلال الأيام الثلاثة الأولى من الحرب، رغم فداحة الخسائر التي تحملها نتيجة لقوة الدفاع الجوي السوري، وأدى ذلك إلى تدمير عدد كبير من المدرعات السورية، الأمر

الذي ساعد القوات البرية الإسرائيلية على صد الهجوم السوري والانتقال إلى الهجوم المضاد.

وابتداء من يوم ١٠/٨ اخذ الطيران الإسرائيلي يهاجم العمق السوري بعنف، فقصف أهدافاً عسكرية ومدينة في دمشق، كما هاجم محطة الكهرباء ومصفاة النفط في حمص، وخزانات في طرطوس واللاذقية، ودارت معارك جوية عديدة بينه وبين الطيران السوري فقد خلالها عدداً من الطائرات واستمر الطيران السوري يقدم دعمه القريب للقوات البرية خلال معارك صد الهجوم المضاد الإسرائيلي في جيب سمسع وفوق جبل الشيخ حتى نهاية الحرب.

وليس هناك من شك في أن الأسلحة الجوية العربية، أي السلاحان الجويان المصري والسوري أساساً (شارك سرب من طائرات الهند العراقية فوق الجبهة المصرية وسرب من طائرات ميغ ٢١ وسربين من طائرات سوخوي ٧ وسرب ميغ-١٧ العراقية أيضاً فوق الجبهة السورية، كما قدمت ليبيا ٣٨ طائرة ميراج إلى مصر استخدمها طيارون مصريون في بعض العمليات الهجومية داخل سيناء) قد لعبت دوراً هاماً في حرب ١٩٧٣، يختلف جذرياً عن حرب ١٩٦٧ التي دمرت فيها معظم الطائرات العربية على الأرض في اليوم الأول، وأنها استطاعت أن تبقى على تواجدها الهجومي المحدد نسبياً طوال فترة الحرب، فضلاً عن تواجدها الدفاعي الأكثر فاعلية في التصدي للهجمات الجوية الإسرائيلية في العمق، خاصة فوق الدلتا في مصر، إلا أن الطيران الإسرائيلي استمر محافظاً على تفوقه فوق عمق الخطوط الإسرائيلية، ومن ثم لم تتعطل كثيراً عمليات نقل القوات الاحتياطية البرية إلى جبهتي سيناء والجولان، وكذلك لم

تتأثر كثيراً خطوط مواصلات هذه القوات وحركة إمدادها بمتطلبات شؤونها الإدارية، كما أدى ذلك أيضاً إلى تقييد مدى عمليات القوات البرية العربية بمدى فاعلية شبكة الصواريخ المضادة للطائرات، خاصة في سيناء، الأمر الذي كان له نتائجه غير المباشرة على تطور العمليات البرية.

العمليات البحرية

عشية نشوب الحرب كان ميزان القوى البحرية بين الطرفين على النحو التالي:

مصر:

كان السلاح البحري المصري يضم ٥ مدمرات (٤ سوفيتية الصنع واحدة إنجليزية) و٤ سفن حراسة (بريطانية الصنع)، و١٢ غواصة (سوفيتية الصنع)، و١٩ زورق صواريخ (سوفيتية الصنع ١٢ منها طراز «اوسا» و٧ طراز «كومار» وكلها مسلحة بصواريخ ستيكس سطح- سطح الموجهة)، و٣٦ زورق طوربيد (٣٠ منها سوفيتية الصنع و٦ يوغسلافية)، و١٢ زورق دورية (من طراز «سوي» السوفييتي وهي مسلحة بأربعة قواذف غير موجهة، مثل الكاتيوشا، كل منها ذات خمس فوهات، و٤ مدافع ٢٥ مم ثنائية البطانة)، و٦ كاسحات ألغام للأسطول وكاسحتي ألغام ساحليتين، بالإضافة إلى ١٤ سفينة إنزال صغيرة.

سوريا:

أما السلاح البحري السوري فكان يضم ٨ زوارق صواريخ (٦ «كومار» و٢ «اوسا») و١٧ زورق طوربيد (سوفييتية الصنع)، و٣ زوارق دورية (فرنسية بنيت عام ١٩٣٩)، و٤ كاسحات ألغام (سوفييتية الصنع ٢ منها للأسطول و٢ ساحلية).

إسرائيل: كان لدى البحرية الإسرائيلية غواصتان (إنجليزية الصنع)، و١٤ زورق صواريخ (١٢ منها طراز «ساعر» الفرنسية الصنع، و٢ طراز «رشاف» صنعت في إسرائيل تحت إشراف فرنسي، وكلها مسلحة بصواريخ «غبريل») و٩ زوارق طوربيد (إيطالية وفرنسية الصنع)، و٢٠ زورق دورية (يابانية وألمانية وبريطانية وأمريكية الصنع أو التصميم)، و١٠ سفن إنزال صغيرة.

العمليات البحرية على الجبهة المصرية:

كانت وحدات الأسطول المصري موزعة على البحرين الأبيض والأحمر (وكذلك كانت الوحدات الإسرائيلية) وتعمل من قاعدتي الإسكندرية وبور سعيد في البحر الأبيض المتوسط، والغردقة وسفاجه في البحر الأحمر. ونتيجة لغلاق قناة السويس منذ حرب ١٩٦٧، واستحالة المرور فيها، تم تنظيم وإعداد قواعد في كل من البحرين بحيث تكون مستقلة تماماً عن إدارة عملياتها بمفردها. وقد أعدت خطة العمليات البحرية المصرية بحيث تكون عمليات مساندة لعمليات القوات البرية وأن يجري معظمها، خاصة في البحر الأبيض المتوسط،

ضمن إطار الدفاع الجوي البري حتى لا تتعرض السفن لمخاطر التفوق الجوي الإسرائيلي، في ظل عدم تخطي عمليات الطيران المصري لإطار عمليات المساندة القريبة والإغارة في العمق العملياتي ضمن حدود معينة. فقام يوم ١٠/٦ سرب من زوارق الدورية من طراز سوي المسلحة بقواذف الصواريخ العادية بقصف تجمعات العدو وموقع لمدفعيته الثقيلة عند «رمانه» الواقعة على مسافة نحو ٤٠ كم شرقي القناة قرب شاطئ البحر الأبيض المتوسط، وفي الوقت نفسه قصف زورق آخر من الطراز المذكور مرسى للعدو في «رأس برون» الواقع إلى الشمال من «رمانه»، حيث دمرت محطة رادار كان العدو الإسرائيلي قد أقامها هناك لمراقبة تحركات السفن أمام بور سعيد.

وفي البحر الأحمر قامت بعض الزوارق المذكورة بقصف مواقع العدو في منطقة «رأس سدر» على الشاطئ الشرقي لخليج السويس، كما قام سرب من زوارق الصواريخ الموجهة بقصف مواقع العدو في «شرم الشيخ» عند مدخل خليج العقبة في مضائق تيران، وقامت وحدة من الضفادع البشرية بتعطيل أجهزة الحفر في آبار البترول البحرية المقامة في «بلاغيم» قرب الشاطئ الشرقي لخليج السويس إلى الجنوب من «أبو رديس».

ولم تلاق هذه العمليات التي جرت يوم ١٠/٦ أي مقاومة بحرية مضادة. وفي اليوم نفسه قامت قوة من مدمرتين وغواصتين بإغلاق مضيق باب المندب في أقصى جنوب البحر الأحمر في وجه الملاحاة الإسرائيلية، وقد رست المدمرتان بالقرب من ميناء عدن بجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، على حين كانت الغواصتان تقومان بأعمال الدورية إلى الشمال منها حيث اعترضتا سفينة نقل

إسرائيلية وأصابها إحدى الغواصتين بطوربيدين عيار ٢١ بوصة (ومن المعتقد أنها غرقت). وكان معدل السفن الإسرائيلية التي تحتاز مضيق باب المندب قبل نشوب حرب ١٩٧٣ يبلغ ١٨ سفينة في الشهر، وأثر فرض الحصار توقفت الملاحة الإسرائيلية عبره تماماً حتى رفع الحصار في شهر تشرين الثاني (نوفمبر) من العام نفسه.

وفي ليلة ٧ - ٨ تشرين الأول (أكتوبر) اشتبكت بعض زوارق الصواريخ الموجهة المصرية مع وحدات بحرية إسرائيلية قرب المنطقة المواجهة لرمانة في البحر الأبيض المتوسط وأغرقت قطعة منها (مجهولة النوع). كما اشتبكت مجموعة من زوارق الصواريخ المذكورة في ليلة ٨ - ٩ مع ثلاث مجموعات من زوارق الصواريخ الإسرائيلية، كل منها تضم ٣ زوارق، وذلك في منطقة تقع بين «دمياط» وبحيرة «البرلس» في شمال الدلتا، وكانت طائرات الهليكوبتر المسلحة بصواريخ مضادة للسفن مشتركة في المعركة من الجانب الإسرائيلي.

وقد أغرقت البحرية المصرية خلال هذا الاشتباك ٤ زوارق إسرائيلية ويقال أنها خسرت ثلاثة زوارق بالمقابل. وكانت هذه أول معركة بحرية في العالم تجري بالصواريخ سطح - سطح من الطرفين.

وفي ليلة ٩ - ١٠ أغارت فصيلة من المغاوير البحريين المصريين على منطقة «أبو ردية» على الشاطئ الشرقي لخليج السويس ولغمت مفارق الطرق البرية بالمنطقة ونسفت مستودعات البترول الموجودة فيها. كما قامت وحدة بحرية بزراع الغام في الممرات المائية المؤدية إلى مرفأ بلاعيم، وقد أدى ذلك إلى إغراق

ناقلة نفط تبلغ حمولتها ٤٦ ألف طن اسمها «سيروس»، بالإضافة لسفينة أخرى حمولتها ٢٠٠٠ طن.

كما حاولت وحدات خاصة من المغاوير البحريين والضفادع البشرية التابعين للبحرية الإسرائيلية الإغارة في ليلة ١١ - ١٢ على مرسى «الادبية» و«السادات» قرب السويس، وفقدت نتيجة لذلك زورق دورية من طراز «دبور» الأمريكي وزوارق مطاط.

وفي ليلة ١٥ - ١٦ دارت معركة كبيرة قرب شاطئ «أبو قير» الواقعة على بعد كيلو مترات قليلة شرقي الإسكندرية بين سرب من زوارق الصواريخ الموجهة المصرية، كان يكمن خلف جزيرة «دسوقي» قرب مرسى «أبو قير»، ساندته صواريخ ساحلية أرض - بحر من طراز «سامليت»، مع أربع زوارق إسرائيلية كانت تحاول مهاجمة مرسى «أبو قير» وقد أغرقت ٣ زوارق من الزوارق الإسرائيلية في المعركة التي استمرت حتى فجر اليوم التالي، حيث أجهزت الطائرات على الزورق الثالث الذي كان مصاباً أمام رشيد، وقد حصلت عناصر الاستطلاع المصري على صاروخ «غبريل» بكامله في هذا الزورق قبل غرقه، وتم فحصه فنياً حيث تبين أنه تجميع لأجزاء فرنسية وإيطالية وبعض الإضافات الإسرائيلية البسيطة.

وفي الليلة نفسها أغارت مجموعة من المغاوير البحريين المصرية على منطقة «الشيخ بيتان» جنوب «الطور» على شاطئ خليج السويس الشرقي. وفي ليلة ١٦ - ١٧ أغارت مجموعة من الضفادع البشرية الإسرائيلية على ميناء بور

سعيد فقتل عدد منهم، واغرق قارب مطاط لهم. كما أغارت مجموعة أخرى من المغاوير الإسرائيليين ليلة ١٤ - ١٥ على مرسى «رأس غارب» على الشاطئ الغربي لخليج السويس. وطوال فترة العمليات كانت الغواصات المصرية تقوم بأعمال الدوريات في شرق البحر المتوسط تجاه الطرق المائية المؤدية إلى الموانئ الموجودة بفلسطين المحتلة مثل «حيفا» و«تل أبيب» و«أشدود»، ولذلك انخفض عدد السفن التي كانت تدخل هذه الموانئ من ٢٠٠ سفينة في المتوسط شهرياً إلى ٢٣ سفينة فقط في الفترة ما بين ٧/١٠/٧٣ و ٣٠/١٠/١٩٧٣. ويعتقد أن الغواصات المصرية أغرقت خلال هذه الفترة سفينتي نقل إسرائيليتين في البحر الأبيض المتوسط.

العمليات على الجبهة السورية:

اتخذ السلاح البحري السوري موقف الدفاع طوال فترة الحرب، نظراً لأن ميزان القوى البحري وعدم توفر المساندة الجوية الكافية لم يسمح له بممارسة عمليات هجومية، خاصة وأن الساحل اللبناني كان يفصل بينه وبين الساحل الفلسطيني، ومن ثم كانت المسافة كبيرة نسبياً بين قواعده في «اللاذقية» و«طرطوس» وبين الموانئ والأهداف الساحلية الإسرائيلية. أما البحرية الإسرائيلية فقد مارست نشاطاً هجومياً مكثفاً على الموانئ السورية، بمساعدة ودعم الطيران وطائرات الهليكوبتر المسلحة بالصواريخ. إذ هاجمت «اللاذقية» و«طرطوس» في ليلتي ١١ - ١٢ و ١٢ - ١٣ تشرين الأول (أكتوبر)، بمعاونة الطيران والهليكوبتر، وقصف صهاريج البترول والمنشآت الموجودة بها وكذلك في «بانياس».

وفي يومي ١٤/١٠ و ٢٠/١٠ نشبت معركتان بحريتان بين الزوارق السورية. تساندها المدفعية الساحلية (المعركة الأولى جرت خلال الليل)، والزوارق الإسرائيلية أسفرت على إغراق ٤ زوارق إسرائيلية، ولا تعرف الخسائر السورية بدقة.

وعموماً فقد أتاح التفوق الجوي الإسرائيلي، خارج إطار الدفاع الجوي العربي، قدرة كبيرة لزوارق الصواريخ الإسرائيلية على الحركة الهجومية السريعة في البحر الأبيض المتوسط، رغم أن معظم العمليات كانت تجري تحت ستار الظلام، وذلك لأن الحماية الجوية كانت تكفل لها سبيل مواصلة الإنسحاب خلال النهار دون أن تخشى كثيراً من مطاردة الطيران أو البحرية العربيين واقتصر دور البحرية المصرية على المساندة التكتيكية للقوات البرية في شمال سيناء، وتنفيذ الإغارات البرمائية بواسطة الوحدات الخاصة (وبالذات في البحر الأحمر)، والدفاع الفعال عن موانئ الإسكندرية وبور سعيد والغردقة وسفاجة، فضلاً عن الدور الإستراتيجي غير المباشر الذي لعبته في فرض حصار باب المندب، الذي شكل أول تطبيق فعال للخنق الإستراتيجي المضاد لإسرائيل في البحر الأحمر منذ العام ١٩٥٦ (ولفترة قصيرة للغاية قبيل حرب ١٩٦٧)، حين احتلت القوات الإسرائيلية شرم الشيخ. ولقد كشف هذا الخنق زيف نظرية الأمن الإسرائيلية التي تعتبر أن السيطرة على مضائق تيران تكفل لها حرية الملاحة عبر خليج العقبة وضمان تجارة إسرائيل مع شرق وجنوب إفريقيا وآسيا وحصولها على النفط الإيراني، ومن ثم تعتبر «شرم الشيخ» جزءاً من حدودها الآمنة في أقصى الجنوب.

الجانب الإلكتروني في الحرب

فاجأ انتهاء حرب الاستنزاف، ووضع قرار وقف إطلاق النار موضع التنفيذ في ٧ آب (أغسطس) ١٩٧٠، الجانبين المصري والإسرائيلي وهما في غمرة استعدادهما لخوض جولة ثانية من الصراع. واستمر تدفق الأسلحة المتطورة عليهما: فاستقبلت مصر المزيد من صواريخ «سام-٢» المعدلة وصواريخ «سام-٣» وسائر معدات الإسناد الراداري اللازمة لهما، كما حصلت في الأسابيع القليلة التي أعقبت وقف إطلاق النار على معدات سوفيتية حديثة تضمنت المدافع ذاتية الحركة المضادة للطائرات «شيلكا زد - اس - يو - ٢٣ - ٤» ٤ - ٢٣ - ZSU ، كما تضمنت أعداداً قليلة من صواريخ «سام - ٤» المحمولة على عربات مجنزرة، وكلاهما يظهر لأول مرة خارج نطاق دول حلف وارسو. وفي الجانب المقابل، استقبلت إسرائيل مالا يقل عن مائتين من حواضن الطائرات الإلكترونية المضادة من أحدث الأنواع، وهي تتميز بأنها تعطي إشارة ضوئية في مقصورة الطيار تنذره بانطلاق صاروخ معاد واتجاهه نحوه لتمكينه من التشويش والقيام بتفادي الخطر، وعند ذلك تنطلق موجات مضادة من رادار التشويش على متن الطائرة أوتوماتيكياً على الترددات السوفيتية نفسها لتحداث اضطراباً في توجيه الصواريخ.

ورغم قرار وقف إطلاق النار، فقد أخذت مصر في تحريك قواعد صواريخها باتجاه منطقة وقف إطلاق النيران، وفي إدخال قواعد لإطلاق صواريخ «سام - ٣» لأول مرة المواقع المتقدمة من الجبهة. وبدأ واضحاً أن الخطة المصرية تهدف إلى إنشاء جدار من الصواريخ في منطقة وقف إطلاق النار

نفسها، يزحف ببطء نحو القناة وذلك بهدف حرمان خط بارليف من غطاءه الجوي الفعال. وقد أكدت ذلك تقارير تقدمت بها إسرائيل إلى المحافل الدولية تشكو فيها قيام مصر بحرق شروط وقف إطلاق النار. في ٥ أيلول (سبتمبر) ١٩٧٠ قدم تقرير يشير إلى أن ٤٥ موقعاً للصواريخ تم إنشاؤها داخل منطقة وقف إطلاق النار، تحوي ما يقارب ٢٧٠ قاعدة لإطلاق الصواريخ. وفي ١١ أيلول (سبتمبر) قدم تقرير آخر يشير إلى وجود ٩٠ موقعاً لإطلاق الصواريخ في تلك المنطقة، بما فيها صواريخ «سام - ٣». وفي ٢٦ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧٠ صرح «هارون ياريف» رئيس الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية آنذاك: «إن نظام الدفاع الصاروخي الذي أقيم بمحاذاة الضفة الغربية للقناة، هو أحد أكثر الأنظمة تقدماً في العالم»، وأضاف انه يحوي عدداً من قواعد الإطلاق يتراوح بين (٥٠٠ - ٦٠٠) قاعدة. وفي كانون الأول (ديسمبر) صرح ناطق إسرائيلي عسكري مشيراً إلى أن عدد مواقع إطلاق صواريخ «سام - ٣» أصبح يتراوح بين (٧٥ - ٨٥) موقعاً.

وقد تميز جدار الصواريخ المصري الجديد بأن معظم قواعد الإطلاق فيه أصبحت قواعد محمولة، بما في ذلك قواعد إطلاق «سام - ٢»، مما يضيف عليه طابع المرونة، بالمقارنة بالجدار السابق الذي بني أبان حرب الاستنزاف، وكان يعتمد في غالبيته على القواعد الخرسانية الثابتة. وفي المقابل، فقد استمرت شحنات الأسلحة الأمريكية المقدمة إلى إسرائيل على وجه الخصوص أعداداً ضخمة من طائرات الفانتوم والسكاي هوك.

أما بالنسبة إلى الجبهة السورية، فقد شمل الغموض شحنات الأسلحة الإلكترونية المتطورة التي وصلتها من الإتحاد السوفيتي في المرحلة ما بين حرب ١٩٦٧ وحرب ١٩٧٣، ولم تظهر على حقيقتها إلا بعد نشوب القتال.

واستمر السباق حتى يوم ٦ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧٣، عندما نشبت المعركة الإلكترونية الثانية في التاريخ، واستطاعت مصر وسوريا مفاجأة العدو الصهيوني والعالم فيها بشبكة من الصواريخ أرض - جو الموجهة التي قامت بتأمين التغطية في جهتي السويس والجولان، وإسقاط أعداد كبيرة من الطائرات المعادية التي حاولت اختراق الجبهتين المذكورتين. وقد ضمت هذه الشبكة صواريخ سوفياتية الصنع من طراز «سام - ٢» المعدل، «سام - ٣»، و«سام - ٤»، و«سام - ٦»، و«سام - ٧» المحمول بواسطة الأفراد والآليات، ومدافع شيلكا ذاتية الحركة. وبهذه الشبكة أمكن تحقيق حماية فعالة متكاملة الأبعاد ضد الطائرات التي تطير على ارتفاعات منخفضة ومتوسطة ومرتفعة. وقد فقد العدو الكثير من طائراته في الأيام الأولى للقتال بفضل الصاروخ «سام - ٦»، وكانت تحاول المناورة إلى الأعلى لتجنبه فتجد أمامها الصاروخ «سام - ٢» أو «سام - ٣»، كما كانت تحاول المناورة إلى الأسفل فتجد أمامها الصاروخ «سام - ٧» أو نيران المدافع المضادة الموجهة بالرادار من طراز «شيلكا زد . اس . يو - ٢٣ - ٤».

وقد بذل العدو الصهيوني أقصى ما يمكنه لاستعادة سيطرته الجوية السابقة أثناء الحرب، واستخدم أحدث ما في الترسانة الأمريكية من أجهزة الإلكترونية مضادة. ولقد استخدم الأجهزة المضادة للرادار، وصواريخ شرايك، وطريقة

بث بالونات أو دفقات حرارية لتضليل صواريخ «سام - ٦» و«سام - ٧» ولكن ليس هناك ما يدل على أن إجراءاته أدت مهماتها بنجاح مماثل فعالية هذه الصواريخ، لأن ما استخدم فعلاً لم يعط نتائج جيدة. وقد اضطر العدو للاعتماد بشكل واسع على النصلات التي تلقىها الطائرات، واستخدم بشكل خاص موزع النصلات (رقائق معدنية أو زجاجية تلقى من الجو ولها خاصية عكس الموجات الرادارية والتشويش عليها) المحمول جواً من طراز - AN/ALE ٢٩. كما بذلت الولايات المتحدة جهودها في دعم العدو الصهيوني، ومن مظاهر هذا الدعم: قيام سلاح الجو الأمريكي بتوجيه طلب إلى شركة (لندي إلكترونيكس Lundy Electronics)، وهي المزود الرئيسي له بالنصلات الزجاجية، من أجل تحويل إنتاجها من النصلات لمدة شهرين إلى دولة الكيان الصهيوني. وبالإضافة إلى ذلك، فقد تم تحويل أكثر من ٥٠٠٠٠ حزمة من النصلات من مخازن سلاح الجو الأمريكي إلى العدو خلال الأسبوع الأول من اندلاع القتال، وأرسل إلى إسرائيل ٢٠ موزع نصلات من نوع (٣٨ - AN/ALE) الذي يحمل ما زنته ١٥٠ كيلو غراماً من النصلات. وتم أيضاً تعديل معدات التشويش الإلكتروني الأمريكية التي يستخدمها العدو، وتشمل: حواضن (٧١ - AN/ALQ) من صنع شركة هيوز، وحواضن (٣٣٥ - QRC) من صنع شركة وستغهاوس، وحواضن (٢٧ - AN/ALT) لتحديد قواعد صواريخ «سام - ٢» و«سام - ٣» الثابتة. أما قواعد «سام - ٦» المتحركة فقد كانت تشكل المعضلة الأكثر جدية التي لم تستطع معدات التشويش الإلكتروني مواجهتها لعدم وجود جهاز باستطاعته التشويش ضمن نطاق ترددات نطاق واسع جداً.

ولما لم تأت الوسائل سابقة الذكر بالفائدة المرجوة، لجأ طيارو العدو إلى إطلاق دفقات أو بالونات حرارية لتضليل أجهزة توجيه صاروخي «سام-٦» و«سام-٧» التي تعمل بالأشعة تحت الحمراء، ثم القيام بمناورات جوية لتجنبهما. ورغم أن هذه الوسيلة كانت تنجح أحياناً، إلا أنها كانت تضع الطائرات المعادية في مواجهة وسائط النار المضادة الأخرى، خاصة وأن وسائل النيران المضادة التقليدية استخدمت بفاعلية كبيرة في الحرب من قبل الجانب العربي، إلا أنها كانت وسائل متطورة موجهة رادارياً.

وبالإضافة إلى أنظمة الصواريخ أرض - جو الموجهة، فقد استخدمت في الصراع الإلكتروني الدائر بين الطائرة ووسائل الدفاع الأرضية صواريخاً أخرى موجهة تحملها الطائرات (صواريخ جو - جو، وجو - أرض). وقد استخدمت الصواريخ جو - جو على نطاق محدود في المواجهات الجوية بين الطائرات العربية والصهيونية ومنها: الصواريخ الموجهة بالرادار مثل الصاروخ الأمريكي «سبارو-٣» الذي تحمله طائرات الفانتوم والسكايهوك. والصواريخ الموجهة بأجهزة توجيه حرارية (بالأشعة تحت الحمراء) مثل الصاروخ «سايدوندر» الأمريكي الذي تحمله طائرات الفانتوم والسكايهوك أيضاً. ومن هذه الصواريخ: «أتول» Atoll الذي تحمله طائرات «المينغ-٢١» السوفيتية، و«شفرير» المصنوع في إسرائيل. كما استخدمت الطائرات المعادية صواريخ جو - أرض موجهة لضرب شبكات الصواريخ العربية الأرضية المضادة، مثل صاروخ (شرايك) ذو التوجيه السلبي لتدمير هوائيات الرادارات الأرضية. ولكن يبدو أن استخدام هذا الصاروخ لم يكن فعالاً، وخصوصاً بعد استخدام صواريخ

(سام-٦) المحمولة ذات أنظمة التوجيه المتطورة، بدليل ضخامة خسائر سلاح جو العدو وبدليل المساعدات التقنية المتخصصة الضخمة التي تلقاها من الولايات المتحدة أثناء وبعد الحرب لمواجهة الحرب الإلكترونية العربية. وقد تلقى العدو صواريخ جو - أرض تكتيكية أخرى من الأنواع التالية: (ستاندرد آرام) الموجهة ضد شبكات الرادار أيضاً. و(مافريك) الموجهة بواسطة كاميرا تلفزيونية في رأس الصاروخ، ويتم توجيهها بأن يختار الطيار الهدف الذي يظهر على شاشة تلفزيونية في مقصورته ويناور بحيث تلتقط الكاميرا التلفزيونية في الصاروخ صورة الهدف ثم يطلقه فيتوجه أوتوماتيكياً نحوه. وقد صممت هذه الصواريخ أساساً لقصف الدروع والمنعآت المحصنة، ولكل منها رأس حربي خارق يزن ٥٩ كيلو غراماً، ويبلغ مداه حوالي ٨ كيلو مترات.

ولم يقتصر استخدام الطائرات المعادية لصواريخ جو - أرض الموجهة، بل تعدى ذلك إلى استخدام أنواع من قنابل الطائرات التكتيكية المزودة بأجهزة ملاحة وتوجيه إلكترونية توجهها نحو الهدف. وقد تلقى العدو أثناء وبعد حرب ١٩٧٣ عدداً من هذه القنابل - الباهظة التكلفة - لقصف الأهداف العربية الأرضية التكتيكية، وهي قنابل (سماريت) بنوعيتها الموجهة بأشعة ليزر والموجهة بالتلفزيون.

وتبغى ملاحظة أن جميع هذه الأنظمة والأسلحة المتطورة التي استخدمها العدو والتي حصل عليها من الولايات المتحدة، من اجل إعادة فرض سيطرته فوق الأجواء العربية، لم تثبت جدواها حتى في حرب الاستنزاف على جبهة الجولان السورية. وبقي نظام (سام - ٦) والأنظمة الدفاعية الأخرى المساندة

(مثل نظام شيلكا) يحد من هذه السيطرة. كما تجدر الإشارة إلى أن ارتفاع خسائر العدو الجوية في المعدات والأفراد نتيجة كفاءة وفعالية أنظمة الدفاع العربية، وفشل إجراءاته الإلكترونية المضادة، جعله يلجأ إلى استخدام الطائرات الموجهة عن بعد والتي تطير بدون طيارين من طراز (رايان فايري) بشكل مكثف لغايات الاستطلاع والتشويش الإلكتروني للتخفيف من خسائره البشرية. إلا أن العديد من هذه الطائرات اسقط وبالتالي لم يكن استخدامها كبير الفاعلية.

وكان لأقمار التجسس العسكرية السوفيتية والأمريكية دورها، أيضاً، في هذا الصراع. وقد جرت العادة على قيام الدولتين الأعظم باستخدام هذه الأقمار في مواجهة واحداً منهما الأخرى، ولكنها استخدمت استثناء إبان حرب ١٩٧٣، وساعدت على تعزيز إطلاع حكومة كل من الدولتين على مجريات المعارك. ومرة أخرى، تفوقت الإجراءات الإلكترونية السوفيتية: فقد حصل السوفيت، بواسطة الأقمار، على معلومات عن المعارك أكثر من أي طرف دولي آخر، إذ كان لديهم ثلاثة أقمار عاملة - في الوقت نفسه - من طراز (كوزموس) يتم استعادتهما وإطلاق غيرها كل ثلاثة أيام، طيلة مدة القتال. ولهذا فقد كان بإمكانهم الحصول على معلومات دقيقة عن المعارك وتحرك القوات من خلال الإرسال اللاسلكي - التلفزيوني الذي تبثه الأقمار، وعن طريق استعادة المشاهد المصورة من الأقمار بعد إعادتها. أما في الجانب المقابل، فقد فاجأت حرب ١٩٧٣ الولايات المتحدة في حين لم يكن لديها سوى مركبة فضائية واحدة أطلقتها في السابع من أيلول (سبتمبر) ١٩٧٣. ورغم أن الجرم القضائي الأمريكي الضخم (٦٤٧) الذي يدور في مدار دائم على ارتفاع يبلغ ٣٨ ألف

كيلو متر فوق المحيط الهندي بسرعة تساوي سرعة الأرض حول محورها، كان بإمكانه مراقبة ما يجري من زاوية معينة، إلا أنه لم يكن من المتاح الاعتماد عليه بشكل أساسي لهذا السبب من جهة، ولكونه يحتاج إلى وساطة شبكة استقبال أرضية وأقمار اتصال أخرى في نقل المعلومات إلى البيت الأبيض في الطرف الآخر من الكرة الأرضية من جهة ثانية.

وقد دلت الدروس المستفادة من حرب ١٩٧٣ على أهمية قمر التجسس كعامل استطلاع فعال في المعركة، إذ مكنته التطورات الهامة في العلوم الفضائية وفي البصريات والإلكترونيات، من سماع ومشاهدة أدق التفاصيل على الأرض في النقاط التي يوجه إليها مسبقاً، وتكوين فكرة شاملة عنها من دون أن تعيقه حدود الأفق بالنظر لارتفاعه الشاهق في السماء وحركته حول الأرض. وبالتالي فقد دخل باب المبارزة الواسع بين الإلكترونيات والإلكترونيات المضادة.

دور قوات الثورة الفلسطينية:

قدرت قوات الثورة الفلسطينية، سواء في فصائل المقاومة المختلفة أو في جيش التحرير الفلسطيني، الموزعة على جبهات لبنان وسوريا ومصر عند نشوب حرب ١٩٧٣ بنحو ٢٥ كتيبة، منها ١٠ كتائب للمقاومة على الجبهة اللبنانية وكتيبة من جيش التحرير (هي كتيبة مصعب بن عمير)، وقد اختلف دور تلك الوحدات تبعاً لاختلاف ظروف كل جبهة، ففي جنوبي لبنان اتخذت العمليات شكل حرب العصابات على حين عملت الوحدات الفلسطينية في كل من الجبهتين السورية والمصرية ضمن الخطة والأشكال العسكرية النظامية.

أ - العمليات في الجبهة اللبنانية:

قامت قوات الثورة الفلسطينية في الجبهة اللبنانية خلال حرب تشرين الأول (أكتوبر) بنحو ٢٠٧ عمليات عسكرية، منها ٢٣٪ عمليات قصف، و ٢٣٪ عمليات تفجير، و ٢٢٪ عمليات هجوم، و ١٣٪ عمليات كمائن، و ١٢٪ اشتباكات، و ٧٪ إغارة وقنص. ويدل حجم العمليات المذكورة على تضاعف حجم النشاط العسكري ١٥ مرة خلال الحرب بالقياس لمعدل العمليات العادي في الشهور السابقة لنشوب الحرب، ويرجع هذا التزايد على توفر قدر كبير من الحوافز المعنوية لدى العقيدة الثورية وقدرتها وفاعليتها، فضلاً عن أن قدرة الردع الإسرائيلية كانت ضعيفة إلى حد كبير خلال فترة الحرب، نظراً لتركيز القوات والقيادة الإسرائيلية على الجبهتين المصرية والسورية. وقد أعلنت إسرائيل في ٢١/١٠/١٩٧٣ أن المقاومة هاجمت ٢٤ مستعمرة، وأن ٢٠٢ اشتباك قد تم مع قواتها منذ بدء الحرب حتى ذلك التاريخ. وسجلت بيانات المقاومة سقوط ٥٩ شهيداً و ٤٣ جريحاً من المقاتلين خلال العمليات التي جرت أثناء الحرب داخل الأرض المحتلة. وقد تركز القصف أساساً على مستعمرات (المطلة) و(المنارة) و(الخالصة) و(كريات شمونه) (المالكية) و(مزرعية) و(العجر).

وكانت القيادة المصرية قد أعلنت قيادة الثورة الفلسطينية عن نية شن الحرب قبل عدة أيام من بدء القتال. وادي ضيق الوقت اللازم لإعداد العمليات، ووجود قيود على تحركات المقاومة في جنوبي لبنان قبيل الحرب بسبب أحداث أيار (مايو) ١٩٧٣، إلى تركيز العمليات خلال الأيام الثلاثة

الأولى إلى قصف مستعمرات الحدود فضلاً عن عمليات الاستطلاع وعمليات إعداد وإعادة تجهيز القواعد الثورية في جنوب لبنان. وأثر ذلك أخذت العمليات تتعمق داخل الأراضي المحتلة وتتخذ شكل الهجمات المحدودة على المستعمرات، ونسف محطات الكهرباء وغيرها من المرافق التي تخدم مستعمرات الجليل الأعلى، وإقامة الكمائن لارتال العدو ودورياته. وقد ردت إسرائيل بقصف مدفعي لقرى ومناطق الحدود اللبنانية وبقصف جوي لخطّة الرادار اللبنانية في (الباروك) يوم ١٠/٨ بدعوى إنها كانت تزود السوريين بالمعلومات عن تحرك الطائرات الإسرائيلية، على حين أن قيادة الجيش اللبناني أكدت أن الخطّة كانت متوقفة عن النشاط منذ مدة طويلة.

ب. العمليات على الجبهة السورية:

كانت وحدات جيش التحرير الفلسطيني الموجودة في الجبهة السورية عند بدء القتال (قوات حطين والقادسية) تضم الكتيبة ٤١١ التي وضعت تحت تصرف رئاسة الأركان السورية مباشرة، والكتيبة ٤١٢ التي وضعت تحت قيادة فرقة المشاة التاسعة في القطاع الأوسط من الجبهة، والكتيبة ٤١٣ والتي وضعت في القطاع الجنوبي تحت قيادة فرقة المشاة الخامسة، فضلاً عن كتيبة (خالد بن الوليد) المحمولة جواً والتابعة لمنظمة الصاعقة. وقد قامت هذه القوات الفلسطينية بالعديد من العمليات العسكرية المختلفة الأنواع، منها عمليات اقتحام جوي على بعض المواقع الهامة للعدو في الجولان (مثل احتلال تل فرس يوم ٧/١٠/٧٣)، وعمليات إغارة على مواقع العدو خلف الخطوط (كما حدث في تل الشعار يوم ١٠/١١ وتل المال يوم ١٠/١٣ وتل شمس يوم

١٠/١٦)، ومنها تأمين بعض المواقع الهامة في مؤخرة القوات السورية للتصدي لأي محاولة إسقاط أو إنزال جوي معادية، وقد أدت (قوات القادسية) هذا الدور بصورة رئيسية. وكانت ابرز عمليات جيش التحرير خلال الحرب مهاجمة تل فرس واحتلاله بعد معركة استمرت ٨ ساعات، وبدأت في الساعة الثالثة من بعد ظهر يوم ١٠/٧، اثر تمكن ٤ طائرات هليكوبتر من الهبوط فوق التل (يبلغ ارتفاعه ١٠٠ متر ومساحته ٢,٥ كم مربع ويقع في جنوب الجولان على مبعده ١٨ كم تقريباً إلى الجنوب من القنيطرة ويشرف على الطرق الموجودة بالمنطقة) رغم إصابة اثنتين منها بالنيران الأرضية وفقدان عدد من المقاتلين قبل بدء الاشتباك، ورغم قوة ومناعة التحصينات المقامة بالإسمت المسلح فوق التل. وقد فقد العدو نحو ٦٠ جندياً في هذه المعركة بالإضافة لفقدان التل. وبلغت جملة خسائر قوات جيش التحرير في الحرب ٤٤ شهيداً ومفقوداً و٥ أسرى و٦٠ جريحاً. وفي يوم ١٠/٩ قامت كتيبة (خالد بن الوليد) المحمولة جواً والناطقة لمنظمة الصاعقة بعملية هجومية تهدف إلى قطع طريق (واسط - كفر نفاخ) على المحور الأوسط بواسطة ٨ طائرات هليكوبتر، إلا أن النيران الأرضية الشديدة حالت دون نجاح العملية رغم تمكن ٤ طائرات من الهبوط واشتباك جنودها مع العدو واستشهاد ٣٨ منهم وأسر ٩ من الجرحى.

ج- العمليات في الجبهة المصرية:

شاركت قوات جيش التحرير الفلسطيني الموجودة في الجبهة المصرية (والتي تمثل بقايا وحدات الفرقة ٢٠ الفلسطينية التي كانت موجودة في قطاع غزة عند نشوب حرب ١٩٦٧) والمعروفة باسم (قوات عين جالوت) في معارك حرب

١٩٧٣ النظامية تحت قيادة الجيش المصري الثالث في القطاع الجنوبي من منطقة القناة.

وقد قامت هذه القوات بمهام تأمين مؤخرة الجيش الثالث في المنطقة الواقعة بين (كبريت) و(كسفريت) على الضفة الغربية للقناة خلال المرحلة الأولى من الحرب، كما شاركت مجموعات خاصة من هذه القوات في عمليات خلف خطوط العدو تضمنت قنص دبابات قوافل إمداد العدو، ثم شاركت القوات في معارك الضفة الغربية للقناة في المنطقة الواقعة بين جنوب البحيرات المرة والمرتفعات الموجودة إلى الغرب منها وذلك في الفترة بين يوم ١٨/١٠ و ٢٢/١٠، اثر نجاح القوات الإسرائيلية في عبور القناة عند منطقة (الدفرسوار) شمالي البحيرات المرة يوم ١٦/ ١٠، ثم انسحبت بعض القوات الفلسطينية إلى داخل مدينة السويس وشاركت المقاومة الشعبية وقوات الجيش الثالث الموجودة بها في المعارك التي دارت عند مشارف المدينة يومي ٢٤ و ٢٥/١٠. وأعيد تنظيم بقية القوات التي انسحبت غرباً خلال الأسبوعين التاليين لوقف القتال واحتلت إحدى كتائبها مواقع دفاعية في (بير عديب) يوم ١٣/١٠، كما شاركت كتيبة أخرى في أعمال الحراسة بالمؤخرة. وقد شاركت مجموعتان من وحدة الضفادع البشرية ومتطوعون من حركة فتح في بعض العمليات على الجبهة المصرية في وقت متأخر من الحرب، وفقدوا ١٨ شهيداً ومفقوداً.

وقد بلغت خسائر (قوات عين جالوت) ٣٠ شهيداً و ٧٠ جريحاً وعدداً آخر من المفقودين.

نتائج الحرب:

أسفرت الحرب العربية - الإسرائيلية الرابعة، وما تلاها من مفاوضات مسلحة في حربي الاستنزاف على الجبهتين المصرية والسورية، عن نتيجة سياسية رئيسية تمثلت في كسر الجمود وحالة اللاسلم واللاحرب التي كانت مهيمنة على مشكلة الإحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية المحتلة في العام ١٩٦٧، ودفع القوى الدولية المختلفة، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية، إلى التحرك (وفقاً لما تمليه مصالحها الاقتصادية والإستراتيجية بطبيعة الحال) بحثاً عن حل لأزمة الشرق الأوسط، والحيلولة دون تفجر الموقف في هذه المنطقة الحساسة من العالم، والتي يلعب إنتاجها ومخزونها من النفط وموقعها الإستراتيجي الهام دوراً بالغ الفاعلية على مصالح أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية الاقتصادية والإستراتيجية.

أما على المستوى العسكري فقد تحققت بعض النتائج المحدودة بالنسبة إلى الأراضي المحتلة في العام ١٩٦٧، جسدتها اتفاقيتي الفصل بين القوات على الجبهتين. وكانت هذه النتائج أكثر أهمية ووضوحاً على الجبهة المصرية حيث حقق وجود القوات المصرية (المخفف) على شريط عرضه ١٠ كم بامتداد الضفة الشرقية للقناة، وابتعاد القوات الإسرائيلية (المخففة) مسافة ٢٠ كم عن القناة، إمكانية إعادة فتح القناة للملاحة الدولية في ١٩٧٥/٦/٥. ولكن النتائج العسكرية الرئيسية للحرب تمثلت في أخذ الجيوش العربية، أي الجيشان المصري والسوري أساساً، لزام المبادأة الإستراتيجية الهجومية لأول مرة منذ حرب ١٩٤٨، وتحقيقها عدة نجاحات عملية وتكتيكية في المرحلة الأولى من الهجوم (عبور القناة واقتحام خط بارليف وتأمين رؤوس الجسور ضد هجمات

الطيران والهجمات المعاكسة المدرعة، واختراق دفاعات الجولان خاصة في القطاع الجنوبي واحتلال مرصد جبل الشيخ) أدت إلى هز أسطورة الجيش الإسرائيلي الذي لا يقهر وإحراق خسائر فادحة به سواء في الدبابات أو الطائرات أو الرجال، وتبديد خرافة عجز الجندي العربي واستحالة اتقانه استخدام الأسلحة المتطورة تقنياً، التي رسختها هزيمة حزيران (يونيو) ١٩٦٧ والدعاية الصهيونية التي أعقبتها. ولقد اهتزت أيضاً أسس نظرية الأمن الإسرائيلية المتمثلة في مبادئ التفوق المطلق، والردع، والحدود الآمنة، والحرب القصيرة الخاطفة المعتمدة على ثنائي (الطائرة الدبابة)، والمهجوم المضاد الإجهاض، والاعتماد على القوة الذاتية، وضرورة البقاء في شرم الشيخ لتأمين حرية الملاحة إلى إيلات.

ولقد أثبتت الهجمات العربية الأولى والنجاحات التي حققتها أن الجيش الإسرائيلي لا يملك التفوق المطلق وقوة الردع التي كان يتصورها قادة إسرائيل السياسيين والعسكريين، وأن قناة السويس ومرتفعات الجولان لم يكونا مانعين طبيعيين للحيلولة دون تقدم الجيوش العربية على النحو الذي نادى به أصحاب نظرية (الحدود الآمنة) (رغم أن الأراضي المحتلة في العام ١٩٦٧ قد وفرت عمقاً استراتيجياً ملائماً للدفاع الإسرائيلي)، وأن من الممكن تعطيل الملاحة إلى إيلات عند باب المنذب، وكذلك فشلت أساليب الحرب الخاطفة نتيجة لتطبيق القوات المصرية والسورية تكتيكات ملائمة ضد الدبابات والطائرات الإسرائيلية وإضعاف التعاون التكتيكي بينهما في مجال حرب الحركة، وتحولت

الحرب إلى نوع من حرب الاستنزاف الشاملة الطويلة نسبياً، الأمر الذي أفشل أسس نظرية الحرب القصيرة الإسرائيلية واضطرت إسرائيل إلى طلب العون العسكري الأمريكي العاجل لسد الخسائر في الطائرات والدبابات والنقص الخطير في الذخيرة، ومن انهيار مبدأ الإعتماد على القوة الإسرائيلية.

وأدى استخدام النفط كسلاح (بأشكال متباينة الطابع والأهمية) إلى هز الإقتصاد العالمي، وخلق شرخ بين الولايات المتحدة وحليفاتها (أوروبا واليابان) الأمر الذي جعل واشنطن تعمل ما في وسعها لإيجاد حل للصراع في المنطقة يضمن عدم انفجار الحرب من جديد.

ونتيجة لذلك كله تدهورت المعنويات داخل إسرائيل واهتزت الثقة في قدرتها العسكرية المطلقة داخلياً وخارجياً، وبالمقابل ارتفعت المعنويات العربية وأصبحت القدرة العسكرية العربية عنصراً يدخل في التقدير بدرجة أكبر بكثير مما كان عليه الحال من قبل في نظر القوى الدولية المعنية بالشرق الأوسط.

حرب الاستنزاف السورية الإسرائيلية

عمدت إسرائيل وبرغم موافقتها على قرار وقف إطلاق النار الصادر عن مجلس الأمن برقم ٣٣٨ وتاريخ ١٠/١٢/١٩٧٣ إلى تحسين موقفها العسكري لتنطلق من موقع القوة في المفاوضات السياسية المحتملة، فقامت قواتها بتجاوز خطوط وقف إطلاق النار على الجبهة المصرية، في حين اكتفت على الجبهة السورية بزيادة تحصين مواقعها. وكان ذلك كله خلافاً لأحكام وقف إطلاق النار مما أدى إلى قيام القوات السورية بالتصدي لهذه المحاولات. وبقيت أعمال العدو الإسرائيلي في تلك الفترة محدودة، كذلك ظل الرد عليها محدوداً، أي أن العمليات في تلك الفترة اتصفت بردود عسكرية سورية على تجاوزات إسرائيلية ضمن إطار محلي محدود دون ارتباط بمخطط عام، إذ رغبت القيادة السورية في تأمين الجو الملائم لمجلس الأمن لتنفيذ قراره ٣٣٨.

ولكن بعد أن تم التوقيع على اتفاقية فصل القوات بين مصر و(إسرائيل)، وبعد أن تم تجميد الجبهة الجنوبية عسكرياً وسياسياً، بدا أن (إسرائيل) استعادت حرية المناورة على الجبهة الشمالية، فكثرت تصريحات المسؤولين الإسرائيليين حول أهمية الجولان الإستراتيجية بالنسبة إلى (إسرائيل)، وأن أقصى ما يمكن (لإسرائيل) القبول به، ضمن إطار اتفاقية لفصل القوات مع سورية، هو العودة

إلى خطوط ما قبل السادس من تشرين الأول ١٩٧٣، على أن توضع المنطقة التي احتلتها القوات الإسرائيلية بعد ذلك تحت أشرف قوات الأمم المتحدة .

من ناحية أخرى بدا واضحاً أن الولايات المتحدة الأمريكية، رغم تظاهرها بالقيام بدور الوسيط، مازالت مستمرة في انحيازها إلى العدو الصهيوني وماضية في دعمه عسكرياً في الوقت الذي يناور فيه وزير خارجيتها من أجل قمع القضية وكسب الوقت لتحقيق الشرخ السياسي في المعسكر العربي وتعميقه. فكان لا بد من أن تقوم القيادة السياسية السورية الأوسع، وتعمل على استعادة زمام المبادرة، فلا تكتفي بردود الفعل السياسية أو العسكرية. لذا قررت ألا ترفض عملية التفاوض السياسي، وفي الوقت نفسه أن تؤكد، عسكرياً، النتائج التي ظهرت في حرب ١٩٧٣ .

في إطار هذا القرار بدأت القيادة السورية حرب الإستنزاف في هضبة الجولان ابتداء من ١٢/٣/١٩٧٤ واستمرت بها قرابة ثلاثة أشهر (٨٢ يوماً) حتى تم الإتفاق على فصل القوات.

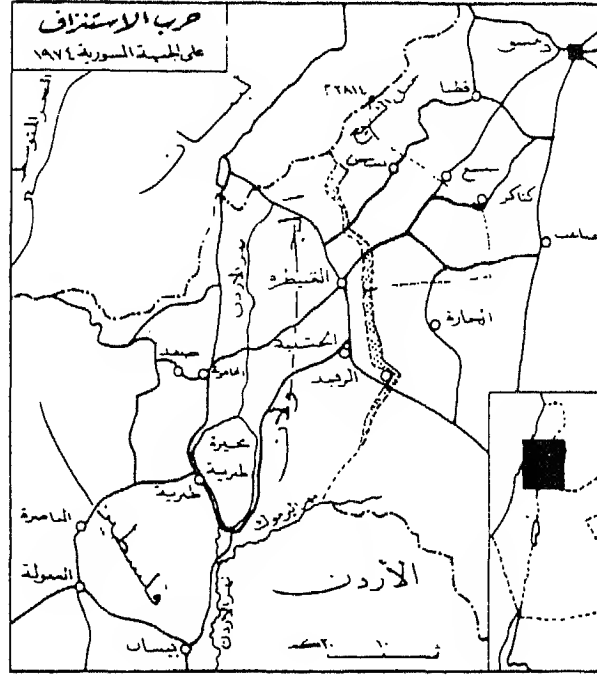
وكانت حرب الإستنزاف هذه نوعاً من الضغط العنيف خلال فترة الإعداد للمباحثات وأثناء إجرائها. وشمل القتال الجبهة السورية كلها وفق مخطط مدروس ومعد مسبقاً. وكانت أدواته الأساسية المباشرة بالنيران، مع استخدام الإغارات والكمائن والهجمات المحدودة بالقوات المحمولة جواً، ومع إسهام القوات الجوية في القتال.

اعتقد الإسرائيليون في البدء أن الرمايات السورية ليست سوى استمراراً للرمايات السورية السابقة المحدودة الهدف والمدى وأن سوريا سرعان ما ستضطر إلى التخلي عن مثل هذه الأعمال. لذلك لم يلحظ أي تبدل على الأسلوب الإسرائيلي المتعنت في المحادثات التي أجراها وزير الخارجية الإسرائيلية آبا إيبان في واشنطن مع وزير الخارجية الأمريكية هنري كيسنجر في الأسبوع الثاني من شهر آذار ١٩٧٤. ولكن استمرار إطلاق النار، وبشكل منسق ومخطط، أظهر الحقيقة (لإسرائيل) وأمريكا. ومنذ ذلك الحين أصبحت مسألة فصل القوات في الجولان من أهم مشاغل الخارجية الأمريكية، وتخلت هي و(إسرائيل) عن سياسة المماثلة الهادفة إلى استمرار الوضع القائم.

بقيت المبادرة خلال هذه الحرب بيد القيادة السورية التي كانت تنتقل من تصعيد إلى آخر حسب مقتضيات الموقف. في حين خضعت القوات الإسرائيلية للأساليب القتالية التي فرضها السوريون دون أن تستطيع تجاوزها إلى مستوى الحرب الشاملة الصاعقة القصيرة التي تتلائم مع عقيدتها العسكرية والتكوين المادي والنفسي لرجالها، لأن الظروف الدولية والجروح العميقة التي تركتها حرب تشرين في المجتمع الإسرائيلي جعلت العدو الصهيوني يتخلى عن مبدأ هام من مبادئه القتالية، واقتصر رد فعله على ما يفرضه السوريون من أساليب. كما لم تستطع القوات الجوية الإسرائيلية العمل بحرية بسبب قدرة الدفاع الجوي السوري على الردع وتقييده حرية مناورتها.

وهكذا لم يكن (لإسرائيل) خلال حرب الاستنزاف هدف إستراتيجي إيجابي، بل اقتصر على هدف سلبي هو محاولة منع سورية من تحقيق أغراضها.

كان لسورية، بالمقابل، هدف إستراتيجي واضح هو كسر الجمود، والضغط على العدو بعمل عسكري يضمن لها تحقيق النتائج التالية:



١- إلحاق الخسائر المادية والبشرية بقوات العدو يومياً حتى يؤدي تراكم الخسائر الكمي إلى نتائج نوعية على الصعيدين المادي والمعنوي.

٢ - خلق حالة انعدام الأمن للقوات المعادية الموجودة في المواقع المحتلة، سواء داخل (جيب سعسع) أو في مستعمرات الجولان نفسها، وإفهامها بشكل ملموس أن بقاءها في المنطقة يهدد حياتها.

٣ - تثبيت عدم قبول سورية للوضع الراهن، وتمسكها بمبدأ استعادة الأرض العربية المحتلة.

٤ - منع العدو من تحصين مواقعه أو تحسين خطوطه القتالية داخل الجيب، وتدمير وحداته الهندسية التي تحاول إنشاء التحصينات أو إعداد المواقع، مما يجعل القوات الإسرائيلية المحشورة داخل الجيب مكشوفة معرضة للضربات.

٥ - إجبار (إسرائيل على إبقاء جيشها العامل (النظامي والإحتياطي) في وضع التعبئة المستمرة، وإجبار جزء من قوى الإحتياط الإستراتيجي على البقاء تحت السلاح لتأمين التوازن الإستراتيجي في الجولان مقابل القوات السورية المحتشدة والمستعدة للإنتقال من الدفاع إلى الهجوم دون إعداد مسبق.

٦ - السيطرة على قمم جبل الشيخ لتحسين الوضع الإستراتيجي للترتيب القتالي السوري.

اقتصرت العمليات العسكرية خلال شهر آذار ١٩٧٤ على قصف مدفعي يومي ومستمر للمواقع العسكرية الإسرائيلية داخل الجيب المحتل، واستهدفت ضرب أي رتل آلي يتحرك على المحاور بهدف منع القيادة الإسرائيلية من حرية المناورة، وإجبارها على حشد أكبر حجم ممكن من القوات والوسائط في المواقع الراهنة، وقصفها بصورة مستمرة حتى يشكل وجودها داخل الجيب عبئاً ثقيلاً على القيادة الإسرائيلية بسبب كثرة الخسائر البشرية.

وقد أثبتت المدفعية السورية مهارة عالية في دقة الرماية، وفي سرعة المناورة بالنيران وبالمدافع لتجنب رمايات معاكسة من الطائرات المعادية. واشتركت وحدات مدرعة كاملة في تلك الفترة، برمايات مركزة حققت نتائج جيدة في مجال تدمير التحصينات الإسمنتية الإسرائيلية، مما اكسب القوات السورية خبرات ثمينة في فن السيطرة على النيران، والمناورة بها، وحسن توزيعها تبعاً لفعاليتها على الأهداف المختلفة. وقد أدت كثافة النيران واستمرارها إلى إجبار القوات الإسرائيلية على الإختفاء المستمر داخل الملاجئ مع ما يؤدي إليه ذلك من تأثير على معنوياتها، بالإضافة إلى الخسائر المادية والبشرية التي تكبدها.

من جهة أخرى أدى استمرار الاشتباكات إلى تعاظم التأييد العربي والعالمي لسورية لأنها تعمل على الوصول إلى حق اعترفت به مختلف الدول في إطار الأمم المتحدة، وإلى تعنت (إسرائيل) وتهربها من الإلتزام بمضمون قرار مجلس الأمن الذي سبق أن وافقت عليه.

ثم إن إقدام القوات السورية منفردة على التصدي للعدوان الإسرائيلي وتحقيق نتائج ملموسة استقطب مشاعر الشعب العربي في أنحاء الوطن العربي كلها فصار يطالب بدعم سورية بكل الإمكانيات المتوفرة، وعلى مختلف الأصعدة. وقد دفع ذلك الولايات المتحدة إلى التصميم على إنجاز اتفاق فصل القوات بأسرع وقت ممكن، قبل أن يؤدي هذا الموقف إلى فرض حظر أشد على النفط، ووضع القوات المسلحة المصرية في موقف تضطر معه إلى التدخل رغم اتفاقية سيناء الأولى.

استمرت القوات السورية في تنفيذ خطة حرب الاستنزاف، وشهد شهر نيسان ١٩٧٤ تصاعدا في حدة الإشتباكات وتطورها إلى معارك فعلية مباشرة بين قوات الجانبين بعد أن اقتصررت خلال شهر آذار على المبارزة بنيران المدفعية والدبابات. ففي مطلع نيسان جرى صراع دموي بين القوات السورية والإسرائيلية من أجل السيطرة على قمم جبل الشيخ، وخاصة المرتفع ٢٨١٤ الذي يشرف على معظم أنحاء المنطقة الجنوبية من سورية ولبنان والجزء الشمالي من فلسطين المحتلة. وقد تبادل الطرفان السيطرة على هذا المرتفع مرات عديدة خاضت خلالها القوات السورية معارك ضارية في ظروف مناخية وطوبوغرافية بالغة الصعوبة والتعقيد، إذ كانت الثلوج الكثيفة تكسو ميدان المعركة، ودرجات الحرارة أدنى من الصفر وبخاصة في الليل، وكانت هناك صعوبة كبيرة في إيصال الدعم والإمدادات للقوات المشتبكة بسبب فقدان الطرق نحو القمم، مما كان يتطلب الاستفادة من الرواحل والسير على الأقدام. وقد استخدمت الحوامات بكثرة، ولا سيما في فترات الإشتباكات، حين كان الموقف يتطلب سرعة الإمدادات بالعتاد والذخائر، ولكنها كثيراً ما كانت تصادف صعوبات كبيرة في الهبوط بسبب الأحوال الجوية والضباب الكثيف ونيران المدفعية المضادة.

أمام هذا التحدي الكبير الذي واجهته القيادة السورية كان لابد لها من اتخاذ إجراءات سريعة وفعالة لتأمين عمل قواتها رغم جميع الصعوبات. فقامت بشق طريق بري صاعد نحو قمة الجبل. وقد أثبتت وحدات المهندسين العسكريين مقدرتها الفنية وحسن تخطيطها للأعمال المختلفة في ظروف القصف الجوي

المعادي وصعوبة العمل في المناطق الجبلية. كما جرى تمديد الخطوط الهاتفية لتأمين إدارة العمليات الجارية في القمة وتنسيقها مع العمليات الأخرى، وأنشئت قواعد تموينية خزنت فيها مختلف المواد المعيشية والقتالية مما سهل عملية الإمداد. وبالإضافة إلى ذلك حصنت المواقع في الجبل نفسه، وأنشئت مراصد محصنة لتوجيه نيران المدفعية البعيدة المدى، مما زاد في دقة رمياتها. وروعي أن تكون المواقع والمراصد قادرة على تحمل القصف الجوي والمدفعي المعادي.

ومع تصاعد حدة القتال على محور جبل الشيخ الذي أصبح المحور الرئيس للعمليات دفعت القيادة السورية لواء كاملاً من المشاة للعمل عليه بالتعاون مع عناصر الوحدات الخاصة. وقد نفذت هذه الوحدات مهمتها في الدفاع عن محور المذكور بنجاح حتى نهاية حرب الإستنزاف.

تميزت معارك حرب الإستنزاف خلال شهر نيسان ١٩٧٤ أيضاً باستخدام (إسرائيل) اعتدة أمريكية جديدة في نطاق قواتها الجوية، كالقنابل الحرارية التي ينجم عن انفجارها في الجو حرارة عالية تجذب نحوها الصواريخ المضادة للطائرات الموجهة حرارياً. كما استخدمت الصواريخ جو - أرض الملقبة بالذكية والموجهة تلفزيونياً. ورغم ذلك لم تتمكن الطائرات المعادية من تحقيق نتائج ملموسة بسبب اعتراض الطائرات السورية لها، وبسبب جودة التحصن الهندسي الذي أقامته وحدات المهندسين العسكريين السورية، هذا بالإضافة إلى وسائل الدفاع الجوي التي لم تقل فعاليتها خلال حرب الإستنزاف عنها في حرب تشرين نفسها. وقد دارت أعنف المعارك الجوية في يوم ١٩/٤/١٩٧٤ وسقطت فيها مجموعات كبيرة من الطائرات السورية والإسرائيلية.

وفي الوقت الذي كانت فيه المعارك تدور على قمم جبل الشيخ، والاشتباكات الجوية تشتد، استمر القصف المدفعي على طوال الجبهة، بما أدى إلى منع العدو منعاً كلياً من القيام بأية أعمال هندسية. كما كانت المفارز العاملة خلف الخطوط المعادية تزيد من إنهاك القوات المعادية بمهاجمة المواقع ليلاً ونسفها، أو بنصب الكمائن لمنع أي تحرك ليلي على الطرق.

مع بداية شهر أيار ١٩٧٤ صعدت القوات السورية عملياتها نوعياً إذ أخذت النسق الأول من الجبهة السورية تشن غارات ليلية على المواقع الأمامية المعادية، وكان أهمها الإغارة التي نفذتها إحدى الوحدات الخاصة يوم ١٩٧٤/٥/٢ على الموقع المعادي في المرتفع ٢٥٠٠ في جبل الشيخ الذي كانت تحتله وحدة مدرعة إسرائيلية. فقد تمكنت الوحدة المهاجمة من الاقتراب حتى مسافة ٢٥ م من العدو دون أن يلحظها، ثم انقضت عليه وهو داخل دباباته ونفذت مهمتها كاملة خلال دقائق معدودات، وعادت ومعها ثلاثة أسرى بعد أن قضت على عناصر الموقع البالغ عددهم اثنين وعشرين عسكرياً.

تميزت الأعمال القتالية خلال هذا الشهر بقيام القوات الجوية السورية بقصف مواقع العدو بعد إبطال وسائل دفاعه الجوي بالمدفعية. وقد شنت أربع غارات جوية على المواقع المعادية. كما تصدت يوم ١٩٧٤/٥/٢٧ للطائرات الإسرائيلية التي كانت تقصف مواقع الفدائيين الفلسطينيين في الأراضي اللبنانية.

أدت هذه العمليات إلى تحقيق الأهداف التي وضعتها القيادة السورية لحرب الإستنزاف، ووجدت (إسرائيل) نفسها مضطرة إلى التخلي عن تعنتها لأنها لم

تتعدد تكبد خسائر بشرية كبيرة، مما أثر على وضعها الداخلي، خاصة أنها لمست تصميم القيادة السورية على الإستمرار في هذه الحرب حتى تحقيق أهدافها الموضوعة لها.

وقد شوهدت كتابات كثيرة على جدران المواقع التي احتلتها القوات الإسرائيلية تدل على مدى تدني الروح المعنوية لدى جنود العدو.

وفي نهاية شهر أيار ١٩٧٤ توقفت الأعمال القتالية بعد التوصل إلى اتفاق لفصل القوات انسحب العدو بموجه من الجيب المحتل وأخلى مدينة القنيطرة وأجزاء من الأراضي المحتلة في عام ١٩٦٧. ولم يكن الوصول إلى هذا الاتفاق ممكناً لولا الأعمال البطولية والتضحيات التي قدمتها القوات المسلحة السورية.

كانت حرب الإستنزاف وسيلة ضغط عفيف لتحقيق هدف سياسي، وقد بلغت هذه الحرب هدفها بنجاح. يضاف إلى ذلك أن هذه الحرب أكسبت القوات السورية خبرة قتالية جيدة.

فهرس الجزء السابع

٥	استقلال اليمن الجنوبي
٨	تطور الصراع الداخلي
٢٧	على طريق الوحدة
٤٩	تونس في عهد برقية
٥٣	معركة ساقية سيدي يوسف
٥٤	محاولة انقلاب ١٩٦٢
٥٦	معركة بنزرت
٦٢	أحداث قفصة
٦٥	الانتفاضة عام ١٩٨٤
٦٩	ليبيا في العهد السنوسي
٨٦	ليبيا ماقبل الثورة
٩٠	ثورة الفاتح من أيلول
١٠١	الجزائر ما بعد الإستقلال
١١٧	الصراعات العقيدية والحزبية
١٢٢	الصراع الحضاري
١٢٥	موريتانيا
١٢٩	دخول الإسلام إلى موريتانيا

١٣١	تأسيس الإمارات
١٣٦	حركة الشيخ ماء العينين
١٤٠	على طريق الإستقلال
١٤٧	الإستقلال
١٥٠	عصر الانقلابات
١٥٤	الفتنة مع السينغال
١٥٧	نزاع الصحراء الغربية
١٧١	حرب الإستنزاف المصرية الإسرائيلية
١٨٣	مشروع الملك حسين للسلام
١٨٥	مشروع روجز
١٨٨	بداية الشرخ العربي
١٩٣	أيلول الأسود
٢١٩	جعفر النميري
٢٢٣	محمد أنور السادات
٢٣١	الحرب العربية الإسرائيلية الرابعة (١٩٧٣)
٢٣٧	القتال على الجبهة المصرية
٢٤٢	خطة عبور القناة
٢٤٩	أوضاع القوات الإسرائيلية في سيناء
٢٥٢	المرحلة الأولى من الهجوم المصري
٢٥٩	الهجمات المعاكسة الإسرائيلية

٢٦٤	المهجوم المصري يوم ١٤/١٠/١٩٧٣
٢٦٨	عملية الغزاة الإسرائيلية
٢٧٨	القتال على الجبهة السورية
٢٨٥	أوضاع القوات الإسرائيلية في الجولان
٢٨٩	المهجوم السوري في الجولان
٢٩١	القتال في القطاع الجنوبي من الجولان
٣٠١	القتال في القطاع الشمالي من الجولان
٣٠٣	القتال في جيب سعسع
٣٠٧	المهجمات المعاكسة العراقية والأردنية
٣١١	العمليات الجوية
٣١٨	العمليات البحرية على الجبهة المصرية
٣٢٢	العمليات البحرية على الجبهة السورية
٣٢٤	الجانب الإلكتروني في الحرب
٣٣١	دور قوات الثورة الفلسطينية
٣٣٢	العمليات في الجبهة اللبنانية
٣٣٣	العمليات على الجبهة السورية
٣٣٤	العمليات في الجبهة المصرية
٣٣٦	نتائج الحرب
٣٣٩	حرب الاستنزاف السورية الإسرائيلية